

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١٤٢١

المكتبة العامة
٥٠٩ / المكتبة العامة
٥٠٩ / المكتبة العامة

الحلي

٢٠٠٦٥٦٦

كتاب الحاوي

من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين

للامام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي
المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه
في الفقه



إعداد الطالبة :

راوية بنت أحمد بن عبد الكريم الظاهر

إشراف الأستاذ الدكتور :

حسن أحمد مرعي

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م



«(إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ)»

شكر وتقدير

- * إلى من علمني مالم أعلم ، ووهبني العقل والقلم
والهمني الصبر ووعد المخلصين الأجر .
- * إلى التي لولا الله ثم دعاؤها وعطاؤها . . .
ما خرج هذا البحث إلى عالم الوجود . . .
إلى أمي الحبيبة أمد الله في عمرها .
- * إلى التي ربنتني روحياً . . . وغذتني فكراً . . .
ولن أنسى فضلها ما حييت . . .
- إلى كلية الشريعة أصلح الله شأنها وزادها فضلاً .
- * إلى من مهد لي الدرب . . . وذل لي الصعب . . .
إلى شيخي الوقور فضيلة الدكتور حسن مرعي .
- * إلى أساتذتي الأفاضل . . . الذين نظروا في بحثي
فصححوا أخطائي . . . وقوموا زلاتي . . .
- * إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد . . .
أقدم عظيم شكري . . . وخالص دعائي وامتناني .

راوية

إهداء

إلى من كانت نبراساً مازال نوره يضيء طريقي
ولم يفارقني طيفه فكان أنيسي وجليسي يحثني على
الاخلاص في العمل . . . والجهد في التحصيل دون كلل
أو ملل . . .

إلى من اختطفته يد المنون قبل أن يحني ثمار غرسه
وحصاد كده . . .

إلى أبي الحبيب . . . أهدي ثواب هذا العمل داعية
المولى سبحانه وتعالى أن يجمعنا قريباً في مستقر رحمته . . .
في جنة الخلد مع الذين انعم الله عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك
رفيقاً . . . آمين

ابنتك

راوية

ملخص الرسالة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله ، ومن اتبع هديه ، وسار على منهاجه .
وبعد :

فهذا تحقيق لكتاب الحاوي من أوله حتى نهاية كتاب الجمعة والعديد للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ .
ابتدأته بمقدمة ألفت الضوء على عصر المؤلف ، ونشأته وحياته ومكانته العلمية ، وأهمية الكتاب ...

وحيث إن الكتاب شرح لمختصر المزني ، فقد ابتدأه المؤلف بخطبة قصيرة ، أوضح فيها منهجه ، ثم شرح مقدمة المزني ، وذكر فيها الاعتراضات على هذه المقدمة ، والردود عليها ، وضمن هذه الردود تكلم عن عدة موضوعات أولية منها : التقليد ، والاجتهاد ، وغير الواحد ، والإجماع .

واشتملت المقدمة على مسألة وخمسة عشر فصلاً .

وبعد المقدمة بدأ بشرح الأبواب ، وقد اشتمل الجزء المحقق على سبعة عشر باباً

على النحو الآتي :

- | | | | |
|------|---------------------------------------|------|--|
| ١ - | باب الطهارة | وفيه | سبع مسائل ، وثمانية فصول . |
| ٢ - | باب الأنيقة | وفيه | سبع مسائل ، واثنان وعشرون فصلاً . |
| ٣ - | باب السواك | وفيه | مسألة واحدة ، وثلاثة فصول . |
| ٤ - | باب نية الوضوء | وفيه | ثلاث مسائل ، وأربعة فصول . |
| ٥ - | باب سنة الوضوء | وفيه | عشرون مسألة ، وثلاثة وثلاثون فصلاً . |
| ٦ - | باب الاستطابة | وفيه | اثنا عشرة مسألة ، وستة عشر فصلاً . |
| ٧ - | باب الحسد | وفيه | ست عشرة مسألة ، وأربعة عشر فصلاً . |
| ٨ - | باب ما يوجب الغسل | وفيه | ست مسائل ، وستة فصول . |
| ٩ - | باب غسل الجنابة | وفيه | خمس مسائل ، وثمانية فصول . |
| ١٠ - | باب فضل الجنب وغيره | وفيه | مسالتان . |
| ١١ - | باب التيمم والعذرية | وفيه | أربع عشرة مسألة ، وواحد وعشرون فصلاً . |
| ١٢ - | باب جامع التيمم والعذر فيه | وفيه | ست عشرة مسألة ، وأربعة وعشرون فصلاً . |
| ١٣ - | باب ما يفسد الماء | وفيه | ثلاث عشرة مسألة ، وتسعة عشر فصلاً . |
| ١٤ - | باب مفة الماء الذي ينجس والذي لا ينجس | وفيه | ست مسائل وثمانية وعشرون فصلاً . |
| ١٥ - | باب المسح على الخفين | وفيه | عشر مسائل ، وعشرون فصلاً . |
| ١٦ - | باب كيف المسح على الخفين | وفيه | أربع مسائل . |
| ١٧ - | باب غسل الجمعة والعديد | وفيه | خمس مسائل ، وسبعة فصول . |

ثم اختتمت البحث بالفهارس .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونستهديه ، ونتوب إليه ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، وجاهد في الله حق جهاده ، فعلاة ربي وسلامه عليه ، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه .

وبعد :

فإن من عظمة الدين الإسلامي شموله لجميع نواحي الحياة ، فما من صغيرة ولا كبيرة إلا أتى بها وبين للناس طريقها .

وقد تعجب بعضهم من هذا وقال لسلمان الفارسي رضي الله عنه لقد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخرافة ، قال أجل " (١)

نعم لقد علمنا رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم أدق الأشياء في أخص الأمور وعلمنا أنه لا حياة في الدين ، لأن كل هذه الأمور لها علاقة بما خلقنا من أجله وهي عبادة الله ، ولكي نعبد الله على هدى وبصيرة ، فلا بد أن نكون على إدراك كامل بكل ما يتعمل بهذه العبادة حتى نؤديها على الوجه المطلوب .

وكما هو معلوم من الدين بالضرورة أن العلاة هي الركن الثاني من أركان الاسلام وعمود الدين وسنامه ، والأس الذي تبني عليه جميع الأعمال ، ولكي تكون العلاة كاملة مقبولة فلا بد من معرفة أركانها وشروطها .

وأهم شرط لا تقبل العلاة بدونه ، بل هو مفتاح العلاة الذي إن جعل عليه الإنسان جاز له الدخول فيها ، وإن فقد ، فالباب موصد أمامه لا يستطيع الولوج إلا به ، هذا المفتاح هو الطهارة .

(١) انظر: سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء

الحاجة ٣/١ .

فالإسلام عندما قرن الطهارة بالملاحة أراد بذلك أن يكون الإنسان طاهراً
ظاهراً وباطناً ، فالملاحة إن أداها حق أداها فإنها تظهر نفسه من الأقدام
والأذناس المعنوية، والطهارة تظهر بدنه وثوبه من الأقدام الحسية، ولا تقتصر
مهمتها على ذلك وإنما تذكره دائماً بتطهير النفس، فمثلاً عندما يتوضأ الإنسان
ويبدأ بالمغفلة فلا بد أن يتذكر أنه كما نظف فمه من الأوساخ فلا بد أن يجعله نظيفاً
من الغيبة والنميمة وأن لا يدخل فيه إلا حلالاً.

وعندما يغسل يده لابد أن يدرك أنها لابد أن تكون نظيفة من الامتداد إلى
ما حرم الله من دم أو عرض أو مال .

إذا الطهارة بمعناها الشرعي تجعل الإنسان نظيف المظهر والمخبر ،
وهذا هو المطلوب من الإنسان المسلم .

ولأهمية هذا الباب فقد بدأ الفقهاء كتبهم غالباً بكتاب الطهارة .

وأحببت أن اقتدي بهم وأجعل رسالتي لنيل درجة الدكتوراه في هذا الكتاب
وتكميلاً لما بدأت في الماجستير إذ كان موضوعي من: " الحيف والنفاس والاستحاضة
وما يتعلق بها من الأحكام " .

وبما أن النفس تواقفة دائماً لتعلم كل جديد ومفيد فقد أحببت أن استكمل
ما بدأت ، ولكن ليس على نفس الطريقة السابقة ، أردت أن أسلك طريقاً جديداً
ليس شرطاً أن يكون سهلاً معبداً ، ولكن يشترط فيه أن يكون نافعا مفيداً مشمراً .

وأثناء البحث من هذا الطريق ، قرأت أسماء كتب كثيرة بحثت عنها لعلها
ترشدني إلى ما أصبو إليه فلم أجد لها أثراً في الكتب المطبوعة ، سألت أهل
الخبرة والاختصاص منها فقالوا بعوت كله حزن وأسى إن بعضها قد فقد والبعض
الأخر يعد بالآلاف أسير فرائش الكتب يستنجد بالمسلمين ليفكوا أسرهم ، وليخرجوه
من ذل الأسر إلى من النشر .

فسألت من الطريقة لفك هذا الأسر ، فأرشدوني إلى طريق وجدت فيه ما كنت
أبحث عنه ، هذا الطريق هو التحقيق ، ولكن من أرشدني حذرني من المضي في هذا
الطريق لما فيه من المشاق من جمع النسخ المخطوطة ، وتمحيص الجمل المبسوطة

والأحكام المنشورة ، والأشعار المكسورة ، واستشهد لي بقول الجاحظ :
" ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يعلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشـاء
عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر من إتمام ذلك النقص حتى يرده ، إلى
موضع من اتعال الكلام....." (١)

كل هذا لم يثنني عن عزمي ، واستخرت الله تعالى فشرح صدي لما اخترت
ولكن أي كتاب أحقق ؟ فبدأت البحث من جديد ، وأثناء القراءة ، وبالذات في كتاب
المجموع للنووي لغت نظري ورود اسم كتاب ومأخذه قلما تخلو منه صفحة من صفحات
الكتاب ، هذا هو الحاوي للماوردي ،

إذاً لابد أن يكون الكتاب ذا أهمية كبرى حتى ينقل عنه بهذه الكثرة وعند
القراءة منه ، وجدت أن بعض العلماء قال : إنه لم ينفذ في المذهب مثله ، وأن صاحبه
بلغ مرتبة كبيرة في العلم .

فوقع اختياري عليه ، وعلمت أن جمهرة من طلاب الدكتوراه في جامعة أم القري
قد سبقوني إلى اختيار أجزاء منه ، فوجدتها فرصة في فك أسر جزء منه ولم شمله
مع بقيته .

فأصبح الطريق عندي واضحاً ، والموضوع حافراً ، والكتاب جاهزاً فاستعنت
بالله وبدأت ، فقسمت البحث قسمين :
القسم الأول : مقدمة التحقيق .
وتشمل خمسة فصول :

الفصل الأول : عمر المؤلف .

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : في الحالة السياسية .
- المبحث الثاني : في الحالة الاجتماعية .
- المبحث الثالث : في الحالة العلمية .

الفعل الثاني : نشأة المؤلف وحياته .
وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في اسمه ونسبه .
المبحث الثاني: في أسرته ونشأته .
المبحث الثالث: في أخلاقه ومفاته .

الفعل الثالث : حياته العلمية .
وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في شيوخه وتلاميذه .
المبحث الثاني : في مؤلفاته .
المبحث الثالث : في مكانته العلمية .
المبحث الرابع : في اتهامه بالاعتزال .
الفعل الرابع : دراسة عامة لكتاب الحاوي .
وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في اسم الكتاب ونسبته ومعاديره ومعطلحاته .
المبحث الثاني: في أهمية الكتاب وأثره في كتب المذهب .
المبحث الثالث : في منهج الماوردي في الكتاب .
الفعل الخامس : وصف النسخ المعتمدة وبيان منهج التحقيق .

القسم الثاني : التحقيق .

وقد بينت المنهج الذي اتبعته في الفعل الخامس .
وبعد: فأرجو أن أكون قد وفقت في الاختيار ، وفي جميع ما كتبت ، وأن أكون
قد أخرجت الكتاب إلى النور كما كتبه مؤلفه .

وها هو بين أساتذتي الأفاضل لينظروا فيه بعين الناقد الحنيف ، والموجه
الشريف ولا أدعي الكمال فيما عملت ، وكيف أدعيه وأنا من البشر الذين من طبعهم
التقصير، وحسبي أنني بذلت فيه طاقتي ووسعي ، ولم أدخر فيه جهداً ولا وقتاً ولا مالاً،
وغاية مقمدي فيما عملت رضى الله وحسن القبول منه .

اللهم إني أشهدك ، وأشهد حملة مرشح أني لم أرد بعملتي هذا جاهاً ولا
مركزاً ، وإنما أردت به عفوكم ورضاك ، وجعلته خالماً لوجهك الكريم فتقبله
مني ، وثقل به ميزاني ووالدي وأستاذي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من
أتى الله بقلب سليم .

اللهم هذا الجهد وعليك التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك
وملي اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... آمين .

القسم الأول

مقدمة التحقيق

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : عصر المؤلف .

الفصل الثاني : نشأة المؤلف وحياته .

الفصل الثالث : حياته العلمية .

الفصل الرابع : دراسة عامة لكتاب الحاوي

الفصل الخامس : وصف النسخ المعتبرة وبيان منهج التحقيق .



الفصل الأول عصر المؤلف

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : الحالة السياسية

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية

المبحث الثالث : الحالة العلمية



البحث الأول
الحالة السياسية



عاش الماوردي في أواخر القرن الرابع الهجري وأوائل القرن الخامس الهجري ،

أي أنه عاش في عصر الدولة العباسية التي امتد حكمها من سنة ١٢٢ هـ إلى سنة ٦٥٦ هـ حيث قسم المؤرخون المعاصرون الدولة العباسية سياسياً إلى أربعة عصور : (١)

- العصر العباسي الأول : من سنة ١٢٢ هـ - ٢٢٢ هـ .
- العصر العباسي الثاني : من سنة ٢٢٢ هـ - ٣٣٤ هـ .
- العصر العباسي الثالث : من سنة ٣٣٤ هـ - ٤٤٧ هـ .
- العصر العباسي الرابع : من سنة ٤٤٧ هـ - ٦٥٦ هـ .

فالماوردي عاش في العصر العباسي الثالث الذي يعرف بالعصر البويهي : (٢)
كان بنو بويه على درجة كبيرة من القوة العسكرية ، وقد امتد نفوذهم وسيطرتهم على مناطق كبيرة من الدولة العباسية ، وكانت السلطة الحقيقية في إدارة دفة الحكم في أيديهم ، وأنشأوا في بغداد إمارة وراثية ظلت بأيديهم ، وكانوا شيعة يخالفون في مذهبهم الخليفة ، لذلك لم يعترفوا بسيادة الخليفة العباسي لأنه لم يكن لديهم باعث ديني يحثهم على طاعة الخليفة ، وقد سقط السلطان الحقيقي من أيدي الخلفاء ، ومير بني بويه الخليفة رئيساً دينياً لا أمراً ولا وزيراً

-
- (١) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - الدولة العباسية - للخزري بك ٣ .
(٢) نسبة إلى رجل فارسي يسمى بويه ، ويقال أنه كان صياداً على بحر قزوين وكان أبناءه علي والحسن وأحمد من حوله يحتطبون ، وقد التحق بويه وأبناءؤه بخدمة مرادويج وكان علي أحد قواده ، فولاه الكرج واستولى على فارس ، وأرجان ، واتخذ شيراز مقراً له ، وفي سنة ٣٢٣ هـ قتل مرادويج ، فاستولى علي وأخوه الحسن على أمفهان والري اللتين كانتا تابعتين له ، وتولى الحسن شئونهما وشئون بلاد الجبل واستولى أخوهما أحمد على كرمان وظل يتقدم تدريجياً نحو الغرب حتى استولى على الأهواز ، وتقدم حتى استولى على واسط ، وفي هذه الأثناء كانت المجاعة تهدد بغداد ، وكان الجند الأتراك شائرين على الخليفة وقواده ، لعجزه عن دفع رواتبهم ، فوجد أحمد الأبواب جميعها مفتوحة إلى بغداد فدخلها فسي جمادى الأولى سنة ٣٣٤ هـ ، ورحب به الخليفة المستكفي منقذاً ومخلصاً ومنحه إمارة الأسراء ولقبه معز الدولة ، ولقب أخاه علياً صاحب فارس وشيراز عماد الدولة والحسن صاحب بلاد الجبل ركن الدولة ، وضربت ألقابهم على السكة وذكرت أسماءهم وألقابهم مع الخليفة في خطبة الجمعة .

وإنما له كاتب يدبر اقطاعاته واخراجاته لاغير. (١)

وبلغ بهم الأمر أن حددوا للخليفة نفقاته ، فقد حدد معز الدولة (٢) للخليفة المستكفي بالله (٣) كل يوم خمسة آلاف درهم لنفقاته ، وكانت ربما تأخرت عنده فآثرت له مع ذلك ضياع سلمت إليه تولاهما كاتبه. (٤)

وكان الخليفة يعزل من قبلهم ولا يتورعون من إهانتته ، ويدل على ذلك الصورة التي ظن بها المستكفي بالله .

ففي سنة ٣٢٤ هـ ، انحدر معز الدولة إلى دار الخلافة فسلم على الخليفة وقبل الأرض ، وقبل يد المستكفي وطرح له كرسي فجلس ، ثم تقدم رجلان من الديلم (٥) فمدا أيديهما إلى المستكفي وطالبا بالرزق ، فلما مدا أيديهما ظن أنهما يريدان تقبيل يده ، فناولهما يده فجذباه فנקساه من السرير ووضعا عمامته في عنقه وجراه ونهض معز الدولة ، واضطرب الناس ، وحمل المستكفي راجلا إلى دار معز الدولة فاعتقل بها ، وخلع من الخلافة ونهبت الدار حتى لم يبق فيها شيء .

= انظر: المنتظم ٢٧٠/٦ ، ٢٧١ ، الكامل ٢٢١/٦-٢٢٢ ، معز الدول والإمارات ٢٢٣ ، التاريخ الإسلامي ١٤٧/٦ ، التاريخ العباسي والفاطمي ١٦١ .

(١) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ٣٧٨ .

(٢) أبو الحسين أحمد بن بويه ، كان يحطب على رأسه هو وأخويه ثم ملكوا البلاد واستولوا عليها ولما نزل به الموت أمر أن يحمل إلى بيت الذهب واستحضر بعض العلماء فتاب على يده توفي سنة ٣٥٦ هـ .

انظر: الفخري ٢٧٧ ، الكامل ٢٤/٧ ، المنتظم ٣٩/٧ ، النجوم الزاهرة ١٤/٤ .

(٣) أبو القاسم عبدالله المستكفي بالله بن علي بن المعتقد ، بويج بالخلافة ، ولقب المستكفي بالله واستولى بنو بويه في خلافته على السلطة ، ولد سنة ٢٩٢ هـ ، وتوفي سنة ٣٣٩ هـ .

انظر: الأنبا في تاريخ الخلفاء ١٧٥ ، البداية والنهاية ٢٢٢/١١ ، الجوهر الثمين ١٨٢ ، العقد الفريد ٣٥٢/٥ .

(٤) انظر: تاريخ الخلفاء ٣٩٧ ، الكامل ٣٣٤/٦ .

(٥) الديلم: بلاد بأرض الجبال بقرب قزوین ، وهي بلاد كلها جبال ووهاد . والغالب على أهلها النحافة وقلة الشعر والطيش وقلة الشبث في الأمسجور ، ولا يكثر ثوب بشيء ولا يتألمون بمعاص إذا دهمهم ، وكان الديلم كفاراً إلى مسدة الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، فدخلتهم العلوية فأسلم أكثرهم .

انظر: آثار البلاد وأخبار العباد ٣٣٠ ، الروض المعطار ٢٥٥ .

وسمل (١) المستكفي وأحضر الفضل بن المقتدر (٢) فبويج ولقب المطيع لله (٣).

وكان من قوة سلطانهم وتمكنهم من الحكم أن فكر معز الدولة أن يزيل اسم الخلافة من بني العباس ويوليها علويًا . لأن القوم كانوا شيعة زيدية ، وكانوا يعتقدون أن بني العباس قد غصبوا الخلافة وأخذوها من مستحقيها ، ولكن بعض خواصه أشار عليه ألا يفعل وقال له : إنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلين دمه ومتى أجلست بعض العلويين خليفة كان معك من تعتقد أنت وأصحابك صحة خلافتهم ، فلو أمرهم بقتلك لفعلوا ، فأعرض عما كان قد عزم عليه وأبقى اسم الخلافة لبني العباس ، وانفرد هو بالسلطان ولم يبق بيد الخليفة شيء البتة (٤)

وقد عامر الماوردي ثلاثاً من خلفاء الدولة العباسية .

الأول : الطائع لله (٥) حكم من سنة ٣٦٣ هـ إلى سنة ٣٨١ هـ .

وقد قبض عليه بهاء الدولة (٦) : لأنه حبس رجلاً من خواصه ، وأجبره أن يخلع نفسه ، وسلم الأمر إلى القادر بالله (٧)

(١) سمل العين فقوهاً بحديدة محمأة .

انظر: مختار المحاج ٣١٤ .

(٢) أبو القاسم الفضل بن المقتدر بالله ، بويج بالخلافة بعد ابن عمه ولقب بالمطيع لله كان كريماً حليماً .

انظر: الإنباء في تاريخ الخلفاء ١٧٧ ، تاريخ الخلفاء ٣٩٨ ، تنمة المختصر ٤١٥/١ التنبيه والإشراف ٣٩٩ ، فوات الوفيات ٢/٢٥٠ .

(٣) انظر: المنتظم ٣٤٣/٦ ، البداية والنهاية ٢١٢/١١ ، الكامل ٣١٤/٦ ، تاريخ الخلفاء ٢٩٧ ، تجارب الأمم ٨٧/٢ .

(٤) الكامل ٣١٥/٧ ، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ٢٧٨ .

(٥) أبو بكر عبد الكريم بن المطيع لله الفضل بن المقتدر ، نزل له أبوه عن الخلافة ولقب الطائع لله كان شجاعاً قوياً توفي سنة ٣٩٣ هـ .

انظر: الإنباء في تاريخ الخلفاء ١٧٩ ، البداية والنهاية ٣٣٢/١١ ، تاريخ الخلفاء ٤٠٥ ، تنمة المختصر ٤٤٦ ، الفخري ٢٩٠ ، فوات الوفيات ٦/٢ .

(٦) فيروز أبو نصر بن عضد الدولة بسن بويسه ، صاحب العراق وفارس ، توفي بعلبة المزع سنة ٤٠٢ هـ .

انظر: شذرات الذهب ١٦٦/٣ ، المنتظم ٢٦٤/٧ ، الكامل ٢٦٨/٨ ، النجوم الزاهرة ٢٣٢/٤ .

(٧) أبو العباس أحمد بن إسحاق المتقي ، كان عفيفاً صينياً ديناً عالماً متواضعاً كريماً =

والثاني: القادر بالله حكم من سنة ٣٨١ هـ إلى ٤٢٢ هـ .

وكان القادر رجلاً صالحاً شافعي المذهب قرب إليه العلماء .

وكان السلطان في مهده لأربعة من بني بويه يتلو أحدهم الآخر .

الأول : بهاء الدولة وهو الذي ولي القادر بالله الخلافة ، وكان مهده . عهد اضطراب بينه وبين أهل بيته فغضب سلطانه وتوفي سنة ٤٠٣ هـ .

والثاني: سلطان الدولة أبو شجاع (١) بن بهاء الدولة ، ولم يكن مهده أحسن ممن مهده أبيه بل كان مهده ضعفاً واستكانة ، فإن جنده لم يكونوا يطيعونه ، وكثييراً ما شغبوا عليه ويطلبون منه طلبات لا يقدر عليها وكان ذلك سبباً لقيام أخيه وانتزاع السلطة منه .

والثالث : مشرف الدولة أبو علي (٢) قام على أخيه وانتزع منه ملك العراق فخطب له ببغداد ، ونفى سلطان الدولة من العراق فذهب إلى بلاد فارس وضبطها ، ثم اصطحب الأخوان على أن يكون مشرف الدولة العراق ولسطان الدولة فارس (٣) ، وكرمان (٤) وتوفي سلطان الدولة وخلفه ابنه أبو كاليجار (٥) ، وتوفي مشرف الدولة وكان كثير الخير قليل الشر عادلاً حسن السيرة ، وخلفه أخوه .

= صنف كتباً كثيرة في فنون عديدة من العلوم ، منها : كتاب في السنة وذي المعترلة والروافض توفي سنة ٤٢٢ هـ .

انظر : الانباء في تاريخ الخلفاء ١٨٣ ، تنمة المختصر ٥١٢/١ ، الجوهر الثمين ١٨٩ ، طبقات السبكي ٢/٣ ، الكامل ٣٥٤/٧ .

(١) أبو شجاع سلطان الدولة بن بهاء الدولة ، تولى الملك مبياً وكانت مدة ملكه ١٢ سنة وأشهرًا توفي سنة ٤١٥ هـ . انظر : المنتظم ١٧/٨ ، الكامل ٣١٧/٧ ، النجوم الزاهرة ٢٦١/٤ .
(٢) مشرف الدولة أبو علي بن بهاء الدولة ، أمه بويه مرض حاد فتوفي سنة ٤١٦ هـ . انظر : الكامل ٣٥٤/٧ ، المنتظم ٣٤/٨ .

(٣) فارس : بلد معروف ، أمه بالفارسية فارس بالباء ، يضم عشر كور منها : سابور ، وامطر ، وأردشير ، وأرجان وغيرها .

انظر : الروض المعطار ٤٣٣ ، آثار البلاد وأخبار العباد ٢٣٢ .
(٤) كرمان : ناحية مشهورة ، شرقها مكران وغربها فارس وشمالها خراسان ، وجنوبها بحر فارس تنسب إلى كرمان بن فارس ، وهي بلاد واسعة ذات غلات .

انظر : الروض المعطار ٤٩١ ، آثار البلاد وأخبار العباد ٢٤٧ .

(٥) أبو كاليجار المرزبان بن سلطان الدولة ، ولد سنة ٣٩٩ هـ ، وتوفي سنة ٤٤٠ هـ . انظر : المنتظم ١٣٩/٨ ، تنمة المختصر ٥٢٩/١ .

والرابع : جلال الدولة أبو طاهر^(١)، خطب له بعد وفاة أخيه وكان واليا على البصرة وطلب إلى بغداد ولم يصعد إليها ، وإنما بلغ واسطا^(٢) وأقام بها ثم عاد إلى البصرة فقطعت خطبته لابن أخيه أبي كاليجار بن سلطان الدولة ، وكان في الأهواز^(٣) ورأسه الجند في ذلك فومدهم أن يجيء ولكنه تأخر لما كان بينه وبين عمه صاحب كرمان من الحرب فازدادت الفتن ببغداد لعدم السلطان ، وكثر شر الأتراك بها ، ولما رأى ذلك عقلاء القواد راسلوا جلال الدولة ليمعد إليهم فيملك أمرهم ، وخطبوا باسمه فمعد إليهم وملك أمرهم ، ولم يكن عنده من المال ما يضمن راحتهم وراعتهم فكثر الشغب عليه من الجند وأتراك بغداد حتى كسادوا يخلعونهم وكان ينازعهم أبو كاليجار .

وانتهت مدة القادر بالله وهما على ذلك النزاع ، ولم يكن للقادر بالله شيء من السلطان كمن مضى من الخلفاء ، إلا أن فجع البيت المال أكحاله شئسا من الكلمة والنفوذ ، وكان فيه من خلال الخير ما يساعده على ذلك . وتوفي القادر بالله سنة ٤٢٢ هـ .

الخليفة الثالث : القائم بأمر الله^(٤) : حكم من سنة ٤٢٢ هـ إلى سنة ٤٦٧ هـ .

وقد ولي الخلافة بعد أبيه ، وكان ورعاً ديناً زاهداً عالماً قوي اليقين بالله وكان السلطان في عهده جلال الدولة ، ولم يكن أمره في سلطانه على سداد لكثرة شغب الغلمان والأتراك عليه طالبين مرتباتهم التي لم يكن يقدر على أدائها في أوقاتها لقلة الوارد عليه ، ومع ضعف جلال الدولة وسقوط هيئته سأل

(١) أبو طاهر جلال الدولة ، كان فعيفا استولى الجند والنواب عليه ، دام ملكه ١٦ سنة و١١ شهراً ولد سنة ٣٨٢ هـ ، وتوفي سنة ٤٣٥ هـ .

انظر : الكامل ٣٧/٨ ، المنتظم ١٨/٨ ، النجوم الزاهرة ٣٧/٥ .

(٢) واسط : مدينتان على جانبي دجلة ، والمدينة القديمة في الجانب الشرقي ، وابتنى الحجاج مدينة في الجانب الغربي وجعل بينهما جسراً .

انظر : الروض المعطار ٥٩٩ .

(٣) الأهواز : مدينة متملة بالجبل فتحها حرقوص بن زهير السعدي في خلافة عمسر ، وهي خوزستان وهي رام هرمز .

انظر : الروض المعطار ٦١ .

(٤) أبو جعفر عبدالله بن الإمام القادر بالله بويج بالخلافة بعد أبيه ، وكان قسدا لقبه أبوه في حال حياته بالقائم ، لما تولى الخلافة أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وأحسن إلى الرعية ، توفي سنة ٤٦٧ هـ .

الخليفة القائم بأمر الله أن يلقبه بملك الملوك ، فامتنع الخليفة عن ذلك فاستعان عليه جلال الدولة بالفقهاء - والقبة ستأتي - حيث امتنع الماوردي عن الفتيا مع أنه كان من أخص الناس بجلال الدولة .

قضى جلال الدولة حياته في منازعات بينه وبين جنوده ، وبينه وبين أبي كاليجار إلى أن توفي وفي السنة التي مات فيها جلال الدولة أرسل الخليفة القائم بأمر الله أفضى القضاة أبو الحسن الماوردي إلى السلطان طغرلبيك^(١) وأمره أن يقرر الملح بين طغرلبيك وجلال الدولة وأبي كاليجار ، فسار إليه وهو بجرجان^(٢) فلقيه طغرلبيك على أربعة فراسخ إجلالا لرسالة الخليفة ، وعاد الماوردي وأخبر عن طاعة طغرلبيك للخليفة وتعظيمه لأوامره ووقوفه عندها .^(٣)

وبعد وفاة جلال الدولة تسلم السلطان أبو كاليجار ، ولقبه الخليفة محيي الدين ، وفي زمانه كان النزاع كثيرا ما يستحكم بين الديلم وبين الأتراك وتوفي سنة ٤٤٠ هـ ، وبويع بالسلطان بعده أبو نعر خسرو فيروز^(٤) ، وطلب من الخليفة أن يلقبه بالملك الرحيم فلم يجبه إلى ذلك وقال لا يجوز أن يلقب بأخص صفات الله تعالى فأبى إلا أن يكون ذلك لقبه فكان ما أراد ، واستقر ملكه بالعراق وخوزستان^(٥) والبصرة ، وقد استمر سلطانا حتى ورد إلى بغداد طغرلبيك فأزاله عن ملكه ونفاه ، وبذلك انقضت مدة آل بويه .

= انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي ٤١٧ ، الجوهر الثمين ١٩٢ ، العبر ٣٢٢/٣ ، الفخري ٢٩٢ ، النجوم الزاهرة ٩٧/٥ ، مرآة الجنان ٩٤/٣ .

(١) طغرلبيك بن مكيال بن سلجوق بن دقان ، ركن الدين أبو طالب التركي الغزي السلجوقي ، أول ملوك السلاجقة ، كان كريماً حليماً ، وكان لا يرى القتل ولا يسفك دماً ولا يهتك محرماً .

انظر: تاريخ دولة آل سلجوق ٢٨ ، العبر ٣٠٤/٢ ، الكامل ٩٤/٨ ، المنتظم ٣٣٣/٨ .

(٢) جرجان: مدينة عظيمة مشهورة بقرب طبرستان بناها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة انظر: آثار السبلد وأخبار العباد ٣٤٨ .

(٣) انظر: الكامل ٣٩/٨ .

(٤) وهو آخر ملوك بني بويه .

انظر: تنمة المختصر ٥٣٦/١ .

(٥) خوزستان: في أرض مبادان في شرقي موضع دجلة ، وهي بلاد كبيرة سهلة الأرجاء كثيرة المياه ، وبلادها مأمرة ، وقاعدة بلادها الأهواز . انظر: الروض المعطار ٢٢٥ .

وقدم البساسيري (١) بغداد سنة ٤٥٠ هـ ، ومعه الرايات المعمرية ، ووقع القتال بينه وبين الخليفة ، وقبض على الخليفة وحبسه ، وجهاز طفرلك جيشاً فحارب البساسيري فظفر به فقتل وحمل رأسه إلى بغداد ، ولما رجع الخليفة إلى داره لم يتم بعدها إلا على فراش معلاه ولزم العيام والقيام ومنا من كل من آذاه ، ولم يسترد شيئاً مما نهب من قصره إلا بالثمن ، وقال هذه أشياء احتسبناها عند الله ولم يضع رأسه بعدها على مخدة ، ولما نهب قصره لم يوجد فيه شيء ممن آلات الملاهي . (٢) ومات سنة ٤٦٧ هـ .

ويتميز العصر العباسي بانقسام الدولة الإسلامية إلى عدة دويلات (٣) هي : الدولة الأموية (٤) ، والدولة العبيدية (٥) ، والدولة الإخشيدية (٦) والدولة الحمدانية ، (٧) ودولة القرامطة (٨) ، ودولة بني بويه (٩) ، والدولة السامانية (١٠) .

من هذا العرض السريع يبدو لنا أن العصر الذي عاش فيه الماوردي يتميز بالاضطرابات السياسية وكثرة الفتن والثورات والتنازع على السلطة وضعف الخلفاء وضياع هيبتهم ، وانقسام الدولة الإسلامية إلى دويلات ، لذا نلمح في فكر الماوردي إبداعاً في السياسة والفقه حيث حاول أن يؤكد الخلافة ويؤكد ضرورة وجودها ، وفي نفس الوقت يوجه النماذج للملوك والوزراء في محاولة فكرية لإيجاد جو الاستقرار وفي نفس الوقت كان يحاول أن يجمع الأمة على خط واضح مستقيم هو خط الإسلام . (١١)

(١) أرسلان أبو الحارث ولقب بالمظفر ، البساسيري التركي ، كان مقدماً على الأتراك ، وكان القاشم بأمر الله لا يقطع أمراً دونه ، فتجبر وأراد تغيير الدولة ، توفي سنة ٤٥١ هـ .

(٢) انظر: تاريخ الخلفاء ٤١٨ ، الأنباء في تاريخ الخلفاء ١٩٦ .

(٣) انظر: محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ٣٧٨ .

(٤) كانت في بلاد الأندلس .

(٥) كانت في أفريقيا .

(٦) كانت في مصر والشام .

(٧) كانت بطلب والثغور والجزيرة الفراتية .

(٨) كانوا بعمان والبحرين واليعامه وبادية البصرة .

(٩) كانوا بفارس والأهواز والجبل والري والعراق والديلم .

(١٠) كانت بخراسان وما وراء النهر .

(١١) انظر: قراءة تربوية في فكر الماوردي من خلال كتاب أدب الدنيا والدين ١٧ .

المبحث الثاني
الحالة الاجتماعية



كان المجتمع في عهد الماوردي يتألف من عدة عناصر هي العرب ، والفرس ، والأتراك والأكراد مع وجود أ قليات غير إسلامية من اليهود والنصارى وقبل دخول البويهيين إلى بغداد كان الناس على مذهب أهل السنة والجماعة فلما جسامت هذه الدولة وهم شيعة نعا مذهبهم ووجد له من الدولة أنصاراً ففي سنة ٣٥٢هـ فسي العاشر من محرم أمر معز الدولة الناس أن يخلقوا دكاكينهم ، ويبطلوا الأسواق والبيع والشراء ، وأن يظهروا النياحة ويلبسوا قبابا عملوها بالمسوح، وأن يخرج النساء منشرات الشعور مسودات الوجوه قد شققن ثيابهن يدرن في البلد بالنواشح ويلظمن وجوههن على الحسين بن علي رضي الله عنهما، ففعل الناس ذلك ، ولم يكن لأهل السنة قدرة على المنع منه لكثرة الشيعة ولأن السلطان معهم .

وفي الثامن عشر من ذي الحجة في نفس السنة أمر معز الدولة بإظهار الزينة في البلاد ، وأشعلت النيران بمجلس الشرطة ، وأظهر الفرح وفتحت الأسواق بالليل كما يفعل ليالي الأعياد ، فعل ذلك فرحاً بعيد الغدير يعني غدير خم ، وضربت الدباب (١) والبوقات وكان يوماً مشهوداً. (٢)

أما التركيب الاجتماعي الطبقي فيتكون من ثلاث طبقات : (٣)

١ - الطبقة العليا :

وعلى رأسها الخليفة والسلطان الحاكم ويتلوهما حواشيها من الوزراء والقادة والأمراء والولاة وكبار الموظفين والاقطاعيين وكبار التجار وكانت هذه الطبقة تعيش في ترف لكثرة ما كان يعب في حجورها من الأموال من طريق الغرائب التي كانت تؤخذ من الناس ، وكانت موارد الدولة كثيرة ، فالخليفة وكل حاشية قصره كانوا يعيشون في ترف شديد، وكذا السلطان وحاشيته والأشراف وكبار الموظفين والوزراء وأكثر ما كانت تظهر مظاهر الترف في الآتي :

(١) الدباب : الطبول .

انظر: - ديب - لسان العرب ١/٣٧٢ .

(٢) انظر: المنتظم ١٥/١٦ ، الكامل ٧/٧ ، البداية والنهاية ١١/٢٤٣ .

(٣) مع الدول والإمارات ٢٥١ . ومابعدا ، قراءة تربوية في فكر الماوردي من خلال كتابه أدب الدنيا والدين ١٨ .

- أ - حفلات الزفاف إذ كان بعض الخلفاء ينشرون الأموال على حواشيهم .
- ب - بناء القصور وممارتها فقد كانت سقوف القصور قد غشيت بالساج وزينت تعاريجها بالأبنوس والعاج ، وفرشت بالطنافس^(١) والمخاد المذهبة والأبسطة والمقاعد المموهة بالذهب .
- ج - الملابس المجلوبة من جميع البلدان موشاة بديباج الذهب المنسوج .
- د - المجالس الحافلة بالمغنيين والمغنيات ، والموائد الحافلة بالأطعمة والأشربة من كل صنف والأواني المستعملة فيها من الذهب والفضة .

٢ - الطبقة الوسطى :

وتتكون من مغار الموظفين ، والتجار ، والصناع ، والقضاة ، والعلماء وكانت هذه الطبقة تعيش في يسار لما كانت تقوم به من نشاط اقتصادي يخدم الطبقة العليا ، وفي نفس الوقت كان هناك أناس في هذه الطبقة لم يكونوا على نفس المستوى ، وعموما فقد عاشت هذه الطبقة في يسار رغم وجود بعض الأزمات .

٣ - الطبقة الدنيا :

وهي طبقة العامة من الزراعة والخدم ، والرقيق ، وأصحاب الحرف ، وكانت هذه الطبقة تعاني كثيرا من الضك والغيق لكثرة الضرائب التي كانت تجبي منها وقلة ما كان يعود عليها من الكسب .

ونتيجة لهذا التفاوت في المستوى المعيشي فقد كثرت في بغداد حالات السرقة والسلب والنهب وقلت الأسعار .

ففي سنة ٣٧٣هـ غلت الأسعار ببغداد حتى بلغ الكر من الطعام إلى ٤٨٠٠ درهم ومات كثير من الناس جوعاً ، وامتألت الطرقات بالموتى من الجوع ، وفلسج الناس وكسروا منابر الجوامع ومنعوا الصلاة^(٢) .

(١) الطنافس : هي النمارق فوق الرجل ، وقيل البساط الذي له خمل رقيق .

انظر : طنفس - لسان العرب ١٢٧/٦ .

(٢) انظر : المنتظم ١٢١/٧ ، البداية والنهاية ٣٠٢/١١ .

وبينما الناس يموتون جوما تزوج مؤيد الدولة^(١) بن ركن الدولة ابنه^(٢)
عمسه فأنفق على عرسه ٧٠٠ ألف دينار.^(٣)

وفي سنة ٣٨٢هـ غلت الأسعار ببغداد حتى بيع رطل الخبز بأربعين درهماً^(٤)
وكثر العيaron^(٥) في بغداد.

وفي سنة ٣٦٤هـ أحرق العيaron سوق باب الشعير، وأخذوا أسوا لا كثيرة ،
وركبوا الخيول ، وتلقبوا بالقواد ، وأخذوا الخفر من الأسواق والدروب وعظمت
المحنة بهم واستفحل أمرهم ، وتكرر أمرهم في سنوات عديدة.^(٦)

ولقد عاش الماوردي هذا المجتمع وتفاعل معه ولم يرض بالأمواجـاج
الذي حمل ، فكانت كتبه تعبر عن محاولة لتصحيح الوضع فنجد مثلاً في كتابه
نعيحة الملوك يتكلم من عاقبة الترف وعن كبج النفس من الشهوات واللذات
الزائلة ، ومن شكر النعمة والتنزه عن الفواحش والتوسط في الإنفاق وغير ذلك.

(١) مؤيد الدولة بويه بن ركن الدولة .

انظر : الأعلام ١٨٥/٢ .

(٢) ركن الدولة : الحسن بن بويه بن فناخسرو الديلمي من كبار الملوك فـسي
الدولة البويهية ، توفي سنة ٣٦٦هـ .

انظر : المنتظم : ٨٥/٧ .

(٣) انظر : البداية والنهاية : ٣٠٢/١١ .

(٤) انظر : البداية والنهاية : ٣١١/١١ .

(٥) العيaron : يقال رجل عيار أي كثير الحركة والتطواف
انظر : - عبر - مختار الصحاح : ٤٦٥ .

(٦) انظر : المنتظم : ٧٥/٧ ، البداية والنهاية : ٢٧٩/١١ .

المبحث الثالث

الحالة العلمية





يتميز عصر الماوردي بازدهار الحركة الفكرية ووجود نهضة علمية حقيقية شملت كافة أقطار وأعمار العالم الإسلامي وزخر هذا العصر بجمهرة كبيرة من العلماء والأدباء والشعراء والفقهاء والمحدثين والمفسرين .

ومما ساعد على استمرار نشاط الحركة العلمية الأسباب الآتية: (١)

١ - وجود المؤسسات التعليمية متمثلة في :

- أ - المكتاتيب : تعددت في كافة المدن والعوامم والقرى ، وكان الصبية المغار يتعلمون فيها القراءة والقرآن والشعر، وكان الصبي لا يبلغ التاسعة من عمره إلا وقد حفظ القرآن وكثيراً من قصائد الشعراء .
- ب - المسجد : كانت المساجد زاخرة بالعلماء حيث تعقد فيها حلقات العلماء من القراء والمفسرين والمحدثين والفقهاء والمتكلمين واللغويين والنحويين والمؤرخين وكانت المساجد تحل محل التعليم الثانوي والجامعات في عصرنا .
- ج - منازل العلماء : قام بعض العلماء بعقد حلقات تدريسية وتعليمية في بيوتهم ، وكانت تلقى فيها الدروس بانتظام .
- د - دور العلم : وعادة يكون فيها مقاعد للطلاب ، وقد يحاضرهم العلماء وألحقت بها مكتبات فخمة، ومن أشهر هذه الدور: دار العلم التي أنشأها أحد وزراء بني بويه^(٢) سنة ٣٨٣هـ في الكرخ^(٣) غربي بغداد، ووقفها على العلماء ، واشترى لها كتباً كثيرة بلغت عشرة آلاف وأربعمائة مجلد كان معظمها بخط أصحابها ، أو من الكتب الموثقة التي كان يملكها علماء وثقات مشهورون ، وكان بها مائة مكتب نفيس^(٤) . وأنشئت دور كثيرة في البصرة ، والموصل وغيرها .

(١) الحضارة الإسلامية لأدم متز ٣١٩هـ وما بعدها ، عمر الدول والإمارات ٢٧٦ وما بعدها ، قراءة تربوية في فكر الماوردي ٣١٩ وما بعدها .

(٢) وهو سابور بن أردشير .

(٣) الكرخ : بتسكين الراء ، وبالحاء المعجمة من فوق ببغداد ، وهو اسم نبطي ، وهي مدينة صغيرة عامرة شرقي دجلة ، وهي في الجانب الغربي من بغداد .

انظر : الروض المعطار ٤٩٠ .

(٤) انظر : المنتظم ١٧٢/٧ ، النجوم الزاهرة : ١٦٤/٤ .

هـ - المدارس : انتشرت المدارس في هذه الفترة في العراق وغيرها .
وانشئت مدرسة في نيسابور^(١) تُدرّس فيها أنواع من العلوم^(٢) ، وكذا
أنشئت المدرسة البيهقية ، وغيرها من المدارس .
ومن أشهر المدارس في القرن الخامس الهجري المدرسة النظامية^(٣) .
وهي أشبه بجامعة كبيرة كان فيها أساتذة مختلفون يحاضرون في علم الكلام
والفقه ، وعلوم الحديث ، والتفسير واللغة والرياضيات والأدب .
ووقفت لهذه المدرسة أوقاف كثيرة ، وبني فيها للأساتذة مساكن وجعل
لهم رواتب شابتة ، كما جعل لطلابها نفقات معيشة ، وألحق بها مكتبات
نفيسة .

٢ - اهتمام الخلفاء والملوك بالعلم والعلماء وتشجيعهم على التأليف -
ومن ذلك ما سنذكره من تقدم القادر بالله إلى أربعة من أئمة المسلمين
في المذاهب الأربعة من بينهم الحارثي أن يعنفه كل واحد منهم
مختصراً على مذهبه .^(٤)
^(٥)
وكان عهد الدولة يقرب العلماء ويجري الجرايات على الفقهاء والمحدثين
والمفسرين والنحاة والشعراء والنسابين والأطباء والحساب والمهندسين
ويبلغ في إكرام العلماء والإنعام عليهم وصار يقربهم من حضرة ويزينهم
من خدمته وصنفت في أيامه المصنفات الرائعة .^(٦)

(١) نيسابور: هي من بلاد خراسان ، سميت بذلك لأن سابور مر بها ، فلما نظر إليها
قال : هذه تطلع لأن تكون مدينة فأمر بها فقطع قصبتها ثم كسب ثم بنيت فقبل
لها نيسابور .

انظر: الروض المعطار ٥٨٨ .

(٢) وهي مدرسة أبي علي الحسيني المتوفي سنة ٤٠٦ هـ ، قال ابن العماد : " وبني
لابن فورك مدرسة بنيسابور فأهيا الله به أنواعاً من العلوم وظهرت بركته
على المتفقهة " .

انظر: ثذرات الذهب ١٨١/٣ .

(٣) أنشأ المدرسة النظامية الوزير نظام الملك . (٤) انظر : ص ٣١ .

(٥) عهد الدولة : فناخسرو بن الحسن ركن الدولة .

انظر : الاعلام ١٥٦/٥ .

(٦) انظر : تجارب الأمم ٤٠٨/٢ ، الكامل ١٤/٧ ، التاريخ العباسي والفاطمي ١٧٠ .

٢ - وجود الصراع المذهبي بين الشيعة والسنة أدى إلى خدمة التعليم حيث ازدهرت المدارس وزاد عددها في سبيل تدعيم المذاهب .

٤ - وجود المناظرات التي كانت تتم بين عالم وآخر وتتناول مختلف الموضوعات الدينية والأدبية ، وأصبحت المناظرة من أسس العلم والتعليم الإسلامي وأثرت فيه تأثيراً بالغاً وذلك لأنها استلزمت أن يكون المتناظرون محيطين بعلوم شتى مع الالتزام بقواعد المنطق .

٥ - وجود الورق والوراقين :
ففي زمن الدولة العباسية اخترع ورق الكاغد (١) وكتبت فيه الكتب ، وكان من أعظم التسهيلات لنشر العلم وتدوينه . (٢)

أما حالة الفقه بعفة خاصة : فقد كان في نهاية القرن الرابع في الأيسام الأخيرة من طور الكهولة الذي اختلط فيه المجتهدون بغيرهم ، فكان يوجد أهل الاجتهاد المطلق ولكن غلب التقليد في العلماء .

وفي بداية القرن الخامس دخل الفقه طور الهرم الذي قصرت فيه الهمم من الاجتهاد إلى الاقتصار على الترجيح في الأقوال المذهبية والاختيار منها ، وانعزلت همتهم لشرح كتب المتقدمين وتفهمها ثم اختصارها . (٣)

(١) أول من اخترع ورق الكاغد الغفل بن يحيى البرمكي .

(٢) انظر: الفكر السامي ١٤/٢ .

(٣) انظر: الفكر السامي ٧/٢ ، ١٦٣ ، تاريخ الحضارة الإسلامية ٢٢٢ .

الفصل الثاني فساة المؤلف وحياته

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه .

المبحث الثاني : أسرته ونشأته .

المبحث الثالث : أخلاقه وصفاته .



الحمد لله
اسمه ونسبه



اسمه ونسبه :

هو علي بن محمد ^(١) بن حبيب الماوردي البصري ^(٢).

والماوردي : بفتح الميم وسكون الالف ، وفتح الواو وسكون الراء وفي آخرها دال مهملة .

وهذه النسبة إلى ماء الورد إما عمله أو بيعه ^(٣).

هذا اللقب هو لقب المناظلة الذي اشتهر به .

وله لقب آخر وهو لقب المنصب "أقضى القضاة" وهو أول من لقب بهذا اللقب ، وقد اعترض عليه كثير من العلماء ، وسيأتي مفصلاً في موضعه ^(٤).

كنيته :

يكنى بأبي الحسن ، إلا أن صاحبي الكامل ومراة الجنان قالاً : إن كنيته أبو الحسين ^(٥).

ولعل هذا من تحريفات النساخ ، إذ اتفق من ترجم له على أن كنيته أبو الحسن .

(١) ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون أن اسمه علي بن حبيب .

قال محقق أدب القاضي : إنه سهو .

وقال محقق كتاب السير من الحاوي : إن مثل هذا معروف وله نظائر في الأنساب والاختصار في هذا معهود مستحسن كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم :

أنا النبي لا كذب . . . أنا ابن عبد المطلب

وكما قيل أحمد بن حنبل مع أنه أحمد بن محمد بن حنبل .

قلت : هذا محتمل ، وإن كنت أرى ما رآه محقق أدب القاضي من أنه سهو ، حيث ذكر حاجي خليفة في صفحة ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٦٨ ، ٤٠٨ ، ٦٢٨ ، أن اسمه علي بن محمد ، فلا يبعد ما ذكره في صفحة ٤٥٨ أن يكون سهواً والله أعلم .

انظر : كشف الظنون الصفحات المتقدمة ، مقدمة أدب القاضي ١٥ ، مقدمة كتاب السير ٢٩ .

(٢) انظر ترجمة الماوردي في : الإكمال ٤٧٧/١ ، الأنساب في تاريخ الخلفاء ١٩٠ ، البدايسة والنهاية ٨٠/١٢ ، تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢١٠/٢ ، تنقيح المختصر

١/٥٤٩ ، سير أعلام النبلاء ٦٤/١٨ ، شذرات الذهب ٢٨٥/٣ ، طبقات السبكي ٣/٣٠٣ ، طبقات

ابن قاضي شهاب ١/٢٤٠ ، طبقات ابن هداية الله ٢٣٠ ، طبقات الأسنوي ٢/٢٨٧ ، طبقات

الشيрази ١٢٨ ، طبقات المفسرين للسيوطي ٧١ ، طبقات المفسرين للداودي ١/٤٢٧ ، الفكر

السامي ٢/٣٢٧ ، الكامل ٨٧/٨ ، العبر ٢/٢٩٦ ، لسان الحيزان ٤/٢٦٠ ، اللباب ٣/١٥٦ ،

المنتظم ٨/١٩٩ ، ميزان الاعتدال ٣/١٥٥ ، المعين في طبقات المحدثين ١٣٠ ، مراة الجنان ٣/٧٢

معجم الأدباء ١٥٢/١٥٢ ، مفتاح السعادة ٢/١٩٦ ، النجوم الزاهرة ٥/٦٤ ، وفيات الأعيان ٣/٢٨٢ ،

الوفيات لابن قنفذ ٢٤٥ ، الأعلام ٤/٣٢٧ ، تاريخ آداب اللغة العربية ١/٦٤٢ ، كشف الظنون ١٢٦ ،

١٤٠ ، ١٦٨ ، ٤٠٨ ، ٤٥٨ ، ٦٢٨ ، ١١٨٨ ، ١٣١٥ ، ١٩٧٨ ، معجم المؤلفين ٧/١٨٩ ، هدية العارفين ١/٦٨٩ .

(٣) انظر : الإكمال ٤٧٧/١ ، تنقيح المختصر ١/٥٤٩ ، شذرات الذهب ٢/٢٨٧ ، اللباب ٣/١٥٦ ، المفسني

في ضبط أسماء الرجال ٢٤٥ ، وفيات الأعيان ٣/٢٨٤ . (٤) انظر : ص ٣٩ .

(٥) انظر : الكامل ٨٧/٨ ، مراة الجنان ٣/٧٢ .

المبحث الثاني
أسرته ونسأته



اولا : اسرته :

المطلع على سيرة الماوردي يستنتج أنه كان من أسرة تحب العلم، دأبت على تهئية المناخ المناسب لأولادها لتلقي العلم وحثهم عليه ، إذ أن ما وصل إليه الماوردي لم يكن إلا نتيجة لتربية صالحة ، وتأثر بمن حوله من أهل بيته .

ولم تذكر المصادر أي شيء عن أسرته سوى أن له ابناً يدعى أبو الفاشـز ويقال أبو القاسم عبد الوهاب شهد عند ابن مأكولا (١) في سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وقبل شهادته في بيت النبوة ولم يفعل ذلك مع غيره احتراماً لابيه ، توفي في محرم سنة ٤٤١ هـ (٢) .

وفي كتاب الشهادات من الحاوي قال الماوردي : كتب إليّ أخي من البصرة وقد اشتد شوقه إلى لقائي ببغداد لما ارتحلت إلى الشيخ أبي حامد الاسفرايينسي شعرا قال فيه :

طیب الہوا' بغداد یسوقنمی

قَدَمَـا إِلَيْهَـا وَإِنْ هَافَتْ مَقَادِيرُ

فكيف سبى منها الآن إذ جمعت

طيب الہوا شین ممدود ومقصور (۳)

وحكى الخطيب البغدادي من أبي الحسن قال : كتب إلي أخى من بغداد وأنسا
بالبصرة شعرا يتشوقنى فيه يقول :

ولولا وجد مشتتات

وما بالقلب من نـار إذا ما ذكركم جسدا

لقلنا قول مشتقاق إلى البصرة قد جدا.

شرینا ماء بغداد غانانگم جسد ا۔

ولكن ذكركم اضحى على

(١) الحسين بن علي بن جعفر العجلي أبو عبد الله ابن مأكولا، قاضي قضاة بغداد، من نسل أبي دلف العجلي، كان شافعيًا نزيهًا أمينًا ولي القضاء سنة ٤٢٠هـ واستمر إلى أن توفي سنة ٤٤٧هـ، وهو عم ابن مأكولا المؤرخ وأخو ابن مأكولا الوزير.

انظر: سير أعلام النبلاء ٥٧٢/١٨، شذرات الذهب ٣/٢٧٥، الكامل ٧٣/٨، الأعلام ٢٤٦/٢.

(٢) انظر : المنتظم ١٤٣/٨، الكامل ٥٤/٨، البداية والنهاية ٦٠/١٢.

(٣) انظر : كتاب الشهادات من الحاوي ٥٤٤/٢، وفيات الأعيان ٢٨٣/٢، طبقات السبكي ٢٠٦/٣.

(٤) انظر : تاريخ بغداد ٥٣/١.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ١/ ٥٣.

ثانياً : نشأته :

ولد أبو الحسن الماوردي في البصرة سنة ٣٦٤هـ^(١) الموافق لسنة ٩٧٤م^(٢) ونشأ في البصرة ، وقد كانت منهلاً من مناهل العلم في ذلك الوقت ، وامتسازت بكثرة علمائها في شتى المجالات ، وكانت مقعداً لكثير من الطلبة المتعطشين للعلم فشب الماوردي في هذا الجو العلمي ، فتتلمذ على كبار علماء البصرة كآبي القاسم الصيمري الذي انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي في عصره وسمع الحديث عن العلماء المشهورين في ذلك الوقت .

ولم يكتف الماوردي بما أخذ وسمع في البصرة فدفعه عبه للعلم وتعطشه إليه بأن يشد الرحال إلى بغداد مركز العلم ومنتدى الأدب ، فتتلمذ على أيدي علمائها الأفاضل وعلى رأسهم الشيخ أبو حامد الاسفرايني . وانكب ينهل من ينابيع العلم ويجد في التحصيل حتى بلغ في ذلك شأنًا كبيراً فأقبل على التدريس يعطي من علمه الغزير، وأخذ عنه الكثيرون مثل الخطيب البغدادي وغيره .

ونظراً لما يتمتع به من العلم الغزير، وحسن الخلق والسيرة العطرة فقد اختير لمنصب القضاء ، ووليه في بلدان كثيرة . ثم سكن بغداد في درب الزعفراني .

وكان ذا منزلة عالية ، مقرباً إلى ملوك بني بويه يرسلونه في التوسطات بينهم وبين من يناوئهم ويرتفون بوساطته ، ويقفون بتقريراته^(٣) ، ومع قربه ممن

(١) ذكر صاحب هدية العارفين أن مولده كان سنة ٣٧٠هـ ، وهذا وهم منه إذ اتفق أكثر من ترجم للماوردي على أن وفاته كانت سنة ٤٥٠هـ ، وله من العمر ٨٦ سنة ، فعلى هذا يكون مولده سنة ٣٦٤هـ .

(٢) ذكر عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين أن سنة ٣٦٤هـ يوافقها بالتاريخ الميلادي سنة ٩٧٥م .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٥٣/١٥ ، العبر ٢/ ٢٧٠ .

بني بويه لم ينفعل عن الخليفة ، ومما يدل على ذلك ما ذكرناه سابقا — من
أن الخليفة القائم بأمر الله أرسله إلى طغرلبيك ، وأيضا حضوره لعقد زواج الخليفة
القائم بأمر الله على ابنة أخ طغرلبيك (١)

وكذا عاش الماوردي حياة مليئة بالأخذ والعطاء وخدمة العلم إلى أن توفي يوم
الثلاثاء سلخ ربيع الأول سنة ٤٥٠ هـ ، ودفن في مقبرة باب حرب ببغداد (٢) وولى عليه
تلميذه الخطيب البغدادي (٣).

-
- (١) انظر : الكامل : ٤٧/٨ .
(٢) انظر : طبقات المفسرين للداودي ٤٢٩/١ ، المنتظم ١٩٩/٨ ، تاريخ بغداد ١٠٣/١٢ ، الانباء
في تاريخ الخلفاء ١٩٠ ، طبقات السبكي ٣٠٤/٣ ، وفيات الأعيان ٢٨٤/٣ .
وقال في الفكر السامي : توفي سنة ٤٥٢ ،
انظر : الفكر السامي ٣٢٧/٢ .
وقال ابن قنفذ توفي سنة ٤٥٦ .
انظر : الوفيات ٢٤٥ .
(٣) انظر : تاريخ بغداد ١٠٣/١٢ .

المبحث الثالث

أخلاقه وصفاته



إلى جانب ما تحلى به الماوردي من العلم الغزير ، فقد اتعف بأخلاق عالية
ومفات سامية جعلته مثالا يحتذى ، وعلماً يقتفراً أثره .

فلا غرو فهو صاحب كتاب أدب الدنيا والدين الذي نادى فيه بجملة مـسـن
الأخلاق والفضائل الدينية تسعد من امتثل بها في الدنيا والآخرة ولا أحسب هـذا
الكتاب قد كتب إلا من شخص ذي إحساس صادق ، كتب ما يعتلج في صدره ويجول فـي
خاطره من أفكار بعد أن تشبع بها وطبقها أحسن تطبيق ، كيف لا ، وهو السـنـذي
يطلب العالم بأن يعمل بما علم وأن لا يقول ما لا يفعل .

وحقا عمل الماوردي بما علم وقال بما فعل ، وهاك بعضاً من مفاته التي
قالها وفعل بها مقتبسة من كتابه أدب الدنيا والدين :

١ - التواضع وعدم العجب وإبعاد النفس من الغرور .

قال أبو الحسن : " ومما أنذرك به من حالي ، أنني صنعت في البيوع كتاباً
جمعت فيه ما استطعت من كتب الناس ، وأجهدت فيه نفسي وكددت فيه خاطري
حتى إذا تهذب واستكمل وكدت أعجب به ، وتعمرت أنني أشد اضطلاعاً بعلمه
حضرني وأنا في مجلسي أعرابيان فسألاني عن بيع عقده في البادية على
شروط تضمنت أربع مسائل لم أعرف لواءدة منهن جواباً ، فأطرقت مفكراً ،
بحالي وحالهما معتبراً ، فقالا : ما عندك فيما سألناك جواب وأنت زعيم هذه
الجماعة ؟ فقلت : لا ، فقالا : واحالك ، وانعرفا ، ثم أتيا من يتقدمه في
العلم كثير من أصحابي فسألاه ، فأجابهما مسرحاً بما أقرنهما ، وانعرفا
عنه راضيين بجوابه ، حامدين لعلمه ، فبقيت مرتبكا ، وبحالهما وحالسي
معتبراً وإنني لعلى ماكنت عليه في تلك المسائل إلى وقتي ، فكان ذلك زاجر
نصيحة ونذير عظة ، تذلل بهما قياد النفس ، وانخفض لهما جناح العجب ،
توفيقاً منحته ورشداً أو تيته ، وحق على من ترك العجب بما يحسن أن يدع
التكلف لما لا يحسن " (١)

(١) انظر: أدب الدنيا والدين ٨١ - ٨٢ .

وحكاها السبكي في طبقاته من الماوردي .

انظر : طبقات السبكي ٣٠٤/٣ .

٢ - الحلم وضبط النفس وسعة الصدر .

قال العاوردي : " ومما أظرفك به عني أنني كنت يوماً في مجلسي بالبعرة وأنا مقبل على تدريس أصحابي ، إذ دخل علي رجل من قد ناهز الشمانين أو جاوزها فقال لي : قد قعدتكم بمسألة اخترتكم لها ، فقلت : اسأل حافاك الله ، وطننته يسأل من حادث نزل به ، فقال أخبرني من نجم إبليس ونجم آدم ماهو ؟ فـإن هذين لعظم شأنهما لا يسأل عنهما إلا علماء الدين فعجبت وعجب من في مجلسي من سؤاله ، وبدا إليه قوم منهم بالإنكار والاستخفاف فكففتهم وقلت : هذا لا يقنع مع ما ظهر من حاله إلا بجواب مثله ، فأقبلت عليه وقلت : ياهـ هذا إن المنجمين يزعمون أن نجوم الناس لا تعرف إلا بمعرفة مواليدهم ، فإن ظفرت بمن يعرف ذلك فاسأله ، فحينئذ أقبل عليّ وقال : جزاك الله خيراً ، ثم انصرف مسروراً ، فلما كان بعد أيام حاد وقال : ما وجدت إلى وقتي هذا من يعسرف مولد هذين". (١)

٣ - الصدق والقوة في الحق وعدم المداينة على حساب الدين :

في سنة ٤٢٩هـ أمر الخليفة أن يزداد في القاب جلال الدولة بن بويه شاهنشاه الأعظم ملك الملوك ، وخطب له بذلك ، فأفتى بعض الفقهاء بالمنع وأنه لا يقال ملك الملوك إلا لله ، وتبعهم العوام ورموا الخطباء بالأجر ، وكتب إلى الفقهاء في ذلك ، فكتب الصميري الحنفي أن هذه الاسماء يعتبر فيها القصد والنية ، وكتب القاضي أبو الطيب الطبري بأن إطلاق ملك الملوك جائز ومعناه ملك ملوك الأرض قال : وإذا جاز أن يقال قاضي القضاة جاز أن يقال ملك الملوك ، وأفتى العاوردي بالمنع وشدد في ذلك ، وكان من خواص جلال الدولة ، فلما أفتى بالمنع انقطع عنه ، فطلبه جلال الدولة فمضى إليه على وجل شديداً فلما دخل قال له : أنا أتحقق أنك لو حابيت أحداً لحابيتني لما بيني وبينك ، وما حملك إلا الدين فزاد بذلك محلك عندي" (٢)

(١) انظر: أدب الدنيا والدين ٢٦٧.

(٢) الحسين بن علي بن جعفر أبو عبد الله القاضي الصميري ، من كبار فقهاء الحنفية ، كان حسن العبارة جيد النظر ولي قضاء مدائن وغيره ، وله كتاب في أخبار أبي حنيفة وأصحابه . توفي سنة ٤٣٦هـ .

انظر : الفوائد البهية ٦٧ .

(٣) أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري تفقه على أبي علي الزجاجي ، قرأ على أبي سعيد الإسماعيلي وعلى القاضي أبي القاسم بن كج ، شرح المزني ، ومنفذ في الخلاف والمذهب والأصول والجدل كتباً كثيرة . مات وهو ابن مائة وستين . لم يختل عقله ولا تغير فهمه يفتي مع الفقهاء ، ويستدرك عليهم الخطأ ، ويقضي ويشهد ويحضر المواقب في دار الخلافة إلى أن مات ، ولد سنة ٣٤٨هـ ، وتوفي سنة ٤٥٠هـ .

انظر : شذرات الذهب ٢٨٤/٣ ، طبقات الشيرازي ١٣٥ ، مفتاح السعادة ١٨٨/٢ .

(٤) طبقات السيكي ٣٠٥/٣ .

٤ - الورع والإخلاص لله والخوف منه .

قيل أن الماوردي لم يظهر شيئاً من تمانيفه في حياته ، وإنما جُمعت كلها في موضع فلما دنت وفاته قال لشخص يثق به : الكتب التي في المكان الفلاني كلها من تمنيفي وإنما لم أظهرها لأنني لم أجد نية خالعة لله تعالى لم يشبها كدر ، فإن عاينت الموت ووقعت في النزاع فاجعل يدك في يدي ، فإن قبضت عليها وعصرتها ، فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها فاعمد إلى الكتب وألقها في دجلة ليلاً ، وإن بسطت يدي ولم أقبض على يدك فاعلم أنها قبلت وأني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية الخالعة ، قال ذلك الشخص : فلما قارب الموت وضعت يدي في يده فبسطها ولم يقبض على يدي فعلمت أنها علامة القبول فأظهرت كتبه بعده (١)

قال ابن خيرون : لعل هذا بالنسبة إلى الحاوي وإلا فقد رأيت من مصنفات عدة كثيرة وعليها خطه ، ومنها ما أكملت قراءته عليه في حياته . (٢)

٥ - الفراسة :

كان ذا فراسة تدل على قوة ملاحظته فقد روى عن نفسه فقال : " وكنت يوماً في مجلسي بجامع البصرة ورجل يتكلم معي ، وأصحابي حفور ، فلما سمعت كلامه قلت : ولدت بأذربيجان (٣) ونشأت بالكوفة قال : نعم ، فعجب في من حفر " (٤)

٦ - الحياء والعفة والأدب والوقار .

وصف الماوردي بأنه كان حليماً وقوراً أديباً لم ير أصحابه ذراعاً يوماً ممن الدهر من شدة تحرزه وأدبه . (٥)

(١) انظر : وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ ، طبقات ابن قاضي شعبة ٢٤٢/١ ، طبقات المفسرين

للداودي ٤٢٨/١ ، مفتاح السعادة ١٩٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ٦٦/١٨٠ .

(٢) حكاية السيكي عنه .

انظر : طبقات السيكي ٣٠٤/٣ .

(٣) أذربيجان : هي كورة تلي الجبل من بلاد العراق ، وهي مفتوحة الألف وتلي كور

أرمينية من جهة المغرب .

انظر : الروض المعطار ٢٠ .

(٤) انظر : أدب القاضي ٢٦/١ .

(٥) انظر : البداية والنهاية ٨٠/١٢ .

الفصل الثالث

حياته العلمية

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : شيوخه وتلاميذه .

المبحث الثاني : مؤلفاته .

المبحث الثالث : مكانته العلمية .

المبحث الرابع : أثره بالاعتزال .



البحث الأول
سيرة
وتلاميذه



أولا : شيوخه :

تتلمذ الماوردي على شيوخ أجلاء في الفقه والحديث

فمن شيوخه في الفقه :

- ١ - الإمام أبو القاسم عبدالواحد بن الحسين بن محمد العيمري . (١)
- ٢ - الشيخ أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني . (٢)
- ٣ - الشيخ أبو محمد عبدالله بن محمد البافي الخوارزمي . (٣)

شيوخه في الحديث

- ١ - أبو علي الحسن بن علي بن محمد الجبلي . (٤)

(١) القاضي أبو القاسم العيمري ، منسوب إلى صيمرة بلدة قديمة في طرف ولاية خورستان ، وقال ابن الجوزي : منسوب إلى صيغرنهر من أنهار البصرة ، قال النووي: وهو الأظهر ، كان حافظاً للمذهب ، سكن البصرة ، وحضر مجلس القاضي أبي حامد المرورودي ، وتفقه بمأخذه أبي القياض ، وارتحل الناس إليه من البلاد ، ويعد من أصحاب الوجوه في المذهب ، تخرج عليه الماوردي وجماعة . له تمانيف كثيرة منها : الإيضاح في المذهب ، الكفاية ، كتاب القياس والعلل كتاب في الشروط ، توفي بعد سنة ٣٨٦ هـ .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٥ ، طبقات الشيرازي ١٣٢ ، طبقات السبكي ٣٣٩/٣ ، طبقات الأسنوي ٢/١٢٧ ، طبقات ابن هداية الله ١٢٩ ، اللباب ٢/٥٥ ، الفكر السامي ٢/١٣٣ ، الفتح المبين ١/٢١٠ ، كشف الظنون ١/٢١١ .

(٢) ستأتي ترجمته ص ١٩١

(٣) أبو محمد البافي ، وقال الثعالبي : النامي ، والبافي منسوب إلى بسات إحدى قرى خوارزم ، كان فقيهاً ، أديباً ، شاعراً ، كريماً ، درس ببغداد بعد الداركي من أصحاب الوجوه ، تفقه على أبي إسحاق المروزي ، وأبى علي بن أبي هريرة ثم أخذ عن الداركي ، أخذ منه أبو الطيب الماوردي . انظر: الأنساب ٢/٤٧ ، البداية والنهاية ١١/٣٤٠ ، تاريخ بغداد ١٠/٣٩ ، تهذيب المنتبه ١/٢٢ ، طبقات ابن قاضي شهاب ١/١٤٤ ، طبقات السبكي ٢/٢٣٤ ، طبقات الأسنوي ١/١٩١ ، طبقات العبادي ١١٠ ، طبقات ابن هداية الله ١٠٧ ، اللباب ١١٢/١ ، النجوم الزاهرة ٤/٢١٩ ، يتيمة الدهر ٣/١٢٢ .

(٤) أبو علي الجبلي ، يمري حدث عن أبي خليفة الفغل بن الحباب ، روى عنه محمد بن عزرة الجوهري ، ويكر بن أحمد بن مقبل وجماعة ، وروى عنه =

- ٢ - محمد بن حدي بن زحر المنقري . (١)
 ٣ - محمد بن المعلى بن عبدالله الأسدي . (٢)
 ٤ - جعفر بن محمد بن الغفل أبو القاسم الدقاق ويعرف بابن المارستاني . (٣)

ثانياً : تلاميذه :

- ١ - من أخذ عنه في الفقه .
 ١ - أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي . (٤)

= الماوردي .

- انظر: الإكمال ٢٢٤/٣ ، الأنساب ٨١/٣ ، تبصير المنتبه ٢٩٤/١ ، المشتبه ١٣٥/١ ، تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ .
 (١) والمنقري نسبة إلى منقر بن عبيد بن مقاس حدث عنه الماوردي .
 انظر: تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، طبقات السبكي ٣٠٣/٣ ، اللباب ١٥٦/٣ ، مجالسة المبتدي ١١٥ ، الفتح المبين ٢٤٠/١ .
 (٢) أبو عبدالله الأسدي ، نحوي ، لغوي ، روى عن أبي العباس الغفل بن محمد ابن سهل من الحزنبيل ، وعن أبي عبدالله محمد بن أحمد بن يعقوب عن أبي بكر محمد بن الحسن بن حمادة حدث عنه الماوردي ، شرح ديوان تميم بن أبي ابن مقبل .
 انظر: بغية الوعاة ٢٤٧/١ ، تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، معجم الأدباء ٥٥/١٩ ، الوافي بالوفيات ٤٣/٥ .
 (٣) أبو القاسم ، المعروف بابن المارستاني ، حدث عن أبي بكر بن مجاهد ، وروى عنه الخلال وابن المذهب والماوردي ، كذبه الدارقطني والموري ، قال أبو زرعة الجرماني : ليس بمرغبي في الحديث ولا في دينه . ولد ببغداد سنة ٣٠٨ هـ ، وتوفي سنة ٣٨٧ هـ .
 انظر: تاريخ بغداد ٢٣٣/٧ ، ١٠٢/١٢ ، لسان الميزان ١٢٤/٢ ، ميزان الاعتدال ٤١٦/١ ، المنتظم ١٩١/٧ .
 (٤) أبو بكر الخطيب البغدادي ، كان والده خطيب درزيجان قرية من سواد العراق فحرص على ولده وأسمعه ، ثم طلب بنفسه ورحل إلى الأقاليم ، تفقه بأبي الحسن المحاملي ، وأبي الطيب الطبري والماوردي ، كان من كبار الشافعية آخر الأيمان معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً للحديث وتفناً في علمه وأسانيده وعلماً بصحيحه وغلبيته وفردته ومنكره ومطروحه ، ولم يكن ببغداد بعد الدارقطني مثله ، له مصنفات جديدة منها: تاريخ بغداد ، الجامع ، الكفاية ، السابستق واللاحق ، ولد سنة ٣٩٢ هـ ، وتوفي سنة ٤٦٣ هـ .
 انظر: البداية والنهاية ١٠١/١٢ ، تبصير كذب المفتري ٢٦٨ ، الرسالة المستطرفة ٤٠ ، طبقات الأسنوي ٢٠١/١ ، طبقات الحفاظ ٤٣٤ ، طبقات ابن هداية الله ١٦٤ ، مفتاح السعادة ١٤/٢٥ ، النجوم الزاهرة ٨٧/٥ ، الوافي بالوفيات ١٩٠/٧ .

- ٢ - عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد المقدسي . (١)
 ٣ - أبو القاسم علي بن الحسين بن عبدالله الربيعي المعروف بابن مربية . (٢)
 ٤ - أبو محمد عبدالغني بن بازل بن يحيى بن الحسن بن يحيى الألواحي . (٣)
 ٥ - أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون البغدادي المعروف بابن الباقلائي (٤)

- (١) أبو الفضل عبد الملك المقدسي الغرضي الهمداني ، كان أوجد عمره في علم الغرائض والمقدرات ، تفقه على أبي الحسن الماوردي ، كان يحفظ غريب الحديث لأبي عبيد ، والمجمل لابن فارس كان عفيفاً زاهداً ، سكن بغداد ومات بها سنة ٤٨٩ هـ .
 انظر: طبقات الأسنوي ٢/٢٩ ، المنتظم ٩/١٠٠ ، معجم المؤلفين ٦/١٧٩ ، نكت الهميان ٥٤٠ .
 (٢) أبو القاسم الربيعي ، وقال في الشذرات - الربي - المعروف بابن مربية على التعغير . تفقه على القاضي أبي الطيب الماوردي ، وأبي القاسم الكرخي ، ثم قرأ الكلام على أحد شيوخ المعتزلة فأخذ بمذهبه ، وقيل: أنه رجع عن الاعتزال وأشهد على نفسه بذلك ، سمع الحديث وحدث .
 ولد سنة ٤١٤ هـ ، وقيل ٤١٢ هـ ، ومات سنة ٥٠٢ هـ .
 انظر: شذرات الذهب ٤/٤ ، طبقات السبكي ٤/٢٧٧ ، طبقات الأسنوي ٢/٢١١ ، العبر ٢/٣٨٤ ، النجوم الزاهرة ٥/١٩٩ .
 (٣) أبو محمد الألواحي المصري ، شيخ فاضل متدين ، تفقه على أبي الحسن الماوردي وأبي إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي والقاضي أبي الطيب الطبري . وآخرين توفى سنة ٤٨٦ هـ وقيل سنة ٤٨٣ هـ .
 انظر: الأنساب ١/٣٤٢ ، طبقات السبكي ٣/٢٣٧ ، اللباب ١/٨٢ ، معجم البلدان ٤/٨٧٣ .
 (٤) أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي ابن الباقلائي كان يقال هو في زمانه كـ يحيى بن معين في زمانه إشارة إلى كلامة في شيوخ العصر جرحاً وتعديلاً مع الإنصاف ، سمع البرقاني وابن شاذان وخلّاق ، ومنه أبو الفضل بن ناصر وعبد الوهاب الأنماطي وآخرون ، وروى عنه الخطيب البغدادي وهو من شيوخه وآخر من حدث عنه ابن البسطي . ولد سنة ٤٠٦ هـ وتوفي سنة ٤٨٨ هـ .
 انظر: البداية والنهاية ٢/١٤٩ ، تذكرة الحفاظ ٤/١٢٠٧ ، شذرات الذهب ٣/٢٨٣ ، طبقات الحفاظ ٤٤٤ ، العبر ٢/٣٥٧ ، ميزان الاعتدال ١/٩٢ ، المنتظم ٩/٨٧ ، الوافي بالوفيات ٦/٣٢٠ ، طبقات الشافعية ٣/٣٠٤ .

- ٥ - محمد بن أحمد بن عبد الباقي الربيعي . (١)
٦ - محمد بن عبيد الله بن أبي البقاء . (٢)

من أخذ عنه في الحديث :-

- ١ - أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله المعروف بابن كادش العكبري . (٢)
٢ - أحمد بن محمد الجرجاني . (٤)
٣ - أحمد بن علي بن بدران الحلواني . (٥)

(١) أبو الفضائل محمد بن أحمد الربيعي الموصلّي ، كان فقيهاً صالحاً ، تفقّه علي أبي الحسن الماوردي وأبي إسحاق الشيرازي ، سمع الحديث من أبي إسحاق البرمكي ، وأبي طالب محمد بن محمد بن غيلان وغيرهم ، توفي سنة ٤٩٤ هـ .
انظر: البداية والنهاية ١٢/١٦٦ ، طبقات السبكي ٤١/٢ ، طبقات الأسنوي ٤١٧/٢ ، المنتظم ٩/١٢٦ ، الوافي بالوفيات ٢/١٠٥ .

(٢) أبو الفرج محمد بن أبي البقاء ، قاضي البصرة ، كان شيخاً مهيباً عالمياً بالمذهب ، له يد باسطة في اللغة والأدب ، وله تعانيف في اللغة ، درس الفقه ببغداد على أبي الحسن الماوردي وأبي الطيب الطبري ، وأبي إسحاق الشيرازي روى عن الماوردي كتبه كلها له مقدمة في النحو ، وكتاب المتقربين ، توفي بالبصرة سنة ٤٩٩ هـ .

انظر: البداية والنهاية ١٢/١٦٦ ، بغية الوعاة ١/١٧٠ ، المنتظم ٩/١٤٧ ، معجم الأدباء ١٨/٢٣٤ ، الوافي بالوفيات ٤/٩ .

(٣) أبو العز أحمد المعروف بابن كادش ، وفي الشذرات ابن كاوش العكبري ، وفي المنتظم أبو ياسر . آخر من روى عن الماوردي ، أثنى عليه غير واحد ، كان محمد بن ناصر يتهمة ويرميه بأنه اعترف بوضع الحديث ، قال عبد الوهاب الأنماطي كان مغلطاً ، أقر بوضع حديث وتاب وأناب ، ولد سنة ٤٣٧ هـ ، ومات سنة ٥٥٦ هـ ، وقيل سنة ٥٢٦ هـ .

انظر: البداية والنهاية ١٢/٢٠٤ ، شذرات الذهب ٤/٧٨ ، لسان الميزان ١/٢١٨ ، النجوم الزاهرة ٥/٢٥٠ ، ميزان الاعتدال ١/١١٨ ، المنتظم ٩/١٣٦ .

(٤) أبو العباس الجرجاني ، كان قاضي البصرة وشيخ الشافعية بها ، من أميين الأدباء في وقته ، سمع الحديث من أبي طالب بن غيلان ، وأبي الحسن القزويني ، وأبي عبد الله الموري والقاضيين أبي الطيب والماوردي . وآخرين .
انظر: طبقات السبكي ٣/٣١ ، طبقات الأسنوي ١/٢٤٠ ، طبقات ابن هداية الله ١/١٧ ، المنتظم ٩/٥٠ ، الوافي بالوفيات ٧/٣٣١ .

(٥) أبو بكر الحلواني - بضم الحاء - المعروف بخالوه ، كان من أهل الخير والدين قرأ القرآن بالروايات على الحسن بن غالب ، وعلي بن فارس الخياط وغيرهما ، وسمع الحديث الكثير من الحسن بن علي الجوهرى والقاضي أبو الطيب الطبري ، والماوردي . وغيرهم ، شيخ صالح فيه فقه ، لا يحتج بحديثه .

- ٤ - عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوانن القشيري. (١)
- ٥ - عبد الواحد بن عبد الكريم القشيري. (٢)
- ٦ - محمد بن أحمد بن عمر النهاوندي الحنفي. (٣)
- ٧ - مهدي بن علي الاسفرايني. (٤)
- ٨ - علي بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري. (٥)

= انظر: تذكرة الحفاظ ١٢٤١/٤، شذرات الذهب ١٦/٤، طبقات الأسنوي ١٢/١، طبقات السبكي ٤٢/٤، المنتظم ١٧٥/٩، الوافي بالوفيات ١٩٠/٧.

(١) أبو منصور ابن الأستاذ أبي القاسم القشيري، كان فاضلاً، ديناً، ورعاً، يستوعب الوقت بالخلوة والتلاوة، سمع الكثير، وكتب الكثير، ورد بغداد مع والده، وسمع بها من القاضي أبي الطيب والماوردي وغيرهم، ولد سنة ٤٢٦ هـ، وتوفي سنة ٤٨٢ هـ.

انظر: طبقات السبكي ٢٢٣/٣، طبقات الأسنوي ٣١٦/٢، العقد الثمين ٣٧٩/٥.
(٢) أبو سعيد، الملقب بركن الإخلاص، شيخ خراسان علماً وزهداً، كان قوي الحفظ نحوياً، أديباً، شاعراً، حسن الخط، كثير التلاوة، ملازماً للعبادة لا يفتسر منها، سمع الحديث من والده، والقاضي أبي الطيب والماوردي. ولد سنة ٤١٨ هـ، وتوفي سنة ٤٩٤ هـ.

انظر: التحبير ٧٦/١، ٤٧٤، طبقات السبكي ٢٨٤/٣، طبقات الأسنوي ١٣١٧/٢، العبر ٣٦٩/٢.

(٣) أبو عمر النهاوندي الحنفي، بعري، ولي القضاء بالبصرة، وكان فقيهاً عالماً، سمع من جماعة منهم أبو الحسن الماوردي. والنهاوندي: نسبة إلى نهاوند وهي مدينة من بلاد الجبل.

انظر: التحبير ٢٢٩/٢، اللباب ٣٣٥/٣، المنتظم ١٤١/٩، مرآمد الاطلاع ١٣٩٧/٣.
(٤) أبو عبدالله، فقيه من القضاة، له مختصر لطيف في الفقه سماه الاستغناء ذكر فيه واضحات المسائل، حدث فيه عن الماوردي والخطيب البغدادي بشعر ذكره في خطبة كتابه، فذكر أن الماوردي أنشده لبعض أهل البصرة، كان حياً ببغداد سنة ٤٢٨ هـ.

انظر: طبقات السبكي ٢٧/٤، معجم المؤلفين ٢٩/١٣.

(٥) أبو الحسن العبدري، من بني عبدالدار من أهل مورقة من بلاد الأندلس، كان رجلاً عالماً مفتياً عارفاً باختلاف العلماء، أخذ من أبي محمد بن حزم، وأخذ منه ابن حزم، ثم جاء إلى المشرق وحج، ودخل بغداد وترك مذهب ابن حزم، وتفقده للشافعي على أبي إسحاق والقاضي أبي علي الشافعي، سمع الحديث من أبي الطيب الطبري والقاضي الماوردي، صنّف كتاباً أسماه الكفاية في مسائل الخلاف، توفي سنة ٤٩٣ هـ.

انظر: طبقات السبكي ٢٩٨/٣، طبقات الأسنوي ١٩١/٢، طبقات ابن هداية اللسان ١٨٢، معجم المؤلفين ١٠٠/٧.

== فائدة: ذكر من سبقني من محققي كتاب الحاوي، أن من تلاميذه في الحديث أبو الغنائم النرسي وعند البحث عن ذلك لم أجد نسبة تلمذته للماوردي . وهو أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون المقرئ الكوفي ، يعرف بأَبَسِيّ لأنه كان جيد القراءة ، قال محمد بن ناصر: ما رأيت مثل أبي الغنائم ابن النرسي في ثقته وحفظه ، ما كان أحد يقدر أن يدخل في حديثه مالم يسس منه .

سمع بالكوفة من الشريف أبي عبد الله محمد بن علي الحسني، ومن محمد بن إسحاق بن فدويه وغيرهما، وبغداد من أبي إسحاق البرمكي وأبي محمّد الجوهري وأبي الطيب الطبري وغيرهم من شيوخ بغداد .
ولد سنة ٤٢٤هـ ، ومات سنة ٥١٠هـ ، ويقال ٥٠٧هـ .
انظر: الإكمال ٣٧٥/٧ ، تذكرة الحفاظ ١٢٦٠/٤ ، شذرات الذهب ٢٩/٤ ، سير أعلام النبلاء ٢٧٤/١٩٦ ، طبقات الحفاظ ٤٥٨ ، اللباب ٣٠٦/٣ ، العبر ٣٩٦/٢ ، المنتظم ١٨٩/٩ ، النجوم الزاهرة ٢١٢/٥ ، الوافي بالوفيات ١٤٣/٤ ، هدية العارفين ٨٣/٢ ، معجم المؤلفين ٦٦/١١ .

المبحث الثاني
مؤلفاته



لم يكن الماوردي فقيها فحسب بل هو مفسر ، ومحدث ، وأصولي ،
ولغوي ، وسياسي بارع ، ويظهر ذلك من خلال مؤلفاته المتعددة التي تظهر
فيها شخصيته كعالم أحاط بمعظم الفنون .

قال تاج الدين السبكي^(١) في طبقاته : " له اليد الباسطة في المذهب
والتفنن التام في سائر العلوم " (٢)

وقال ياقوت الحموي^(٣) : " له تصانيف حسان في كل فن " (٤) .

وقال الذهبي^(٥) : " له مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول
الفقه والأدب " (٦) .

(١) تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، أبو نصر ، قاضي
القضاة ، المؤرخ ، الباحث ، ولد في القاهرة ، وانتقل إلى دمشق مع
والده فسكنها وتوفي بها ، كان طلق اللسان قوي الحجة انتهى إليه قضاء
القضاة في الشام ، وهزل ، جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على
قاضي مثله .

من تصانيفه : طبقات الشافعية الكبرى ، معيد النعم ومبيد النقم ، جمع
الجوامع في أصول الفقه ، الطبقات الوسطى ، الطبقات المغري .
ولد سنة ٧٢٧ هـ ، وتوفي بالطاعون سنة ٧٧١ هـ .

انظر: البدر الطالع ١/٤١٠ ، الدرر الكامنة ٢/٤٢٥ ، شذرات الذهب ٦/٢٢١ ،
النجوم الزاهرة ١١/١٠٨ ، الأعلام ٤/١٨٤ ، معجم المؤلفين ٦/٢٢٥ .

(٢) انظر: طبقات السبكي ٣/٣٠٣ .

(٣) ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، أبو عبد الله ، مؤرخ ، ثقة من أئمة
الجغرافيين ، أصله من الروم أسر صغيرا وابتاعه عسكر بن إبراهيم الحموي ،
واعتقه ، له عدة مصنفات منها : معجم البلدان ، ومعجم الأدباء ، المشترك وفصا
والمفترق مقعاً ، ولد سنة ٥٧٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٢٦ هـ .

انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/٣١٢ ، شذرات الذهب ٥/١٢١ ، العبر ٣/١٩٨ ، وفيات
الأميان ٦/١٢٧ ، الأعلام ٨/١٣١ .

(٤) انظر: معجم الأدباء ١٥/٥٤ .

(٥) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله ، حافظ ،
مؤرخ تركماني الأصل من أهل ميافارقين ، له تصانيف كثيرة تقرب المائة
منها : دول الإسلام ، العباب ، تاريخ الإسلام الكبير ، سير أعلام النبلاء ، الكاشف ،
تذكرة الحفاظ . ولد في دمشق سنة ٦٧٣ هـ ، وتوفي بها سنة ٧٤٨ هـ .

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٦٥ .

وقال ابن خيرون : " له التمانيف الحسان في كل فن من العلم " (١)

أولا : مؤلفاته في العقيدة:

كتاب أعلام النبوة: (٢)

يبحث الكتاب في أمارات النبوة وعلاماتها وأدلة شيوته، واشتمل على واحد وعشرين باباً، وقد حظي الكتاب بشناء العلماء له ، يقول صاحب مفتاح دار السعادة عند حديثه في علم أمارات النبوة: "وفي هذا العلم مصنفات كثيرة ، لكنه لا أنفع ولا أحسن من كتاب (أعلام النبوة) للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي". (٣)

ثانياً : مؤلفاته في القرآن وعلومه :

أ - كتاب النكت والعيون (٤) :

وهو كتاب في التفسير، ضمنه أقوال الصحابة والتابعين والمفسرين قبله .

ب - كتاب أمثال القرآن (٥) :

(١) انظر: طبقات السبكي ٣/٣٠٣، طبقات ابن قاضي شعبة ١/٢٤٢، طبقات المفسرين

للداودي ١/٤٢٨، شذرات الذهب ٣/٢٨٦، لسان الميزان ٤/٢٦٠.

(٢) الكتاب مطبوع، وذكر الدكتور محيي هلال السرحان أنه طبع ثلاث طبعات :
أولها وأقدمها في المطبعة البهية سنة ١٣١٩هـ، والثانية في مطبعة التمدن بالقاهرة
سنة ١٣٣٠هـ، والثالثة في المطبعة المحمودية بالقاهرة سنة ١٣٥٣هـ .
انظر: مقدمة أدب القاضي ١/٥١.

قلت : والكتاب الذي بين يدي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الثانية
سنة ١٤٠١هـ . ولعله نسخة مصورة من الطبعة الثانية المشار إليها سابقاً .

(٣) انظر: مفتاح السعادة ١/٢٩٨.

(٤) الكتاب مطبوع، حققه الشيخ خضر محمد خضري أربعة مجلدات، وقامت بنشره وزارة
الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت سنة ١٤٠٢هـ.

كما قام بتحقيق ثلثه الأول ، الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع ، نال بسببه
درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود ، كلية أصول الدين قسم القرآن وعلومه .

(٥) الكتاب مازال مخطوطاً ، وقد ذكر الدكتور فؤاد عبد المنعم أنه توجد منه نسخة
في تركيا ومرجه في ذلك نواذر المخطوطات في مكاتب تركيا .

انظر: مقدمة الأمثال والحكم ٨ .

ذكر هذا الكتاب ونسبه إلى الماوردي السيوطي^(١) في الإتيان^(٢)، وطاش
كبري زاده^(٣) في مفتاح السعادة^(٤) ونقل منه بعض العبارات ، وكذلك
ذكره صاحب كشف الظنون^(٥).

د - مختصر علوم القرآن:

ونسبة هذا الكتاب للماوردي ثابتة في مقدمته لكتاب أمثال القرآن ،
ولم يحظ هذا الكتاب بالإثبات في المصادر التاريخية وبدوانه مفقود^(٦).

ثالثاً: مؤلفاته في الفقه وأصوله:

١ - مؤلفاته في الفقه :

١ - كتاب الحاوي^(٧).

وهو موسوعة علمية ضخمة ، سيأتي الكلام على الكتاب في

فصل لاحق . (٨)

(١) جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، إمام ، حافظ ، مؤرخ ،
أديب ، له نحو ٦٠٠ مصنف منها الكتاب الكبير والرسالة الصغيرة ، نشأ في
القاهرة يتيماً ، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس ، وخلا بنفسه في روضة
المقاييس على النيل منزوباً من أمحابة جميعاً كأنه لا يعرف أحداً منهم فآلَسَفَ
أكثر كتبه وبقي على ذلك إلى أن توفي . من مصنفاته : الإتيان في علوم القرآن
الأحاديث المنيفة ، الأشباه والنظائر ، الألفية في النحو ، بغية الوعاة ، تاريخ
الخلافة ، ولد سنة ٨٤٩ هـ ، وتوفي سنة ٩١١ هـ .

انظر: البدر الطالع ١/٣٢٨ ، شذرات الذهب ٨/٥١ ، الكواكب السائرة ١/٢٢٦ ،
الأعلام ٣/٣٠١ ، معجم المؤلفين ٥/١٢٨ .

(٢) انظر: الإتيان ٢/١٣١ .

(٣) أحمد بن مصطفى بن خليل أبو الخير ، المعروف بطاش كبري زاده ، مؤرخ ، تركي
الأصل ، مستعرب نشأ في أنقرة ، وتآدب وتفقه وتنقل في البلاد التركية مدرساً
للفقه والحديث وعلوم العربية ، ولي القضاء بالقسطنطينية .

من مصنفاته : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، مفتاح السعادة ،
الشفاء لأدواء الرباء ، الرسالة الجامعة لوصف العلوم النافعة ، العناية في
تحقيق الاستعارة بالكناية ، ولد سنة ٩٠١ هـ ، وتوفي سنة ٩٦٨ هـ .

انظر: البدر الطالع ١/١٢١ ، شذرات الذهب ٨/٣٥٢ ، إيضاح المكنون ١/١٣٤ ، ٣٥٩ ،
١٢٦/٢ ، معجم المؤلفين ٢/١٧٧ ، الأعلام ١/٢٥٧ .

(٤) انظر: مفتاح السعادة ٢/٣٧٣ .

(٥) انظر: كشف الظنون ١/١٦٨ .

(٦) انظر: مقدمة الأمثال والحكم ٨ .

(٧) كان كتاب الحاوي إلى وقت غير بعيد رهين خزائن الكتب إلى أن قام بعض طلبه

(٨) انظر ، ص ٥٢

= العلم في جامعة الأزهر، وجامعة أم القرى بفكر رهانه وتحقيق بعض الأجزاء منه .
 وأول من قام بالتحقيق الدكتور محيي هلال السرمان حقق كتاب أدب القاضي ،
 ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر وقد طبع الكتاب بمطبعة الإرشاد
 ببغداد ، وقد بين في مقدمته أماكن وجود مخطوطات الكتاب وقد ذكر ضمنها
 أنه يوجد في المكتبة الظاهرية بدمشق جزء أول وثان من الحاوي .
 وعند البحث منها تبين أنها نسخة من الحاوي المغير للقزويني .
 أما الأجزاء التي سجلت في جامعة أم القرى لتحقيقها فهي :
 أولا : الرسائل التي نوقشت :

- ١ - كتاب الحدود: تحقيق الدكتور إبراهيم بن علي صندوقجي، نال به
 درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٢هـ .
- كما قام المحقق بتحقيق كتاب قتال أهل البغي ، وكتاب حكم
 المرتد من الحاوي، سنة ١٤٠٧هـ، توزيع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة .
 كتاب السير: تحقيق الدكتور محمد بن رديد المسعودي ، نال به
 درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٣هـ .
- ٣ - كتاب الزكاة: تحقيق الدكتور ياسين ناصر محمود الخطيب نال به
 درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٣هـ .
- ٤ - كتاب الجنائيات: تحقيق الدكتور يحيى الجودي نال به درجة
 الدكتوراه سنة ١٤٠٤هـ .
- ٥ - كتاب النفقات والرضاع: تحقيق الدكتور هاجر سعيد نوري نال به
 درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٥هـ .
- ٦ - كتاب النكاح من أوله إلى العداق: تحقيق الدكتور عبد الرحمن شميلة
 الأهدل نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٧هـ .
- ٧ - كتاب الديات: تحقيق الدكتور عبد الله حليم سايسنج نال به درجة
 الدكتوراه سنة ١٤٠٧هـ .
- ٨ - كتاب الملاة من أوله إلى ملاة الجمعة: تحقيق الدكتور السيد مقبل
 منور نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٧هـ .
- ٩ - كتاب القسامة وتكملة كتاب الجنائيات: تحقيق الأستاذ يحيى حسن
 زكري، نال به درجة الماجستير سنة ١٤٠٧هـ .
- ١٠ - كتاب الحج: تحقيق الدكتور غازي طه خميفان نال به درجة الدكتوراه
 سنة ١٤٠٨هـ .
- ١١ - كتاب الشهادات: تحقيق الدكتور محمد ظاهر أسد الله الأفغاني نال
 به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٨هـ .

ثانيا : الرسائل التي تم تسجيلها ولم تناقش :

- ١ - كتاب البيوع : تحقيق الأستاذ محمد مفضل مصلح الدين .
- ٢ - كتاب الفرائض والوصايا : تحقيق الأستاذ أحمد حاج شيخ ماجي .
- ٣ - كتاب العارية والغصب والشفعة: تحقيق الأستاذ حسن علي .
- ٤ - بقية كتاب الملاة: تحقيق الأستاذ درويش أحمد محمد .
- ٥ - كتاب الطلاق والرجعة والإيلاء: تحقيق الأستاذ عبد الجليل حسن العروسي .
- ٦ - كتاب الأيمان والنذور: تحقيق الأستاذ عطية المالكي .
- ٧ - كتاب العدد : تحقيق الأستاذة وفاء معتوق فراش .

ب- كتاب الإقناع : (١)

(٢) وهو مختصر يشتمل على الأحكام بدون أدلة ، يقول الماوردي : "بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقة وقد اختصرته في أربعين " يريد بالمبسوط الحاوي ، وبالمختصر الإقناع (٣) .

وسبب تأليفه : ذكر ياقوت الحموي أن القادر بالله تقدم إلى أربعة من أئمة المسلمين في أيامه في المذاهب الأربعة أن يعنف له كل واحد منهم مختصراً على مذهبه ، فعنف له الماوردي الإقناع ، وعنف له أبو الحسين القُدوري (٤) مختصره المعروف بالكتاب على مذهب أبي حنيفة ، وعنف له القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن نصر المالكي (٥) مختصراً آخر ولا أدري من عنف له على مذهب أحمد ، وعُرفت عليه فخر الخادم إلى أفضى القضاة الماوردي وقال له يقول لك أمير المؤمنين حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا . (٦)

(١) الكتاب مطبوع حققه الشيخ خضر محمد خضر ، قامت بنشره مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع بدولة الكويت سنة ١٤٠٣ هـ .

(٢) انظر : طبقات ابن قاضي شهاب ٢٤٢/١ ، وفيات الأعيان ٢٨٣/٣ ، كشف الظنون ١٤٠/١ .

(٣) انظر : المنتظم ١٩٩/٨ ، البداية والنهاية ٨٠/١٢ ، معجم الأدباء ٤٤/١٥ .

(٤) أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي القُدوري ، قيل أنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها قدورة ، وقيل نسبة إلى بيع القدور ، أخذ الفقه عن أبي عبد الله الفقيه محمد بن يحيى الجرجاني ، كان ثقة مدوفاً انتهت إلهيرئاسه الحنفية في زمانه صنف المختصر ، وشرح مختصر الكرخي ، وكتاب التجريد مشتمل على الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي مجرداً عن الدلائل ، ولد سنة ٣٦٢ هـ ، وتوفي سنة ٤٢٨ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٣٧٧/٤ ، الجواهر المفية ٢٤٧/١ ، شذرات الذهب ٢٢٢/٣ ، الفوائد البهية ٣٠ ، وفيات الأعيان ٧٨/١ .

(٥) في معجم البلدان : أبو محمد عبد الوهاب بن محمد ، والمحيي أبو محمد عبد الوهاب ابن علي بن نصر البغدادي الفقيه ، الحافظ ، الحجة ، من أعيان علماء الإسلام ، له تأليف كثيرة مفيدة في فنون من العلم منها : المعونة بمذهب عالم المدينة ، الأدلة في مسائل الخلاف ، التلقين ، الإشراف على مسائل الخلاف ، ولد سنة ٣٦٣ هـ وتوفي سنة ٤٢٢ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٣٢/١٢ ، ترتيب المدارك ٦٩١/٤ ، تبیین كذب المفتری ٢٤٩ ، شجرة النور الزكية ١٠٤ ، شذرات الذهب ٢٢٢/٣ ، طبقات الشيرازي ١٧٠ ، فوات الوفيات ٤١٩/٢ ، وفيات الأعيان ٢١٩/٣ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ٥٤/١٥ .

ج - كتاب البيوع: (١)

هذا الكتاب لم يذكره المؤرخون الذين ترجموا للماوردي، وإنما ذكره هو في معرض كلامه من نفسه في كتاب أدب الدنيا والدين حيث قال: "ومما أنذكر به من حالي أنني صفت في البيوع كتاباً..." (٢)

د - كتاب الكافي في شرح مختصر المزني: (٣)

ذكره تاج الدين السبكي في ترجمته لشبيب بن عثمان بن صالح الرحبي (٤) حيث قال :
" ورأيت لشبيب فوائد علقها من كتاب الكافي في شرح مختصر المزني لأبي الحسن الماوردي صاحب الحاوي ثم نقل منه جملة من هذه الفوائد. (٥)

(١) قال أويس وفا في كتابه منهاج اليقين شرح كتاب أدب الدنيا والدين عند قول الماوردي " إنني صفت في البيوع كتاباً" هو الحاوي أو الإقناع .
قلت : أما قوله : إنه الإقناع فمستبعد حيث إن الإقناع كله ٤٠ ورقة ، إذ قال الماوردي من هذا الكتاب : " جمعت فيه ما استطعت من كتب الناس وأجهست فيه نفسي وكددت فيه خاطري..." والناظر في كتاب البيوع من الإقناع يرى أنه لم يستوف فيه جميع الأقوال والآراء .
وجزم مؤلفا كتاب الإمام أبي الحسن الماوردي بأنه من كتاب الحاوي ، وكذا جزم محقق كتاب الزكاة أنه من الحاوي حيث قال : " وعند البحث والتدقيق وجدت أن هذا الكتاب هو جزء من كتاب الحاوي الكبير" واعتمد على قول أويس وفا .

وفي الجزم بأنه من الحاوي نظر إذ أنه لا يوجد عندنا أي دليل قاطع يثبت ذلك ، فيبقى الكتاب على الاحتمال بأنه من الحاوي ، أو أنه كتاب مستقل ولعل الأيام تظهر لنا حقيقته ، وفي الرد على من جزم بأنه من الحاوي قال الدكتور إبراهيم مندقجي : " ولا أعلم كيف جزم من قال بهذا والكتساب مازال مفقوداً" .

انظر: منهاج اليقين ١٠٩ ، كتاب الزكاة من الحاوي ٨٢ ، الإمام أبي الحسن الماوردي ٢٧ ، كتاب قتال أهل البغي من الحاوي ٣٤ .

(٢) انظر: أدب الدنيا والدين ٨١-٨٢ .

(٣) يعد هذا الكتاب من الكتب المفقودة .

(٤) شبيب بن عثمان بن صالح الرحبي أبو المعالي من أهل رجة الشام ، سمع بهما أبا عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن بن سعدون الموملي وغيره ، ورحل إلى بغداد في طلب العلم فسمع أبا الخطاب نصر بن أحمد ، والحسين بن أحمد .

انظر: طبقات السبكي ١٧٤/٣ .

(٥) انظر: طبقات السبكي ١٧٤/٣ ، ١٧٥ .

٢ - مؤلفاته في أصول الفقه :

ذكر كثير ممن ترجم للماوردي أن له تعانيفاً كثيرةً في أصول الفقه وفروعه (١) ولكنهم لم يذكروا اسماً لهذه التعانيف .

والمطلع على أول كتاب الحاوي ، وكتاب أدب القاضي يرى مدى تفلعه في هذا العلم ، وأقواله في المسائل الأصولية منشورة في كثير من كتب الأصول . (٢)

رابعاً : مؤلفاته في السياسة :

أ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية : (٣)

يعتبر هذا الكتاب من أشهر كتب الماوردي ، حيث تكلم فيه على الخلافة أو الإمامة والوزارة ، والإمارة ، والقضاء ، وولاية المظالم وأنواع الولايات ، كالولاية على إمامة الخلافة والولاية على العمال ، ووقع الدواوين وترتيبها ونظامها واختصاصها .

-
- (١) انظر: البداية والنهاية ٨٠/١٢ ، تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، طبقات ابن قاضي شهاب ٢٤١/١ ، سير أعلام النبلاء ٦/١٨ ، المنتظم ١٩٩/٨ ، وفیات الأعيان ٣٨٢/٣ .
- (٢) انظر: شرح الكوكب المنير ٥٤٧/٤ ، ٥٥٩ ، ٧١٤ ، إرشاد الفحول ٨٤٠٧٩ ، ٨٤ ، ٨٩ .
- (٣) الكتاب طبع عدة طبعات وترجم إلى عدة لغات ، ذكر الدكتور محيي هلال المرحلي أن الكتاب قد نال قسطاً من الرعاية فطبع منذ أكثر من مائة عام طبعته «مطبعة أقدمها بإشراف المستشرق (ر. أنقر) في بون سنة ١٨٥٣م ، وفي باريس بإشراف العلامة (دارينبورغ) مع ترجمة فرنسية ، وشروح في سنة ١٨٩٥م ، وفي القاء سنة ١٢٩٨م بمطبعة الوطن ، وفي سنة ١٣٢٤هـ ، وسنة ١٣٢٧هـ ، وآخر طبعة كانت بمطبعة معطف البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٦٠م .
- وقد ترجم إلى لغات أجنبية منذ أواسط القرن السابق ، إلا أن أغلبها ترجمت من قائمة منها ترجمة هولندية أجريت لأغراض إدارية في لاهن سنة ١٨٦٢م ، وترجمة (أنقر) في كتابه الذي سماه (أبحاث حول الملكية الربوبية في البلاد الإسلامية) طبع في باريس سنة ١٨٤٦م ، وبعض فصول هذا الكتاب طبعت في الدجلة الآسيوية سنة ١٨٤٢م و ١٨٤٣م ، وهناك تراجم جزئية أخرى كترجمة (كريبس) وغيره ، ولكن الترجمة الكاملة هي ترجمة (دارينبورغ) في باريس سنة ١٨٩٥م ، والترجمة التي ألفتها هي التي قام بها (الكونت ليون أن سترووج) التي شرع بها منذ ١٩٠١م ، والجزء الأول ، ثم أخرج الثاني سنة ١٩٠٦م ، وهذه الترجمة هي التي نشرت في تركيا أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني إلى أن ظهرت في عدة طبعات في المتقنة التي قام بها المستشرق (أ. فاجنان) فترجمه إلى اللغة العربية .

وتبدو قيمة الكتاب في أنه يمس أولي الأمر ومن بيدهم زمام الحكم من الخليفة إلى المحتسب .

وذكر محققا قوانين الوزارة أن هذا الكتاب يعتبر بحثا فيما نطلق عليه اليوم " القانون الدستوري " (١)

ب - قوانين الوزارة وسياسة الملك. (٢)

يتكلم في آداب الوزارة ورسومها وأحكامها ، وما للوزير ، وما عليه نحو سلطانه وبلاده ونفسه .

ج - كتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر: (٣)

قسم الماوردي هذا الكتاب قسمين واضحين :

الأول : في الأخلاق التي ينبغي أن يتسم بها الملك أو السلطان .
الثاني: في السياسة التي ينبغي أن يسلكها السلطان أو يسير عليها .

-
- = سنة ١٩٥١م وقد ترجمه إلى اللغة الانجليزية (ك ١٠٠ ح هويننج) وطبع بلنسن سنة ١٩٤٧م ، وترجمه آخرون حتى غدا كتاباً عالمياً ليس محصوراً في لغة واحدة .
انظر: مقدمة أدب القاضي ٥٢/١
(١) انظر: مقدمة قوانين الوزارة ١٧٠
(٢) طبع الكتاب بدون تحقيق في معر سنة ١٣٤٨هـ باسم: الوزارة وأدب الوزير وطبع سنة ١٣٩٨هـ في معر بتحقيق الدكتور محمد سليمان داود، والدكتور قواد عبد المنعم قامت بنشره مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية .
ووقع في بعض المصادر التي ترجمت للماوردي اختلاف في اسم الكتاب ، فغسي سير أعلام النبلاء ومفتاح السعادة ، وفيات الأعيان، والفكر السامي ، ذكروا أن اسمه (قانون الوزارة وسياسة الملك) ، وفي تتمة المختصر والأعلام (قانون الوزارة) وفي المنتظم ومعجم المؤلفين (قوانين الوزارة) ، وفي الوافسي بالوفيات : (سياسة الملك وقوانين الوزارة) وذكر الداودي والسيوطي والبغدادى على أنه كتابان فقالوا عند ذكر سؤلفاته : (قانون الوزارة ، سياسة الملك ، ٠٠) انظر: مقدمة أدب القاضي ٥٢/١ ، الإمام أبو الحسن الماوردي ٢٩ ، سير أعلام النبلاء ٦٥/١٨ ، وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ ، مفتاح السعادة ١٩٦/٢٥ ، طبقات المفسرين للسيوطي ٧١ ، طبقات المفسرين للداودي ٤٢٨/١ ، معجم الأدباء ٥٤/١٥ ، المنتظم ١٩٩/٨ ، النجوم الزاهرة ٦٤/٥ ، الوافي بالوفيات ٥٦٥/٢١ ، تتمة المختصر ٥٤٩/١ ، هدية العارفين ٣٢٧/٢ ، الفكر السامي ١٨٩/٧ ، الأعلام ٣٢٧/٤ .
(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ رفوان السيد، قامت بنشره دار العلوم العربية للطباعة والنشر ببلبنان والمركز الإسلامي للبحوث سنة ١٩٨٧م .

د - كتاب نعيحة الملوك : (١)

قسمه الماوردي عشرة أبواب :

الباب الأول : في أهمية النعائح والحث على قبولها ، والباب الثاني : في جلالة شأن الملوك وما يجب عليهم من الأخلاق التي تناسب منازلهم ، والباب الثالث : في الأسباب التي تؤدي إلى فساد الممالك ، والباب الرابع : في مواظب تعالج قسوة القلوب وتداوي أمراض النفس وآفات الشهوات ، والباب الخامس : في سياسة النفس ورياضتها ، والباب السادس : في سياسة الخاصة من الأهل والولد والأقارب والخدم ، والباب السابع : في سياسة العامة وتدبير أهل المملكة ، والباب الثامن : في الاقتصاد وتدبير المال ، والباب التاسع : في مواجهة الأعداء الذين يريدون النيل من الدولة وسياسة الحرب والسلام ، والباب العاشر : في أمور اختلاف فيها العلماء من ناحية التحليل والتحريم كتولي العمل للحاكم الظالم ، وحكم لبس الحرير ، واستعمال أواني الذهب وآلات الطرب والملاهي .

هـ - التحفة المملوكية في الآداب السياسية . (٢)

= وذكر صاحب كتاب : "الإمام أبو الحسن الماوردي" أن الدكتور محيي هلال السرحان يقوم بتحقيقه .

وذكر الشيخ خضر محمد خضر ، في مقدمته لكتاب نعيحة الملوك ، أن الكتاب بتحقيق الدكتور محيي هلال السرحان قد طبع ونشر سنة ١٩٨١م .

انظر : الإمام أبو الحسن الماوردي ٢٩ ، مقدمة كتاب نعيحة الملوك ١٤ .
(١) الكتاب مطبوع بتحقيق الشيخ خضر محمد خضر ، قامت بنشره دار الفلاح بدولة الكويت سنة ١٤٠٣ هـ .

(٢) قال الدكتور محمد الشايع : إن هذا الكتاب لم يذكره أحد ممن ترجم للماوردي ، وذكر آثاره وإن أشارت تلك الكتب بأن له كتابا باسم سياسة الملك ، وقد وجد الدكتور فؤاد عبد المنعم نسخة مخطوطة في مكتبة الإسكندرية المشهورة بمكتبة البلدية تحمل ذلك الاسم ومنسوبة للماوردي ، وقام بتحقيقها ونشرها ، ولعدم جزمه بعلة نسبتها للماوردي فقد نشرها بعنوان التحفة المملوكية في الآداب السياسية المنسوبة للإمام أبي الحسن الماوردي .

وهذه المخطوطة صورة مطابقة لكتاب مطبوع بعنوان التبر المسبك في تدبير الملك المشتمل على تهذيب الرئاسة وترتيب السياسة لأبي الحسن علي بن محمد الأهوازي الحنفي .

انظر : تفسير النكت والعيون : تحقيق الدكتور محمد الشايع ٦٢ .

خامساً: مؤلفاته في النحو: (١)

قال ياقوت الحموي عند ذكر تعانيف الماوردي "له تعانيف حسان في كل فن منها: "كتاب في النحو رأيت في حزم الإيضاح (٢) أو أكبر" (٣)

سادساً: مؤلفاته في الأخلاق:

أ - كتاب أدب الدنيا والدين، أو كتاب البغية العليا في أدب الدين والدنيا (٤).

يبحث في الأخلاق والآداب، ويشتمل على فصول في فضل العقل، ودم الهوى والحث على العلم، وأخلاق العلماء، والآداب الدينية والدنيوية، ويدخل تحتها ما يصلح به حال الإنسان من المواقاة، وأدب النفس وما يتعلق به كحسن الخلق والحياء والحلم، والعدق... وهو في هذا الكتاب يقرر العبد الأخلاقي ثم يبحث عن النعوص التي تؤيده من القرآن والسنة ومنثور الكلم ومنظومه.

(١) يعد كتابه في النحو من الكتب المفقودة، وقد أطلق عليه الدكتور محمد سليمان داود والدكتور فؤاد عبدالمنعم اسم العيون في اللغة. وعند مراجعة الكتب التي ترجمت للماوردي لم يذكر أحد غير ياقوت الحموي أن له كتاباً في النحو ولم يسمه.

انظر: الإمام أبو الحسن ٣٠، مقدمة قوانين الوزارة ١٣٠.

(٢) قال الأستاذ معطي السقا: "والإيضاح كتاب متوسط في النحو لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ".

انظر: مقدمة أدب الدنيا والدين - تحقيق معطي السقا ١١٠.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٥٤/١٥٠.

(٤) الكتاب مطبوع، قال جرجي زيدان: "طبع في الأستانة سنة ١٢٩٩هـ، وفي مصر مراراً، وهو من كتب الأدب المعول عليها في كثير من المدارس".

وذكر الدكتور محمد صبح في مقدمته لأدب الدنيا والدين أنه قد طبع عدة طبعات وهي: الجواثب سنة ١٢٩٩هـ، العثمانية سنة ١٣٠٤هـ، مصر سنة ١٣١٥هـ، الأستانة سنة ١٢٩٩هـ، بولاق بمصر سنة ١٣١٦هـ، الشرفية بمصر سنة ١٣١٨هـ، مكتبة معطي البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٥٨م.

ولقد اعنتني بتحقيقه الأستاذ معطي السقا، ونشرته دار الكتب العلمية ببلبنان الطبعة الرابعة سنة ١٣٩٨هـ وحققه أيضاً الدكتور محمد صبح، نشرته دار مكتبة الحياة ببيروت سنة ١٩٨٦م.

واعنتني بشرحة الشيخ أويس وفا، وطبعه بالأستانة سنة ١٣٢٨هـ، وعني فيه بتخريج

ب - كتاب معرفة الغضائل: (١)

سابعاً: مؤلفاته في الأدب:

أ - كتاب الأمثال والحكم: (٢)

يشتمل الكتاب على عشرة فصول ، قال الماوردي : " جعلت ما تضمنه من السنة ثلاثمائة حديث ، ومن الحكمة ثلاثمائة فعل ، ومن الشعر ثلاثمائة بيت .

وقسمت ذلك عشرة فصول أودعت كل فعل منها ثلاثين حديثاً ، وثلاثين فعلاً وثلاثين بيتاً فيكون ما يتخلل الفصول من الفصول من اختلاف أجناسها أبعث على درسها واقتباسها " . (٣)

ب - كتاب أدب التكلم: (٤)

شاملاً: مؤلفاته في علوم مختلفة:

= الأحاديث وترجمة الأعلام مع قليل من شرح المعاني والألفاظ الغامضة ، وسماه منهاج اليقين شرح أدب الدنيا والدين . والكتاب الذي بين يدي نشرته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٠ هـ .

انظر: تاريخ آداب اللغة العربية ٦٤٣/١ ، مقدمة أدب الدنيا والدين: تحقيق معظي السقا، ١ ، مقدمة أدب الدنيا والدين: تحقيق محمد مباح ١٠ .

(١) ذكر الدكتور محيي هلال السرحان أن فهرس مكتبة الاسكوريال بمديرية بأسبانيا حمل اسم كتاب مجهول المؤلف وقد نسب (ديرنبورغ) إلى الماوردي ، وقد أشار إلى ذلك بروكلمان ، وهذا الكتاب يحمل الرقم ٧٤٨ اسكوريال ، قال: ولسم أعلم عنه شيئاً إلى الآن وربما كان نسخة من أدب الدنيا والدين وقع عليها اسم معرفة الغضائل حدساً ، لأن الأقدمين لم يذكروه مع كتبه .

قلت : وقد ذكره من ضمن كتب الماوردي من المحدثين الزركلي في الأعلام .

انظر: مقدمة أدب القاضي ٥٩/١ ، الأعلام ٣٢٧/٤ .

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم ، نشرته دار الحرمين بدولة قطر سنة ١٤٠٣ هـ .

(٣) انظر: الأمثال والحكم ٣٠ .

(٤) قال الدكتور محيي هلال السرحان : إن فهرست مكتبة جامعة ليدين في هولندا حمل اسم كتاب للماوردي بعنوان: " جزء في أدب التكلم " تحت رقم ٩٨٩:٩ مخطوطات شرقية ، جمعه محمد بن علي الزهرة الحسيني الحلبي ، يقول السرحان: "وحين مقارنة هذا الجزء بما في كتاب أدب الدنيا والدين وجدته ينطبق تمام الانطباق على الفعل الأول من فصول آداب المواظفة والامطلاع من كتاب أدب الدنيا والدين =

- أ - كتاب الرتبة في طلب الحسبة. (١)
 ب - كتاب المقترن :
 ذكره ابن الجوزي (٢) ضمن كلامه عن مؤلفات الماوردي حيث قال : "ولله
 المقترن ، والنكت في التفسير..". (٣)
 ج - كتاب شرح صحيح مسلم. (٤)

= لهذا لا يمكن عد هذا الكتاب كتابا مستقلا للماوردي يقابل بكتبه الأخرى .
 انظر: مقدمة أدب القاضي ٥٩/١ .

(١) حمل فهرس مكتبة مسجد فاتح باستانبول اسما للكتاب منسوباً للماوردي بعنوان
 "الرتب في طلب الحسب" تحت رقم ٣٤٩٥ ، مورتة الجامعة العربية ووقع له المرحوم
 فؤاد سيد عنوان باسم الرتبة في طلب الحسبة ، وجاء في فهرس المكتبة الخالدية
 بالقدس اسم لمخطوطة بعنوان: كتاب الأحكام في الحسبة الشريفة .
 وهذه النسخة تتشابه مع كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة لابن الاخوة القرشي، ولا شك
 أن الماوردي أول المؤلفين في مباحث الحسبة ، ولكنه بلا شك لم يؤلف الكتاب
 الذي نتكلم عنه بمورثه المماثلة لأنه ورد فيها أسماء لعلماء متأخرين عن
 الماوردي أمثال الغزالي والعز بن عبد السلام ، وابن العباغ ، ومن المستحيل
 أن يذكرهم الماوردي .

وذكر الخالدي: أنه إذا جاز لنا أن نفترض أن هذه الكتب أضيفت على نسخة
 الماوردي الأصلية وهذا ممكن معقول ، تحقق لدينا أن مؤلف الكتاب هو الماوردي .
 انظر: أدب القاضي ٦٣/١ .

(٢) عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج ، علامة عصره
 في التاريخ والحديث ، كثير التمانيف له نحو ٣٠٠ مصنف منها: تلقيح فهوم أهل
 الآثار في مختصر السير والأخبار ، الأذكياء وأخبارهم ، المدهش ، المنتظم فسي
 تاريخ الملوك والأمم ، ولد ببغداد سنة ٥٠٨ هـ وقيل سنة ٥٠٩ هـ وقيل سنة ٥١٠ هـ وتوفي
 سنة ٥٩٧ هـ .

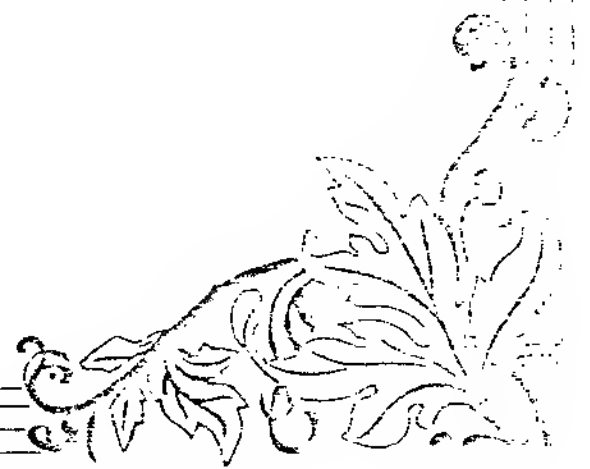
انظر: البداية والنهاية ٢٨/٣ ، ذيل طبقات الحنابلة ٣٩٩/١ ، سير أعلام النبلاء
 ٣٦٥/٢١ ، طبقات المفسرين ٥٠ ، مفتاح المعادة ٢٣٤/١ ، النجوم الزاهرة ١٧٤/٦ ، وفيات
 الأعيان ٢٧٩/١ ، الأعلام ٧١٦/٣ .

(٣) انظر: المنتظم ١٩٩/٨ .

(٤) ذكر الدكتور ياسين ناصر محمود : أن الشيخ زكريا بن محمد بن زكريا في كتابه
 الإتحاف بتمييز ما يتبع به البيهاقوي صاحب الكشاف قال : قال الماوردي في شرح
 مسلم: "الموت عند أهل السنة عرض من الأمراض ، وعند المعتزلة عدم محض" ، فمثل
 هذه العبارة لا تقال إلا إذا كان الماوردي قد شرح صحيح مسلم ، وإلقال مثلاً
 قال النووي في شرح مسلم نقلاً عن الماوردي كذا .

قلت : العبارة تحتل الأمرين ، وإن كنت أرى أنه ذكر ما نقله النووي مسـنـن
 الماوردي ، حيث إن النووي كثير ما يذكر في كتبه أقوال الماوردي والله أعلم .

المبحث الثالث
مكانة العلمينة



لقد أكب الماوردي ينهل من بحر العلم يخوض غماره ، ويستخرج كنوزه ، حتى
علا كعبه وذاع صيته ، وفاق أقرانه .
فقد لقب بأقضى القضاة وهو أعلى لقب في زمانه .

قال ياقوت الحموي : " لقب به في سنة ٥٤٢٩هـ ، وجرى من الفقهاء ، كأبي الطيب
الطبري والصيمري إنكار لهذه التسمية ، وقالوا : لا يجوز أن يسمى به أحد ، هذا
بعد أن كتبوا خطوطهم بجواز تلقب جلال الدولة بن بهاء الدولة بملك الملوك
الأعظم ، فلم يلتفت إليهم ، واستمر له هذا اللقب إلى أن مات ثم تلقب به القضاة
إلى أيامنا هذه " (١) .

وكان لا يحب التقليد بل يميل إلى الاجتهاد .

ذكر ياقوت أنه قد سلك طريقة في ذوي الأرحام يورث القريب والبعيد بالسوية
فجاءه في يوم رجل (٢) فعمد إليه المسجد وولى ركعتين والتفت فقال له : أيها
الشيخ اتبع ولا تباعد ، فقال : بل أجتهد ولا أقلد ، فلبس نعليه وانصرف . (٣)

وهاك جملة من أقوال العلماء تدل على مكانته :

قال الداودي : (٤) " أحد أئمة أصحاب الوجوه " (٥)

وقال ابن الجوزي : " كان من وجوه فقهاء الشافعية " . (٦)

(١) انظر : معجم الأدباء ٥٢/١٥ ، ٥٣٠ .

(٢) الرجل يدعى الشينيزي .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٥٥/١٥ .

(٤) محمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداودي المالكي شيخ أهل الحديث في عصره
من تلاميذ جلال الدين السيوطي ، له عدة مؤلفات منها : طبقات المفسرين —
وذيل طبقات الشافعية للمسبكي ، وترجمة الحافظ السيوطي ، توفي سنة ٩٤٥هـ .

انظر : شذرات الذهب ٢٦٤/٨ ، الأعلام ٢٩١/٦ .

(٥) انظر : طبقات المفسرين للداودي ٤٢٧/١ .

(٦) انظر : المنتظم ١٩٩/٨ .

وقال ابن خلكان (١): " كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم . . . وكان حافظاً للمذهب وله فيه كتاب الحاوي الذي لم يطالعه أحد ، إلاّ وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب " (٢)

وقال السيوطي : " وكان حافظاً للمذهب عظيم القدر مقدماً عند السلطان " (٣)

وهذه الأقوال قليل من كثير قيل فيه .

قلت : لو لم يكن له إلاّ كتاب الحاوي لكفى في بيان ما وصل إليه من علم وسعة اطلاع ورفعة منزلة . والله أعلم .

(١) قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان البرمكي الشافعي ولد بإربل ، وتفقّه بالموصل على كمال الدين بن يونس وبالشام على ابن شداد ، برع في الفضائل والآداب .

ولد سنة ٦٠٨ هـ ، وتوفي سنة ٦٨٩ هـ .

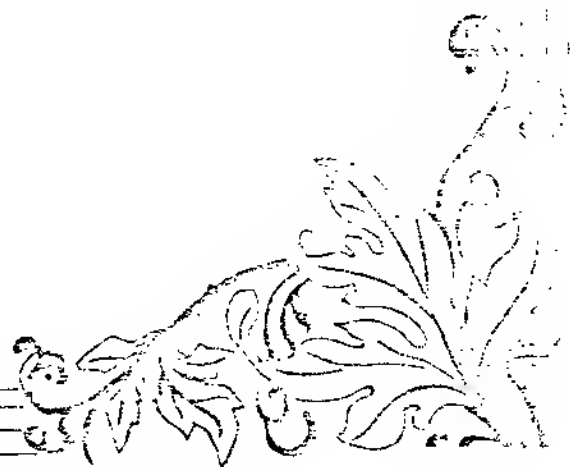
انظر : شذرات الذهب ٢٧١/٥ ، النجوم الزاهرة ٣٥٣/٢ ، فوات الوفيات ١١٠/١ ، الأعلام ٢٢٠/١ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ .

(٣) انظر : طبقات المفسرين للسيوطي ٧١ .

المبحث الرابع

التهاجد بالاعتزال



حين اشتد الجدل حول مرتكب الكبيرة ، ويقوم مذهبهم على أمور خمسة هي :

أن شباتها يستلزم التشبيه ،ومن شبه الله بخلقه كفر .

ب- نفيهم رؤية الله يوم القيامة .

٢- العدل : وعناوبه تنزيه الله عن الظلم ، وأن العقل السليم يدل عليه ،

أ - نفي القدر : وذلك أنهم يقولون أن الله سبحانه وتعالى ليكون عادلاً

لأنه لو كان خالقا أفعال العباد لما جاز أن يحاسبهم عليها ، ولو

فعل لكان ظالما لهم •

العبد وخيره ويجب عليه من حيث الحكمة رعاية وعالم العباد .

الحسن والقيم مفتان ذاتيتان تكون معرفتهما بالعقل لا بالشعور، وإن

العقل بما ركب الله فيه من قدرة على التمييز يستطيع بمفرده الوصول

إلى الحق فيها .

انظر : لوامع الأنوار ١/٣٢٩، الملل والنحل ١/٤٥ .

بالعقاب وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لإمالة ، ولا يجوز عليه الخلف

والكذب •

وترتب على قولهم هذا أن مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب منها خلاصه

في النار وكان عذابه أخف من عذاب الكفار ، وقد أنقذ بعضهم شفاعته الرسول

على الله عليه وسلم أصلاً ، وأنكرها بعضهم لأهل الكبائر الذين لم يتوبوا

منهم ، وبلغ بعضهم إلى أن قالوا إن الله لا يقبل توبة المقلع من

الذنب بعد العجز عن اقتراحه ،ويقول أبو هاشم الجبائي لاتمم توبة من

خرس لسانه عن الكذب، ولاتوبة من جب ذكره عن الزنا .

انظر : شرح الأصول الخمسة ١٣٥، ١٣٦، الفرق بين الفرق ١٧١ .

٤- وهذا الأصل يعتبر نواة مذهب المعتزلة ومنطلقه الأول وهو المنزلة بين

المنزلتين فهم يقولون إن مرتكب الكبيرة لا يسمى مؤمناً ولا كافراً بل هو

فاسق وإنه يوم القيامة يخلد في النار إلا أن عذابه أخف من عذاب الكافر.

انظر : شرح الأموال الخمسة ١٣٧، ٦٩٥.

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ومعناه عندهم وجوب الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف كيف قدرُوا على ذلك .

انظر : شرح الأصول الخمسة ١٤١، ٧٣٩.

ابن الصلاح (١) الذي قال فيه :

" هذا الماوردي عفا الله عنه يتهم بالاعتزال ، وقد كنت لا أتحقق ذلك عليه وأتأول له واعتذر عنه في كونه يورد في تفسيره في الآيات التي يختلف فيها أهل التفسير ، تفسير أهل السنة وتفسير المعتزلة غير متعرض لبيان ماهو الحق منها ، وأقول لعل قصده إيراد كل ما قيل من حق أو باطل ، ولهذا يورد من أقوال المشبهة أشياء مثل هذا الإيراد حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة ، وما بينه وبينه على أموالهم الفاسدة ، ومن ذلك معيره في الاعتراف إلى أن الله لا يشاء عبادة الأوثان ، وقال في قوله تعالى " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ " (٢) وجهان في جعلنا : (٣) أحدهما : معناه حكمنا بأنهم أعداء ، والثاني : تركناهم على العداوة فلم يمنعهم منها ، وتفسيره عظيم الضرر لكونه مشحوناً بتأويلات أهل الباطل تلبساً وتدسياً على وجه لا يفتن له غير أهل العلم والتحقيق ، مع أنه تأليف رجل لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة بل يجتهد في كتمان موافقتهم فيما هو لهم فيه موافق ، ثم هو ليس معتزلياً مطلقاً فإنه لا يوافقهم في جميع أموالهم مثل خلق القرآن كما دل عليه تفسيره في قوله عز وجل " مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَذِّثٍ " (٤) وغير ذلك ، ويوافقهم في القدر ، وهي البلية التي غلبت على البعريين وعيبوا بها قديماً " . (٥)

(١) تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكردي : المعروف بابن الصلاح ، كان إماماً في الفقه والحديث عارفاً بالتفسير والأصول والنحو ، ورعاً زاهداً ، كان والده شيخ دمشق فتقفه عليه ثم رحل إلى الموصل ولزم عماد الدين بن يونس مدة ، ثم دخل بغداد وطاف البلاد ، ثم رحل إلى عراق العجم ، فلزم الرافعي حتى برع في العلم ثم رحل إلى خراسان وأقام مدة ، ثم عاد إلى دمشق واستوطنها وصنف فيها كتبه .

من تعانيفه : معرفة أنواع علوم الحديث ، والفتاوى ، وطبقات الفقهاء الشافعية وشرح الوسيط . ولد سنة ٥٧٧هـ ، مات سنة ٦٤٣هـ .

انظر : شذرات الذهب ٢٢١/٥ ، طبقات السبكي ١٣٧/٥ ، طبقات ابن هداية الله ٢٢٠ ، مفتاح السعادة ٢١٩/٢ ، وفيات الأعيان ٤٠٨/٢ .

(٢) سورة الأنعام ، آية (١١٢) .

(٣) انظر : النكت والعيون ٥٥٤/١ .

(٤) سورة الأنبياء ، آية (٢) .

(٥) انظر : طبقات السبكي ٣٠٤/١ ، ٣٠٥ .

واتهمه الذهبي في ميزان الاعتدال بدون ذكر دليل على اتهمه فقال : " صدوق في نفسه لكنه معتزلي " (١) وربما بنى قوله على اتهام ابن الملاح .

وذكر في السير قول ابن الملاح وزاد عند قوله ويوافقهم في القدر فقال في قوله " إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ " (٢) أي بحكم سابق . (٣) (٤)

وذكر ياقوت الحموي هذا الاتهام إلا أنه لم ينفه ولم يشيئه فقال : " كان عالماً بارعاً متفنناً شافعيّاً في الفروع ، ومعتزليّاً في الأصول على ما بلغني والله أعلم " (٥)

وذكر الداودي ، وابن قاضي شعبة (٦) ، وابن العماد الحنبلي (٧) اتهام ابن الملاح للماوردي فقالوا :

وذكره ابن الملاح في طبقاته واتهمه بالاعتزال في بعض المسائل بحسب ما فهم عنه في تفسيره في موافقة المعتزلة فيها ، ولا يوافقهم في جميع أصولهم ، ومما خالفهم فيه أن الجنة مخلوقة نعم يوافقهم في القول بالقدر ، وهي بلية غلبت على البصريين . (٨)

(١) انظر : ميزان الاعتدال ١٥٥/٣ .

(٢) سورة القمر ، آية (٤٩) .

(٣) انظر : النكت والعيون ١٤٣/٤ .

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء ٦٧/١٨ .

(٥) انظر : معجم الأدباء ٥٣/١٥ .

(٦) تقي الدين أبو بكر بن شهاب الدين أحمد بن محمد بن قاضي شعبة الشافعي ، كان إماماً علامة تفقه بوالده وغيره ، وسمع من أكابر أهل عصره وأفتى ودرس وجمع وصنف من مصنفاته : طبقات الشافعية ، شرح المنهاج ، الباب التهذيب ، الذيل على تاريخ ابن كثير . . توفي بدمشق سنة ٨٥١ هـ .

انظر : شذرات الذهب ٢٦٩/٧ .

(٧) عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي أبو الفلاح ، مؤرخ ، فقيه ، عالم بالأدب ، له مصنفات منها : شذرات الذهب ، شرح متن المنتهى ، شرح بديعة ابن حجة .

ولد في صالحة دمشق سنة ١٠٢٢ هـ ، ومات بمكة حاجاً سنة ١٠٨٩ هـ .

انظر : الأعلام ٢٩٠/٣ ، تاريخ : اللغة العربية ٣٢٥/٢ ، إيضاح المكنون ٤٢/٢ ، معجم المؤلفين ١٠٧/٥ .

(٨) انظر : طبقات ابن قاضي شعبة ٢٤٢/١ ، طبقات الداودي ٤٢٨/١ ، شذرات الذهب ٢٨٦/٣ .

وأثبت عليه بعض المعاصرين هذه التهمة حيث عد تفسير الماوردي من تفاسير المعتزلة وأنه وضع على أموالهم ومنهجهم في التفسير. (١)

وقال محقق أدب الدنيا والدين (٢): إن نزعت الاعتزالية تتجلى في هذا الكتاب رغم أن الكتاب لا يعرض للعقائد فهو يؤكد كواحد من المعتزلة على أهمية دور العقل في حياة الإنسان ثم هو يقول بقول المعتزلة بالعلاج والأصلح دون تسميته عند قوله: قال الله خلق الخلق وكلهم لنفعهم وملاحهم وذلك تفضلاً منه عليهم.

وقوله في موضع آخر: إن العقل متبوع فيما لا يمنع منه الشرع، والشرع مسموع فيما لا يمنع منه العقل، لأن الشرع لا يرد بما يمنع منه العقل، والعقل لا يتبع فيما يمنع منه الشرع. (٣)

والسبكي حين اتهم الماوردي بالاعتزال نفى أن يكون معتزلياً مطلقاً، ويريد المحقق أن يكون الماوردي معتزلياً مطلقاً إذ يقول: إن هذا النفي لانستطيع الأخذ به قبل أن تنشر مؤلفات عديدة للماوردي مازالت مخطوطة، خاصة أنه مسح مطلع القرن الخامس الهجري والماوردي في السادسة والثلاثين من عمره كـ كان المعتزلة يشهدون آخر أيامهم، حتى أن الخليفة القادر بالله صنف كما قيل كتاباً أكفر فيه المعتزلة وذمهم وطالبهم بترك مقالاتهم تحت طائلة العقوبة وإذا لم يكن هذا ثابتاً، فإنه من الشايت حتى اليوم أن السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي اقتحم سنة ٤٢٠هـ مدينة الري (٥) ونفى منها المعتزلة إلى خراسان (٦) وأحرق كتبهم، في هذا الواقع، أفلا تكون ملاحقة المعتزلة وراء تستر الماوردي الشافعي وإخفاء معتزليته الأمر الذي يصح مع ما أضافه السبكي من أنه رجل لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة بل يجتهد في كتمان موافقتهم.

(١) هو الدكتور عدنان زرزور في كتابه الحاكم الجشمي وتفسيره في القرآن.

حكيتة نقلاً عن رسالة الدكتور محمد الشايع.

انظر: النكت والعيون: تحقيق محمد الشايع.

(٢) هو الدكتور محمد صباح.

(٣) انظر: أدب الدنيا والدين - تحقيق محمد صباح ٨ - ١٠.

(٤) محمود بن سبكتكين الغزنوي أبو القاسم سيف الدولة بن الأمير ناصر الدولة

كان إماماً عادلاً شجاعاً مفرطاً فقيهاً فهماً سمحاً، كان حنفي المذهب، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، توفي سنة ٤٢١هـ.

انظر: تنمة المختصر ٥١١/١، طبقات السبكي ١٣/٤، الكامل ٣٤٦/٧، المنتظم ٥٢/٨،

النجوم الزاهرة ٢٧٣/٤.

(٥) الري: كورة معروفة تنسب إلى الجبل وليست منه بل هي أقرب إلى خراسان.

انظر: الروض المعطار ٢٧٨.

(٦) خراسان: من بلاد فارس.

انظر: الروض المعطار ٢١٤.

مناقشة الاتهام :

أولا : قول ابن العلاج : " حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة ومابنوه على أصولهم الفاسدة ومن ذلك معيره في الاعتراف إلى أن الله لا يشاء عبادة الأوثان ، وقال في قوله تعالى : " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ " وجهين في " جَعَلْنَا " أحدهما : معناه حكمنا بأنهم أعداء والشاني : تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منها .

أقول وبالله التوفيق :

هذه التهمة مرودة بأن الماوردي قد بين منهجه في تفسيره فقال : "..... وجعلته جامعاً بين أقاويل السلف والخلف وموضحا عن المؤتلف والمختلف" (١)

وابن العلاج قد فهم هذا وعذره في بداية الأمر حين قال : " لعل قعده إيراد كل ما قيل من حق أو باطل " .

أما قوله : " حتى وجدته يختار في بعض المواضع قوله المعتزلة " .

صحيح أن الماوردي ذكر أقوال المعتزلة ، وذلك تنفيذا للمنهج الذي حسده لنفسه من ذكر جميع الأقوال ، ومجرد ذكر قولهم ، لا دلالة فيه على اعتقاده ، فهو لم يزد على أن عرض القول وتركه ولم يرجحه .

قال الدكتور محمد الشايح (٢) : " وباستعراض تفسيره نجده يذكر القول لاصحته واعتقاده به ، وإنما لأنه قد قيل ، وربما تعقبه ، وربما تركه ، ولقد كان الأولي في حقه أن لا يعرضه ويتركه بل يتعقبه بإيضاح وتوجيه ، أو على الأقل ينسبه لمن قال به حتى يسلم من تبعته " (٣)

(١) انظر : النكت والعيون ٣٣/١ .

(٢) أستاذ بكلية أصول الدين قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وقد حقق الثلث الأول من تفسير النكت والعيون ونال به درجة الدكتوراه .

(٣) انظر : مقدمة النكت والعيون - تحقيق د . محمد الشايح ١٤٧ .

وقول ابن العلاج: " إن تفسيره عظيم الضرر لكونه مشحونا بتأويلات أهل الباطل
تلبيسا وتدليسا على وجه لا يفتن له غير أهل العلم " .

رده الدكتور الشايح بقوله : " وهذا غير مسلم وفيه تحامل ظاهر على
الماوردي وعدم إنصاف له ، وذلك أن تفسيره مليء بتأويلات السلف من المحابسة
والتابعين ، ومشاهير علماء المسلمين منسوبة لهم بأسمائهم ، مع ما نقله بجانب
ذلك من تأويلات الخلف ومن بينها بعض تأويلات المعتزلة والتي أراد من ذكرها
بيان ما قيل في الآية من حق وباطل ومن راجح ومرجوح ، وهو في الغالب يذكر أقوال
المعتزلة وينسبها إلى من قال بها من علماءهم ... فلا لوم عليه بعد ذلك إذا حكى
أقوال المعتزلة مادام قد نسبها لهم فكيف يصح من ابن العلاج بعد هذا أن يصرف
النظر عن كل ذلك ويتعبد ما قد يكون ذكره الماوردي من أقوالهم التي أغفل
نسبتها لجعل منها دليلا على أنه معتزلي أراد الإضرار بعقائد السواد من
الناس ، فرحم الله ابن العلاج فقد فاته الإنصاف " (١) .

أما اتهامه بالقول بالقدر :

فقد استند من اتهمه بهذه التهمة على إيراد عند تفسير الآيات عدة أوجه
قد يكون منها قولاً للمعتزلة ، وهذا منهجه كما أسلفنا بأنه يورد جميع الأقوال .
ومما يدل على أنه لا يخالف أهل السنة في هذه المسألة تفسيره لقوله تعالى : " مَنْ
عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْشَأَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً " . (٢)

قال الماوردي فيها خمس تأويلات : (٣)

- أحدها : الرزق الحلال ، وينسب هذا الرأي لابن عباس .
- والثاني : أنها القناعة ، قاله علي بن أبي طالب والحسن البصري .
- والثالث : أن يكون مؤمنا بالله هاملا بطاعته ، قاله الضحاك .

(١) انظر : مقدمة النكت والعيون - تحقيق د . محمد الشايح ١٤٧/١ .

(٢) سورة النحل ، آية (٩٧) .

(٣) انظر : النكت والعيون ٤١٠/٢ .

- والرابع : أنها السعادة ، وهذا مروي عن ابن عباس أيضا .
- والخامس : أنها الجنة قاله مجاهد وقتادة .
- ويحتمل سادساً : أن تكون الحياة الطيبة العافية والكفاية .
- ويحتمل سابعاً : أنها الرضا بالقضاء .

وهذا الرأي الأخير يتفق مع اتجاه أهل السنة وهو رأي الماوردي ويخالف قول المعتزلة الذين ينكرون القضاء .

أما من جزم بأنه معتزلي وأنه وضع تفسيره على أموالهم ومنهجهم فيرد عليه بأن هذا مخالف للنواقع ولرأي العلماء في الماوردي ، وسأذكره فيما بعد . (١)

أما محقق أدب الدنيا والدين الذي أورد عبارات تدين الماوردي في نظره ، فيرد عليه بالآتي :

أولاً : قوله : " إن الله خلق الخلق وكلفهم لنفعهم وملاحهم وذلك تفضلاً منه عليه وهو القول بالأصلح " .

هذا القول مردود ، لأن الماوردي لا يقول بالأصلح ، والدليل على ذلك تفسيره لقوله تعالى : " بِإِيْدِكَ الْخَيْرُ " (٢) قال : أي أنت قادر عليه ، وإنما خص الخير بالذكر وإن كان قادراً على الخير والشر لأنه المرغوب في فعله . (٣)

ثانياً : قوله : " إن العقل متبوع فيما لا يمنع منه الشرع ، والشرع مسموع فيما لا يمنع منه العقل ، لأن الشرع لا يرد بما يمنع منه العقل ، والعقل لا يتبع فيما لا يمنع منه الشرع " وهذا موافق لقول جمهور الحنفية . (٤)

ثالثاً : قوله : " إن الواقع الذي كان يعيش فيه الماوردي من ملاحقة المعتزلة ونغيهم كان السبب في تستره "

(١) انظر ص ٤٨

(٢) سورة آل عمران ، آية (٢٦) .

(٣) انظر : النكت والعيون ٣١٦/١ .

(٤) انظر : منهاج اليقين شرح كتاب أدب الدنيا والدين ٧ ، ١٣٠٠ .

من المعروف أن الماوردي كان من المقربين إلى الخليفة القادر بالله الذي ألف كتاباً أكفر فيه المعتزلة (١). فيبعد على الخليفة المحارب لهم والعالم بأحوالهم أن لا يلاحظ على الماوردي الاعتزال مع قربهِ الشديد منه .

فإن قيل : إنه يجتهد في كتمان هذا الأمر . قلت : إن المطلع على سيرة الماوردي ، وما تحلّس به من شجاعه ، ووقوفه أمام رغبة جلال الدولة ومعارضته بتلقيبه ملك الملوك ، يستبعد منه هذا الكتمان لعقيدته ، بل يبدو لي - والله أعلم - أنه لو كان معتزلياً لما توانى عن نصرته مذهب العقائدي كما لم يتوان عن نصرته مذهب الفقهي .

وبعد فهذه أقوال بعض العلماء تنفي التهمة عنه :

يقول ابن حجر (٢) : " ولا ينبغي أن يطلق عليه اسم الاعتزال والمسائل التي وافق عليها المعتزلة معروفة منها : مسألة الأحكام والعمل بها هل هي مستفادة من الشرع أو العقل ، كان يذهب إلى أنها مستفادة من العقل ، ومسائل أخرى توجد في تفسيره وغيره " (٣)

قلت : اتبع الماوردي في مسألة العقل والشرع نفس منهجه في التفسير إذا ورد الكلام الذي قيل فيها من غير ترجيح لأحدهما .

ففي كتابه أدب الدنيا والدين قال : اختلف العلماء رضي الله عنهم فسي العقل والشرع هل جاء أحدهما مجيئاً واحداً ، أم سبق العقل ثم تعقبه الشرع ؟ فقالت طائفة : جاء العقل والشرع معاً مجيئاً واحداً ، لم يسبق أحدهما صاحبه

(١) انظر : تاريخ الخلفاء ٤١٢ .

(٢) أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني ، أبو الفضل ، من أئمة العلم والتاريخ أصله من عسقلان بفلسطين ومولده ونشأته ووفاته بالقاهرة ، حفظ القرآن وولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ ، وعلمت له شهرة فقدمه الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام ، له مصنفات عديدة منها : الدرر الكامنة ، لسان الميزان ، الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف ، تقريب التهذيب . . .

ولد سنة ٧٧٣ ، وتوفي سنة ٨٥٢ .

انظر : شذرات الذهب ٢٧٠/٧ ، الأعلام ١٧٨/١ .

(٣) انظر : لسان الميزان ٢٦٠/٤ .

وقالت طائفة أخرى : بل سبق العقل ، ثم تعقبه الشرع ، لأنه بكمال العقل يستدل على صحة الشرع . (١)

وهذا تلميذه الخطيب البغدادي وهو أعلم بحاله من ابن الملاح قال : " كتبت عنه وكان ثقة " (٢)

وقال ابن الجوزي : " وكان ثقة صالحا " . (٣)

ومحاسب ثمرات الأوراق استغرب أن يكون الماوردي من علماء المعتزلة . (٤)

ومما ينفي عنه التهمة أنه خالف المعتزلة في كثير من الأمور منها :

١ - مسألة خلق القرآن :

خالفهم في هذه المسألة حيث قال في تفسير قوله تعالى : " مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ " (٥)

التنزيل مبتدأ التلاوة لنزوله سورة بعد سورة وآية بعد آية كما كان ينزله الله عليه في وقت بعد وقت (٦) ، والمعتزلة لا يقولون بذلك ، بل يقولون بخلق القرآن

٢ - مسألة أن الجنة مخلوقة :

سبق ذكر قول الداودي ، وابن قاضي شعبة وابن العماد أن الماوردي خالف المعتزلة في أن الجنة مخلوقة .

وقد أثبت أن الجنة مخلوقة خلافا للمعتزلة عند تفسيره لقوله تعالى : " وَضُرِبَ

(١) انظر : أدب الدنيا والدين - تحقيق معطف السقا ١٣٦ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ .

(٣) انظر : المنتظم ١٩٩/٨ .

(٤) قال ابن حجة في معرض حديثه عن المعتزلة : " ومن مشاهيرهم على ماذكروا من الفضلاء الأعيان الجاحظ ، وواصل بن عطاء ، والقاضي عبد الجبار ، والرماني النحوي ، وأبو علي الفارسي ، وأقضي القضاة الماوردي وهذا غريب " .

انظر : ثمرات الأوراق ٢٥ .

(٥) سورة الأنبياء ، آية (٢) .

(٦) انظر : السكت والعيون ٣٦/٣ .

اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِـي
الْجَنَّةِ " (١)(٢)

٣ - خالف المعتزلة في تصنيف الأدلة الشرعية .

فهذا القاضي عبد الجبار (٣) عند حديثه عن الأدلة الشرعية يقول فـي
تصنيفها :

أولها: العقل لأن به يميز بين الحسن والقبح ، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة
وكذلك السنة والإجماع . (٤)

فهو قد حكّم العقل في القرآن والسنة وجعله القاضي عليهما .

أما الماوردي فنظرة واحدة على كتبه الفقهية نرى كيف أنه يقدم في الأدلة
الكتاب ثم السنة ، ثم الإجماع ، وعند حديثه في الأصول الشرعية في كتابه
أدب القاضي قال : أولا : الكتاب ، ثانيا : السنة ، ثالثا : الإجماع . (٥)

قال محقق أدب القاضي بعد أن ذكر عدة أمور يخالف فيها الماوردي المعتزلة :
" ... وغير ذلك من المسائل ، وهي كثيرة جدا ، بل هي كل المسائل التي يختلف
رأي الشافعي فيها عن رأي المعتزلة سواء أكان ذلك في قضايا التوعيد أم في

(١) سورة التحريم ، آية (١١) .

(٢) قال الماوردي : قال أبو العالية : " اطلع فرعون على إيمان امرأته فخرج
على الملأ فقال لهم : ماتعلمون من آسيا بنت مزاحم ، فأثنوا عليها ؟ فقال
لهم : فإنها تعبد رباً غيري فقالوا له : اقتلها فأوتد لها أوتادا فشد
يديها ورجليها ، فدعت آسيا ربها فقالت " رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِـي الْجَنَّةِ " فـكشفت
لها الغطاء فنظرت إلى بيتها في الجنة فوافق ذلك حضور فرعون ، فضحكت
حين رأت بيتها في الجنة ، فقال فرعون : ألا تعجبون من جنونها ، فعذبها
وهي تضحك حتى قبضت روحها .

انظر : النكت والعيون ٢٦٨/٤ .

(٣) هو قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله أبو الحسن
الهمداني الأسدي المعتزلي ، صاحب التمانيف عمر دهرها في غير السنة ،
وكان شافعي المذهب وهو مع ذلك شيخ الاعتزال ، توفي سنة ٤١٥ هـ .

انظر: تاريخ بغداد ١١٣/١١٢ ، شذرات الذهب ٢٠٢/٣ ، طبقات السبكي ٩٧/٥ ، العبر ٢٢٩/٢ .

(٤) انظر : موقف المعتزلة من السنة النبوية ٧٤ .

(٥) انظر : أدب القاضي ١/٢٧٧ ، ٣٦٨ ، ٧٢١ .

الفقه وأصوله وفروعه " (١)

وبعد بيان ما اتهم به الماوردي من الاعتزال ، وما خالفهم فيه ، أرى أن أعرض أمره على المعتزلة أنفسهم فهل سيقبلونه واحداً منهم ، أم أنهم سيرفضون انضمامه إليهم ؟

لقد وضع المعتزلة شرطاً لكل من أراد أن يدخل في مذهبهم وينتسب لهم فإن حقق الإنسان هذا الشرط وطبقه استحق الدخول في المذهب والانتساب إليه وهذا الشرط ذكره أحد علمائهم (٢) في قوله : " وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأمور الخمسة : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي " . (٣)

وهذا يعني أن من أنقص أملاً منها أو زاد عليها لا يستحق لقب الاعتزال . إذاً هم لن يقبلوا الماوردي ولن يسمحوا له بالدخول في مذهبهم لأنه لا يقول بأي أصل من أصولهم ، وإن كان بحسب التهم التي وجهت إليه يقول ببعض الجزئيات من بعض الأصول ، ولو ثبتت هذه التهم على سبيل الافتراض فهو بريء من الاعتزال ، ولا يستحق الدخول في المذهب بحكم المعتزلة أنفسهم ، وأن قوله بهذه الجزئيات إنما كان اجتهداً منه ، والمجتهد يخطئ ويصيب ، فإن أصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر . والله أعلم .

(١) انظر : أدب القاضي ٣٦/١ .

(٢) وهو أبو الحسن الخياط .

(٣) الانتصار ١٢٦ ، ذكرته نقلاً عن رسالة منهج الماوردي في تفسيره النكت والعيون

الفصل الرابع

دراسة عامة للكتاب الخاوي

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته ومصادره ومصطلحاته .
- المبحث الثاني : أخصية الكتاب وأثره في كتب الذهب .
- المبحث الثالث : منهج الماوردی في الكتاب .



المبحث الأول
اسم الكتاب ونسبته وصاورة ومطلحاته



أولا : اسم الكتاب ونسبته

لقد أثبت الماوردي في مقدمته اسم الكتاب حيث قال : " وترجمته بالحوي رجاء أن يكون حاويا لما أوجبه تقدير الحال من الاستيفاء والاستيعاب ... " (١)

وأثبت العلماء المتقدمون (٢) وبعض المتأخرين اسم الكتاب كما سماه صاحبه " الحوي " وأضاف إليه البعض (٣) ، لفظ الكبير فأسموه " الحوي الكبير " وقال بعضهم : " الحوي الكبير في الفروع " .

وأرى أن يثبت اسم الكتاب كما ترجمه صاحبه دون ملاحظة (٤) وأما نسبة الحوي للماوردي ، فأكثر من ترجم للماوردي أثبت نسبة الكتاب إليه حتى إن بعضهم عرفه بصاحب الحوي ، وكذا في كثير من كتب الفقه

-
- (١) انظر : نسخة س من الحوي ل ١ ب .
(٢) انظر : الإكمال ٤٧٧/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢١٠/٢ ، تنمة المختصر ٥٤٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٦٥/١٨ . شذرات الذهب ٢٨٦/٣ ، طبقات السبكي ٣٠٣/٣ ، طبقات ابن قاضي شبه ٢٤٢/١ ، طبقات المفسرين للداودي ٤٢٨/١ ، طبقات المفسرين للسيوطي ٧١ ، السمع ٢٩٦/٢ ، الكامل ٨٧/٨ ، مفتاح السعادة ١٩٦/٢ ، المنتظم ١٩٩/٨ ، النجوم الزاهرة ٦٤/٥ ، وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ ، معجم الأدباء ٥٤/١٥ ، الفكر السامي ٣٢٧/٢ ، الأعلام ٣٢٧/٤ .
(٣) انظر : مرآة الجنان ٧٢/٣ ، كشف الظنون ٦٢٨/١ ، هدية الحارفين ٦٨٩/١ ، تاريخ آداب اللغة العربية ٦٤٣/١ ، معجم المؤلفين ١٨٩/٧ ، أدب القاضي ٤٦/١ ، محققا كتاب الحوي في جامعة أم القرى .
(٤) قال الشيخ مظفي السقا " ولأنهم فائدة لتسمية هذا الكتاب بالحوي الكبير إلا إذا كان للمؤلف كتاب آخر يسمى الحوي ، أو الحوي الصغير ، وإلا فهو وصف لغو لا قيمة له ، وربما كان ذلك إشارة إلى التفرقة بينه وبين مجموع له في الفقه مختصر من الحوي يعرف بكتاب الإقناع في فقه الشافعية فإنه على اختصاره يحوي ما في أصله من أبواب
انظر : مقدمة أدب الدنيا والدين ٧ .
قلت : ويغلب على ظني - والله أعلم - أن هذه الحقة إنما هي للتفرقة بينه وبين الحوي للقرويني .

كالمجموع (١)، والمطلب المالي (٢) وغيرهما يقولون قال صاحب الحاوي يريدون به
الماوردي .

ثانيا : مصادر الكتاب :

من المعروف أن كتاب الحاوي ماهو إلا شرح لمختصر المزني (٣)، وقد اعتمد
الماوردي في شرحه بالدرجة الأولى على كتاب الله وسنة رسوله ،
ثم بعد ذلك على أقوال إمام المذهب الشافعي متمثلة في كتب المزني وغيره من
رواة كتبه في القديم والجديد .

ثم الكتب المعتمدة في المذهب لأئمة الوجوه كأبي عبيد
وأبي حامد الاسفرايني ، وأبي علي بن أبي هريرة وأبي إسحاق المروزي وغيرهم
وقد صرح بذلك فقال في مقدمته لكتاب الحاوي : " وقد اعتمدت بكتابي هذا شرحه
على أعدل شروحه " ، (٤) وكتب الفقه في المذاهب الأخرى .
واعتمد في اللغة على كتب الخليل بن أحمد ، وكتب

غريب الحديث للهروي ، وكتب سيبويه ، وكتب الفراء وشعرب ، وكتب التفسير
والقرآن .

-
- (١) المجموع شرح المذهب للإمام النووي .
(٢) المطلب المالي شرح وسيط الفزالي لابن الرفعة .
(٣) وهو الذي اختصره أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني من كلام الشافعي
في كتبه المختلفة ، وللمزني مختصران .
أحدهما : كبير ، أشار إليه البيهقي في أحكام القرآن ، ونقل عنه ، قال
الدكتور محيي هلال المرحان : ربما كان هو الجامع الكبير .
والثاني : المختصر الصغير وهو الذي بين أيدينا .
قال ابن سريج : " تخرج مختصر المزني من الدنيا عذرا ، وعلى منواله
رتبوا ، ولكلامه فسروا وشرحوا ، والشافعية ماكفون عليه ودارسون له
ومطالعون به دهر " .
انظر : أحكام القرآن للشافعي ٦٤/١ ، مقدمة أدب القاضي ٩٤/١ ، كشف الظنون
١٦٣٥/٢ .
(٤) لمختصر المزني شروح كثيرة منها ماهو سابق لشرح الماوردي ، ومنها ما هو
معاصر له ، ومنها ما هو بعده .

أولا : الشروح التي سبقت الماوردي :

١- شرح الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي المتوفى سنة
٣٤٠ هـ ، قال ابن هداية الله : وقد شرح المختصر شرحا منوطا .

- == ما وقفت عليه من شروحه .
- انظر : طبقات ابن هداية الله ٦٧ ، وفيات الأعيان ٢٧/١ .
- ٢- شرح القاضي أبي علي بن أبي هريرة ، المتوفى سنة ٣٤٥ هـ ، وعلق على شرحه الإمام أبو علي الطبري المتوفى سنة ٣٥٠ هـ .
- انظر : طبقات السبكي ٢٠٦/٢ .
- ٣- شرح الإمام أبي علي الحسن بن قاسم الطبري المتوفى سنة ٣٥٠ هـ ، وأسماء الإفصاح شرح مختصر العزني .
- انظر : هدية العارفين ٢٧٠/١ ، كشف الظنون ١٦٣٥/٢ .
- ٤- شرح القاضي أبي حامد أحمد بن بشر المروزي المتوفى سنة ٣٦٢ هـ .
- انظر : طبقات السبكي ١٣/٣ ، البداية والنهاية ٢٠٩/١١ ، وفيات الأعيان ٦٩/١ .
- ثانيا : الشروح التي عاصرتها :
- ١- شرح الإمام أبي الحسن محمد بن يحيى بن سراقه المتوفى سنة ٤١٠ هـ .
- انظر : معجم المؤلفين ١٠٢/١٢ ، هدية العارفين ٦٠/٢ .
- ٢- شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المسعودي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ .
- انظر : الوافي بالوفيات ٣٢١/٣ .
- ٣- شرح الإمام أبي علي الحسين بن شعيب السبكي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ ، جمع فيه بين طريقي الخراسانيين والعراقيين ، وسماه إمام الحرمين بالمذهب الكبير .
- انظر : طبقات السبكي ١٥٠/٣ ، طبقات ابن هداية الله ١٤٢ .
- ٤- شرح القاضي أبي الطيب الطبري المتوفى سنة ٤٥٠ هـ .
- انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢ ، وفيات الأعيان ٥١٤/٢ ، البداية والنهاية ٧٩/١٢ ، تاريخ التراث العربي ١٨٠/٢ .
- ثالثا : الشروح التي بعد الماوردي .
- ١- شرح الإمام أبي بكر محمد بن أحمد الشافعي المتوفى سنة ٥٠٧ هـ ، سمّاه الشافعي شرح مختصر المزني .
- انظر : طبقات السبكي ٥٨/٤ .
- ٢- شرح الشيخ أبي الفضل عبد الجبار بن عبد الغني بن علي الأنصاري الحرستاني المتوفى سنة ٦٢٤ هـ .
- انظر : هدية العارفين ٤٩٩/١ .
- ٣- شرح الروياني المتوفى سنة ٥٠٢ هـ . والذي أسماه " بحر المذهب " .
- انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٧/٢ .
- ٤- شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ، ولم يكمل شرح الكتاب .
- انظر : الوافي بالوفيات ١٦٩/٢ ، الدرر الكامنة ٤٢٤/٣ ، شذرات الذهب ١٦٤/٦ .
- تاريخ التراث العربي ١٨٠/٢ .
- ٥- شرح أبي زكريا يحيى بن محمد بن محمد الحدادي المناوي المتوفى سنة ٨٧١ هـ .
- انظر : معجم المؤلفين ٢٢٧/١٣ ، شذرات الذهب ١١٢/٧ .
- ==

شالشا: معطلحات الكتاب الفقهية:

١ - القديم والجديد .

كان الإمام الشافعي رضي الله عنه تقياً ورعاً، حرص على تتبع الحق والتعريح به أينما كان، شديد التمسك بالكتاب والسنة، يحسب أن تكون آراؤه مطابقة لما فيهما، فقد صح عنه أنه قال: "إذا وجدت في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودهوا قولي".

وروي عنه أنه قال: "إذا صح الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث واتركوا قولي".

أو قال: "إذا صح الحديث فهو مذهبي". (١)

لهذه العوامل وغيرها ظهر للشافعي قولان في العذهب أحدهما قديم والآخر جديد.

أ - القديم: يطلق على ما قاله الإمام بالعراق قبل انتقاله إلى مصر تصنيفاً، أو أفتى به. (٢)

واختلف علماء الشافعية فيما قاله الإمام بعد مغادرته العراق وحتى دخوله مصر واستقراره فيها.

فذهب ابن حجر أن القديم ما قاله قبل دخولها، فيشمل ذلك

= ٦ - شرح أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ .

انظر: هدية العارفين ٧٤/١، معجم المؤلفين ١٨٢/٤ .

كما قام بعض العلماء بوضع تعليقات على المختصر منها: تعليق الشيخ أبي بكر محمد بن داود الصيدلاني المتوفى سنة ٤٢٧ هـ، ملقه على طريقة شيخه القفال .

انظر: طبقات ابن هداية الله ١٥٢ .

وقام الشيخ أبو رجاء محمد بن أحمد بن الربيع الأسواني المتوفى سنة ٣٣٥ هـ بوضع منظومة عليه .

انظر: طبقات السبكي ١٠٨/٢ .

واختصره الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٣٨ هـ وأسماه المعتمر في مختصر المختصر .

انظر: شذرات الذهب ٢٦٢/٣، كشف الظنون ١٧٣١/٢، هدية العارفين ٤٥١/١ .

(١) انظر: المجموع ٦٣/١ .

(٢) انظر: مغني المحتاج ١٣/١ .

• دخل الشافعي مصر سنة ١٩٨ هـ

ما نقل منه وهو في طريقه إلى مصر قبل دخولها. (١)

ويرى آخرون : أن ما وجد بين مصر والعراق ، فالمتأخر جديد ، والمتقدم قديم . (٢)

ومن كتب الإمام في القديم كتاب الحجة . (٣)

ومن رواية المذهب القديم (٤) : الإمام أحمد ، والزعفراني ، وأبو شور والكرابيبي . (٥)

وقد حكى عن الماوردي أنه قال في أثناء كتاب المداق : غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد إلا المداق ، فإنه ضرب على مواضع منه ، وزاد مواضع . (٦)

وقد ذكر النووي (٧) وغيره أن القديم مرجوع عنه .

ولاشك أن هذا الرجوع عن القديم هو الذي لم يعضده حديث صحيح ، أما إذا عضده حديث صحيح لا معارض له فهو مذهب ومنسوب إليه ، كما أن القديم الذي لم يرجع عنه ولم ينصف في الجديد على خلافه فهو مذهب ومنسوب إليه .

-
- (١) انظر: تحفة المحتاج ٥٤/١ ، نهاية المحتاج ٤٣/١ ، حاشية ابن قاسم ٥٤/١ .
(٢) انظر : مغني المحتاج ١٣/١ ، حاشية الشرواني ٥٤/١ .
(٣) انظر: المجموع ٩/١ ، حاشية الشرواني ٥٤/١ .
(٤) انظر: المجموع ٩/١ ، مغني المحتاج ١٣/١ ، حاشية الشرواني ٥٤/١ .
(٥) أبو علي الحسين بن علي الكرابيبي ، كان جامعاً بين الحديث والفقه ، سمي بالكرابيبي لأنه كان يبيع الكرابيس وهي الثياب الخام .
له تصانيف كثيرة منها : أصول الفقه وفروعه ، والجرح والتعديل .
توفي سنة ٢٤٥ هـ ، وقيل سنة ٢٤٨ هـ .
انظر: تاريخ بغداد ٦٤/٨ ، طبقات الشيرازي ١١٣ ، طبقات ابن هداية الله ٢٦ ، شذرات الذهب ١١٧/٢ ، وفيات الأعيان ٣٩٩/١ .
(٦) انظر: نهاية المحتاج ٤٣/١ ، حاشية الشرواني ٥٤/١ .
(٧) محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الحزامي ، محرر المذهب ومنقحه ، ولد في نواقرية في الشام من أعمال دمشق ، نشأ بها وقرأ القرآن ، ثم قدم دمشق وقرأ التنبيه في أربعة أشهر وحفظ ربع المذهب في بقية السنة ، جد في طلب العلم حتى فاق على أقرانه وأهل زمانه ، له تصانيف كثيرة منها : تهذيب الأسماء واللغات ، ومنهاج الطالبين والتحقيق ، والمجموع ، ولد سنة ٦٣١ هـ ، وتوفي سنة ٦٧٦ هـ .
انظر: تذكرة الحفاظ ١٤٧٠/٤ ، شذرات الذهب ٣٥٤/٥ ، طبقات السبكي ١٦٥/٥ ، طبقات ابن هداية الله ٢٢٥ ، مفتاح السعادة ١٦/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٧٨/٧ ، ٣٥٨ .

واستثنى بعضهم نحو مشرين مسألة أو أكثر قالوا يفتى فيها بالقديم. (١)

ب - القول الجديد :

يطلق على كل ما ألفه أو قاله الشافعي بعد دخول مصر. (٢)

ومن رواته : البويطي ، والمزني ، والربيع المرادي ، ويونس بن عبيد
الأعلى (٣) وعبدالله بن الزبير المعكي ، ومحمد بن عبدالحكم ، وحرملة ،
والثلاثة الأول هم الذين تعدوا لذلك وقاموا به ، والباقون نقلت عنهم
أشياء محمورة على تفاوت بينهم .

فالجديد هو الصحيح وعليه العمل ، وهو المذهب . (٤)
الأوجه :

٢ -

هي لأصحاب المنتسبين إلى مذهبه يستنبطونها من الأموال العامة للمذهب
ويخرجونها على ضوء القواعد التي رسمها لهم الشافعي ولا ينسب الوجه
المخرج إلى الإمام. (٥)

قال النووي : الأصح أن لا ينسب إليه ، لأنه مؤدى اجتهاد صاحب الوجه وقد
أدى إلى تخريجه وإظهاره اجتهاده. (٦)

٣ - الطسرق :

وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب فيقول بعضهم على سبيل المثال :
في المسألة قولان أو وجهان ، ويقول آخرون : لا يجوز قولاً واحداً أو وجهاً
واحداً ، أو يقول أحدهم في المسألة تفصيل ، ويقول الآخر فيها خلاف مطلق. (٧)
هذه هي أهم المعطلحات الفقهية الواردة في الكتاب ، وهناك معطلحات فقهية
أخرى ومعطلحات أمولية ، ومعطلحات في علوم الحديث ، شرحها في موقعها .

(١) انظر : المجموع ٦٦/١ ، مغني المحتاج ١٣/١ .

(٢) انظر : نهاية المحتاج ٤٣/١ ، حاشية الشرواني ٥٤/١ ، مغني المحتاج ١٣/١ .

(٣) أبو موسى يونس بن عبد الأعلى المدني المصري ، أحد أصحاب الشافعي والمكثرين
من الرواية عنه والعلامة له ، كان كثير الورع ، وكان علامة في علم الأخصار
والصحيح والسقيم ، ولد سنة ١٧٠ هـ ، ومات سنة ٢٦٤ هـ .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ١٦٨/٢ ، شذرات الذهب ١٤٩/٢ ، طبقات الشيرازي

١١٠ ، طبقات ابن هداية الله ٢٨ ، وفيات الأعيان ٢٤٩/٧ .

(٤) انظر : مغني المحتاج ١٣/١ ، حاشية الشرواني ٥٤/١ .

(٥) انظر : المجموع ٦٥/١ ، مغني المحتاج ١٢/١ .

(٦) انظر : المجموع ٦٦/١ .

(٧) انظر : المجموع ٦٦/١ ، تحفة المحتاج ٤٨/١ .

المبحث الثاني
أهمية الكتاب وأثره في كتب المذهب



يعتبر كتاب الحاوي من أوسع الكتب في الفقه الشافعي ، وأكثرها تفصيلاً واستيعاباً للمذهب ، فقد دون فيه الماوردي الفقه الشافعي ونقله للأجيال التي بعده ، إذ أنه نقل آراء كثير من العلماء ممن قبله كأبي سعيد الاصطخري ، وأبي إسحاق المروزي ، وابن سريج ، وأبي علي بن أبي هريرة... وغيرهم ، من الذين فقدت معظم كتبهم .

كما أنه نقل مذاهب الصحابة والتابعين ، وآراء المذاهب المندثرة كمذهب الأوزاعي والثوري ، والنخعي وابن أبي ليلى وابن جرير الطبري وغيرهم وما ذكرته غيض من فيض يبرز أهمية الكتاب .

قال الأسنوي (١) : " لم يعنف مثله " . (٢)

ولا شك أن لمثل هذا الكتاب أثر في الكتب التي جاءت بعده والناظر في كتب الفقه الشافعي المخطوطة والمطبوعة يجد أكثرها معتمداً على الحاوي أكثراً النقل منه .

فمثلاً كتاب بحر المذهب للرويانى (٢) من يطالعها يجد أثر الحاوي فيه جلياً وافحاً ، حتى أن أكثر من عرّف كتاب البحر قال : إنما هو كتاب الحاوي مع زيادة بعض التعليقات والفتاوى التي مدرت عن جده .

(١) أبو عبد الله عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي ، جمال الدين ، كان إماماً في الفقه ، وأكثر أهل زمانه اطلاماً على كتب المذهب . له مصنفات عديدة : كالمهمات ، وخادم العزيز ، والروضة . ولد باسناً سنة ٧٠٤ هـ ، وتوفي سنة ٧٧٢ هـ . انظر : بغية الوعاة ٩٢/٢ ، البدر الطالع ٢٥٢/١ ، الدرر الكامنة ٢/٢٥٤ ، شذرات الذهب ٢٢٢/٦ ، طبقات ابن هداية الله ٢٣٧ .

(٢) انظر : طبقات ابن قاضي شعبة ٢٤٢/١ ، شذرات الذهب ٢٨٦/٣ . (٣) عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى ، أبو المحاسن ، من كبار فقهاء الشافعية في زمانه ، كان يلقب بفخر الإسلام ، ويعرف بعاحب البحر ، أخذ العلم عن والده وتفقه على جده ، وعلى محمد بن بنان الكازروني ، كان يقرب المثل بحفظه حتى يحكى أنه قال : لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي .

من تصانيفه البحر ، والفروق ، والحلية ، ومناصيص الشافعي ، والكافي . انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٧/٣ ، شذرات الذهب ٤/٤ ، طبقات السبكي ٤/٢٦٤ ، طبقات ابن هداية الله ١٩٠ ، مفتاح السعادة ٢/٢١٥ ، مرآة الجنان ٣/١٧١ .

ونقل النووي من ابن الملاح أنه قال من الروياني: هو في البحر كثير
النقل قليل التصرف والتزييف والترجيح. (١)

وكتاب حلية العلماء (٢) وهو من كتب الفقه المقارن في المذهب، نراه لا
يغفل في كثير من الأحيان ذكر آراء الماوردي في الحاوي.

كتاب المطلب العالي، وكتاب كفاية النبيه لابن الرفعة (٣)، فإن أول
ما يسترعي انتباه القاري لهذه الشروح كثرة ما يورد الشارح من النقول من الماوردي
في كتابه الحاوي.

كتاب المجموع (٤)، وكتاب روضة الطالبين (٥) لشيخ المذهب الإمام النووي
ولا خلاف أن كتبه تعتبر مرجعاً صحيحاً للفقه الشافعي، والعمدة في تحقيق المذهب
والمعتمد لدى المفتي وغيره، فكثرة نقل النووي من الحاوي تبين أهمية الكتاب.
وأيضاً من الكتب التي نقلت من الحاوي:

المهذب (٦)، الفتاوى الكبرى (٧)، الحاوي للفتاوى (٨)، شرح منهج

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٧.

وقد اعتمد الدكتور محيي هلال السرحان في تحقيق كتاب أدب القاضي من الحاوي
على نسخه من كتاب البحر حيث قال: "ولما كان كثير النقل من الماوردي
بإفراط وربما نقل العديد من الصفحات دون تغيير يذكر لذلك رجعنا إليه".
انظر: مقدمة أدب القاضي ١/٩٣.

(٢) لأبي بكر الشاشي

انظر: ١٧٦/١، ١٩٢.

(٣) أحمد بن محمد بن علي أبو يحيى، وقيل أبو العباس نجم الدين ابن الرفعة
كان فريده دهره، ووحيد عصره إماماً في الفقه والخلاف والأصول، اشتهر بالفقه
إلى أن صار يخرب به المثل. له تعانيف مشهورة منها: كفاية النبيه شرح التنبيه
المطلب العالي، ولد سنة ٦٤٥هـ، ومات سنة ٧١٠هـ.

(٤) انظر: ٨١/١، ٨٣، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١٠٩.

(٥) انظر: ١٩، ٤٧، ٩٥، ١٢٠.

(٦) المهذب: لأبي إسحاق الشيرازي.

انظر: ٢٠٠/٢، ٢٢٧.

(٧) لابن حجر الهيتمي.

انظر: ١١/١، ١٢، ١٦، ٢٦، ٣٣، ٤٠، ٦٤، ٦٩، ٩٩.

(٨) لجلال الدين السيوطي.

انظر: ٩/١، ١٣.

الطالبين (١)، والحاشيتان عليه (٢)، فتح الوهاب (٣)، مغنى المحتاج (٤) نهاية المحتاج (٥)، شرح روض الطالب من أسنى المطالب (٦).

وخلامة القول أن من يقرأ في الكتب التي ذكرتها وغيرها من كتب المذهب يلمس أثر الحاوي فيها حيث امتلأت بأقوال الماوردي، وترجيحاته وتفريعاته.

(١) لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي .

انظر: ٣١/١، ٦٠، ٨٠، ٠٠٠٠٨٠

(٢) حاشية القليوبي ،

انظر: ٧٥/١، ٨٠، ٩٣، ٠٠٠

وحاشية مميرة،

انظر: ٢١٣/١، ٢٢٢، ٠

(٣) لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري .

انظر: ١٢/١، ٢٢، ٠

(٤) للشيخ محمد الخطيب الشربيني .

انظر: ١٩/١، ٢٠، ٢٧، ٣٣، ٤٤، ٥١، ٥٥، ٥٨، ٠

(٥) لشمس الدين محمد بن أبي العباس بن شهاب الدين الرملي .

انظر: ٤١/١، ٤٣، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩٩، ٠

(٦) لأبي يحيى زكريا الأنصاري .

انظر: ٤٣/١، ٥٠، ٥١، ٠

المبحث الثالث
منهج الحاروري في الكتاب



يتضح منهج الماوردي في كتابه في النقاط الآتية:

- ١ - قسّم كتابه إلى أبواب تحتوي على مسائل وفصول ، وقد انتقده بعض محققي الحاشية ، بأن هذه الطريقة غير مألوفة ولا معروفة ، إذ المعروف أن الأبواب تحتوي على فصول ، والفصول تحتوي على مسائل .
وأرى أن هذا ليس بموضع انتقاد ؛ لأنه كان مألوفاً ومعروفاً في عصره .
فأبو الطيب الطبري اتبع نفس التقسيم ، وكذا الروياني بعده ، ولعل من شرح المختصر غيره قد اتبع نفس الطريقة .
- ٢ - قسّم الأبواب حسب تقسيم المزني إلا أن المزني أدخل أسباب الحدث تحت باب الاستطابة وأفردها الماوردي بباب مستقل هو باب الحدث .
- ٣ - يبدأ المسألة بنقل نص الشافعي من عبارة المزني ، فإن كانت العبارة طويلة يذكر جزءاً منها ثم يقول إلى آخر الفعل . (١)
- وقد يغفل في بعض الأحيان عبارات سبق شرحها في باب سابق ، وقد يوردها ويشير إلى أنه سبق شرحها تجنباً للإطالة . (٢)
- ٤ - بعد أن يذكر المسألة ، فإن كان رأيه موافقاً لما تضمنته المسألة التي نقلها من الشافعي يعلق عليها بقوله : وهذا كما قال ، وهذا صحيح . (٣)
- ٥ - يبدأ بشرح المسألة مستوعباً للمذهب ، فإن كان في المسألة قولان أو طرق ذكرها ، ويذكر في بعض الأحيان القائلين بها ، ومن وافق كل قول من المذاهب الأخرى وإن كان في المسألة عدة أوجه ذكرها وغالباً ما يذكر القائلين بها .
وقد يكون في المسألة قولان أو طرق ، فيقتصر على قول واحد ، أو يقطع مثلاً بالطريق الذي فيه قول واحد ، أو يذكر الطريق الذي فيه القولان . (٤)

(١) انظر : ص ٤٠٨ ، ٥٠٢ ، ٥٢٧ ، ٧٦٤

(٢) انظر : ص ١٢٢٣

(٣) انظر : ص ١٥٢ ، ١٧٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٣٢٥

(٤) انظر : ص ٢٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٦٣

وأغلب ما يقطع به يكون موافقا لما صححه شيخا المذهب. (١)(٢)

- ٦ - بعد ذكر المسألة وتقرير حكمها يبدأ بذكر فصول مفرعة من أصل المسألة.
- ٧ - اتبع طريقة قلما يتبعها أصحاب الكتب الفقهية وهي أشبه بالطريقة الحديثة في الرسائل الجامعية في الفقه المقارن ، وهي أنه عند ذكر بعض المسائل الفقهية يذكر أقوال الصحابة والتابعين والفقهاء ، ثم يصنفها إلى فريقين أو أكثر ويورد أدلة كل فريق ، ثم يناقشها ، ويذكر ما يعفد مذهبه .
- ٨ - قد يرجح بين الأقوال أو الأوجه بقوله : وهو أصح (٣) ، أو والمصحح (٤) أو وهو الأشهر (٥) ، أو وهو الأظهر (٦) ، أو الذي أراه أولى بالحق مندي (٧) وغالبا ما يوافق ترجيحه قول جمهور المذهب . (٨)
- ٩ - يعترض على بعض الأقوال أو الأوجه بقوله : وهو خطأ (٩) ، أو وهذا غريب صحيح (١٠) أو وهذا لا وجه له (١١) ، أو وهذا غلط (١٢) ، أو وهذا قول مردول حكيمته تعجبا . (١٣)
- ١٠ - قد يستدل بدليل ثم يحزر منه قياسا . (١٤)
- ١١ - يبني على حكم حكم مسألة أخرى . (١٥)
- ١٢ - يقوم بتخريج بعض الأوجه من اختلاف قولين .

(١) النووي والرافعي .

(٢) انظر : ص ١٨٧ ، ١٠٥٥

(٣) انظر : ص ٩٣ ، ١١٠ ، ١٩٣

(٤) انظر : ص ٣٨١

(٥) انظر : ص ٢٣٧

(٦) انظر : ص ٣٦٧

(٧) انظر : ص ٤٥١

(٨) انظر : ص ٣٦٧

(٩) انظر : ص ٩١ ، ٩٩ ، ١٠٢

(١٠) انظر : ص ٩٤ ، ١٥٥

(١١) انظر : ص ١٥٧

(١٢) انظر : ص ٢٦٣

(١٣) انظر : ص ٦٥٦

(١٤) انظر : ص ٥٥٤

(١٥) انظر : ص ٥٥٨

- فتراه يقول : " وهذان الوجهان مخرجان من اختلاف قوليه " (١).
- ١٣ - يفرغ في المسألة فروحاً جديدة فيقول : " ويتفرغ على هذا " (٢).
- ١٤ - يذكر في بعض الأحيان الأقوال غير المشهورة في المذاهب الأخرى وقد يكون المشهور موافقاً لمذهبه (٣).
- وقد يكون القول لمحمد وينسبه لأبي حنيفة (٤) وقد نبهت إلى هذا فسي موطنه .
- ١٥ - بالنسبة للأحاديث :
- أ - يورد في أكثر الأحيان الأحاديث بأسانيدها ، خاصة ما كان عن طريق الشافعي (٥).
- ب - يذكر أحيانا الأحاديث بالمعنى (٦).
- ج - يذكر نادراً من أخرج الحديث ، فيقول : ذكره مسلم ، ذكره أبو داود (٧).
- د - أكثر الأحاديث التي يوردها موافقة في اللفظ للفظ أبي داود (٨).
- هـ - قد يأتي بسياق حديث ويكون لحديث آخر (٩) وقد نبهت إليه في موطنه .
- و - يستشهد أحيانا بأحاديث ضعيفة ، مع وجود أحاديث صحيحة يستغنى بها عن الضعيف (١٠).
- ١٦ - يفسر بعض الكلمات اللغوية ، وعند تفسيره لبعضها يستشهد ببعض الآبيات الشعرية ، فتارة ينسبها لقائلها ، وتارة لا ينسبها (١١).
- ١٧ - اتبع في كتابه أسلوباً يدل على أدبه الجم مع جميع العلماء ولو كانوا مخالفين .
- وتراه ينتقد الجاحظ في أسلوبه الاستهزائي في الرد على أبي حنيفة في مسألة الدلو (١٢).

(١) انظر : ص	٨٢٥
(٢) انظر : ص	١٨٩
(٣) انظر : ص	٢٨٣
(٤) انظر : ص	٢٦٠
(٥) انظر : ص	١٤٣ ، ١٣٢ ، ١٣١
(٦) انظر : ص	١٤٣
(٧) انظر : ص	٥٣٦ ، ٨٠٨ ، ٨٠٧
(٨) انظر : ص	٤٤٠ ، ٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٤١٧
(٩) انظر : ص	١١٤
(١٠) انظر : ص	١٥٢ ، ١٢١ ، ١١٩
(١١) انظر : ص	٧١٠ ، ١٤١ ، ٨٣
(١٢) انظر : ص	١٢٧٣

الفصل الخامس

وصف النسخ المعتمدة وبيان منهج التحقيق



أولاً : وصف النسخ المعتمدة .

اعتمدت في التحقيق على أربع نسخ خطية ، وقد رمزت لكل نسخة برموز أبجدي على النحو الآتي :

١ - نسخة أ :

وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٨٢ فقه شافعي .

يقع الجزء الذي سيحقق في الجزء الأول ، وعدده ٢١٧ لوحة أي ٤٥٤ صفحة عدد الأسطر ٢١ سطراً ، وعدد الكلمات التي في السطر ٩-١١ كلمة . ويوجد نقص في بدايتها حوالي ٣٢ لوحة .

تبدأ النسخة بقوله : " الغرض فمسخ بعفه وإن قل " والكلام يستمر في باب الوفاء وفي الصفحة التاسعة ينقطع الكلام بقوله فـسـسـي أول الصفحة : " بالبلل الخارج معه ولو كان قد انفعل عنها " .

وهذا الكلام من باب الآنية ، وقد أشرت إليه في موضعه .

وتمتاز هذه النسخة بأنها نسخت بخط مغربي ، وعدم العناية بوضع النقط على الحروف فـي كثير من الأحيان ، ولاتهتم بوضع الهمزات ، وهي قليلة السقط ، لم يكتب عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

٢ - نسخة ح :

وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ فقه شافعي . ويقع الجزء الذي سيحقق في الجزء الأول وعدده ٢٠٠ لوحة أي ٤٠٠ صفحة ويوجد نقص في بدايتها حوالي ٢٥ لوحة .

تبدأ النسخة بقوله : " والذكاة لا تطهر لأنها تنفي نجاسة نظراً بالموت " .

لا تعني بوضع النقط على الحروف فتشبهت تارة ، وتهملها أخرى ، وهي مقابلة على أمل ويظهر ذلك في أنه يشبه في الحاشية كثيراً من السقطات ويكتب جانبها مع أمل ولا تخلو من السقط ، واسم ناسخها أحمد ولقبه غير واضح .

- ٣ -

نسخة م :

وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٨٩ طلعت
ويقع الجزء الذي سيحقق في الجزء الأول وعدده ٢٥٦ لوحة أي ٥١٢ صفحة
تبدأ هذه النسخة بقوله: " بسم الله اللهم يسر وأمن يا كريم، الحمد
لله الذي أوفى... "

وتنتهي في لوحة ٤٠ ب بقوله: " لأن إزالة النجاسة بالجامد والمائع
سواء في سقوط النية وإذا لم يكن له تأثير في الأصل " وهذا الكلام
في نية الوفاء.

ثم ينقطع الكلام فيبدأ في لوحة ٤١ أ بقوله: " والذكاة لا تظهر لأنها
تبقى نجاسة نظراً بالموت " وهذا الكلام من باب الآنية، وهو مكرر .
ويستمر الكلام بعد هذا إلى نهاية الجزء. ويقلب على ظني أن الكلام من
أول الجزء إلى لوحة ٤٠ ب قد نقل من نسخة س أو أنهما نقلتا من أصل
واحد، وعدد الأسطر ١٩ سطراً وعدد الكلمات في كل سطر ١١-١٤ كلمة ،
وقد رمزت لها ب م ، والكلام من لوحة ٤١ أ إلى نهاية الجزء قد نقل
من نسخة ح أو أنهما نقلتا من أصل واحد عدد الأسطر ٢١ سطراً، وعدد
الكلمات في السطر ١١ - ١٢ كلمة ، وقد رمزت لها ب م .
والجزء كله من بدايته إلى آخره ، قد كتب بخط نسخ جميل ، وتهتم
هذه النسخة بوضع النقاط على الحروف ، ووضع الهمزات .

واسم النسخ: محمود حمدي ، تاريخها ١٣٢٣ هـ ، وأوقفها السيد أحمد
الحسيني بن السيد أحمد الحسيني بن السيد يوسف الحسيني ، وعليها
ختمه .

- ٤ -

نسخة س :

وهي النسخة المحفوظة في المكتبة السلিমانيّة باستانبول تحت رقم ٤٣٦
ويقع الجزء الذي سيحقق في الجزء الأول ، عدده ١١١ لوحة أي ٢٢٢ صفحة
عدد الأسطر ٢٥ سطراً، وعدد الكلمات في السطر ١٦-١٧ كلمة .

مقاس الصفحة ٣١٥ X ٢٠٤ مم ، ومقاس الجزء المكتوب من الصفحة
٢٥٠ X ١٧٥ مم .

تبدأ بقوله : " بسم الله اللهم يسر وأعن يا كريم " .
لا تعتني في كثير من الأحيان بوضع النقط على الحروف ، وكذا بوضع
الهمزات .

قليلة السقط ، مصححة على نسخة أخرى ، ويظهر ذلك عند إثباتات
السقط في الحاشية فإنه يكتب في نهايته صح ، ويوجد في بعض
المفحات في الحاشية تعليقات مكتوب في نهايتها حاشية .

كتبت بخط نسخ ، ولم يكتب عليها اسم الناسخ ، ولا تاريخ النسخ .
ويبدو لي - والله أعلم - أنها ونسخة آ قد نقلتا من أصل واحد .

ثانيا: منهج التحقيق :

اولا : مقابلة النسخ مع بعضها - وعدم اتخاذ عمل معين - للخروج منها بنص سليم مع الإشارة في الهامش إلى القروق، وإذا وجدت زيادة أو نقصا أشرت إلى ذلك ، وعند الاضطرار إلى زيادة لفظ أو تصحيح لفظ اتفقت عليه جميع النسخ ورأيت خلافه وضعته بين معكوفتين . وراعت عند الكتابة قواعد الإملاء الحديثة .

ثانيا: وقع النص القرآني بين قوسين ، وتشكيله ، والإشارة إلى السورة التي جاءت فيها الآية ، ورقم الآية .

ثالثا: تخريج الأحاديث النبوية ، وبيان درجة الحديث ما أمكن .
إذا ذكر الماوردي الحديث بالمعنى فأذكر أقرب الألفاظ للمعنى الوارد .

وإذا أورد الحديث باختصار ، ذكرته مطولا في الغالب .

رابعا: تخريج الآثار من أقوال الصحابة والتابعين .

خامسا: شرح الكلمات الغريبة وغير المفهومة .

سادسا: شرح بعض المصطلحات في علوم الحديث ، والأمول والفقه .

سابعا: ترجمة جميع الأعلام الواردة في المخطوطة والمقدمة (١)

ثامنا: ترقيم المسائل الواردة في المخطوطة ، وذلك بترقيم مسائل كل باب على حدا .

تاسعا: تحقيق المسائل الفقهية على النحو الآتي :

١ - عند ذكر نص المختصر ، أشير إلى موضعه في النسخة المطبوعة وأكمل النص إذا اقتصر على بعضه .

٢ - إذا ذكر حكماً متفقاً عليه عند الشافعية ، أكتفي بذكر بعض المراجع الفقهية المعتمدة في المذهب توثيقاً لما أورده المؤلف .

(١) إذا ذكر العلم في المخطوطة ، وذكرته في المقدمة ، فإنني أترجم لــــه عند التحقيق .

- ٢ - إذا ذكر قولاً ، أو وجهاً ، أو طريقاً في مسألة ، وجدت قوليسن أو حدة أوجه أو أكثر من طريق ، فإنني أذكرها ، وأذكر القائلين بها في أكثر الأحيان ، والصحيح منها إذا وجدت ترجيحاً
- ٤ - إذا ذكر أقوالاً للمذاهب الأخرى ، فإنني أقوم بتحقيقها بالرجوع إلى كتب كل مذهب مع ذكرها توثيقاً لما ورد.
- ٥ - إذا وجد في المذاهب الأخرى أقوالاً أو روايات غير التي ذكرها المؤلف ذكرتها في الغالب .
- ٦ - إذا ذكر قولاً أو رواية لأحد المذاهب وجدت المشهور في المذهب خلاف ما أورده أشرت إلى ذلك .
- ٧ - إذا ذكر الخلاف بين مذهبه ومذهب آخر ولم يذكر المذاهب الأخرى، أشرت إلى المذاهب الأخرى مقتصرة على المذاهب الأربعة .
- ٨ - إذا ذكر رأي إسحاق أو الثوري ، رجعت إلى مظانه كالمفسر والمجموع والبحر وغيرهم من كتب الفقه المقارن توثيقاً لهذه الأقوال .

مأشراً: عزو الأبيات الشعرية إلى قائلها إن وجدت ، مع ذكر المراجع التي يوجد فيها بيت الشعر.

حادى عشر : إذا وردت وحدات وزن أو كيل ، قمت ببيانها مع معادلتها بما هو متعارف عليه الآن .

ثانى عشر : ضمنت آخر الكتاب فهرس تفصيلية بيانها كالآتي :

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣ - فهرس الآثار .
- ٤ - فهرس الأعلام .
- ٥ - فهرس الكتب الواردة في المخطوطة .
- ٦ - فهرس الأبيات الشعرية .
- ٧ - فهرس المعاني اللغوية .
- ٨ - فهرس وحدات الوزن والكيل .
- ٩ - فهرس الأماكن والبلدان .
- ١٠ - فهرس المراجع .
- ١١ - فهرس الموضوعات .

فانزل الخارج حقه وتوكل ان يفرغ عنها في ثمانين
 خربة السبل الخرج منه ومع النسيئة من الطمان
 وثمانين صاعا احدها ثمانين صاعا والآخر
 كسبي وحقير السبل الخراج من الخراج على السبل
 على هذا الوجهين

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا

[illegible][illegible]

لا بأس مع بعض رزميه بضمنا زان ايتسا لخداه كد سنج الان بدمصر
 عبد الله لوى الخزانة وصفه القصبى على المنبر وروى عنه الرضى
 على انه سجد ثوبا على منبره فاجابته بانه سجد لاله
 الخضر على منبره فاجابته بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 ٨٤٠ سنة ١٢٠٠ هـ

١٢٠
 حركه وحده
 ١٢١
 ظهور هذا الجوز من المشرق والجزيرة
 والآلة لا تظهر إلا بتأخير عن مظهر البرق
 تأخره إلى الوقت حتى أن الجوز الذي يظهر من المشرق
 مظهره وأما ما سمع على الماد فالأخير في ذلك
 فأنه ما كان مظهره وليس هناك غير الماد
 فالأخير في الماد هو ضيقه لهذا الضيق
 وليس كذلك الزيادة في الماد فهو واسع
 حركه وحده
 ١٢٢
 ظهور هذا الجوز من المشرق والجزيرة
 والآلة لا تظهر إلا بتأخير عن مظهر البرق
 تأخره إلى الوقت حتى أن الجوز الذي يظهر من المشرق
 مظهره وأما ما سمع على الماد فالأخير في ذلك
 فأنه ما كان مظهره وليس هناك غير الماد
 فالأخير في الماد هو ضيقه لهذا الضيق
 وليس كذلك الزيادة في الماد فهو واسع

[الروحية الأولى من نسخة ج]

أروحة من نسجته

وروى أن الناس ساءت حالاً والذين بقا قال النبي صلى الله عليه وسلم
ولكن لا ينجون قائم لا يسوكونا هو الهكرو لا تفكرين
المنكر كجرو لا تفكرين راكبو وروى ابن سيرين قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين الخطرة خصال
واعضا الله والسرور والضعفة والاستسقاء وهذه الخصال
يؤس للرجوع وغدا لا يطرحها الله والضعف ما لم يهي
الاستسقاء

فصل في

قال قلت ما ذكر أن الله أن ما صور به فهو سنة الدين
وقال داود بن علي السبكي واجبة لكل لا تخرج تركه وحسن
الصلاة وقلة الحوائج من زهد السواك واجب فان تركها

بطلت صلاته وان تركها تيسر للرجوع واستدل بها جماعة
بما روي أنه في ما دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه
أسبابهم صفة فقال ما إن تركه دخل على أسبكي وقفا

أمره في الجوارح من النطق قال الإنسان هو الضمير له ورسول الله
عن أبي جابر عن النعمان بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال ما زال جبريل يبرئني بالسواك حتى خشيت أن يبرئني

أي يتأثر أسبكي فاصبر له ورسول الله صلى الله عليه وسلم
الحدث بالجملة والجزء وقال ابن الأثير في الدعاء
واللذان على الله ليس بواجب ما رواه الشيخ رضي الله عنه

عن صفوان عن الأثير عن علي بن هريز أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا بأس على الصبي الذي لم يمسك السواك

وقال داود بن علي السبكي واجبة ما رواه الشيخ رضي الله عنه
عن صفوان عن الأثير عن علي بن هريز أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا بأس على الصبي الذي لم يمسك السواك

وقال داود بن علي السبكي واجبة ما رواه الشيخ رضي الله عنه
عن صفوان عن الأثير عن علي بن هريز أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا بأس على الصبي الذي لم يمسك السواك

تقسيم ما يتبع واشد ما ذكر من بيان من لا يتبعها

المنكر قال السبكي قال داود بن علي السبكي فمن كان منهم لم يركب
أكل اللحم للرجوع إلى الله صلى الله عليه وسلم ومن كان منهم لم يركب

فمن جاز أن يستألفه إذا أخطأ إلى استألفه لم يجره الله إلى الله
وهو يقول أن اجتماع الرزق لا يجوز لأن الظاهر فيها

وقد روى داود بن علي السبكي أن ابن سيرين قال سألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا أبا عبد الله ما أكل الكفا

قال ما أكل قال لا يتكلم فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
والدعة المتأخر وهو قول أبي علي بن أناسه المتأخر

وأنكرت اعتبارها بالأصل في طهارتها وأما ما ذكره في الاستسقاء
فإنه لا بأس به

قال داود بن علي السبكي واجبة ما رواه الشيخ رضي الله عنه
عن صفوان عن الأثير عن علي بن هريز أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا بأس على الصبي الذي لم يمسك السواك

وقال داود بن علي السبكي واجبة ما رواه الشيخ رضي الله عنه
عن صفوان عن الأثير عن علي بن هريز أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا بأس على الصبي الذي لم يمسك السواك

وقال داود بن علي السبكي واجبة ما رواه الشيخ رضي الله عنه
عن صفوان عن الأثير عن علي بن هريز أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا بأس على الصبي الذي لم يمسك السواك

وقال داود بن علي السبكي واجبة ما رواه الشيخ رضي الله عنه
عن صفوان عن الأثير عن علي بن هريز أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا بأس على الصبي الذي لم يمسك السواك

وقال داود بن علي السبكي واجبة ما رواه الشيخ رضي الله عنه
عن صفوان عن الأثير عن علي بن هريز أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا بأس على الصبي الذي لم يمسك السواك

وقال داود بن علي السبكي واجبة ما رواه الشيخ رضي الله عنه
عن صفوان عن الأثير عن علي بن هريز أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا بأس على الصبي الذي لم يمسك السواك

القسم الثاني
التحقيق



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر وأعن يا كريم

الحمد لله الذي أوضح لنا شرائع (١) دينه ، ومن علينا بتنزيل كتابه ،
وأمدنا بسنة (٢) رسوله حتى تمهد لعلماء الأمة أصول بنص (٣) ومعقول (٤) توصلوا
بها إلى علم الحادث النازل (٥) وإدراك العائض (٦) المشكل .

فلله الحمد على ما أنعم من هدايته ، وعلوته على رسوله محمد وآله وأحبابه .
ثم لما كان محمد بن إدريس الشافعي (٧) رضي الله عنه قد توســــط

-
- (١) شرائع : جمع شريعة ، والشريعة في كلام العرب مشرعة الماء ، وهي مورد الشاربة
التي يشربها الناس فيشربون منها ويستقون .
انظر : - شرع - لسان العرب ١٧٥/٨ .
والشريعة في الاصطلاح : ما شرعه الله لعباده في العبادات والعبادات ، والأخلاق،
والمعاملات ونظم الحياة في شعبها المختلفة لتحقيق سعادتهم في الدنيــــا
والآخرة .
انظر : التشريع والفقه في الإسلام ١٠ .
(٢) السنة في اللغة : الطريقة والسيرة .
انظر - سنن - لسان العرب ٢٢٥/١٣ .
والسنة في الاصطلاح تطلق على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله
وتقريراته .
انظر : نهاية السؤل ١٩٤/٢ ، الإبهاج ٢٦٣/٢ ، حاشية البناني ٩٤/٢ ، إرشاد الفحول ٣٣ .
(٣) يقصد به النصوص من الكتاب والسنة .
(٤) يقصد به القياس والمعامل وغيرهما .
(٥) يقصد بالحادث النازل ما يجد من الوقائع .
(٦) العائض : معدر كالفالج ونحوه ، والعوض : ضد الإمكان واليسر .
انظر : - عوض - لسان العرب ٥٨/٧ .
(٧) أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبي الشافعي ، إمام المذهب الشافعي
حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، وحفظ الموطأ وهو ابن عشر سنين ، تفقه بمكة
بمسلم الزنجي وغيره ولد سنة ١٥٠هـ ، وتوفي سنة ٢٠٤هـ .
انظر : تذكرة الحفاظ ٣٦١/١ ، البداية والنهاية ٢٥١/١٠ ، تاريخ بغداد ٥٦/٢ ،
تهذيب الأسماء واللغات ٤٤/١ ، الديباج المذهب ١٥٦/٢ ، الرسالة المستطرفة ١٤ ،
صفحة الصفوة ٢٤٨/٢ ، الفهرست ٢٩٤ ، الوافي بالوفيات ١٧١/٢ .

بحجتى النصوص المنقولة والمعاني المعقولة (١)، حتى لم [يعمر] (٢) بالميل إلى أحدهما مقصراً عن الأخرى منهما كان أرض طريقة، وأحمد مذهباً ممن تخصص بأحد النوعين [وانحاز] (٣) إلى إحدى الجهتين فعار باتباعه (٤) أحق (٥) وبطريقه أوثق .

ولما كان أصحاب الشافعي رضي الله عنه قد اقتسموا على مختصــــر [أبو إبراهيم إسماعيل] (٦) بن يحيى المزني (٧) رحمه الله لانتشار الكتب.

(١) يريد بذلك أن الشافعي رحمه الله جمع بين علم أهل الحديث، وأهل الرأي ، والنظر في حياة الإمام الشافعي يرى أنه أخذ العلم عن مالك بن أنس وإمام دار الهجرة، وسافر إلى العراق فأخذ عن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة .

وكان الشافعي بعبيراً بالعربية ، وممن يؤخذ منه فيها ، وكان شاقب الفكر، بليغ العبارة قديراً على الاستنباط ، وقد تمكن بذلك جميعه أن يجمع بين فقه أهل الرأي ، وفقه أهل الحديث فجاء مذهب وسطاً بين الحنفي والمالكي .
انظر : البدايه والنهاية ٢٥٢/١٠ ، سير اعلام النبلاء ٧/١٠ ، آداب الشافعي ومناقبه للرازي ١٣٦ .

(٢) في م' ، س : (لم يعمر) .

(٣) في س : (وانحاز) .

(٤) (منهما كان أرض طريقة وأحمد مذهباً ممن تخصص بأحد النوعين ، وانحاز إلى إحدى الجهتين فعار باتباعه) باقطة من م .

(٥) يعني فعار الشافعي أحق باتباع الناس له فقوله باتباعه من إضافة المصدر إلى مفعوله . ويمكن أن يكون المعنى فعار الشافعي باتباعه هذا المنهج أحق بالاعتداء به ، وبسلوكه هذا الطريق مار أوثق في معلوماته ومعارفه والله أعلم .

(٦) في م' ، س : (إبراهيم بن إسماعيل) وهو خطأ .

(٧) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني ، الإمام الفقيه ، صاحب التمانيف أخذ عن الشافعي ، كان زاهداً عالماً مجتهداً مناظراً .

قال الشافعي : " المزني ناصر مذهبي " من مصنفاته : المبسوط ، والمختصر ، والمنثور ، والمسائل المعتمدة ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والترغيب في العلم ، وكتاب الوشائق . ولد سنة ١٧٥هـ ، وتوفي سنة ٢٦٤هـ .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٨٥ ، طبقات الشيرازي ١٠٩ ، طبقات ابن قاضي شهاب ٧/١ ، طبقات العبادي ٩ ، طبقات ابن هداية الله ٢٠ ، الفهرست ٢٩٨ ،
النجوم الزاهرة ٣/٣٩ .

المبسوطة عن فهم المتعلم ، واستطالة مراجعتها على العالم حتى جعلوا المختصر أصلاً يمكنهم تقريبه على المبتديء (واستيفاءه)^(١) للمنتهي ، وجب صـرف العناية إليه وإيقاع الاهتمام به .

ولما صار مختصر المزني بهذه الحال من مذهب الشافعي لزم استيعاب المذهب في شرحه واستيفاء اختلاف الفقهاء المتعلق به ، وإن كان ذلك خروجاً عن مقتضى الشروح التي تقتضي الاختصار على إبانة المشروح ليصح الاكتفاء به والاستغناء عن غيره .

وقد اعتمدت بكتابي هذا على أعدل شروحه وترجمته بالحاوي رجاء أن يكون حاوياً لما أوجبه تقدير الحال من الاستيفاء والاستيعاب في أوضح تقسيم وأصح ترتيب وأسهل مأخذ [وأحذف فصول]^(٢) .

وأنا أسأل الله أكرم مسئول أن يجعل التوفيق لي مادة ، والمعونة هداية بطوله ومشيشته .

(١) في م' س : ! واستيفاءه .

(٢) في م' س : (أحذف فصول) .

يعني مع الاستيفاء والاستيعاب لأفصول فيه ولاحشو ، فالفصول محذوف .

قال [أبو إبراهيم إسماعيل] (١) بن يحيى المزني :

اختصرت هذا من علم الشافعي من معنى قوله لأقربه على من أرادته مع
إعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه ويحتاط لنفسه ،
وبالله التوفيق .

ابتداءً المزني بهذه الترجمة في كتابه ، فاعترض عليه فيها من حساد
[الفضل] (٢) من أغراهم التقدم بالمنازعة ، وبعثهم الاشتهار على المذمة ،
وكان ممن اعترض عليه فيها [النهرباني] (٣) والمغربي (٤) والقمسي (٥)
وأبو طالب الكاتب . (٦)

(١) في م' س : (قال إبراهيم بن إسماعيل) .

(٢) في م' س : (الفضل) .

(٣) في م' : (البهراسي) في س غير منقوطة (البهراسي) .

وهو أبو سعيد الحسن بن عبيد النهرباني من فقهاء الظاهرية .

انظر : طبقات الشيرازي ١٧٦ .

(٤) لم أقف بالتحديد على شخصيته فقد وجدت أكثر من واحد يحمل نفس اللقب
من بينهم فقيهان :

أحدهما : سعيد بن محمد بن صبيح بن الحداد المغربي المالكي أبو عثمان
فقيه لغوي محدث ، صاحب سحنون وكان يذم التقليد توفي سنة ٥٣٠٢ هـ .

انظر : معجم المؤلفين ٢٣٠/٤ .

والثاني : علي بن النعمان بن محمد بن منصور القاضي المغربي ، فقيه
شاعر ، توفي سنة ٣٦٤ هـ .

انظر : معجم المؤلفين ٢٥٤/٧ .

(٥) لقد وجدت أكثر من ثلاثين عالماً يحملون هذا اللقب وكلهم فقهاء ، ووفاتهم
ما بين سنة ٢٠٣ هـ وسنة ٤١٨ هـ . لذا فقد صعب علي تحديد المقصود في كلام
الماوردي .

انظر : هدية العارفين ٥/٣٨٩، ٤٤٩، ٦٧٨، ٦٧٥، ٢٥٢، ٣٨٤، ٤٢٦، ٦/٥٣، ٢٠، ٥٦، ٥٨،

٥١٧، معجم المؤلفين ١/١٣٩، ١٥٧، ١٦١، ٢/٩٥، ١٤٢، ٣/١٨٧، ٤/١٣٢، ٤/٢٣٧، ٦/٤٠،

٥/٣٠، ٢٥٢، ٢٨٤، ٤٢٦، ٧/٥٦، ٩/٢١٧، ٨/٢٥٠، ٢٥٩، ٩/٢٩٥، ٢٨، ١٤٨، ١١/٣ .

(٦) لم أقف على ترجمته .

ثم تعقبهم ابن داود (١) فكان اعتراضهم فيها من وجوه :
فأول وجوه اعتراضهم فيها أن قالوا : لم لم يحمد الله تعالى تبركاً بذكره
واقتراناً بغيره واتباعاً لما رواه الأوزاعي (٢) عن قرّة بن عبد الرحمن (٣)

-
- (١) محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري ، أبو بكر الأصماني ، ولد
داود الظاهري ، إمام الظاهرية ، كان عالماً أديباً ، وفقهياً مشاطراً ،
أحد أذكى زمانه ، تصدر للاشتغال بالفتوى والتدريس ببغداد بعد أبيه .
من مصنفاته : كتاب الزهرة ، والوصول إلى معرفة الأصول ، واختلاف مسائل
الصحابة ، والانذار والأعداء ، ولد ببغداد سنة ٢٥٥ هـ ، وتوفي سنة ٣٩٧ هـ .
انظر : تاريخ بغداد ٢٥٦/٥ ، شذرات الذهب ٢٢٦/٢ ، الكامل في التاريخ
١٣٧/٦ ، المنتظم ٩٣/٦ ، النجوم الزاهرة ١٧١/٣ ، وفيات الأعيان ٢٥٩/٤ .
- (٢) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد وقيل يحمد الأوزاعي ، الدمشقي
حدث عن عطاء بن أبي رباح ، والقاسم بن مخيمرة ، والزهري . . . وخلق ،
وحدث عنه شعبة وابن المبارك . . . وغيرهما ، شيخ الإسلام ، وعالم أهل
الشام ، كان ثقة مأموناً مدوناً فاضلاً خيراً كثير الحديث والعلم والفقه
وكان عابداً زاهداً ورعاً . ولد سنة ٨٨ هـ ، وقيل سنة ٩٣ هـ ، وتوفي سنة
١٥٧ هـ ، وقال ابن المديني سنة ١٥١ هـ .
- انظر : البداية والنهاية ١١٥/١٠ ، تهذيب التهذيب ٢٣٨/٦ ، تذكرة الحفاظ
١٧٨/١ ، طبقات الحفاظ ٨٥ ، علل الحديث لابن المديني ٣٤ ، ميزان الاعتدال
٥٨٠/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٨٠ ، المعرفة والتاريخ ٣٩٠/٢ ، العبر ١٧٤/١
وفيات الأعيان ١٢٧/٣ .
- (٣) قرّة بن عبد الرحمن بن حيويثيل ، المعافري ، البصري ، يقال اسمه
يحيى يروي عن الزهري ، روى عنه الأوزاعي ، وابن وهب ، ورثدين بن سعد .
قال الجوزجاني : قال ابن حنبل منكر الحديث ، وقال ابن عدي : أرجو أنه
لابأس به وذكره ابن عبان في الثقات .
- انظر : أحوال الرجال ١٦٥ ، تقريب التهذيب ١٢٥/٢ ، الثقات ٣٤٢/٧ ، الجرح
والتعديل ١٣١/٧ ، الضعفاء للعقيلي ٤٨٥/٣ ، الكامل لابن عدي ٢٧٦/٦ ، ميزان
الاعتدال ٣٨٨/٣ .

عن الزهري (١) عن أبي سلمة (٢) عن أبي هريرة (٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتـر " (٤) (٥)

- (١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ، أبو بكر — حدث عن ابن عمر ، وسهل بن سعد ، وأنس ... وغيرهم ، وعنه صالح بن كيسان والأوزاعي والليث ، ومالك ... وآخرون ، كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار ، فقيهاً قاضياً من تابعي أهل المدينة .
- ولد سنة ٥٠ هـ ، وقيل ٥١ هـ ، وتوفي سنة ١٢٤ هـ ، وقيل سنة ١٢٣ هـ وقيل سنة ١٢٥ هـ
- انظر : تذكرة الحفاظ ١/١٠٨ ، تاريخ ابن شاهين ٢٧٦ ، سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٥ ، طبقات الشيرازي ٤٨ ، طبقات الحفاظ ٤٩ ، طبقات القراء ٢٦٢/٢ ،
- المعرفة والتاريخ ١/٦٢٠ ، معجم الشعراء للمرزباني ٤١٣ ، النجوم الزاهرة ١/٢٩٤ البداية والنهاية ٩/٣٤٠ ، تقريب التهذيب ٢/٢٠٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/٩٠ ، الجرح والتعديل ٨/٧١ حلية الأولياء ٣/٣٦٠ ، شذرات الذهب ١/٦٢ ، المعارف ٢٢٧ ، وفيات الأعيان ٤/٧٧ .
- (٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، اسمه كنيته ، وقيل — عبد الله ، من كبار أئمة التابعين ، غزير العلم ، ثقة ، كان يناظر — ابن عباس ويراجعه ، روى عن أبيه ، وعائشة ، وأبي هريرة ، وعنه ابن عمر والزهري ... وآخرون . توفي سنة ٩٤ هـ ، وقيل سنة ١٠٤ هـ .
- انظر : أخبار القضاة ١/١١٦ ، تذكرة الحفاظ ١/٦٣ ، سير أعلام النبلاء ٤/٢٨٧ ، شذرات الذهب ١/١٠٥ ، طبقات ابن سعد ٥/١٥٥ ، طبقات الحفاظ ٣٠ ،
- الكشاف ٣/٣٠٢ ، المعرفة والتاريخ ١/٥٥٨ .
- (٣) عبد الرحمن بن مخر من الأزد ، وقيل اسمه عبد الله ، قدم المدينة سنة ٧ هـ وكان من حفاظ الصحابة توفي سنة ٥٨ هـ ، وقيل ٥٩ هـ وقيل ٥٧ هـ .
- انظر : أسد الغابة ٣/٣٥٧ ، البداية والنهاية ٨/١٠٣ ، تذكرة الحفاظ ١/٣٢ ، حلية الأولياء ١/٣٧٦ ، شذرات الذهب ١/٦٣ ، صفة المغوة ١/٦٨٥ ، الكشاف ٣/٣٤١ .
- (٤) أبتـر : أي أقطع ، والبتر القطع .
- انظر : — بتر — لسان العرب ٤/٣٨ .
- (٥) لم أجده . بلغظ " فهو أبتـر " . أخرجه ابن ماجه بلغظ " لا يبدأ في شيء بالحمد أقطع " وأخرجه أبو داود بلغظ " لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم " ، وأخرجه ابن حبان ، والدارقطني والبيهقي بلغظ " لا يبدأ في شيء بحمد الله أقطع " .

قال السندي : الحديث حسنه ابن الملاح والنووي ، وقال الدار قطني : تفرد به قرّة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقرّة ليس بقوي في الحديث ، وقال المناوي : رمز المصنف لحسنه تبعاً لابن الصلاح ، وإنما لم يمح لأن فيه قسرة ابن عبد الرحمن ضعفه ابن معين وغيره وأورده الذهبي في الضعفاء وقال قال أحمد منكر الحديث جداً ، ولم يخرج له مسلم إلا في الشواهد قلت ==

فالجواب عنه من خمسة أوجه :

أحدها : أن يقلب (١) الاعتراض عليهم ويستعمل دليل الخبر في سؤالهم فيقال لهم :

إن كان سؤالكم ذا بال [فهلا] (٢) قد متم عليه حمد الله إلا أن يكون [ذا] (٣) غير ذي بال . (٤) فلا نعول عليه وكل سؤال انقلب على باطله كان مطرحا .

والجواب الثاني : إن حمد الله تارة يكون خطأ ، وتارة يكون لفظاً ، وهو أشبه الأمرين بظاهر الأمر والمزني وإن ترك حمد الله خطأ فقد ذكره لفظاً ، حتى روي أنه كان يطلي ركعتين عند تصنيف كل باب . (٥)

== وقد أطل السبكي في طبقاته الكلام على هذا الحديث فراجع .
انظر : مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الأدب - باب ما قالوا فيما يستحب أن يبدأ له من الكلام ١١٦/٩ ، سنن أبي داود : كتاب الأدب - باب الهدى في الكلام ٢٦١/٤ ، سنن ابن ماجه - كتاب النكاح - باب خطبة النكاح ٦١٠/١ ، صحيح ابن حبان - باب ما جاء في الابتداء بحمد الله ، ذكر الأخبار عما يجب على المرء من ابتداء الحمد لله ١٠٣/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الصلاة ٢٢٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الجمعة - باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطب الجمعة ٢٠٩/٣ ، كنز العمال ٢٦٣/٣ ، مسند الخردوس ٢٤٦/٣ ، فيض القدير ١٣/٥ ، طبقات السبكي ٤/١ ، المجموع ٧٣/١ ، إرواء الغليل ٣٠/١ .

(١) في س : (أن نقلب) .

والقلب : إثبات نقيض الحكم بعين العله .

انظر : تنقيح الفصول للقرافي ٤٠١ .

(٢) في م ، س : (فهل لا قدمتم) .

(٣) في م ، س : (ذي) .

والمراد : إلا أن يكون هذا السؤال غير ذي بال .

(٤) حكاه السبكي عن قدماء أصحابه من الشافعية .

انظر : طبقات السبكي ١١/١ .

(٥) ذكر السبكي أن المزني كان إذا فرغ من مسألة في المختصر صلى ركعتين .

انظر : طبقات السبكي ٢٣٨/١ .

والجواب الثالث : أن المزي قد حمد الله وسمى وأتى به كتابة ولفظاً وقال:
الحمد لله الذي لا شريك له [في ملكه ولا مثل]^(١)، الذي هو كما وصّف
[نفسه]^(٢) وفوق ما يصفه به خلقه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير،
فحذف ذلك بعض الناقلين .

والجواب الرابع : أن المراد بحمد الله إنما هو ذكر الله لأمرين :
أحدهما : أنه قد روي " لم يبدأ بذكر الله " ^(٣)
والثاني : تعذر استعماله ؛ لأن التحميد إن قدم على التسمية خولف في—
العادة ، وإن ذكر بعد التسمية لم يقع به البداية .

فشئت بهذين أن المراد به ذكر الله ، وقد بدأ بذكر الله في قوله
بسم الله الرحمن الرحيم .

والجواب الخامس : أن الأمر به محمول على ابتداء [الخطب]^(٤) دون غيرها
زجراً^(٥) عما كانت الجاهلية عليه من تقديم المنشور والمنظوم^(٦) ، وإنما
كان كذلك لثلاثة أمور :

أحدها : ما روي أن أعرابياً خطب فترك التحميد فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : " كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتـر " ^(٧)

(١) ، (٢) الزيادة من نقل السبكي عن الماوردي حيث ذكر عنه : (الحمد لله
الذي لا شريك له ولا مثل الذي هو كما وصف نفسه .. " وأيضاً ذكر هذه الزيادة
الرويانى والنووي .

انظر: البحر له ، المجموع ٢٤/١ ، طبقات السبكي ١٢/١ .
(٣) أخرجه عبد الرزاق بلفظ " كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله فهو أبتـر " ، وأخرجه
أحمد بلفظ: " كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبتـر " .
وأخرجه الدار قطنى بلفظ: " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله أقطع " .
انظر : مصنف عبد الرزاق: كتاب النكاح - باب القول عند النكاح ١٨٩/٦ ،
مسند الإمام أحمد ٣٥٩/٢ ، سنن الدار قطنى : كتاب الصلاة ٢٢٩/١ .

(٤) في م ، س : (الخطيب) والصحيح ما أثبتته بدليل قوله : فعلم بهذه الأمور أنه
محمول على الخطيب .

(٥) في س : (رجلاً) .

(٦) في م ، س : (من تقديم المنشور والمنظوم ، والكلام المنشور) .

(٧) سبق تخريجه ص ٧٤ .

والثاني : أن أول ما نزل من كتاب الله عز وجل قوله " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ " (١) وقوله : " يَسْأَلُهَا الْمُدَّثِّرُ " (٢) وليس في (ابتدائها) (٣) حمدا لله ، فلم يجز أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما كتب الله تعالى دال على خلافه .

والثالث : أن خبر رسول الله لا يجوز أن يكون بخلاف مخبره ، فقد قال : " فهو أبتى " وكتاب المزي أشهر كتاب صنف ، وأتبع مختصر الف .

فعلم بهذه الأمور أنه محمول على الخطب دون غيرها من المصنفات والكتب .

فصل

والاعتراض الثاني : أن قالوا لم قال اختصرت قبل اختصاره وهذا كذب . والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ترجم كتابه بعد قراءته منه ، وأراد بالاختصار ما قد اختصر . والجواب الثاني : أنه صور الكتاب في نفسه مختصراً ، أو أشار بالاختصار إلى ما في نفسه مختصراً .

والجواب الثالث : أنه قال اختصرت بمعنى سأختصر . والعرب [تقول] (٤) : فعلت بمعنى سأفعل . قال الله تعالى : " أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ " (٥) بمعنى سيأتي أمر الله (٦) " وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ " (٧) بمعنى سينادي أصحاب الجنة . (٨)

(١) سورة العلق ، آية (١) .

(٢) سورة المدثر ، آية (١) .

(٣) في م : (ابتدائها ، وفي س : (ابتدائها) .

(٤) في م ، (يقول) ، وفي س : (يقول) .

(٥) سورة النحل ، آية (١) .

(٦) انظر : النكت والعيون ٣٨٢/٢ .

(٧) سورة الأعراف ، آية (٤٤) .

(٨) انظر : تفسير الطبري ١٨٦/٨ .

فصل

والاعتراض الثالث : أن قالوا لما قال اختصرت هذا، "وهذا" كلمة موضوعة في اللغة إشارة إلى حاضر معين، كما أن "ذاك" إشارة إلى غائب معين. (١)

ولم يكن ثم حاضر يشير إليه، وهذا جهل باللغة وموضوع الكلام والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ترجم كتابه بعد الفراغ منه، فصار ذلك منه إشارة إلى حاضر معين .

والثاني : أنه صوره في نفسه، وأشار إلى مايعين في ضميره .
والثالث : أن " هذا " وإن كان إشارة إلى حاضر معين فقد يستعمله العرب إشارة إلى غائب (٢) كما قال الله تعالى : " هَذَا يَوْمُ الْفُطُلِ " (٣)، " هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ " (٤) إشارة إلى يوم القيامة (٥). وإن لم يكن حاضراً .

وربما استعملوا "ذلك" في موضوع " هذا " [فيجعلونه] (٦) إشارة إلى حاضر وإن كان موضوعاً للإشارة إلى غائب كما قال تعالى : " أَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْكِتَابُ " (٧) يعني هذا الكتاب . (٨)

- (١) في م، س : (إشارة إلى غائب غير معين) .
- (٢) قال في تسهيل الفوائد : " وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه ، وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال " .
انظر : تسهيل الفوائد ٤٠ .
- (٣) سورة الصافات ، آية (٢١) ، وسورة المرملة ، آية (٢٨)
- (٤) سورة المرملة ، آية (٣٥) .
- (٥) انظر : روح المعاني ١٧٧/٢٩ ، تفسير أبي السعود ٨١/٩ .
- (٦) في م، س : (فيجعلوه) .
- (٧) سورة البقرة ، آية (١ - ٢)
- (٨) قال القرطبي : "ذلك الكتاب" قيل المعنى هذا الكتاب .
"وذلك" قد تستعمل في الإشارة إلى حاضر، وإن كان موضوعاً للإشارة إلى غائب .
انظر : النكت والعيون ٦٣/١ ، تفسير القرطبي ١٥٧/١ .

وكقول خُفاف بن نُدْبة السلمي (١) :

فَإِنْ (٢) تَكَ [خَيْلِي] (٣) قَدْ أَصِيبَ صَمِيمُهَا
فَعَمَدًا عَلَى عَيْنِي هَمَمْتُ مَالِكًا
أَقُولُ لَهُ وَالرَّمْحُ [يَاطُرُ مَشْنَعًا] (٤)
تَأَمَّلْ خُفَافًا إِنَّنِي أَنَا [ذَلِكَا] (٥) (٦)

يعني إِنَّنِي أَنَا هَذَا .

(١) خُفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد السلمي من مضر أبو خراثة ، وندبة أمه وهي سوداء ، شاعر فارس ، عاش زمننا في الجاهلية ، أدرك الإسلام فأسلم ، وشهد فتح مكة ، وكان معه لواء بني سليم ، مات سنة ٥٢٠ هـ .
انظر : الاستيعاب ٤٣٦/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ٩٠/٢ ، الشعراء والشعراء ٣٤٨ ، المؤلف والمختلف ١٠٨ .

(٢) في رواية (وَإِنْ) .

انظر : الشعراء والشعراء ٣٤٨ ، الخصائص ١٨٦/٢ .

(٣) في م' س : (حَيْلِي) .

(٤) في م' س : (يَاطْرُهُ) .

(٥) في م' س : (وَلَكَا) .

(٦) وهذا الشعر قاله خُفاف عندما قتل معاوية بن عمرو أخو صخر والخنساء وشار له فقتل مالك بن حمار سيد بني شمع بن فزارة فقتله وأراد بالخيال هنا الفرسان ، وصميمها : أي عميدهم ومقدمهم وهو معاوية يياطس ، أي يثنيه ويعطفه وذلك كسره بالطعن ، متنه : المتنان مكتنفا الملب من العصب واللحم ، والمراد أن الرمح يعطف ظهر مالك ويثنيه من فوقه وقوله " إِنَّنِي أَنَا ذَلِكَا " : أي أَنَا ذَلِكُ الَّذِي سَمِعْتُ بِهِ .

انظر الأبيات والشرح : الخصائص ١٨٦/٢ ، الكامل للمبرد ٣٤٢/٢ ، الشعراء والشعراء ٣٤٨ .

فصل

ثم يبدأ بشرح الترجمة فيقول :

أما قوله اختمرت هذا : [فحد] (١) الاختصار هو :
تقليل اللفظ مع استبقاء المعنى (٢) .
وقال الخليل بن أحمد (٣) : هو ما دل قليله على كثيره
[وسمي] (٤) اختصاراً لاجتماعه ، كما سميت المختصرة لاختصاع السور فيها ، وسمي
خسر الإنسان لاجتماعه .
ومنه قول عمر بن أبي ربيعة : (٥)

-
- (١) في م' ح : (فحد) .
(٢) اختصار الكلام إيجازه ، والاختصار في الكلام أن تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى .
انظر : - خسر - تهذيب اللغة ١٢٧/٧ ، لسان العرب ٢٤٣/٤ .
قال الروياني : قال المزني : هو إيجاز اللفظ مع إبقاء المعنى .
انظر : البحر له ب .
(٣) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تيم الفراهيدي البصري ، أبو عبد الرحمن ، صاحب العربية والعروض ، كان غاية في مسائل النحو ، وهو أول من استخرج العروض ، وخصر أشعار العرب بها ، عمل أول كتاب العين ، توفي سنة ١٧٠ هـ ، وقيل ١٦٠ هـ .
انظر : انباه الرواة ٣٧٦/١ ، بغية الوعاة ٥٥٧/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٧٧/١ ، المزهر ٤٠١/٢ ، موات -
النحويين ٥٤ .
(٤) في م' ح : (وهي) .
(٥) عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة حذيفة بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو ابن مخزوم ، ويكنى عمر بن أبي ربيعة بأبي الخطاب ، أرق شعراً ، عمره ، كان كثير التشبيب بالنساء ، وقد بلغ ذلك عمر بن عبد العزيز فنفاه ، ثم غزا في البحر فاحترقت السفينة به وبمن معه فمات فيها غرقاً .
انظر : الأغاني ١٦١/١ ، ١٦٩/١١ ، زهر الأدب ١٠٢/١ ، شرح شواهد المغني ٣٩/١ ، الشعر والشعراء ٥٥٧/٢ ، المغني ٣٩/١ ، الموشح ١٨٢ .

رَأَتْ (١) رَجُلًا أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
[فَيَفْضَى] (٢) وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصُرُ (٣).

[يعني] (٤) أنه يجتمع من شدة البرد .

وأما هذا فهي كلمة إشارة تجمع حرفا واسما .

فالحرف "الهاء" الموضوعة للتنبيه (٥) والاسم "إذا" وهو من الأسماء المبهمة (٦) .

ولأجل ذلك حسن أن يفعل بينهما فنقول هذا . (٧)

فإن قيل : فلم اختصر كتابه [وهلا] (٨) بسطه ، فإن المبسوط أقرب إلى
الإفهام وأغنى عن الشرح ؟

قيل : إنما اختصره ، لأن المختصر أقرب إلى الحفظ ، وأبسط للقاري ، وأحسن
موقعا في النفوس ، ولذلك تداول الناس (٩) إعجاز قوله عز وجل : "وَلَكُمْ فِي
الْقِصَاصِ حِكْمَةٌ" (١٠) لاختصار لفظه واجتماع معانيه .

(١) فـ في م' : (وان) .

(٢) في م' ، س (فتضى)

(٣) ويروي أول البيت (أيما إذا) ، ويروي (أعرضت) مكان عارضت والضمير
في قوله " رأَتْ " يعود إلى نَعَم محبوبة الشاعر .

ومعنى عارضت : اعترضت في أفق السماء وارتفعت . ويفضى : يظهر ويبرز
لشمس ، ولا يستتر منها ، ويخصر : يبرد يقال خصر الرجل إذا آلمه البرد
في أطرافه .

انظر : البيت والشرح / شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ٩٤ ، الكامل للمبرد
٢٩٣ ، ٧٠ / ١ ، شرح جمل الزجاجي ٥٧٤ / ٢ ، المحتسب ٢٨٤ / ١ ، خزانة الأدب ١٤٢١ / ٢ ، الأعرابي ٨٢ .
وشطر البيت الأول في همع الهوامع ٦٧ / ٢ ، الدرر اللوامع ٨٤ / ٢ ، مغني اللبيب
٥٦ / ١ .

(٤) في م' ، س : (معني)

(٥) في م' : (السسه) .

(٦) انظر : - ذا - لسان العرب ٤٤٩ / ١٥ .

(٧) يفعل في النطق بين الـ هاء وذا بالالف .

(٨) في م' ، س (وهل لا) .

(٩) (الشاس) باقطة من م' .

(١٠) سورة البقرة ، آية (١٧٩) .

وعجبوا من وجيز قوله تعالى " فَأَصْدَغُ بِمَا تُؤْمَرُ " (١)، ومن اختصار قوله تعالى : " يَكْأَرِضْ أَتْلَعِي مَاءَكَ ، وَيَسْمَاءُ أَقْلَعِي " (٢) الآية .
وقالوا أنها أخصر (٣) آية في كتاب الله تعالى .

واستحسنوا اختصار قوله عز وجل " وَفِيهَا [مَا تَشْتَهِيهِ] (٤) الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ " (٥) .

كيف جمع بهذا اللفظ الوجيز بين جميع المفعومات، وجميع الملبوسات .
ولفضل الاختصار على الإطالة قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أَوْتِيَتْكُمْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ وَأُخْتِصِرَتْ لِي الْحِكْمَةُ اخْتِصَارًا " (٦)

(١) سورة الحجر ، آية (٩٤) .

(٢) سورة هود ، آية (٤٤) .

(٣) في م' : (أخصر) .

(٤) في م' ، س : (ماتشتهي) .

(٥) سورة الزخرف ، آية (٧١) .

(٦) قال السخاوي : رواه العسكري في الأمثال من طريق سليمان بن عبد الله النوفلي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (وذكره ، وهو مرسل في سنده من لم أعرفه . وذكره السيوطي في الجامع الصغير بلفظ : " أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارًا " وعزاه إلى أبي يعلى وحسنه .

ورواه الدار قطني عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الحديث اختصارًا " قال فسي التعليق المغني : في إسناده زكريا بن عطية ، قال أبو حاتم منكر الحديث وقوله : " أوتيت جوامع الكلم " رواه مسلم وأحمد ، وفي البخاري : " أعطيت مفاتيح الكلم " .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢/٢٥٠ ، ٥٠١ ، صحيح البخاري : كتاب التعبير - باب رؤيا الليل ٩/٤٣ ، باب المفاتيح في اليد ٩/٤٧ ، صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة ١/٣٧٢ ، سنن الدار قطني - كتاب النوادر ٤/١٤٤ ، الجامع الصغير " مع فيض اللدير " ١/٥٦٤ ، المقاصد الحسنة ١٣٢ ، كشف

الخطاء ١/١٦٢ ، تمييز الطبيب من الخبيث ٥٦ .

وقال الحسن بن علي (١) عليه السلام " خير الكلام ما قل ودل ، ولم
يظل فيمل " (٢) غير أن للإطالة موضعاً تحمد فيه ، ولذلك لم يكن كتاب الله
عز وجل مختصراً به ، وقد قال الشاعر (٣) في بعض خطباء إِيَاد : (٤)

يُزْمُونَ بِالْخُطْبِ الطَّوَالَ وَتَارَةً وَحِي الْمَلَاظِ (٥) خِيفَةُ الرُّقَبَاءِ (٦)

غير أن الاختصار فيما وضعه المعزني أحمد .

وقال الخليل بن أحمد : يختصر (٧) الكتاب ليحفظ ويبسط ليفهم .

فإن قيل : فقد شرط اختصار كتابه ، وقد أطال كثيراً منه .

فعنه جوابان :

أحدهما : أنه شرط اختصار علم الشافعي ، وقد اختصره ، وإنما أطال كلام نفسه .

والثاني : أن الحكم للأغلب ، والأغلب منه مختصر .

(١) أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان عاقلاً ، طيماً فصيحاً ، تنازل عن الخلافة بعد مقتل أبيه لمعاوية ، ولد
بالمدينة سنة ٣ هـ وقتل فيها مسموماً سنة ٥٠ هـ ، وقيل ٤٩ هـ ، ودفن بالبقيع .
انظر : الاستيعاب ١/٣٦٨ ، التنبيه والإشراف ٢٧٦ ، عليّة الأولياء ٢/٣٥ ، صفوة
الصفوة ١/٧٥٨ ، العقد الفريد ٥/١٠٩ ، مقاتل الطالبين ٤٦ .

(٢) لم أجده في كتب الأحاديث ، وذكره الروياني فقال : قال علي بن أبي طالب
والحسين بن علي : " خير الكلام ما قل ودل ... " ويروى هذا مرفوعاً إلى
النبي صلى الله عليه وسلم .

انظر : البحر له ب .

(٣) الشاعر هو أبو داود بن حريز الإيادي ، وفي زهر الآداب أبو داود بن حريز .
انظر : البيان والتبيين ١/١٥٥ ، زهر الآداب ١/١٤٦ .

(٤) نسبة إلى إِيَاد بن نزار بن معد بن عدنان .

انظر : الأنساب ١/٣٩٤ .

(٥) المراد من وحي الملاحظ إشارة العيون .

(٦) انظر البيت : أنوار الربيع ٦/٢٢ ، البيان والتبيين ١/١٤٤ ، ١٥٥ ، زهر الآداب

الآداب ١/١٤٦ ، مفتاح السعادة ٢/٣١٣ .

(٧) في م : (مختصر) .

فصل

وأما قوله : من علم الشافعي ، فقد اعترف عليه من ذكرنا وقالوا :

علم الشافعي لا يمكنه اختصاره لأمرين :

- أحدهما : أنه مضمحل في النفس ، وذلك مما لا يميل إليه .
- والثاني : أن العلم عرفي ^(١) ، والعروض يستحيل اختصارها .
- وهذا الاعتراض فاسد بما سنذكره من مراد المرني به .
- واختلف أصحابنا في مراده :

فقال أبو إسحاق المروزي ^(٢) رحمه الله : أراد من كتب الشافعي

فعبّر بالعلم عن الكتب لأنه قد يوصل بها إلى العلم .

كما قيل في تأويل قوله تعالى : " هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ

لَنَا " ^(٣) أي من كتاب . ^(٤)

(١) فسر الحكماء العرض بمناهية إذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ، وعرفوا الموضوع بأنه المحل المقوم لما حل فيه . ويوضح هذا ما عرفه به الجرحاني حيث قال : العرض : الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى شيء موضع أي محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم ويقوم هو به . انظر : حاشية العطار على شرح التهذيب ١١٢ ، التعريفات ١٤٨ .

(٢) إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق المروزي ، الإمام الكبير شيخ الشافعية وفقه بغداد صاحب أبي العباس بن سريج ، وأكبر تلامذته ، اشتغل ببغداد دهرًا ، وصف التمانيف تخرج به أئمة كآبي زيد المروزي ، والقاضي أبي حامد . أحمد بن بشر المروزي ، شرح المذهب ولخصه ، شرح المختصر ، وصف الأصول ، وانتهت إليه رئاسة المذهب ، تحول إلى مصر وتوفي بها سنة ٣٤٠ هـ . ودفن عند فريخ الشافعي .

انظر : تاريخ بغداد ١١/٦ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٩/١٥ ، شذرات الذهب ٣٥٥/٢ ، طبقات الشيرازي ١٢١ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٧١/١ ، طبقات العبادي ٦٨ ، طبقات السبكي ٢٧١/٣ ، طبقات ابن حداية الله ٦٦ ، العبير

٥٩/٢ ، وفيات الأعيان ٢٦/١ ، الفتح المبين ١٨٨/١ .

(٣) سورة الأنعام ، آية (١٤٨) .

(٤) انظر : تفسير الخازن ٦٣/٢ ، زاد المسير ١٤٥/٣ .

وقال أبو علي بن أبي هريرة : (١) أراد من معلوم الشافعي فعبر عنه بالمعلم لأنه (٢) حادث على العلم .
كما قيل في تاويل قوله عز وجل : " وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ " (٣) أي من معلومه (٤) ومعلوم الشافعي ما أخذ منه قولاً ورماً .

فصل

وأما قوله : ومن معنى قوله ، فقد اعترض فيه من ذكرنا وقالوا :
المعنى هو صفة الحكم ، واختصاره مبطل له ، وهذا جهل بمقصد الكلام .
وقد اختلف أصحابنا في مراد المزمع بما اختصره من معنى قوله على ثلاثة أوجه :
أحدها : أن اختصار المعنى هو أن يعبر عنه بأوجز لفظ وأخصر كلام
وقد أفصح المزمع بهذا في أول جامعه الكبير فقال :
وليس اختصار المعاني هو ترك بعضها ، والاتيان بالبعض ، ولكن الإتيان بالمعاني بالفاظ مختصرة .
والوجه الثاني : أن اختصاره المعنى غير راجع إلى لفظه ، وإنما هو راجع إلى عينه ، ولمن قال بهذا في كيفيته ثلاثة مذاهب :
أحدها : أنه اختصر المعنى بإيراد إحدى دلائل المسألة دون جميعها فيكون ذلك اختصاراً لها ، وإلى هذا أشار أبو إسحاق المروزي .

(١) أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ، أحد أئمة الشافعية من أصحاب الوجوه درس على أبي العباس بن سريج ثم على أبي إسحاق المروزي ، صنف : التعليق الكبير على مختصر المزمع وعلق عليه الشرح أبو علي الطبري قال الأسنوي ، وله تعليق آخر في مجلد ضخم وهما قليلا الوجود ، توفي سنة ٣٤٥ هـ وقيل سنة ٣٤٦ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٢٩٨/٧ ، طبقات ابن أبي شعبة ٩٩/١ ، طبقات الشيرازي ١٢١ ، طبقات الأسنوي ٥١٨/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٧٢ ، طبقات العبادي ٧٧ ، النجوم الزاهرة ٣١٦/٣ ، الأعلام ١٨٨/٢ ، المذبح المبين ١٩٣/١ .

(٢) في س : (لأبه) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٥٥) .

(٤) انظر : النكت والعيون ٢٧٠/١ .

والثاني : أن الحكم إذا ثبت لمعنيين مثل : الكلب الميت هو نجس ، لأنه
كلب ، ولأنه ميت ، اختصر ذلك بإيراد أحد المعنيين . وإلى هذا أشار [أبو] (١)
علي بن أبي هريرة .

والثالث : أن يعلل الأصول بمعنى يجمع أصولاً يستغنى به عن تعليل كل أصل
منها بمعنى مفرد ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : " لاصيام لمن لم يبيت
الصيام من الليل " . (٢)

فعلل إثبات النية في الصوم بأنه عمل مقصود في عينه ، فيصير التعليل
بهذا المعنى موجبا لإثبات النية في الطهارة والملاة والزكاة والحج والصيام
ولا يحتاج أن يحصر كل عبادة منها بمعنى يوجب النية فيها ، فيكون هذا
اختصاراً للمعنى .

والوجه الثالث : أن قوله : ومن معنى قوله
يريد على معنى قوله فتكون من بمعنى على .

كما قال تعالى : " وَنَمَرُكُهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا " (٣) أي على
الذين كذبوا . (٤) فيكون معناه : أنه لما اختصر منصوصات الشافعي اختصر

(١) (أبو) باقطة من م ، س .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ ، أخرجه أبو داود بلفظ : " من لم يجمع الصيام
قبل الفجر فلا صيام له " وابن ماجه وإسحاق بن عمار بلفظ : " لاصيام
لمن لم يفرضه من الليل " والترمذي بلفظ : " من لم يجمع الصيام قبل
الفجر فلا صيام له " والنسائي بلفظ : " من لم يبيت الصيام قبل الفجر
فلا صيام له " ، والحديث صحيح . راجع في ذلك تلخيص الحبير ونصب الراية
ورواة الغليل .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الصوم - باب النية في الصيام ٣٢٩/٢ ،
سنن ابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في فرض الصوم من الليل
٥٤٢/١ ، سنن الترمذي : أبواب الصوم - باب ما جاء لاصيام لمن لم يعزم
من الليل ١١٧/١ ، سنن النسائي : كتاب الصيام - ذكر اختلاف الناقلين
لخبر حفصة ١٩٦/٤ ، سنن الدار قطنية كتاب الصيام - باب تبين النية
من الليل ١٧٢/٢ ، نصب الراية ٤٣٣/٢ ، تلخيص الحبير ١٨٨/٢ ، رواة الغليل
٢٥/٤ .

(٣) سورة الأنبياء ، آية (٧٧) .

(٤) انظر : النكت والعيون ٥٠/٣ ، فتح القدير ٤١٧/٣ .

على معنى قوله فروعاً من عنده كما فعل في الحوالة ^(١)، والضممان ^(٢)،
والشركة ^(٣)، والشفعة ^(٤).

فصل

وأما قوله : لأقربه على من أراده .
فمعناه لسهولة على فهم من أراده ، لأن التقريب يستعمل على أحد وجهين :
إما على تقريب التداني من البعد ^(٥) ، وإما تقريب التسهيل على الفهم
وهذا مراد المزني دون الأول لأمرين :
أحدهما : أن المقصود بتقريب العلم إنما هو تسهيله على الفهم لا الأدنى
من البعد .

(١) الحوالة : قال في المظن : قال ابن فارس هي من قولك تحول فلان عن داره إلى مكان كذا وكذا فذلك الحق تحول مال من ذمة إلى ذمة ، وقال صاحب المستوعب : الحوالة مشتقة من التحول ، لأنها تنقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال إليه ، وفي الشرع : عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة .

انظر : المطلع ٤٢٤٩ مغني المحتاج ١٩٣/٢ .

(٢) الضمان : ضمن الشيء : كفل به ، وقال الخطيب : لغة الالتزام ، وشرعاً يقال الالتزام حق ثابت في ذمة الغير أو إحضار من هو عليه أو مضمونه ويقال للعقد الذي يحمل به ذلك .

أنظر: -ضمن - مختار الصحاح ٣٨٤، مغنى المحتاج ١٩٨/٢ .

(٣) الشركة في اللغة : مخالطة الشريكين ، وفي الشرع : ثبوت الحق في شيء لاشنين فأكثر على جهة الشيوع .

انظر - شرك - لسان العرب ٤٤٨/١٠، مغنى المحتاج ٢١١/٢ .

(٤) الشفعة لغة ، الزيادة ، لأن الشفع يضم المبيع إلى ملكه فيشفعه به ، وقيل من الشفع بمعنى الضم سميت بذلك لضم نصيب الشريك إلى نصيبه . وفي الشرع : حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض .

انظر: - شفع - لسان العرب ١٨٤/٨، مغني المحتاج ٢٩٦/٢ .

(٥) في م : (البعيد) •

والثاني : أنه قال على من أرادته ، وتقريب الأدنى [لا] ^(١) يقال فيه من أرادته .
فأما الهاء التي في أقرب وأرادته فهما كنايةتان ^(٢) اختلف
الأصحاب فيما يرجعان إليه على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما كنايةتان [ترجعان] ^(٣) إلى العلم فيكون تقدير الكلام :
لأقرب علم الشافعي باختصار هذا الكتاب على من أراد العلم .
والثاني : أنهما كنايةتان [ترجعان] ^(٤) إلى الكتاب ويكون تقدير الكلام :
لأقرب هذا الكتاب على من أرادته .

والثالث : أن الكناية ^(٥) الأولى [ترجع] ^(٦) إلى [الكتاب ، والكناية
الثانية ترجع] ^(٧) إلى العلم ، ويكون تقدير الكلام : لأقرب هذا الكتاب
باختصاره على من أراد العلم . وخص به المرید لأن غير المرید لا يقرب على
فهمه .

فصل

وأما قوله : مع إعلاميه نهيه عن تقليده ، وتقليد غيره ففيه خمس
كنايات ، منهن كنايةتان في إعلاميه وهما الياء والهاء ، وثلاث كنايات في
نهيه ، وتقليده ، وغيره .

فلا يختلف أصحابنا في أن الياء كناية راجعة [إلى المزني] ^(٨) ، وأن
الهاء في تقليده ، وغيره راجعتان إلى الشافعي .

(١) (لا) زيادة يقتضيها المعنى .

(٢) يعمد بالكنايات الضمائر ، وهي كناية مجازية وليست اصطلاحية .

(٣) في م : (يرجعان) ، وفي س غير منقوطة (يرجعان) .

(٤) في م : (يرجعان) ، وفي س غير منقوطة (يرجعان) .

(٥) في م : (الكسابة) .

(٦) في م ، ج : (يرجع) .

(٧) (الكتاب ، والكناية الثانية ترجع) زيادة يقتضيها المعنى .

(٨) (إلى المزني) ساقطه من م ، س ، والتصحيح من البحر .

انظر : البحر ل ٦ ب .

وإنما اختلفوا في الهاء التي في إعلاميه ، وفي الهاء التي في نهيه
إلى ما ترجح الكناية بهما ، على ثلاثة أوجه :
أحدها : (١) أنهما كنايتان راجعتان إلى الشافعي أيضا ، ويكون تقدير الكلام :
مع إعلام الشافعي إياي نهى الشافعي عن تقليده ، وتقليد غيره من الفقهاء
وهذا قول أبي الطيب بن سلمة (٢) رحمه الله .
والثاني : أنهما كنايتان راجعتان إلى المريد (٣) عن تقليد الشافعي وتقليد
[غيره] (٤) ، وهذا حكاه ابن أبي هريرة رحمه الله .
والوجه الثالث : أن الهاء التي في إعلاميه كناية راجعة إلى المريد ،
والهاء التي في نهيه كناية راجعة إلى الشافعي ، ويكون تقدير الكلام :
مع إعلامي المريد نهى الشافعي عن التقليد .
وهذا قول أبي إسحاق المروزي ، وجمهور أصحابنا (٥) .
فيكون النهي عن التقليد صادراً عن الشافعي إلى المزني والمريد .

(١) في س : (أحدهما) .

(٢) محمد بن المفضل بن سلمة الضبي البغدادي ، وقال الشيرازي محمد بن الفضل ،
كان والده عن الأدباء ، وله مصنفات في العربية ، تلقه أبو الطيب عيسى
ابن سريج وكان موصوفاً بفرط الذكاء ، مات وهو شاب سنة ٣٠٨ هـ .
انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٤٦ ، تاريخ بغداد ٣/٣٠٨ ، طبقات الشيرازي
١١٩ ، طبقات الأسنوي ٢/٢٣ ، طبقات ابن هداية الله ٤٥ ، العبر ١/٤٥٤ ، معجم
المؤلفين ٤٣/١٢ .

(٣) في س : (المريد) .

(٤) في م ، س : (غير) ولم يذكر تقدير الكلام ، وتقديره : مع إعلامي المريد
نهى عن تقليد الشافعي وتقليد غيره .

(٥) انظر : البحر ٦ ب .

فصل

فإن قيل : فلم نهى الشافعي عن تقليده وتقليد غيره ، وتقليده جائز لمن استفتاه من العامة ، ويجوز له ولغيره تقليد الصحابة .
قيل : أما التقليد فهو قبول قول بغير حجة ^(١) مأخوذ من قلادة العنق وإطلاق هذا النهي محمول على مانعه من أحوال التقليد فنقول :
أعلم أن الكلام في التقليد ينقسم قسمين :
قسم فيما يجوز فيه التقليد ، وما لا يجوز ، وقسم فيمن يجوز تقليده وفيمن لا يجوز .

فأما القسم الأول : فينقسم إلى ثلاثة أقسام :
قسم يجوز فيه التقليد ، وقسم لا يجوز فيه التقليد ، وقسم يختلف باختلاف حال المقلد والمقلد .

فأما ما لا يجوز فيه التقليد : فتوحيد الله تعالى ، وإثبات صفاته ، وبعثة أنبيائه وتمديق محمد صلى الله عليه وسلم فيما جاء به ^(٢) لأنه قد يستدل عليه بالعقل الذي يشترك فيه جميع المكلفين ، فصار جميع أهل التكليف من أهل الاجتهاد فيه ، لاشتراكهم في العقل المؤدي إليه ، فلم يجز لبعضهم تقليد بعض العلماء الذين لا يجوز لبعضهم تقليد بعض لاشتراكهم في آلة الاجتهاد المؤدية إلى أحكام الشرع .

(١) انظر : المستمضى ٣٨٧/٢ ، روضة الناظر ٢٠٥ ، المنحول ٤٧٢ ، قواطع الرحمات ٤٠٠/٢ ، التمهيد ٣٩٥/٤ .

وقال أبو إسحاق الشيرازي : "وحد التقليد هو قبول القول من غير دليل" .

انظر : الوصول إلى مسائل الأصول ٤٠٣/٢ .

وعرفه الشوكاني بأنه : العمل بقول الغير من غير حجة .

انظر : إرشاد الفحول ٢٦٥ .

(٢) هذا قول عامة العلماء ، وقال العنبري وبعض الشافعية يجوز التقليد فيه .

انظر : نهاية السؤل ٥٩٦/٤ ، شرح المحلى على جمع الجوامع ٤٠٢/٢ ، مختصر

ابن الحاجب ٣٠٥/٢ ، الإبهاج ٢٧٣/٣ ، التقرير والتحبير ٣٤٣/٣ ، المسودة ٤٠٧ ،

التمهيد ٣٩٦/٤ ، المعتمد ٣٦٥/٢ .

وأما ما يجوز فيه التقليد :

فالأخبار (١) (وهي) (٢) تنقسم إلى قسمين : أخبار تواتر (٣) ، وأخبار آحاد (٤) فاما أخبار التواتر فخارج عن حد التقليد لحصول العلم الضروري به (٥) وأما خبر الواحد : فتقليد المخبر به إذا كان ظاهر الصدق جائز .

لأنه لمادعت الضرورة فيما غاب إلى قبول الخبر به لعدم الدلالة عليه جاز التقليد فيه ، ومن أصحابنا من منع أن يكون خبر الواحد تقليداً ، لأنه لا يقع التسليم لقوله إلا بعد الاجتهاد في عدالته فصار قوله مقبولاً بدليل وهذا اختيار ابن أبي هريرة (٦)

وهو خطأ ، لأن عدالة المخبر ليست بدليل على صحة الخبر كما [لا تكون] عدالة (٧) العالم دليلاً على صحة فتياه ، وإنما الدليل ما اختص بالقول المقبول من خبر أو حكم [لا] (٨) ما اختص بالقائل من عدالة وصدق .

(١) الأخبار : جمع خبر وهو الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب .

انظر : روضة الناظر ٤٨ .

(٢) (وهي) زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) التواتر لغة : المتتابع .

انظر : -وتر - لسان العرب ٢٧٥/٥ .

والخبر المتواتر : هو خبر بلغ رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب .

وعرفه البعض : بأنه خبر جماعة مفيد بنفسه العلم بصدقه .

انظر : منهاج الوصول مع شرح البدخشي ٢/٢١٤ ، إرشاد الفحول ٤٦ ، الكفاية في علم الرواية ١٦ .

(٤) خبر الواحد : ما لم تبلغ روايته حد التواتر ، ولا حد الشهرة على رأي الحنفية ،

وقيل : ما أفاد الظن .

وعرفه في الكفاية بأنه : ما قصر عن مفة التواتر ولم يقطع به العلم وإن روت الجماعة

منهاج الوصول ٢/٢١٤ ، شرح البدخشي على منهاج الوصول ٢/٢٢٩ ، الكفاية في علم الرواية ١٦ .

(٥) انظر : التمهيد ٤/٣٩٨ ، شرح الكوكب المنير (تحقيق محمد حامد الفقي) ٦١٩ ، روضة الناظر ٢٠٦ .

(٦) انظر : البحر ل ١٨ .

(٧) في م ، س (لا يكون) .

(٨) (لا) زيادة يقتضيها المعنى .

وأما ما اختلف باختلاف حال المقلد والمقلد :

فالأحكام الشرعية التي تنقسم إلى تحليل، وتحريم، وإباحة، وحظر^(١)، واستحباب وكراهية، ووجوب، وإسقاط^(٢)، فالتقليد فيها مختلف باختلاف أحوال الناس بما فيهم من آلة الاجتهاد المؤدي إليه أو عدمه .

لأن طلب العلم من فرض الكفاية، ولو منع جميع الناس من التقليد وكلفوا الاجتهاد لتعين فرض العلم على الكافة، وفي هذا حل نظام وفساد^(٣)، ولو جاز لجميعهم [التقليد]^(٤) لبطل الاجتهاد وسقط فرض العلم، وفي هذا تعطيل الشريعة وذهاب العلم، [فلذلك وجب]^(٥) الاجتهاد على من (يقع)^(٦) به كفاية، ليكون الباقيون تبعاً ومقلدين .

قال الله تعالى : " فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ " (٧) فلم يسقط الاجتهاد عن جميعهم ولا أمر به كافتهم .

(١) في م' : (وخطر) .

(٢) يعني إسقاط تكليف بالأحكام لطروء عارض من عوارض الأهلية كالجنون مثلاً .

(٣) معنى هذا أن تكليف جميع الناس رتبة الاجتهاد يؤدي إلى انقطاع الحرث والنسل، وتعطيل الحرث، والصنائع فيؤدي إلى خراب الدنيا .

انظر : المستطى ٢/٢٨٩، روضة الناظر ٢٠٦ .

(٤) في م'، س' : (الاجتهاد) .

(٥) في م'، س' : (وكذلك ماوجب) .

(٦) في م'، س' : (نفع) .

(٧) سورة التوبة، آية (١٢٢) .

فصل

وأما القسم الثاني : فينقسم ثلاثة أقسام :
قسم فيمن لا يجوز تقليده ، وقسم فيمن يجوز تقليده ، وقسم يختلف حالهـــــــــــــــــم
باختلاف حال السائل والمسئول .

فأما من لا يجوز تقليدهم فهم العامة الذين قد (١) عدوا آلة الاجتهاد ، فلا
يجوز تقليدهم في شيء من أحكام الشرع ، لأنهم بعدم الآلة لا يفرقون بين
الصواب والخطأ كالأعمى الذي لا يجوز للبصير أن يقلده في القبلة ، لأنه
يفقد البصر لا يفرق بين صواب القبلة [وخطأها] . (٢)

فلو أن رجلاً من العامة استفتى فقيهاً في حادثة فأفتاه بجوابها فاعتقده
العامي مذهباً لم يجز له أن يفتي به ، ولا لغيره أن يقلده فيه وإن كان
معتقداً له لأنه غير عالم بصحته ولكن يجوز له الإخبار به .

فلو علم حكم الحادثة ودليلها وأراد أن يفتي غيره بها .
فقد اختلف أصحابنا هل يجوز له تقليده فيها على ثلاثة مذاهب : (٣)
أحدها : يجوز لأنه قد وصل إلى العلم به بمثل وصول العالم إليه .
والمذهب الثاني : وهو أصح لا يجوز لأنه قد يكون هناك دلالة تعارضها هي أقوى
منها .

والمذهب الثالث : أنه إن كان الدليل عليها نصاً من كتاب الله أو سنة
جاء تقليده فيها واستفتاؤه في حكمها ، وإن كان نظراً واستنباطاً لم يجز .

(١) (قد) ساقطة من م .

(٢) في م ، س : (وخطأها) .

(٣) حكاه النووي عن الماوردي ثلاثة أوجه ، وصح ماصحه الماوردي ، وحكاه

ابن النجار عن الماوردي ، وحكى الروياني ثلاثة أوجه وصح الثاني .

انظر : البحر ل ٩ أ ، شرح الكوكب المنير ٥٥٩/٤ ، المجموع ٤٥/١ .

فصل

وأما من يجوز تقليدهم فهم أربعة أصناف :

أحدها : النبي صلى الله عليه وسلم فيما شرعه وأمر به .

والصنف الثاني : المخبرون عنه فيما أخبر به .

والصنف الثالث : المجمعون فيما أجمعوا [عليه] . (١)

والصنف الرابع : الصحابة فيما قالوه أو فعلوه . (٢)

فأما الأول : وهو النبي صلى الله عليه وسلم فتقليده فيما شرعه وأمر به واجب

لقوله تعالى : " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا " (٣)

ومنع بعض أصحابنا من أن يكون المأخوذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

تقليدا لقيام [الدليل] (٤) على صدقه .

وهذا غير صحيح ؛ لأن ما أمر به ونهى عنه لا يسأل عن دليل فيه ، وهذه صفة

التقليد .

ولكن اختلف أصحابنا في الأحكام المأخوذة عنه هل يجوز أن يأمر به

[اجتهادا] أو لا . (٥) (٦)

فقال بعضهم (٧) : يجوز له الاجتهاد فيها ؛ لأن الاجتهاد فضيلة تقتضي الثواب

فلم يجر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ممنوعاً منها .

وقال آخرون : لا يجوز له الاجتهاد ، وإنما يشرع الأحكام بوحي الله تعالى

وعن أمره لقوله تعالى : " وَمَا يَنْطِقُ مِنَ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى " (٨)

(١) في م : س : (عليها) .

(٢) في م : (قالوه وفعلوه) .

(٣) سورة الحشر ، آية (٧) .

(٤) في م : س : (الليل) .

(٥) في م : (اجتهاد أم) ، في س : (اجتهاد أم) .

(٦) انظر : الأحكام للآمدي ١٦٥/٤ ، نهاية السؤل ٥٣٠/٤ ، شرح البدخشي ١٩٤/٣ .

المغني في أصول الفقه ٢٦٤ ، المعتمد ٢٤١/٢ .

(٧) في م : (بفرضهم) .

(٨) سورة النجم ، آية (٣ ، ٤) .

واختلفوا أيضا هل لأهل الاجتهاد في عمره أن يجتهدوا في الأحكام ، أم يلزمهم سؤاله ، ولا يجوز لهم الاجتهاد على ثلاثة مذاهب : (١)
أحدها : يجوز لهم الاجتهاد لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ (٢) (بم) (٣)
تحكم " ؟ قال بكتاب الله ، قال : " فإن لم تجد " ؟ قال بسنة رسول الله
قال : " فإن لم تجد " ؟ قال : أجتهد رأيي ، فقال : " الحمد لله الذي وفق
رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضي الله " . (٤)

(١) وهناك أقوال أخرى منها : ١- إن ورد الإذن بذلك من الشارع جازوا للأفلا .
٢- لا يشترط الأذن ويكفي السكوت من الرسول صلى الله عليه وسلم بعد
علمه بقوله . . .

أنظر جميع الأقوال : المستصفى ٢/٣٥٤ ، روضة الناظر ١٩١ ، جمع الجوامع
٢/٣٨٧ ، الأحكام للآمدي ٤/١٧٥ ، البرهان ٢/١٣٥٦ .

(٢) معاذ بن جبل أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المدني البصري ، من
أعيان الصحابة وإليه المنتهى في العلم ، والفتوى ، والحفظ ، والقرآن
شهد العقبة وبدر ، بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن بعد
غزوة تبوك . مات سنة ١٨ هـ وقيل سنة ١٧ هـ في طاعون عمواس .

أنظر : الاستيعاب ٣/٣٣٥ ، الإمامة ٣/٤٠٦ ، أسد الغابة ٤/٤١٨ ، الجرح
والتعديل ٨/٢٤٤ ، الرياض المستطابة ٢٥٠ ، سير أعلام النبلاء ١/٤٤٣ ، صفوة
الصفوة ١/٤٨٩ ، طبقات الشيرازي ٢٦ ، طبقات ابن سعد ٣/٥٨٣ ، عجلة المبدي
٣٨ ، المعارف ٢٥٤ ، مشاهير علماء الأمصار . . .

(٣) في م' س : (بما) .

(٤) أخرجه أبو داود الطيالسي ، وأحمد ، والدارمي ، وأبو داود ، والترمذي
والبيهقي وابن عبد البر في جامع بيان العلم عن شعبة عن أبي عون عن
الحارث بن عمرو ابن أخ للمغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص عن
أصحاب معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذًا
إلى اليمن فقال : " كيف تقضي " ، فقال : أقضي بما في كتاب الله ،
قال : " فإن لم يكن في كتاب الله ؟ " قال : فبسنة رسول الله ، قال :
" فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم " قال : أجتهد
رأيي ، قال : " الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله " اللفظ للترمذي .

===

والمذهب الثاني : لا يجوز لهم الاجتهاد ، لأن الاجتهاد يجوز مع عدم النص ،
والنص ممكن في عصره بمؤاله .
والمذهب الثالث : يجوز لمن بعد عنه ، ولا يجوز لمن قرب منه لإمكان السؤال
على من قرب ، وتعذره عن من بعد .

== قال أبو عيسى الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وليس
إسناده عندي بمتصل ، وقال البخاري : لا يصح هذا الحديث .
وقال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في
كتبهم ويعتمدون عليه ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف
لأن الحارث بن عمرو مجهول ، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون ، وما هذا
طريقه فلا وجه لثبوته .
وقال الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : فإن اعترض المخالف
بأن قال لا يصح هذا الخبر لأنه لا يروى إلا عن أناس من أهل حمص لم يسموا
فهم ضاهيل ، فالجواب : أن قول الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب
معاذ يدل على شهرة الحديث وكثرة روايته ، وقد عرف فضل معاذ ، وزهده ،
والظاهر من حال أصحابه الدين والتفقه والزهد ، والصالح .
وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم ، وهذا إسناد
متصل ، ورجاله معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا
به فوقفنا بذلك على صحته عندهم .
وقال الغماري : وله طريق آخر ضعيف أيضاً لكن اشتهاره بين الناس
وتلقيهم له بالقبول مما يقوي أمره .
وقال ابن العربي : اختلف الناس في هذا الحديث فمنهم من قال أنه لا يصح
ومنهم من قال هو صحيح ، والدين القول بصحته فإنه حديث مشهور يرويه
شعبة بن الحجاج ورواه عنه جماعة من الرفقاء والأئمة منهم يحيى
ابن سعيد ، وعبد الله بن المبارك ، وأبو داود الطيالسي ، والحارث
ابن عمرو الذي يروي عنه وإن لم يعرف إلا بهذا الحديث فكل من يرويه
شعبة عنه ويكونه ابن أخ للمغيرة بن شعبة في التعديل له والتعريف
به ، وغاية حظه في مرتبته أن يكون من الأفراد ، ولا يقدح ذلك فيه ، ولا أحد
من أصحاب معاذ مجهول ، ويجوز أن يكون في الخبر إسقاط الأسماء عن
جماعة ولا يدخله ذلك في حيز الجهالة ، إنما يدخل في المجهولات ، إذا كان
واحداً فيقال حدثني رجل حدثني إنسان ولا يكون الرجل للرجل صاحباً حتى يكون له به
اختصاص ، فكيف وقد زيد تعريفاً لهم أن أضيفوا إلى بلد .
==

فصل

وأما الصنف الثاني : وهم المخبرون عنه

فتقليدهم فيما أخبروا به ورووه عنه واجب [وإن] (١) كان المخبر واحداً
وقال بعض الناس (٢) ممن لا يقول بأخبار الأحاد إنني لا أقبل إلا خبر اثنين
حتى يتملك ذلك برسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه عليه السلام لم يعمل
على خبر ذي اليدين (٣) في سهوه في الصلاة حتى سأل أبا بكر (٤) وعمـر (٥)

== انظر : مسند الإمام أحمد ٢٣٠/٥، سنن الدارمي : باب الفتيا ومافيه من
الشدة ٦٠/١، سنن أبي داود : كتاب الأقضية - باب اجتهد الرأي فـي
القضاء ٣٠٣/٣، سنن الترمذي : أبواب الأحكام - باب ما جاء في القاضي
٣٩٤/٢، المعجم الكبير للطبراني ١٧٠/٢٠، السنن الكبرى : كتاب آداب القاضي
- باب ما يقضي به القاضي ١١٤/١٠، جامع بيان العلم وفضله ٥٦/٢، الفقيه
والمتفقه ١٨٩/١، التاريخ الكبير ٢٧٧/٢، منحة المعبود ٢٨٦/١، العليـسل
المتناهية ٧٥٨/٢، حارضة الأخوذي ٧٢/٦، تخرج أحاديث اللمع ٢٩٩، تلخيص
الحبير ١٨٢/٤ .

(١) في م' س : (ان) .

(٢) منم أبو علي الجبائي ، اعتبر لقبول خبر الواحد أن يرويه اثنان فـي
جميع طبقاته .

انظر : شرح الكوكب المنير ٣٦٢/٢، شرح تنقيح الفصول ٣٦٨ .

(٣) ذو اليدين هو الخرياق بن عمرو من بني سليم ، صحابي ، قيل له ذو اليدين
لأنه كان في يديه طول ، وفي رواية أنه بسيط اليدين .

انظر : الاستيعاب ٤٤٨/١، الإصابة ٤٢٢/١، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٥/١ .

(٤) عبد الله بن عثمان التيمي ، أول من أسلم من الرجال ، وأول خليفة فـي
الإسلام ، وأول من جمع القرآن . توفي سنة ١٣ هـ .

انظر ، الاستيعاب ٢٣٤/٢، الإصابة ٣٣٣/٢، أمد الغابة ٢٠٥/٣، تذكرة الحفاظ
٢/١، الرياض المستطابة ١٤٠، صفة الصفوة ٢٣٥/١، طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ .

(٥) أبو حفص عمر بن الخطاب ، أسلم سنة ست من النبوة ، وقيل سنة خمس ، كان
رضي الله عنه من قديمي الإسلام والهجرة وممن صلى إلى القبلتين ، شهد
المشاهد كلها ، طعن سنة ٢٣ هـ على يد أبي لؤلؤة المجوسي .

انظر : الاستيعاب ٤٥٠/٢، الإصابة ٥١١/٢، أمد الغابة ٦٤٢/٣، البداية والنهاية
١٣٣/٧، تذكرة الحفاظ ٥/١، تهذيب التهذيب ٤٣٨/٧، الرياض المستطابة ١٤٧ ،

صفة الصفوة ٢٦٨/١ .

رضي الله عنهما . (١)

ولم يعمل أبو بكر على خبر المغيرة^(٢) في إعطاء الجدة السدي حتى أخبره محمد بن [مسلمة] . (٣) (٤)

(١) خبر ذي اليمين أخرجه الدارمي ، والبخاري ، ومسلم وابن ماجه ، والترمذي والنسائي عن أيوب قال : سمعت محمد بن سيرين يقول سمعت أبا هريرة يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي إما الظهر ، وإما العصر ، فسلم في ركعتين ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند إليها مغضبا وفي القوم أبو بكر وعمر ، فهابا أن يتكلما ، وخرج سرعان الناس قصرت الصلاة ، فقام ذو اليمين فقال : يا رسول الله أقصرت الصلاة ؟ أم نسيت ، فنظر النبي صلى الله عليه وسلم يمينا وشمالا فقال : " ما يقول ذو اليمين ؟ " قالوا : صدق لم تصل إلا ركعتين فصلى ركعتين وسلم ، ثم كبر ثم سجد ثم كبر ورفع ، ثم كبر وسجد ثم كبر ورفع .

انظر : سنن الدارمي : كتاب الصلاة - باب سجدة السهو من الزيادة ٣٥١/١ صحيح البخاري : كتاب الصلاة - باب من يكبر في سجدتي السهو ٨٦/٢ ، صحيح مسلم - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٣/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، وباب فيمن سلم من شنتين أو ثلاث ناهيا ٣٨٣/١ ، سنن الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر ٢٤٧/١ ، سنن النسائي : كتاب السهو - ما يفعل من سلم من ركعتين ناسيا وتكلم ٢٠/٣ . (٢) المغيرة بن شعبه بن أبي عامر بن مسعود بن مَعْتَب الشقي ، أبو عيسى ، ويقال أبو عبد الله ، وقيل أبو محمد ، من كبار الصحابة ، شهد بيعة الرضوان ، كان رجلا مهيبا ، ذهبت عينه يوم اليرموك ، وقيل يوم القادسية . توفي سنة ٥٥٠ .

انظر : البداية والنهاية ٤٨/٨ ، التاريخ الكبير ٣١٦/٧ ، تاريخ بغداد ١٩١/١ ، الجرح والتعديل ٢٣٤/٨ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٤٩٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢١/٣ ، العقد الثمين ٢٥٥/٧ ، مرآة الجنان ١٥٧/١ .

(٣) في م ، س : (مسلمة) .

وهو محمد بن مسلمة بن سلمة الحارثي الأنصاري ، أبو عبد الرحمن ، وقيل أبو عبد الله ، صاحب فاضل ، شهد المشاهد كلها إلا غزوة تبوك ، وكان ممن اشترك في قتل كعب بن الأشرف مات بالمدينة سنة ٤٦ هـ وقيل سنة ٤٣ هـ . انظر : الاستيعاب ٣١٥/٣ ، الإمابة ٣٦٣/٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ٩٢/١ تجريد أسماء الصحابة ٦١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٦٩/٢ .

(٤) خبر المغيرة أخرجه مالك ، والدارمي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وابن حبان ، والبيهقي عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها ، فقال لها أبو بكر : مالك في كتاب ==

وهذا خطأ ، لأن الصحابة قد [عملت] (١) على خبر عائشة (٢) في التقاء الختانيين (٣) .

== الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لهما أبو بكر الصديق ، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال لها ، مالك في كتاب الله شيء ، وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئا ، ولكنه ذلك السدس ، فإن اجتمعنا فهو بينكما ، وأيتكما خلت به فهو لها " اللفظ لمالك .

قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال البغوي : حديث حسن ، وقال ابن حجر : إسناده صحيح لشدة رجاله ، إلا أن صورته مرسل ، فإن قبضة لا يصح له سماع من الصديق ، ولا يمكن شهوده للقصة ، قاله ابن عبد البر بمعناه ، وفسسأل ابن حزم : خبر قبضة لا يصح لأنه منقطع ، قبضة لم يدرك أبا بكر ولا سمعه من المغيرة ومن ابن مسلمة . قال الزركشي : إن أبا علي الطوسي والترمذي لما ذكراه صحاه ، ومن شرط الصحة الاتصال .

انظر : الموطأ - كتاب الفرائض - باب ميراث الجدة ٥١٣/٢ ، سنن الدارمي : كتاب الفرائض - باب قول أبي بكر في الجدات ٣٥٩/٢ ، سنن أبي داود : كتاب الفرائض باب في الجدة ١٢١/٣ ، سنن ابن ماجه : كتاب الفرائض - باب ميراث الجدة ٩١٠/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الفرائض - باب ما جاء في ميراث الجدة ٢٨٤/٣ ، صحيح ابن حبان : كتاب الفرائض - ذكر وصف ماتعطى الجدة من الميراث ٦٠٩/٧ ، شرح السنة : كتاب الفرائض - باب في ميراث الأم والجدة ٣٤٦/٨ ، المحلى ٢٧٣/٩ ، تلخيص الحبير ٨٢/٣ ، المعبر ١٢٣ .

(١) في م' س (علمت) .

(٢) عائشة بنت أبي بكر الصديق تكنى بأُم عبد الله ابن أختها ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأحب زوجاته إليه ، كانت أفقه النساء ، ماتت سنة ٥٧ هـ ، وقيل ٥٨ هـ ، وقيل ٥٦ هـ ، ودفنت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة .
انظر : الاستيعاب ٣٤٥/٤ ، الإمابة ٣٤٨/٤ ، تقريب التهذيب ٦٠٦/٢ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٣٨٧/٣ ، الرياض المستطابة ٣١٠ .

(٣) روي مسلم عن أبي موسى قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار فقال الأنصاريون لا يجب الغسل إلا من الدفق أو من الماء ، وقال المهاجرون بل إذا خالط فقد وجب الغسل قال : قال أبو موسى فأننا أشفيكم من ذلك فقمتم فاستأذنت على عائشة فأذن لي ، فقلت لها : يا أماء ، أو يا أم المؤمنين إني أريد أن أسألك عن شيء ، وإني أستحييك ، فقالت : لاتسحي أن تسألني ==

وعمل عمر على خبر [حمل بن مالك] (١) في دية الجنين . (٢)
وليس فيما ذكره من العدول عن خبر الواحد دليل على العدول عن خبر كل واحد
فإذا ثبت أن خبر الواحد مقبول ، فلا يجوز العمل به إلا بعد شـبـوت
[عدالته] (٣)

== عما كنت سائلا عنه أمك التي ولدتك ، فإشما أنا أمك ، قلت : فما يوجب
الغسل ؟ قلت : على الخير سقطت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
" إذا جلس بين شعبها الأربع ، ومس الختان الختان فقد وجب الغسل " .
انظر : صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب نسخ الماء من الماء ٢٧١/١ .
(١) في م' س : (حمد بن مالك) .

وهو حمل بن مالك بن النابغة ، أبو نضلة الصحابي ، نزل البصرة ، ولسه
بها دار ماء ذكره في الصحيح في حديث أبي هريرة في الصحيح وغيره فسي
قصة دية الجنين مما يدل على أنه عاش إلى خلافة عمر ، وكان النبي صلى
الله عليه وسلم استعمله على صدقات هذيل .

انظر : الاستيعاب ٣٦٥/١ ، الإصابة ٣٥٤/١ ، أمد الغابة ٣٥٤/١ ، تهذيب الكمال
٣٤٩/٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٦٩/١ ، تجريد أسماء الصحابة ١٤٠/١ .

(٢) خبر حمل بن مالك أخرجه أبو داود ، وابن ماجه والنسائي .
عن ابن عباس عن عمر أنه سأل عن قضية النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين فضربت إحداهما
الأخرى بمسطح فقتلتها وجنينها فقض رسول الله صلى الله عليه وسلم في
جنينها بغرة وأن تقتل .. اللفظ لأبي داود .

والمسطح عود من أعواد الخبء ، قال الألباني : صحيح الإسناد .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الديات - باب دية الجنين ١٩١/٤

سنن ابن ماجه : كتاب الديات - باب دية الجنين
الجنين ٨٨٢/٢ ، صحيح ابن ماجه ٩٧/٢ ، سنن النسائي : كتاب القسامة - قتل
المرأة المرأة ٢١/٨ ، حاشية السندي والسيوطي على النسائي ٢١/٨ .

(٣) (عدالته) زيادة يقتضيها المعني .
والعدالة هي : محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها
بدعة ، وتتحقق باجتناّب الكبائر ، وترك الإصرار على الصغائر ، وبعض المباح .
انظر : مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٦٩٦/١ .

وقال أبو حنيفة (١) : إذا علم إسلامه جاز العمل بخبره ، وقبول شهادته من غير سؤال عن عدالته ، لأن الأعرابي لما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم برؤية الهلال فقال : " أتشهد أن لا إله إلا الله " قال : نعم " وتشهد أنني محمد رسول الله " قال : نعم . فقبل خبره وصام وأمر الناس بالصيام . (٢)

(١) صرح بعض أصحاب أبو حنيفة المتأخرين أن أبا حنيفة إنما يقبل رواية مجهول العدالة إذا كان في صدر الإسلام حيث الغالب على الناس العدالة أما في هذا الزمان فلا .

أنظر : كشف الأسرار ٢/٢٥ ، الإسهاج ٢/٣٢١ ، شرح اللمع ٢/٦٣٩ ، بيان المختصر ١/٧٠ ، روضة الناظر ٧٥ ، التمهيد ٣/١٢١ ، العدة ٣/٩٣٦ ، الكفاية في علم الرواية ٨٢ .

(٢) خبر الأعرابي أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي . عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الهلال ، قال الحسن في حديثه يعني رمضان ، فقال : " أتشهد أن لا إله إلا الله " قال : نعم ، قال : " أتشهد أن محمداً رسول الله " قال : نعم ، قال : " يابلل أذن في الناس فليصوموا غداً " اللفظ لأبي داود .

قال أبو داود : رواه جماعة عن سماك عن عكرمة مرسلًا ، وقال أبو عيسى : حديث ابن عباس فيه اختلاف وروى سفيان الثوري وغيره عن سماك بن حرب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وأكثر أصحاب سماك رواوا عن سماك عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

قال الحاكم : هذا الحديث صحيح ولم يخرجاه ، وقال : احتج البخاري بأحاديث عكرمة ، واحتج مسلم بأحاديث سماك بن حرب ، وقال محقق صحيح ابن خزيمة : إسناده صحيح ، وصححه ابن حبان .

أنظر : سنن أبي داود : كتاب الصوم - باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ٢/٣٠٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال ١/٥٢٩ ، سنن الترمذي : أبواب الصوم - باب ما جاء في الصوم بالشهادة ١/٩٩ ، سنن النسائي : كتاب الصيام - قبول شهادة الرجل الواحد على هلال رمضان ٤/١٣٢ ، صحيح ابن خزيمة : كتاب الصيام - بسباب إجازة شهادة الشاهد الواحد على رؤية الهلال ٣/٢٠٨ ، صحيح ابن حبان : كتاب الصوم - باب رؤية الهلال ٥/١٨٧ ، المستدرک : كتاب الصوم - قبول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ١/١٠٦ ، سنن الدارقطني : كتاب الصيام ٢/١٥٨ ، السنن الكبرى : كتاب الصيام - باب الشهادة على رؤية هلال رمضان

لما علم إسلامه من غير سؤال عن عدالته .
وهذا الذي قاله خطأ ، لأن المسلم يكون على صفة لا يجوز معها قبول خبره ، كما
أن المجهول قد يكون غير مسلم فلا يجوز قبول خبره .
فلما لم يجر قبول خبر المجهول إلا بعد ثبوت إسلامه ، لم يجر قبول خبر
المسلم إلا بعد ثبوت عدالته .
فأما خبر الأعرابي فيجوز أن يكون أسلم في الحال فكان عدلاً .
على أن الظاهر من أحوال المسلمين في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم
العدالة ، بخلاف الأعصار من بعده .
فإذا ثبت أن العدالة [شرط]^(١) في قبول خبره ، فلا فرق بين الحر والعبد
والرجل والمرأة .^(٢)
فأما المصبي : فخبره غير مقبول ، لأن قوله لا يلزم به حكم ، ولكن لو سمع صغيراً
وروى كبيراً جاز .^(٣)
فقد سمع ابن عباس^(٤) وابن [الزبير]^(٥) قبل بلوغهما فقبل المسلمون

-
- (١) في م' س : (شرطاً) .
(٢) انظر : الأحكام لابن حزم ١٦٢/١ ، روضة الناظر ٥٨ ، فواتح الرحموت ١٤٤/٢ ،
الوجيز في أصول الفقه ١٤٨ ، التمهيد ١٠٦/٣ ، العدة في أصول الفقه ٩٥١/٣ ،
تغيير التنقيح ١٤٧ .
- وهذا التغيير سبع سنين -
(٣) المصبي غير المميز لا تقبل روايته بالإجماع ، أما المميز فمختلف في قبول
روايته :
فالجمهور يرون أن روايته غير مقبولة ، وقال بعض الأصوليين تقبل روايته ،
أما السماع فلا يشترط فيه البلوغ بل إذا كان ضابطاً مميزاً يصح سماعه
وإن لم يكن بالغاً .
وقال البعض : يجب أن يكون بالغاً عند السماع ، والصحيح ما عليه الجمهور
أنه إذا تحمل صغيراً ثم بلغ وأدى بعد البلوغ تقبل روايته .
انظر : المستصفى ١٥٦/١ ، شرح اللمع ٦٣٠/٢ ، تهذيب شرح الاسنوي ٢١٨/٢ ،
الإبهاج ٣١٣/٢ ، شرح الكوكب المنير ٣٨٣/٢ ، التمهيد ١٠٦/٣ ، التقييد والإيضاح
١٦٣ ، الكفاية ٧٨ .
(٤) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب أبو العباس خير الأمة ، وفقه العصر ،
وإمام التفسير دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالحكمة ، ولد قبل
الهجرة بثلاث سنين ، ومات بالطائف سنة ٦٨ هـ ويقال سنة ٦٧ هـ ، وقيل سنة ٧٠ هـ .
انظر : البداية والنهاية ٢٩٥/٨ ، التاريخ الكبير ٣/٥ ، تهذيب الأسماء
واللغات ٢٧٤/١ ، تذكرة الحفاظ ٤٠/١ ، الجرح والتعديل ١١٦/٥ ، الجمع بين رجال
الصحيحين ٢٣٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٣١/٣ ، العقد الثمين ١٩٠/٥ ، المعرفة
والتاريخ ٢٤١/١ .
(٥) في م' س : (وابن زبير) .

- أخبارهما ، ولا يصح للمخبر أن يروي إلا بعد أمرين : (١)
إما أن يسمع لفظ من أخبره ، وإما أن يقرأ عليه فيعترف به . (٢)
وأما بالإجازة (٣) فلا يجوز أن يروي عنه . (٤)

== وهو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، أبو بكر ، وأبو خبيب
أحد الأعلام كان أول مولود للمهاجرين بالمدينة ، أمه أسماء بنت أبي بكر
المديني ولد سنة ٢ هـ وقيل سنة ١ هـ وقيل سنة ٥٧٣ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٣٣٢/٨ ، التاريخ الكبير ٦/٥ ، تهذيب الأسماء
واللغات ٢٦٦/١ ، الجرح والتعديل ٥٦/٥ ، الجمع بين رجال المصنفين ٢٤٠/١ ،
سير أعلام النبلاء ٣٦٣/٣ ، العقد الثمين ١٤١/٥ ، المعرفة والتاريخ ٢٤٣/١ .
(١) طرق تحمل الحديث ثمانية منها ما ذكره الماوردي وهو : السماع ، والقراءة
على الشيخ ويسمى أكثر المحدثين عرضاً .

انظر : الباعث الحثيث ١٠٩ ، التقييد والإيضاح ١٦٦ ، تدريب الراوي ٨/٢ ،
قواعد التحديث ٢٠٣ ، المسودة ٢٥٧ .

(٢) سكوت الشيخ عند القراءة عليه بلا موجب لسكوته من غفلة أو غيره —
كإقراره وهذا عليه جمهور الفقهاء والمحدثين والأحوط أن يستنطقه
بالإقرار ، وشرط بعض الظاهرية إقرار الشيخ بصحة ما قرئ عليه نطقاً ، وهو
رأي أبي إسحاق الشيرازي وسليم الرازي .

انظر : شرح الكوكب المنير ٤٩٦/٢ ، المستمضى ١٦٥/١ ، المسودة ٢٥٥ ، الباعث
الحثيث ١١٣ ، الكفاية ٢٨٠ .

(٣) الإجازة مشتقة من التجوز ، وهو التعدي فكأنه عدى روايته حتى أوصلها
لراوي عنه وقال ابن فارس : يعني بالإجازة في كلام العرب مأخوذ من
جواز الماء الذي يسقاه المال من الماشية والحرق يقال : استجرت فلاناً
فأجازني إذا أنقاك ماء لأرضك أو ماشيتك والإجازة : أن يقول الشيخ
أجزتك أن تحدث مروياتي .

انظر : قواعد التحديث ٢٠٥ ، تدريب الراوي ٤٢/٢ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ .
(٤) قطع بهذا الماوردي ، وحكاه عنه الحافظ ابن كثير ، والحافظ العراقي ،
والنووي ومنعها شعبة وأبو زرعة الرازي ، وإبراهيم الحربي من أصحاب
أحمد ، وجمع كثير من الحنفية وبعض الشافعية والظاهرية ، ونقله الربيع
من الشافعي .

وقال بجوازها الشافعي ، وأحمد وأكثر أصحابهما ، وحكى الاتفاق على جوازها
الباقلاني والباجي وغيرهما ، واشتراط أبو حنيفة ومحمد علم المجاز له
بما أجز به .

وقد توسع بعض العلماء من المتأخرين في الإجازة حتى جوزوا الإجازة
العامة للجميع والمجهول وللمعدوم ، وبالمعدوم .

انظر : الباعث الحثيث ١١٩ ، التقييد والإيضاح ١٨٠ ، تدريب الراوي ٣٠/٢ ، الكفاية
في علم الرواية ٣١١ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ ، إحكام ٢٨٢ ، ارشاد الفحول ٦٣ .

ومن أصحاب الحديث من أجاز الرواية بالإجازة ، ومنهم من قال : إن كانت الإجازة بشيء معين جاز أن يرويه ، وإن كانت عامة لم يجز .

وقال آخرون : إن دفع المحدث الكتاب من يده وقال قد أجرتك ^(١) هذا جاز أن يرويه ^(٢) وإن لم يدفعه إليه من يده لم يجز .

وكل هذا عند الفقهاء غلط لا يجوز الأخذ به ولا العمل عليه ، إلا أن يقرأه المحدث أو يقرأ عليه ، لأن مافي الكتاب مجهول قد يكون فيه الصحيح والفساد ولو صحت [الإجازة] ^(٣) لبطلت الرحلة [ولاستغنى] ^(٤) الناس بها عن الطلب [ومعاناة] ^(٥) السماع ^(٦) .

فإذا سمع على الوجهين [اللذين] ^(٧) ذكرنا وكتبه جاز أن يرويه من كتاب إذا وثق به [وعرف] ^(٨) خطه ، وإن لم يكن حافظاً لما يرويه ولا ذاكراً له ^(٩) . وقال أبو حنيفة : ^(١٠) لا يجوز أن يروي عن خطه وإن عرفه إلا أن يذكره

(١) في س : (أخرتك) .

(٢) وهذا مايسميه العلماء المناولة مع الإجازة ، وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق ، ومن صورها : أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرماً مقابلاً به ، ويقول هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني ، أو أجرت لك روايتي عني ثم يملكه إياه أو يقول خذ وانسخه وقابل به ثم رده إليّ أو نحو هذا . ومنها : أن يناول الشيخ الطالب كتابه ويجيز له روايته عنه ثم يمسكه الشيخ عنده . ولا يمكنه منه .

والمناولة في هذه الصورة لا يكاد يظهر حصول مزية بها على الإجازة الواقعة في معين كذلك من غير مناولة .

انظر : الباعث الحثيث ١٢٣ ، التقييد والإيفاح ١٩١ ، تدريب الراوي ٤٥/٢ ، الكفاية في علم الرواية ٣٢٦ ، شرح الكوكب المنير ٥٠٣/٢ ، جمع الجوامع ١٧٤/٢ .

(٣) في م' س : (الإجازة) .

(٤) في م' س : (ولايستغنى) .

(٥) في س : (ومعياه) في م' غير منقوطة (ومعياه) .

(٦) انظر : البحر ٩ آ .

(٧) في م' س : (الذي) .

(٨) في س : (وغرق) وفي م غير منقوطة (وعرف) .

(٩) (١١) وخالف أبو يوسف ومحمد أبسى حنيفة فقالا بقول الجمهور .

انظر : التمهيد ١٦٩/٣ ، المسودة ٢٥٢ ، روضة الناظر ٦٢ ، العدة في أصول

الفقه ٩٧٤/٣ ، الوجيز في أصول الفقه ١٥٦ .

(١٠) أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي ، فقيه أهل العراق ، وإمام أصحاب

الرأي ، ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٠ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٤٩/١٠ ، طبقات الحفاظ ٨٠ ، الطبقات السنية ٨٦/١ ،

مرآة الجنان ٣٣٠/١ .

[ويحفظه] (١) كما لا يجوز أن يشهد بمعرفة خطه حتى يذكر ما يشهد به .
وهذا فاسد بالأثر المعمول عليه والاعتبار المأخوذ به .
فالأثر ماعمل عليه المسلمون فيما أخذوه من أحكامهم من كتب رسول الله صلى
الله عليه وسلم منها : كتابه (٢) إلى عمرو بن حزم (٣)
ومنها : المحيفة التي أخذها أبو بكر من (٤) قراب (٥) سيف رسول الله
صلى الله عليه وسلم (٦) .

(١) في س : (ونحفظه) وفي م' غير منقوطة (ونحفظه) .
(٢) أخرج مالك والنسائي والدارقطني بألفاظ مختلفة عن الزهري عن أبي بكر
ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به
مع عمرو بن حزم ، فقرئت على أهل اليمن هذه نسختها
قال أحمد محمود شاكر في تحقيقه للرسالة : وقد تكلم العلماء طويلاً
في اتصال إسناده . وانقطاعه والراجح الصحيح عندنا أنه متصل صحيح .
انظر : الموطأ : كتاب العقول - باب ذكر العقول ٨٤٩/٢ ، سنن النسائي
كتاب الديات - ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول ٥٧/٨
سنن الدارقطني : كتاب الدييات ٢٠٩/٣ ، هامش
الرسالة ٤٢٣ .

(٣) عمرو بن حزم بن لوذان الخزرجي ، النجاري ، صحابي ، أمره النبي صلى
الله عليه وسلم على اليمن وكتب له كتاباً في المدقات والديات
روى عنه ابنه محمد ، والنضر بن عبد الله السلمي وزياد بن نعيم
الحضرمي ، مات بالمدينة سنة ٥١ هـ ، وقيل ٥٤ هـ ، وقيل ٥٣ هـ ، وقيل
توفي في خلافة عمر .
انظر : الاستيعاب ٥١٠/١ ، الإصابة ٥٢٥/ ، تجريد أسماء الصحابة ٤٠٤/١ ،
الجرح والتعديل ٢٢٤/٦ . تهذيب التهذيب ٢٦٧/١ ، الشقات ٢٦٧/٣ .

(٤) (من) مكروة في س .
(٥) القراب : غمد السيف والسكين ونحوهما .
انظر : - قرب - لسان العرب ٦٦٧/١ .
(٦) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والحاكم ، والبيهقي من طريق سفيان بن حسين
عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر قال : كتب رسول الله صلى الله
عليه وسلم كتاب المدقة فلم يخرج به إلى عماله حتى قبض فقرنه بسيفه ،
فعمل به أبو بكر حتى قبض ثم عمل به عمر حتى قبض فكان فيه " في خمس
من الإبل شاة ، وفي عشر شاتان " .
قال الحاكم : هذا حديث كبير في هذا الباب يشهد بكثرة الأحكام التي
في حديث ثمامة عن أنس إلا أن الشيطان لم يخرجها لسفيان بن حسين الواسطي
في الكتابين ، وسفيان بن حسين أحد أئمة الحديث ، وثقه يحيى بن معين .
قال البيهقي : قال أبو عيسى الترمذي في كتاب العلل : سألت محمد
ابن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال : أرجو أن يكون محفوظاً ،
وسفيان بن حسين صدوق .

ففي نصب (١) الزكاة ، فلما [جار ذلك في] (٢) الأحكام ، وإن لم يجر في الشهادة جار أن يعمل عليه فيما [يرويه] (٣) على خطه وإن لم يجر أن يشهد بخطه .

وروى أنس (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " قيدا العلم بالكتاب " (٥) فلولا أن الرجوع إليه عند النسيان جائز ، لم يكن لتقييده بالخط قاشدة ، ولأن المسلمين لم يزالوا على قديم الزمان وحديثه يسمعون [من] (٦) حُذِّث من كتابه فلا ينكرونه ولا يجتنبون سماعه ، فصار ذلك منهم إجماعاً .
ولأنه لما جاز أن يروي عن سماع صوت المُحَدِّث وإن لم يره [لزحمة] (٧) أولذهب بصره بخلاف الشهادة جار أن يروي من خطه الموشوق به بخلاف الشهادة .

قال ابن حجر : ويقال تفرد بوضعه سفيان بن حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة والحفاظ من أصحاب الزهري لا يملونه .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ٩٨/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ٦٦/٢ ، المستدرک : كتاب الزكاة ٣٩٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الزكاة - باب كيف فرض الصدقة ٨٨/١ .

(١) في م : (نصف) .

(٢) في م ، س : (فلما جاوز في ذلك) .

(٣) في م ، س : (رويه) .

(٤) أنس بن مالك بن النضر أبو حمزة الأنصاري الخزرجي ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، روى عن النبي وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ... وأخسرين وعنه خلق عظيم منهم الحسن وابن سيرين والشعبي كان آخر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم موتاً . مات سنة ٩٣ هـ ، ويقال ٩٢ هـ ، ويقال ٩١ هـ .
انظر : البداية والنهاية ٨٨/٩ ، التاريخ الكبير ٢٧/٢ ، تذكرة الحفاظ ٤٤/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٢٧/١ ، الجرح والتعديل ٢٨٦/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٣٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٩٦/٣ ، مشاهير علماء الأمازيغ ٣٧ ، مرآة الجنان ٢١١/١ .

(٥) رواه القضاعي عن ابن شهاب الزهري عن أنس بن مالك ، ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله من طريق آخر ، ورواه الخطيب البغدادي عن شامة بن أنس عن أنس ، قال محقق مسند الشهاب : وروي من حديث عبد الله ابن عمرو ، وابن عمر ، فهو صحيح بتلك الطرق ولشواهد .

انظر : مسند الشهاب ٣٧٠/١ ، جامع بيان العلم وفضله ٧٢/١ ، تاريخ بفسداد ٤٦/١٠ ، تقييد العلم ٧٠ .

(٦) في م ، س : (عن) .

(٧) في م ، س : (لرحمة) .

فصل

وأما الصنف الثالث : وهم المجمعون على حكم .

فتقليدهم على ما أجمعوا عليه واجب ، وفرض الاجتهاد عنافيه ساقط لكـون الإجماع (١) حجة لا يجوز خلافها ، ولا وجه لما قاله النظر العام (٢) ،

(١) الإجماع في اللغة له معنيان : أحدهما : الاتفاق ، يقال أجمعوا على الأمر أي اتفقوا عليه ، والثاني : العزم ، يقال جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه أي عزم عليه .

انظر : - جمع - لسان العرب ٥٧/٨ ، المصباح المنير ١/١١٩ .
والإجماع اصطلاحاً : اتفاق علماء العصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من أمور الدنيا . كذا عرفه الغزالي في المستصفى وابن قدامة في الروضة .

وعرفه الأمدى بأنه اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه عليه وسلم في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع .
قال هذا إذا قلنا أن العامي لا يعتبر في الإجماع وإلا فالواجب أن يقال : الإجماع : عبارة عن اتفاق المكلفين من أمة محمد

وعرفه الماوردي بقوله : هو أن يستفيض اتفاق أهل العلم من جهة دلائل الأحكام وطرق الاستنباط على قول في حكم لم يختلف فيه أهل عصرهم ، وتكون استفاضته عند أمثالهم من أهل العلم بعد عصرهم ، فتعتبر الاستفاضة عن أهل العلم وفي أهل العلم لا يكون لقول من جرح من أهل العلم تأثير في وفاق أو خلاف . فهذا حد الإجماع .

انظر : أدب القافي للماوردي ١/٤٥٠ ، المستصفى ١/١٧٣ ، المنحول ٣٠٣ ، روضة الناظرين ٦٧ ، الأحكام للأمدى ١/١٤٨ " طبعة دار الفكر " ، شرح البدخشبي ٣/٢٧٥ ، إرشاد الفحول ٧١ .

(٢) إبراهيم بن سيار بن هاني المصري ، أبو إسحاق ، الملقب بالنظام ، أحد شيوخ المعتزلة .

ولقب بالنظام : إما لأنه كان ينظم كلامه وينسقه ، أو ينظم الشعر ، وهو رأي أنصاره ، وإما لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة وهو رأي خصومه .
أخذ علم الكلام عن أبي الهذيل العلاف ، وقد كانت دراسته مزيجاً جامعاً بين آراء المعتزلة ، وآراء الفلاسفة الطبيعيين والإلهيين ، ومذهب المانويين من المجوس ، فتكون له من ذلك مذهب خاص .

من مؤلفاته : كتاب النكت الذي تكلم فيه على أن الإجماع ليس بحجة ، ولذلك طعن في صحابة فنسب إلى كل منهم عيباً ، توفي سنة ٢٢١ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٩٧/٦٥ ، الفرق بين الفرق ١١٣ ، الفتح المبين ١/١٤٣ .

- ودهبت (١) إليه الخوارج (٢) . من إبطال الإجماع ، وإسقاط الاحتجاج به .
استدلالاً بتجوز الخطأ على جميع الصحابة إلا واحداً وهو على الآخر أجوز .
فلما [جار] (٣) خلاف الجميع إلا واحداً جار خلافتهم مع الواحد .
لأن هذه شبهة فاسدة . يبطلها النص ويفسدها الدليل .

قال الله تعالى : " وَمَنْ يَشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ ، وَيَتَّبِعْ
غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ ، وَنُظْلِمِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا " . (٤)

فتوحد على اتباع غير سبيل المؤمنين ، ومن جوز خلاف الإجماع فقد اتبع
غير سبيل المؤمنين . (٥)

وروي عن النبي عليه السلام (٦) أنه قال " لاتجتمع أمتي على ضلالة " (٧) (٨)

- (١) فسي م : (وذهب) .
(٢) انظر : اللمع ٤٨ ، شرح اللمع ٦٦٦/٢ ، حاشية التفهيماني على مختصر ابن
الحاج ٢٩/٢ ، الإبهاج ٣٥٣/١ ، فواتح الرحموت ٢١١/٢ ، البرهان ٢٧٥/١
التمهيد ٢٢٤/٣ .
(٣) في م : س : (كان) .
(٤) سورة النساء ، آية (١١٥) .
(٥) انظر : أحكام القرآن للشافعي ٣٩/١ .
(٦) في م : (عن النبي صلى الله عليه وسلم) ومكتوب فوقها عليه السلام .
(٧) في س : (ضلالة) .
(٨) هذا الحديث له طرق متعددة وألفاظ مختلفة .
فقد روي من حديث أبي مالك الأشعري ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأنس ، وسمرة
وأبي أمامة وأبي مسعود .
روي أبو داود عن شريح بن عبيد الحضرمي عن أبي مالك الأشعري قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله أجاركم من ثلاث خللال : أن
لا يدعوا عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً ، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق
وأن لا تجتمعوا على ضلالة " .
قال الزمخشري : سكت عنه أبو داود فهو عنده حجة . وقال : شريح لم يسمع
من أبي مالك قاله أبو حاتم الرازي .
وروي الترمذي والحاكم من حديث ابن عمر : " لا يجمع الله أمتي - أو قال
هذه الأمة - على الضلالة أبداً ، ويبد الله على الجماعة " .
قال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وقال الغماري : إسناده
حسن إن شاء الله .

ولأن الإجماع من الكافة مع اختلاف [أغراضهم] ^(١) لا يجوز أن يكون إلا عمن دليل يوجب اتفاقهم [ولا يخلو] ^(٢) ذلك الدليل من أن يكون مقطوعاً به أو غير مقطوع به .

فإن كان مقطوعاً به لم يجر خلافه ، وإن كان غير مقطوع به لم يجر تركه إلا بما هو أظهر ^(٣) منه ، وذلك غير جائز من وجهين : أحدهما : أن من وصل إلى الأخرى ^(٤) كان وموله إلى الأظهر أولى . والثاني : أنه لا يجوز أن يخفى على الكافة دليل ظاهر ، ويكون الواحد به ظاهراً فإذا ثبت أن الإجماع حجة فهو على ضربين :

أحدهما : ما علم من دين الرسول ضرورة كوجوب الصلاة والصيام والحج ، وتحريم الربا وشرب الخمر فهذا يجب الانقياد إليه من غير اعتبار الإجماع فيه ؛ لأن ما علم حكمه ضرورة لصور أن الأمة خالفته لكانوا محجوبين ^(٥) به فصار حكمه ثابتاً بغير الإجماع لكونه حجة على الإجماع . ^(٦)

والضرب الثاني : ما لم يعلم من [الدين] ^(٧) ضرورة وذلك على ضربين : أحدهما : ما اشترك فيه الخاصة والعامة في معرفة حكمه كأعداد الركعات ، ومواقيت الصلاة ، وستر العورة ، وتحريم بنت البنت كالبنت ، وإحلال بنت العم بخلاف العممة ، فهذا يعتبر فيه إجماع العلماء ، وهل يكون إجماع العامة معتبراً

== قال الزركشي : واعلم أن طرق هذا الحديث كثيرة ولا تخلو من علة ، وإنما أوردت منها ذلك ليتقوى بعضها ببعض .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الفتن والملاحم - باب ذكر الفتن ودلائلها ٩٨/٤ ، سنن الترمذي : أبواب الفتن - باب في لزوم الجماعة ٣١٥/٣ ، المستدرك : كتاب العلم ١١٦/١ ، المعتمد ٥٨ ، تحفة الطالب ١٤٦ ، تلخيص الحبير ٤١/٣ .

(١) في م ، س : (أغراضهم) .

(٢) في م ، س : (لا يخلو) .

(٣) في س : (أظهر) .

(٤) في م ، س : (الأخرى) .

(٥) في م : (محجوبين) .

(٦) انظر : المستصفى ١٨١/١ ، الإبهاج ٣٨٤/٢ .

(٧) (الدين) زيادة يقتضيها المعنى .

فيه [و] ^(١) لولا وفاقهم عليه ما ثبت إجماعاً على وجهين لأصحابنا: ^(٢)

أحدهما : أن إجماعهم [معتبر] ^(٣) في انعقاده ، ولولاه ما ثبت إجماعاً
لاشتراكهم والعلماء في العلم به .

والوجه الثاني : وهو أصح أن إجماعهم فيه غير معتبر وهو منعقد ^(٤) بإجماع
العلماء دونهم ، لأن الإجماع إنما يصح إذا وقع عن نظر واجتهاد ، وليس العامة
من أهل الاجتهاد فلم يكونوا من أهل الإجماع .

ولأن الإجماع يكون معتبراً بمن يكون خلافه مؤثراً ، وخلاف العامة غير مؤثر
فكان إجماعهم غير معتبر .

والضرب الثاني : ما اختص [العلماء] ^(٥) بمعزفة حكمه دون العامة .
كنصب الزكاة ، وتحريم الصرأة على [خالها] ^(٦) وعمها ، وإبطال الوصية
للوارث فالمعتبر فيه إجماع العلماء من أهل الاجتهاد والفتية العامة ^(٧) .

واختلف أصحابنا هل يراعى ^(٨) فيه إجماع غير الفقهاء من المتكلمين ^(٩)

(١) (و) زيادة يقتضيها المعنى
(٢) وصح الخزالي أن إجماع العامي غير معتبر ، واختار الآمدي أنه معتبر

انظر : المستمضى ١٨٢/١ ، شرح تنقيح الفصول ٣٤١ ، شرح الكوكب المنير ٢٢٥/٢

التمهيد ٢٥٠/٣ ، الأحكام للآمدي "طبعة دار الفكر" ١٦٧/١ ، الإبهاج ٢٨٤/٢ ،

المنحول ٣١٠ ، كشف الأسرار ١٨٣/٢ .

(٣) في م ، س : (معتبراً) .

(٤) في س : (معنقد) .

(٥) في م ، س : (بالعلماء) .

(٦) في م ، س : (خالتها) .

(٧) انظر : البحر ١١ ب ، إرشاد الفحول ٨٨ .

(٨) في س : (يراها) .

(٩) إما أن يريد بالمتكلمين هنا المتكلمون في الأصول فقد قال الشوكاني :
وأما الأصولي الماهر المتصرف في الفقه ففي اعتبار خلافه في الفقه وجهان
حكماهما الماوردي .

وإما أن يراد بهم علماء الكلام ، يقول الرازي في الاعتبارين في الإجماع :
المعتبر في الإجماع - في كل فن - أهل الاجتهاد في ذلك الفن وإن لم
يكونوا من أهل الاجتهاد في غيره ، مثلاً العبرة بالإجماع في مسائل الكلام
بالمتكلمين ، وفي مسائل الفقه بالمتكلمين من الاجتهاد في مسائل الفقه ،
فلا عبرة بالمتكلم في الفقه ولا بالفقيه في الكلام ، ثم قال حاكياً الخلاف

أم لا على وجهين : (١)

أحدهما : يراعى إجماعهم فيه ويؤثر خلافهم ؛ لأنهم من أهل الاجتهاد ، ولهم معرفة باعتبار الأصول .

والوجه الثاني : أن إجماع المتكلمين فيه غير معتبر ، وخلافهم فيه غير مؤثر ، لأن الفقهاء أقوم بمعرفة الأحكام ، وأكثر حفظاً للفروع [وأكثر ارتياضاً] (٢) بالفقه .

فإذا ثبت أن أهل الاجتهاد من العلماء هم المعتبرون في انعقاد الإجماع فخالف منهم واحد لم ينعقد الإجماع . (٣)

لأن ابن عباس خالف الصحابة في مسائل لم يجعلوا أقوالهم حجة [عليه] (٤) لتفرده بالخلاف فيه . (٥)

ولكن اختلفوا هل يكون خلاف الواحد - مانعاً من انعقاد الإجماع - مشروطاً بعدم الإنكار أبداً . (٦)

فقالت طائفة : إنما يمنع خلاف الواحد - إن أنكره (٧) - من انعقاد الإجماع

=== في الأصولي : أما الأصولي المتمكن من الاجتهاد إذا لم يكن حافظاً للأحكام فالحق أن خلافه معتبر خلافاً لقوم .

انظر : المحصول ٢/٢٨١ ، إرشاد الفحول ٨٨ .

(١) انظر شرح اللمع ٢/٧٢٤ ، التمهيد ٣/٢٥٠ ، روضة الناظر ٦٩ .

(٢) في م' س : غير منقوطة (أكر ارسافا) .

(٣) هذا مذهب الأكثرين ، وذهب محمد بن جرير الطبري ، وأبو بكر السرازي ، وأبو الحسن الخياط من المعتزلة وإحدى الروايات عن أحمد إلى انعقاده

انظر : الأحكام للآمدي ١/١٧٤ ، شرح اللمع ٢/٧٠٤ ، شرح تنقيح الفصول ٣٣٦ ،

شرح الكوكب المنير ٢/٢٣٠ ، البرهان ١/٧٢١ ، المعتمد ٢/٢٩ ، إرشاد الفحول ٨٩ .

(٤) في م' س : (عليهم) .

(٥) يعني لم يلزمه بأقوالهم بسبب تفرده بالخلاف ، وإنما راعوا خلافه .

(٦) انظر : الأحكام للآمدي " طبعة دار الفكر " ١/١٧٤ .

(٧) إما أن تكون هذه الجملة المعترضة زائدة والكلام بدونها واضح ، ومعناه

إنما يمنع خلاف الواحد من انعقاد الإجماع إذا لم يظهر من الباقيين

إنكار على ذلك الواحد فيما وصل إليه بخلاف ابن عباس في مسائل العول ،

وإن أنكروا عليه ما وصل إليه باجتهاده لاعتبر قوله ، ولا يمنع من

انعقاد الإجماع بخلاف ابن عباس في المتعة وربما الفضل . حكى الآمدي =

مالم يظهر من الباقيين إنكار فيكون ترك [النكير] ^(١) منهم دليلاً على جواز الخلاف فيهم فأما من أنكروه عليه كان محجوجاً ^(٢) بهم .

وقال آخرون : بل قد ارتفع الإجماع بخلاف الواحد ، سواء أنكروا قوله عليه أو لم ينكروه [لأنه ممن شهد الله له بالحق] ^(٣) ، ولأن قول الأقل غير محجوج بالأكثر ، كذلك قول الواحد ، وإن كان فيهم من جعل قول ^(٤) الأكثر أولى بالحق من قول الأقل .

وهكذا لو أجمعوا ثم رجع أحدهم بطل الإجماع ^(٥) ، لأن الإجماع من أهل العصر حجة على غيرهم ، وليس بحجة عليهم .

ثم علم أن إجماع كل عصر حجة ، وخض أهل الظاهر للإجماع [بعمـ] ^(٦) الصحابة ^(٧) وهذا خطأ ؛ لأن كل عصر حجة على من بعدهم ، فلو جاز عليهم الخطأ

=== هذا القول عن أبي عبد الله الجرجاني .

انظر : الأحكام للآمدي (ط - دار الفكر) ١٧٤/١ .

وإما أن يكون الكلام لازيادة فيه ويكون الضمير حائداً على الحكم المفهوم من الكلام يعني : إنما يمنع خلاف الواحد المنكر للحكم الذي توصلوا إليه من انعقاد الإجماع . .

(١) في م' : (التكبير) ، وفي س' : (التكبر) .

(٢) في م' : (محجوباً) ، وفي س' : (ممن شهد الله له بالحق) .
وذلك في قوله تعالى : " شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط " - آل عمران الآية ١٨ - فخص أهل العلم دون العامة بهذه المنزلة .

انظر : أدب القاضي للماوردي ٤٥٧/١ .

(٤) (قول) مكررة في م' .

(٥) انظر : أدب القاضي للماوردي ٤٧١/١ .

(٦) في م' (بعض) .

(٧) ذهب الأكثرون من القائلين بالإجماع إلى أن الإجماع المحتج به غير مختص بإجماع الصحابة بل إجماع كل عصر حجة ، وخض داود وأهل الظاهر الإجماع بعصر الصحابة وقد صرح ابن حزم في المحلى بأن إجماع غيرهم حجة ولا يكون إجماعاً ، وعليه بأن أهل كل عصر بعد عصر الصحابة ليسوا كل المؤمنين وإنما هم بعض المؤمنين ، وصرح به أيضاً في الأحكام فقطع ببطان قول من يرى أن الإجماع ينعقد بعد عصر الصحابة ، ولكنهم إذا اجتمعوا كانوا على الحق ، وهذا القول إحدى الروايتين عن أحمد .

انظر : المحلى ٥٤/١ ، الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٦٥٩/٤ ، الأحكام للآمدي ١٧٠/١ ، شرح التلمع ٧٠٢/٢ ، أصول السرخسي ٣١٣ ، البرهان ٧٢١/١ ، النبد في أصول الفقه ٢٠ ، إرشاد الفحول ٨٢ .

* فعلمنا كل عصر إذا أجمعوا على أمر يجوز له الواحد منهم أن يرجع فلهذا ينعقد الإجماع وأما المبتدع من غيرهم فلهذا يجوز له مخالفة إجماعهم بعد انعقادهم .

فيما أجمعوا عليه حتى لا ينعقد الإجماع به لبطل التبليغ^(١)، ولما وجب أن يكون كل عصر حجة على من بعدهم فعلى هذا لو اختلف الصحابة على قولين في حادثة أجمع التابعون فيها على أحدهما فقد اختلف أصحابنا هل ينعقد الإجماع بهم بعد خلاف الصحابة قبلهم .

فذهب أبو العباس بن سريج^(٢) وكثير من أصحاب الشافعي^(٣) إلى أن الإجماع قد انعقد والخلاف المتقدم قد [ارتفع]^(٤).

لأنه لما كان إجماع العصر الثاني حجة مع عدم الخلاف في العصر الأول، وجب أن يكون حجة مع وجود الخلاف في العصر الأول، لأن ما كان حجة لا يختلف باختلاف الأعمار .

وذهب أبو بكر الصيرفي^(٥) وطائفة من أصحاب الشافعي إلى أن حكم الخلاف بساق

(١) يعني أن كون الإجماع خاماً بعصر الصحابة خطأ؛ لأن عصر من بعد الصحابة كعصر الصحابة في ختمهم الرسالة، وتبليغهم عن الله ورسوله ما أمروا بتبليغه، فلو خص الإجماع بعصر الصحابة لبطل التبليغ فترفع الثقة عن الشريعة .

(٢) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج، أحد أئمة الشافعية، ويلقب باللباز الأشهب، أخذ الفقه عن أبي القاسم الأنماطي والمزني، وعنه انتشر المذهب في الأناق، صنف نحو أربع مائة مصنف منها : الأقسام والخصال في فروع الفقه الشافعي، الواضع لنصوص الشرائع، كتاب العين، والدين في الوصايا التقريب بين المزني والشافعي . توفي سنة ٣٠٦ هـ .

انظر : البداية والنهاية ١٢٩/١١، تذكرة الحفاظ ٨١١/٣، شذرات الذهب ٢٤٧/٢، الفهرست ٢٩٩، طبقات ابن قاضي شهبة ٤٩/١، طبقات الشيرازي ١١٨، طبقات العبادي ٦٢، المنتظم ١٤٩/٦، معجم المؤلفين ٣١/١ .

(٣) منهم أبو علي بن خيران، وأبو بكر القفال .

انظر : شرح اللمع ٧٢٦/٢ .

(٤) في م : س : (اسع) .

(٥) في م : (الصيرفي) .

وهو محمد بن عبد الله البغدادي الملقب بالصيرفي المكنى بأبي بكر، تفقه على أبي العباس بن سريج، كان قوياً في المناظرة، والجدل، متبحراً في الفقه وعلم الأصول . من مؤلفاته : كتاب البيان في دلائل الاعلام على أصول الأحكام كتاب في الإجماع، شرح لرسالة الشافعي، وله كتاب في الفرائض . توفي بمصر سنة ٣٣٠ هـ .

انظر : شذرات الذهب ٣٢٥/٢، طبقات السبكي ١٨٦/٣، طبقات العبادي ٦٩، طبقات الأسنوي ١٢٢/٢، طبقات الشيرازي ١٢٠، طبقات ابن هداية الله ٦٣، وفيات الأعيان ١٩٩/٤، الفهرست ٣٠٠، الفتح المبين ١٨٠/١ .

والإجماع غير منعقد (١) :

لأن إجماع الصحابة على قولين إجماع منهم على تسويغ القول بكل واحد من القولين فلم يجز أن يكون إجماع التابعين مبطلاً لإجماع الصحابة .
ولأن الإجماع الثاني لو رفع القول الآخر كان نسخاً ، ولا يجوز حدوث النسخ بعد ارتفاع الوحي .

وعلى هذا لو أدرك أحد التابعين عصر الصحابة ، وكان من أهل الاجتهاد فخالطهم فيما أجمعوا عليه ، فقد اختلف أصحابنا هل يكون ذلك مانعاً من انعقاد الإجماع أولاً على ثلاثة مذاهب : (٢) :

أحدها : أن الإجماع منعقد ، وأن خلاف التابعي غير مؤثر ؛ (٣)
لأن عائشة رضي الله عنها أنكرت على أبي سلمة بن عبد الرحمن خلافة
[لابن] (٤) عباس في عدة الحامل المتوفى (٥) عنها زوجها وقالت : " أراك [كالفروج تصيح] (٦) مع الديكة " (٧)

(١) قال الآمدي المختار امتناع الإجماع .
انظر الوجهين : المستطى ٢٠٣/١ ، الإحكام للآمدي ٣٠٤/١ ، البرهان للأسنوي ٤٥٧ ، تهذيب شرح الأسنوي ٢٧٦/٢ ، التمهيد ٢٩٧/٣ .
(٢) انظر : أدب القاضي للماوردي ٤٧٥/١ ، شرح اللمع ٧٢٠/٢ ، الإحكام للآمدي ١٧٨/١ ، شرح تنقيح الفصول ٣٣٥ ، فواتح الرحموت ٢٢١/٢ ، المسودة ٢٨٧ ، إرشاد الفحول ٨١ .

(٣) حكاة الشوكاني عن إسماعيل بن علي .
انظر : إرشاد الفحول ٨١ .
(٤) في م ، س : (لأن ابن عباس) .
(٥) في س : (المتوفى) .
(٦) في م ، س : (كالفروج يصيح) .

(٧) لم أجده بهذا السياق واللفظ ، روى نحوه مالك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف أنه قال : سألت عائشة زوج النبي على الله عليه وسلم ما يوجب الغسل ؟ فقالت : هل تدري ما مثلك يا أبا سلمة ؟ مثل الفروج يسمع الديكة تصرخ فيصرخ معها إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل .
وروى مسلم ومالك خلاف ابن عباس ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن في عبدة المتوفى عنها زوجها يفرى مسلم عن سليمان بن يسار أن أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة وهما يذكران المرأة

والقول الثاني (١): وهو قول جمهورهم أن خلافه معتد به، ومانعاً من انعقاد الإجماع دونه، لأنه قد عاصر الصحابة كثير من التابعين فكانوا يفتنون باجتهادهم من غير نكير من الصحابة عليهم، فصاروا معهم من أهل الاجتهاد [ولولا] (٢) ذلك لمنعهم من [الفتيا] (٣) خوفاً من الفتيا بما يخالفهم . والمذهب الثالث (٤): وهو قول بعض المتأخرين أن التابعي إن كان حيّاً أدركهم [خاص] (٥) معهم فيما اختلفوا فيه اعتد بخلافه ولم ينعقد الإجماع دونه، وإن تكلم فيه بعد أن سبق إجماع الصحابة عليه لم يعتد بخلافه .

=== تنفس بعد وفاة زوجها بليال، فجعلنا يتنازعان ذلك، قال: فقال أبو هريرة أنا مع ابن أخي (يعني أبا سلمة) فبعثوا قريباً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أن أم سلمة قالت: إن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال، وأنها ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تتزوج. وذكر الحادثة بمثل مذكرها الماوردي الشيرازي في شرح اللمع، وابن النجار في شرح الكوكب المنير، والكلوذاني في التمهيد .

انظر: الموطأ: كتاب الطهارة - باب واجب الغسل إذا التقى الختانان ٤٦/١، كتاب الطلاق - باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً ٥٩٠/٢، صحيح مسلم: كتاب الطلاق - باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ١١٣٣/٢، شرح اللمع ٧٢١/٢، شرح الكوكب المنير ٢٣٤/٢، التمهيد ٢٧٠/٣ . (١) وبه قال عامة الفقهاء والمتكلمين، وأما إليه أحمد، وحكاه القاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي، ونقله السرخسي من الحنفية عن أكثر أصحابهم .

انظر: التمهيد ٢٦٧/٣، إرشاد الفحول ٨١ .

(٢) في م، س: (ولو) .

(٣) في م، س: (العي) غير منقوطة .

(٤) قال الآمدي: وهذا مذهب أصحاب الشافعي، وأكثر المتكلمين، وأصحاب أبي حنيفة، ومذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه .

انظر: الإحكام للآمدي ١٧٨/١ .

(٥) في م، س: (خاص) .

م كل من أتى به ٣٦١ م فهو من متأخري الشافعية، وكل من أتى قبل هذا فهو من متقدمي الشافعية .

فإن قيل : فهل يكون انقراض العصر شرطاً في [صفة] (١) الإجماع (٢) ؟

[قيل] (٣) الإجماع على ضربين :

أحدهما : إجماع عن قول . (٤)

والثاني : إجماع عن انتشار ، وإمساك . (٥)

فالإجماع على الانتشار والإمساك لا ينعقد إلا بانقراض العصر ، لأن الإمساك قد يحتمل أن يكون للتماس الدليل ، ويحتمل الوقاق ، فإذا انقروا عليه زال الاحتمال ، ويثبت أنه إمساك وقاق .

لكن اختلف أصحابنا في الماسكين فيه هل يعتبر في انعقاد الإجماع بهم وجود

(١) في م ، س : (الصفة) .

(٢) في اشتراط انقراض العصر في صفة الإجماع خمسة مذاهب :

أحدها : أنه لا يشترط وعليه أكثر الشافعية والحنفية ، وقال ابن قدامة في الروضة وأوماً إليه الإمام أحمد ، وقال ابن بدران عن الإمام أحمد : قلت ومعتد مذهبه عدم الاشتراط .

والثاني : يشترط وهو رأي أحمد وابن فورك .

والثالث : أنه يشترط في السكوتي دون القول ، وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الأسفرايني واختاره الآمدي ، وقال أبو إسحاق الشيرازي : إن كان عن قول أو فعل بعضهم وسكت السابقون ففيه طريقان : أحدهما : أنه على وجهين ، والثاني أنه يعتبر فيه انقراض العصر قولاً واحداً .

والرابع : إن كان الإجماع عن قياس اشترط فيه وإلا فلا . قاله إمام الحرمين والخامس : إنه إذا لم يبق من المجتمعين إلا عدد ينقص عن أقل عدد التواتر فلا يكثر ببقائهم ، ويحكم بانعقاد الإجماع .

انظر : المنحول ٣١٧ ، الإحكام للآمدي ١٨٩/١ ، الإبهاج ٣٩٣/٢ ، تهذيب شرح الأسنوي ، ٢٩١/٢ ، شرح اللمع ٦٩٧/٢ ، فواتح الرحموت ٢٢٤/٢ ، البرهان ٦٩٤/١ ، أصول السرخسي ٣١٥/٢ ، التقرير والتحبير ٨٦/٣ ، شرح الكوكب المنير ٢٤٦/٢ ، التمهيد ٣٤٦/٣ ، روضة الناظر ٧٣ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ٢٨١ ، إرشاد الفحول ٨٤ .

(٣) في م : (قبل) وفي س غير منقوطة (مل) .

(٤) وهو الإجماع الصريح .

(٥) وهو الإجماع السكوتي : بأن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول وينتشر ذلك فسي المجتهدين من أهل ذلك العصر ، فيسكتون ولا يظهر منهم اعتراف ولا إنكار .

انظر : إرشاد الفحول ٨٤ .

الرضا منهم والاعتقاد (١) على وجهين : (٢)

أحدهما : يعتبر فيه اعتقادهم ؛ لأن بالاعتقاد يثبت الحكم .
والثاني : يعتبر فيه الرضا ؛ لأن الاعتقاد غير موصول إليه والرضا دليل عليه .
وأما الإجماع عن قول فهو أؤكد منه لانتفاء الاحتمال عنه وليس انقراض العصر
شرطاً في انعقاده .

وذهب بعض أصحابنا إلى أن انقراض العصر [شرط] (٣) في انعقاده لأن لبعض
المجمعين الرجوع ، كما رجع علي رضي الله عنه في بيع أمهات الأولاد ، (٤) فلو
كان منعقداً لما جاز خلافه .

وهذا خطأ ؛ لأن الإجماع إنما ينعقد بالنظر ، والاستدلال ، وذلك مما يبطل بالموت
فلم يجر أن يكون انقراض العصر شرطاً فيه ؛ لأن الموت يبطل ما انعقد الإجماع
به ، ولأن كل من كان قوله حجة بعد موته كان قوله حجة في حياته كالنبي
صلى الله عليه وسلم .

وليس يمتنع أن يكون لبعضهم الرجوع ، وإن كان الإجماع منعقداً لأن إجماعهم
ليس بحجة عليهم وإنما هو حجة على من بعدهم .

(١) أي اعتقاد صحة الحكم .

(٢) قال الفراء : إن الإجماع السكوتي يعتبر إجماعاً بشرط إفادة القرائن
العلم بالرضا .

(٣) في م' س : (شرطاً) .

(٤) أم الولد : هي الأمة إذا حبلت من سيدها وولدت سواء كان المولود حياً
أو ميتاً أو مات فيها غرة ، فإنها تعتق بموت سيدها .
انظر : منهاج الطالبين ١٤٩ .

روى عبد الرزاق والبيهقي عن معمر بن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة
السلماني قال : سمعت علياً يقول : اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات
الأولاد أن لا يبعن ، قال ثم رأيت بعد أن يبعن ، قال عبيدة فقلت له ف رأيك
ورأي عمر في الجماعة أحب إليّ من رأيك وحدك في الفرقة ، أو قال فـ في
الفتنة فضحك علي .

قال ابن حجر : وهذا الإسناد معدود في أصح الأسانيد .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب أحكام العبيد - باب بيع أمهات الأولاد
٤٢٩١/٧

السنن الكبرى : كتاب عتق أمهات الأولاد - باب الخلاف في أمهات الأولاد .

٣٤٨/١٠ ، تلخيص الحبير ٢١٩/٤ .

فصل

فأما المصنف الرابع : وهم الصحابة

فتقليدهم يختلف على حسب اختلاف أحوالهم فيما قالوه ، ولهم أربعة أحوال :

أحدها : أن يجمعوا على الشيء قولاً ، ويتفقوا لفظاً ،

فهذا إجماع لا يجوز خلافه ، وتقليدهم فيه واجب ، والمصير إلى قولهم فيه لازم .

والحال الثانية : أن يقول واحد منهم قولاً ، وينتشر في جميعهم وهم من بين

قائل به ، وساكت على الخلاف فيه فذلك ضربان :

أحدهما : أن يظهر الرضا من الساكت عما ظهر النطق [به] ^(١) من القائل .

فهذا إجماع لا يجوز خلافه ، لأن ما يدل عليه نطق موجود في رضا الساكت . ^(٢)

والضرب الثاني : أن لا يظهر من الساكت الرضا ، ولا الكراهة فهو حجة لأنهم لو

علموا خلافه لم يسمعهم ^(٣) الإقرار عليه ، وهل يكون إجماعاً أم لا على قوانين : ^(٤)

أحدهما : يكون إجماعاً ، لأنه لو كان فيهم مخالف لبعثه الدواعي على إظهار خلافه

لأن كتم الشريعة ينتفي عندهم .

[والقول] ^(٥) الثاني : لا يكون إجماعاً . ^(٦)

قال الشافعي ^(٧) : من نسب إلى ساكت كلاماً فقد كذب عليه .

(١) (به) زيادة يقتضيها المعنى .

(٢) انظر : التمهيد ٣/٢٢٣ ، روضة الناظر ٧٦ ، إحكام الفصول ٤٨٠ .

(٣) في س : (لم يسمعهم) .

(٤) قال أبو إسحاق الشيرازي : الصحيح أنه إجماع وأنه حجة .

انظر : شرح اللمع ٢/٦٩١ ، الإحكام للأمدى ١/١٨٧ ، روضة الناظر ٧٦ .

(٥) في م س : (فالقول) .

(٦) وفيه قال أبو بكر الصيرفي .

انظر : شرح اللمع ٢/٦٩١ ، المسودة ٣٠٠ .

(٧) انظر قول الشافعي : البرهان للجويني ١/٧٠١ ، البرهان للأسنوي ٤٥٠ ، المنحول

٣١٨ ، ولفظه فيهم : " لا ينسب إلى ساكت قول " .

وكان أبو إسحاق المروزي يقول : إن كان ماقاله الواحد فيهم حكماً حكم به كان انتشاره فيهم ، وسكوتهم عن الخلاف فيه إجماعاً ، وإن كان [فتياً] ^(١) لم يكن إجماعاً ، لأن الحكم لم يكن فيهم إلا من مشورة ومطالعة وبعد نظر ومباحثة .

وإن كان أبو علي بن أبي هريرة ^(٢) يقول بضد هذا : إن كان [فتياً] ^(٣) كان إجماعاً ، وإن كان حكماً لم يكن إجماعاً . ^(٤)

لأن الحكم لازم لايجوز اعتراض الساكتين فيه ، لما فيه من إظهار المباشرة ، والفتيا غير لازمة ، وليس المخالفة فيها مبينة ، وكان السكوت دليلاً على رضا وموافقة .

والحال الثالثة : أن يقول الواحد منهم قولاً لايعلم انتشاره ، ولايظهر منهم غلافه فلا يكون إجماعاً .

وهل يكون حجة يلزم المعير إليه أم لا ؟ على قولين : ^(٥) أحدهما : قاله في القديم وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة أنه حجة يلزم المعير إليه لقوله عليه السلام : " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " . ^(٦) ^(٧)

(١) في م : (فينا) وفي س غير منقوطة (فسا) .

(٢) في س : (أبي هرير) .

(٣) في م : (فينا) ، وفي س غير منقوطة (فسا) .

(٤) انظر : الإحكام للآمدى ١٨٧/١ .

(٥) قال الشيرازي : ونحن ننصر القول الجديد ، وذكر الدليل على صحته .

انظر : شرح اللمع ٧٤٢/٢ ، التمهيد ٣٣١/٣ ، تنقيح الفصول ٣٣/١ ، أصول السرخسي ١٣٥/٢ .

(٦) أبو هب الله مالك بن أنس الأسبجي إمام دار الهجرة ، طلب العلم وهو صغير

فأخذ من نافع وسعيد المقبري والزهرى ، وخلق ، ولد سنة ٩٣ هـ وتوفي سنة ١٧٩ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٢٠٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٨/٨ ، شذرات الذهب ٢٨٩/١ ،

صفة المعفوة ١٧٧/٢ ، طبقات الحفاظ ٩٦ .

(٧) رواه ابن عبد البر عن نافع عن ابن عمر بلفظ : " إنما أصحابي مثل النجوم

فبأيهم أخذتم بقوله اهتديتم " .

قال : وهذا إسناد لايعم ، وقال ابن حجر : ضعيف جداً .

ورواه أيضاً عن جابر بلفظ " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " .

وقال : هذا إسناد لايقوم به الحجة ، لأن الحرث بن غصين مجهول .

وقال ابن حجر : رواه الدار قطني في غرائب مالك من طريق جميل بن زيد عن

مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وجميل لايعرف ولاأصل له في حديث

مالك ولا من فوقه .

وقال الزركشي : روي من حديث عمر ، وابن عمر ، وجابر ، وابن عباس .

وذكر جميع الطرق للحديث ، وكلها ضعيفة .

انظر : جامع بيان العلم وفضله ٩٠/٢ ، تلخيص الحبير ١٩٠/١ ، الاعتبار ٨٠/١ ،

تخريج أحاديث اللمع ٢٧٠ .

ولأن المحابة قد كان بعضهم يأخذ بقول [بعض] (١) من غير طلب دليل فدل على أن قول أحادهم حجة .

فعلى هذا هل يجوز أن يختص به عموم الكتاب والسنة أم لا ؟ على وجهين : (٢) أحدهما : يجوز ، لأن (٣) العموم يختص بقياس محتمل (٤) وقوله أقوى من القياس المحتمل .

والوجه الثاني : لايجوز تخصيص العموم به .

لأن المحابة قد كانوا يتركون أقوالهم لعموم الكتاب والسنة .

والقول الثاني : قاله في الجديد إن قول المحابي من غير انتشار ليس بحجة ويجوز للتابعي خلافه ، لأن المجتهد لايلزمه قبول قول المجتهد ، ولأن القياس حجة علينا ، وعلى المحابي .

فعلى هذا إن وافق قول المحابي قياس التقريب (٥) فهل يكون أولى من قياس المعنى (٦) بانفراده أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : أن قياس المعنى بانفراده [أولى لأنه] (٧) بانفراده حجة .

والوجه الثاني : أن قول المحابي مع موافقة قياس [التقريب] (٨) أولى من قياس المعنى المنفرد به .

(١) (بعض) زيادة يقتضيها المعنى .

(٢) حكى الأسنوي والبدخي الخلاف عن الماوردي .

انظر : التمهيد للأسنوي ٥٠٠ ، شرح البدخي ١٤٣/٣ . (٣) (لأن) مكررة في س

(٤) القياس المحتمل والله أعلم هو القياس الظني ، فليس باللائم فيما يخص به عموم أن يكون قياساً قطعياً .

(٥) قياس التقريب هو أحد نوعي قياس الشبه .

وهو - أي قياس التقريب - الذي يكون الشبه في أوصافه وهو على ثلاثة أضرب : أحدها : أن يتردد الفرع بين أمليين مختلفي المفتين ، وقد جمع الفرع صفتي الأمليين ، فيرجح في الفرع أغلب المفتين .

والضرب الثاني : أن يتردد الفرع بين أمليين مختلفي المفتين ، والمفتان معدومتان في الفرع ، وصفة الفرع تقارب إحدى المفتين وإن خالفتهما .

والضرب الثالث : أن يتردد الفرع بين أمليين مختلفي المفتين والفرع جامع لمفتي الأمليين ، وأحد الأمليين من جنس الفرع ، والآخر من غير جنسه .

انظر : أدب القاضي للماوردي ٦٠١/١ .

(٦) قياس المعنى : ما أخذ حجة فرعه من معنى أصله ، وهو قسمان : قياس جلي وقياس خفي .

انظر : أدب القاضي للماوردي ٥٨٦/١ .

(٧) في س : (أولاً لأن) .

(٨) في م ، س : (النص) .

وقال ابن أبي هريرة : وقد أخذ الشافعي به في عيوب الحيوان حيث أخذ بقضائه عثمان (١) لموافقته قياس التقريب مع مخالفته قياس المعنى .
والحال الرابعة : أن يقول الواحد منهم قولاً يخالفه فيه غيره فيظهر الخلاف بينهم وينتشر فيهم فقيه قولان : (٢)
قال في القديم : يؤخذ بقول الأكثرين لقوله عليه السلام " عليكم بالسوا والاعظم " (٣)
فإن [استوا] (٤) أخذ بقول من معه الخلفاء الأربعة لقوله عليه السلام : " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدي " (٥)

(١) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية ، وكان له ثلاث كنى أبو عمرو ، وأبو عبد الله ، وأبو ليلى لقب بذي النورين لتزوجه ابنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هاجر إلى الحبشة مع زوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أول مهاجر إليها ، ثم هاجر ثانية إلى المدينة ، وهو أحد المبشرين بالجنة ، قتل سنة ٣٥ هـ .

انظر : الجرح والتعديل ١٦٠/٦ ، الجوهرة ١٦٩/٢ ، الرياض المستطابة ١٥٦ ، مشاهير علماء الأمصار ٥ .

(٢) انظر : اللمع ٥٣ ، شرح اللمع ٧٥٠/٢ .

(٣) روى نحوه ابن ماجة عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن أمتي لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسوا الأعظم فيه " قال في الزوائد : هذا إسناد ضعيف لضعف أبي خلف الأعمى واسمه حازم بن عطاء انظر : سنن ابن ماجة : كتاب الفتن - باب السوا الأعظم ١٣٠٢/٢ ، مصباح الزجاجة ١٦٩/٤ .

(٤) في م : (استوا) ، وفي س : (استوا) .

(٥) أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجة ، والترمذي والحاكم ، وابن عبد البر عن العرباض بن سارية قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب فقال قائل : يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا ، فقال " أوصيكم بتقوى الله ، والسمع والطاعة ، وإن عبداً حبشياً ، فإنه من يعش بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعفوا عليها بالنواجز وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدث بدعة ، وكل بدعة ضلالة " اللفظ لأبي داود .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقال الحاكم : هذا إسناد صحيح على شرطهما جميعاً ولا أعرف له علة .

انظر : مسند الإمام أحمد ١٢٦/٤ ، سنن أبي داود : كتاب السنة - باب لزوم السنة ٢٠١/٤ ، سنن الترمذي : أبواب العلم - باب الأخذ بالسنة واجتناب البدعة ١٤٩/٤ ، المستدرک - كتاب العلم ٩٦/١ ، جامع بيان العلم وفضله ٩٦/١ .

فإن [استووا] ^(١) صار كالدليلين إذا تقابلا فيرجع إلى الترجيح .
والقول الثاني : قاله في الجديد إنه يعود عند اختلافهم إلى ما يوجب الدليل
ويقتضيه الاجتهاد .
لأن التقليد مع الاختلاف [يفضي] ^(٢) إلى اعتقاد ما لا يؤمن كونه جهلاً ، والإقدام على
ما لا يؤمن بكونه قبيحاً ، وقبح ما يجري هذا المجرى يتقرر في القول ، وأفسراد
الصحابة كأفراد سائر الأمة فيما عليهم من الاجتهاد في الحادثة .
لكن إذا اختلف الصحابة على قولين لم يكن لمن بعدهم إحداث قول ثالث ^(٣)
بخلاف ما ذهب إليه داود ^(٤) ، وأهل الظاهر ، لأن ذلك إجماع منهم على [أن] ^(٥) ما
سوى القولين باطل ليس بحق .
فهذه أربعة أمانات يجوز تقليدها على ما ذكرنا من ترتيب الحكم فيها ، ولم يرد
الشافعي شيئاً منها بنهي عن تقليد غيره .

-
- (١) في م' ، س : (استوى) .
(٢) في م' ، س غير منقوطة (معنى)
(٣) انظر : الإحكام للآمدي ١/١٩٨ ، المستمعى ٢/١٩٩ ، المنحول ٣٢٠ ، اللمع ٥٢ ، شرح
اللمع ٢/٧٣٨ ، التقرير والتحبير ٣/١٠٦ ، روضة الناظر ٧٥ ، التمهيد ٣/٣١٠ ، المعتمد
٤٤/٢ .
وذكر في تنقيح الفصول ثلاثة أقوال :
الجواز مطلقاً ، والمنع مطلقاً ، والتفصيل : إن لزم من القول أنشأ الخروج عما أجمعوا
عليه امتنع وإلا جاز .
انظر : تنقيح الفصول ٣٢٦ .
(٤) أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصمهاني المعروف بالطاهري
كان زاهداً كثير الورع ، أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه ، وأبي ثور وغيرهما ،
وكان صاحب مذهب مستقل ، وهو أول من استعمل قول الظاهر وأخذ بالكتساب
والسنة ، وألقى ما سوى ذلك من الرأي والقياس . من مصنفاته : كتاب الإيضاح
وكتاب الإفصاح ، وكتاب الدعوى والبيانات ، وكتاب الأعراف .
ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ ، وقيل سنة ٢٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٧٠ هـ .
انظر : تاريخ بغداد ٨/٣٦٩ ، شذرات الذهب ٢/١٥٨ ، طبقات السبكي ٢/٤٢ ، الفهرست
٣٠٣ ، الكامل ٦/٥٧ ، لسان الميزان ٢/٤٢٢ ، ميزان الاعتدال ٢/١٤ .
(٥) (أن) زيادة يقتضيها المعنى .

فصل

وأما من يختلف حالهم باختلاف حال السائل والمسئول فهم علماء الأصناف. فإن كان السائل عامياً ليس من أهل الاجتهاد جاز له تقليدهم فيما يأخذ به ويعمل عليه. (١) لقوله تعالى " فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ " (٢) ولأن العامي عادم لآلة الاجتهاد العومل إلى حكم الحادثة فجرى مجرى الضريـر يرجع في القبلة لذهاب بصره إلى تقليد البصير. (٣) لكن اختلف أصحابنا هل يلزمه الاجتهاد في الأعيان من المفتين على وجهين: (٤)

أحدهما: وهو [قول] (٥) أبي العباس بن سريج يلزمه أن يجتهد ولا يقلد إلا أعلمهم، وأورعهم، وأسنهم .

والوجه الثاني: وهو قول جمهور أصحابنا [لا يلزمه] ذلك، لأنه لا يعمل إلى معرفة الأعلم إلا أن يكون مشاركاً في العلم، والعامي ليس بمشارك فعار عادم لآلة الاجتهاد في أعلمهم، كما كان عادماً لآلة الاجتهاد في حجة قولهم فعلى هذين الوجهين لو وجد عالمين، وعلم أن أحدهما أعلم فعلى الوجه الأول يلزمه تقليد الأعلم عنده، وعلى الوجه الثاني: هو بالخيار لأن كون أحدهما أعلم في الجملة لا يمنع (٦) أن يكون الآخر أومل إلى حكم الحادثة المسئول عنها، أو مساوياً فيها .

وعلى هذين الوجهين لو استفتى فقيها فلم يسكن (٧) إلى فتياه .

(١) وقال بعض المتكلمين أنه لا يجوز للعامي التقليد في المسائل حتى يصرف العلة التي أشارت الحكم .

انظر: اللمع ٧١، شرح اللمع ١٠١٠/٢، المستمقى ٣٨٩/٢ .

(٢) سورة النحل، آية (٤٣) .

(٣) في م: (البصر) .

(٤) انظر: المستمقى ٣٩٠/٢، الإحكام للآمدي ٢٥٥/٣، شرح اللمع ١٠١١/٢، التمهيد للأسنوي ٥٣٠، تهذيب شرح الأسنوي ٢٧٤/٣، نهاية السؤل ٦١٢/٤، حاشية التفازاني ٣٠٩/٢ .

(٥) (قول) زيادة يقتضيها المعنى .

(٦) في م: (لا يبيع) وفوقها (لا ينبغي) .

(٧) في م: (يكن) ومكتوب فوقها (يسكن) .

* في م: (لا يلزمهم) .

فعلى الوجه الأول يلزمه أن يسأل [ثانياً] (١) وثالثاً حتى يميروا [عدد] تسكن (٢) نفسه إلى فتياهم .

وعلى الوجه الثاني : لا يلزمه سؤال غيره ، ويجوز له الاقتصار على فتياه ، لأنه ليس [نفور نفسه] (٣) ولا سكونها حجة .

ولو استفتى فقيهاً ثم رجع الفقيه عن فتياه .

فإن لم يعلم السائل بالرجوع فهو على ما كان عليه من العمل بها .

وإن أخبره برجوعه : فإن كان الفقيه خالف نكاحاً لزم السائل أن يرجع عن الأول إلى الثاني .

وإن كان قد خالف أولى [النظرين] (٤) : فإن كان قد فعل السائل بما أفتاه به لم ينقضه به .

وإن كان لم يعمل به أمسك عنه . (٥)

ولو استفتى فقيهين فأفتاه أحدهما بتحليل ، والآخر بتحريم ففيه وجهان : (٦)

أحدهما : أنه بالخيار بالأخذ بقول من شاء منهما ، كما كان بالخيار في الاقتصار على قول أحدهما . (٧)

والوجه الثاني : يأخذ بأثقلهما عليه ، لأن الحق ثقیل .

فهذا مافي تقليد العامي للعالم ، ولم يرد الشافعي رحمه الله بالنهي عن تقليده

(١) في م ، س : (ساء) .

(٢) في م ، س : (عدد يسكن) .

(٣) في س : (نفور شبهه) ، وفي م غير منقوطة (نفور شبهه) .

(٤) في م ، س : (النظرين) .

(٥) انظر : المسودة ٤٨٤ .

(٦) ذكر الشيرازي في هذه المسألة ثلاثة أوجه : أحدها : أنه بالخيار ، والثاني أنه يجتهد فيمن يأخذ بقوله منهما ، والثالث : أنه يأخذ بأغلظ الجوابين ، وصح الأول .

وذكر الروياني وجهاً آخر أنه يتخير بالأيسر والأخف .

وهناك عدة أقوال عن الشافعية ذكرها الشوكاني في إرشاد الفحول فراجع .

انظر : اللمع ٧٢ ، شرح اللمع ١٠٣٨/٢ ، البحر ١٠ أ ، المنقول ٤٨٣ ، إرشاد

الفحول ٢٧١ .

(٧) في م ، س : (على قول أحدهما أنه بالخيار بالأخذ) وفي س ما يشير إلى أنها قاعدة .

فأما العالم إذا أراد أن يقلد (١) حالماً فعلى ضربين : (٢)

أحدهما : أن يريد تقليده فيما يفتي به أو يحكم فلا يجوز له ذلك ، وجوزه أبو حنيفة ، ولذلك أجاز للعامة القضاء ليستفتي العلماء فيما يحكم به . (٣) وهذا خطأ لقوله تعالى : " فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ " (٤) فجعل فقد العلم في سؤال أهل الذكر ، ولأنه ليس تقليد أحدهما لصاحبه بأولى من تقليد صاحبه له ، كما لمبشرين لا يجوز لأحدهما تقليد صاحبه في القبلة .

والضرب الثاني : أن يريد تقليده فيما نزلت به من حادثة . فإن كان الوقت متسعاً لاجتهاده فيها لم يجز تقليد غيره ، وإن ضاق الوقت عمن الاجتهاد فيها فقد اختلف أصحابنا هل يجوز تقليد غيره فيها على وجهين : (٥)

أحدهما : وهو قول أبي العباس بن سريج يجوز له تقليد غيره ، ويمير كالعامي في هذه الحادثة لتعذر وموله إلى الدلالة .

والوجه الثاني : وهو قول أبي إسحاق (٦) ، وأبو علي بن أبي هريرة لا يجوز (٧) له التقليد ، لأنه قد يتوصل إلى الحكم بطريق النظر بالسؤال عن وجه الدليل فيعمل باجتهاده ونظره بعد السؤال والكشف إلى حكم الحادثة من غير تقليد . فهذا ما في تقليد المجتهد للمجتهد ، وهذا الذي أورده الشافعي بالنهي عمن تقليده وتقليد غيره .

(١) في م : (تقلد) ، وفي س : (يقلد) .

(٢) في تقليد العالم للعالم ثمانية مذاهب :

أحدها : المنع مطلقاً وهو قول أبي إسحاق الإسفرايني ، والثاني : الجواز مطلقاً وهو مذهب إسحاق وسفيان الثوري ، والثالث : أنه جائز فيما يخصه من الأحكام دون ما يفتي به ، والرابع : الجواز فيما يفوت وقته أي مما يخصه أيضاً ، ولا يجوز فيما لا يفوت ، والخامس : إن كان أعلم جاز ، وإن كان متساوياً أودون فلا وهو مذهب محمد ابن الحسن ، والسادس : يجوز تقليد المعاصي بشرط أن يكون أرجح في نظره من غيره ، وسأعده فلا يجوز ، والسابع : الحاق التابعي أيضاً بالمعاصي ، والثامن : يجوز تقليد الأعلام بشرط تعذر الاجتهاد ، وهو قول ابن سريج . وشرح الآمدي الأول انظر : الإحكام للآمدي ٢/٢٣٣ ، المنحول ٤٧٦ ، المستعفى ٢/٣٨٤ ، شرح اللمع ٢/١٠١٣ ، التمهيد للأسنوي ٥٢٤ ، تهذيب شرح الأسنوي ٣/٢٦٨ ، نهاية السؤل ٤/٥٩١ ، حاشية البناني ٢/٣٩٤ ، التمهيد ٤/٤٠٨ ، نشر البنود ٢/٣٣٧ ، المختصر ١٦٧ .

(٣) انظر : أدب القاض للماوردي ١/٦٣٧ ، أدب القضا ١٠/٢٧٧ ، معين الحكام ٢٧ .

(٤) سورة النحل آية (٤٣) .

(٥) انظر : شرح اللمع ٢/١٠١٢ . (٦) المراد أبو إسحاق المزوزي ، أو الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني إبراهيم بن محمد ، كان فقيهاً متكلماً أصولياً ، شافعيّاً توفي سنة ٤١٨ هـ .

انظر البداية والنهاية ١٢/٢٤ ، تبیین کذب المغتري ٢٤٣ ، طبقات السبكي ٣/١١١ ، طبقات الشيرازي ١٣٤ ، طبقات ابن حديّة الله ١٣٥ .

(٧) في م : س : (ولا يجوز) .

فصل

قوله : لينظر فيه دينه .

فالمعني بالناظر هو المرید ، والنظر ضربان :

نظر مشاهدة بالبصر ، ونظر فكر بالقلب . (١)

ومرادہ هو الفكر بالقلب دون المشاهدة بالبصر ، كما قال تعالى : "[أَوَلَسْمَ] يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ" (٢) يعني : أفلم يتفكروا بقلوبهم ليعتبروا . (٣)

وفي (٤) المراد بقوله . لينظر فيه دينه تأويلان على ماضي أحدهما : في العلم .

والثاني : في مختصره هذا .

وأما قوله لدينه : فلأن الفقه علم ديني ، فالناظر فيه ناظر في دينه .

وأما قوله : ويحتاط لنفسه

أي ليطلب (٥) الاحتياط لنفسه بالاجتهاد في المذاهب ، فترك التقليد بطلب (٦) الدلالة . والله أعلم .

(١) في م ، س : (أفلم) .

(٢) سورة الأعراف ، آية (٢٨٥) .

(٣) انظر : فتح القدير ٢/٢٧١ .

(٤) في م : (في) بدون واو .

(٥) في س : (ليطلب) .

(٦) في س : (بطلب) .

باب النظارة



باب (١) الطهارة (٢)

(١) جرت عادة المعنفين أن يقسموا مواضع الفقه إلى كتب وكل كتاب يجمع تحته أبواباً ، فكتاب الطهارة يشمل : باب المياه ، وباب الأنية ، وباب الوضوء ... وغيرها ولم يتبع المزني هذا الترتيب فبدأ بباب الطهارة ، ولم يأت فيه بأحكام الطهارة وهي الوضوء والغسل . وقد أجاب عن هذا الروياني فقال : إنه بين فيه الماء الذي يتطهر به ، والماء الذي لا يتطهر به وهو من حكم الطهارة أيضا .

أو نقول : مراده كتاب الطهارة أو أبواب الطهارة ، ويجوز أن يعبر عن الكتاب بالباب ، لأن الفقه كله كالكتاب الواحد ، وكل نوع منه كتاب وبسبب منه ، ولأن الشافعي ذكر في تصنيفه كتاب الطهارة ، ثم ذكر باب ما تجزي به الطهارة ، ثم افتتح بقوله " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " الآية .

ثم قال : والغسل إنما يكون في العادة بالماء ، وهو ما خلقه الله . ثم ذكر قوله تعالى : " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا " وهذا أحسن ولكن المزني اختصر على ما ذكر أخيراً . انظر : البحر ١٤ ب .

والباب : على وزن فعل بفتحتين ، ويجمع على أبواب . يقال : بويت الأشياء تبويهاً جعلتها أبواباً متميزة .

انظر : بوب - الصحاح ٩٠/١ . - باب - المصباح المنير ٧٢/١ .

(٢) الطهارة في اللغة : النظافة والنزاهة عن الأدناس والأنجاس .

يقال : " هم قوم يتطهرون " أي يتنزهون من الأدناس .

ويقال : " طَهَّرَ الشيء " بفتح الهاء " وطَهَّرَ " بضمها ، طهارة فيهما ، والاسم : الطهر ، والظهور بفتح الطاء اسم لما يتطهر به كالظهور والسحور ، وبالضم اسم للفعل .

قال النووي : هذه اللغة المشهورة التي عليها الأكثر من أهل اللغة ، واللغة الثانية بالفتح فيهما .

انظر : - ظهر - لسان العرب ٥٠٤/٤ ، مختار الصحاح ٣٩٨ ، المصباح المنير ٢٦/٢ ، القاموس المحيط ٨٢/٢ ، أنيس الفقهاء ٤٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٨/٢ ، المجموع ٧٩/١ .

والطهارة في اصطلاح الفقهاء هي :

" رفع الحدث أو إزالة النجاسة أو مافي معناهما وعلى مورتها " والمراد ب (مافي معناهما) التيمم ، وتجديد الوضوء ، والغسلة الثانية والثالثة في

قال المزني رحمه الله : قال الشافعي رحمه الله (١) :

قال الله تعالى (٢) : " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا " (٣) .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر :

" هو الطهور ماؤه الحل (٤) مَيِّتته (٥) : (٦) (٧) "

= الوضوء ، وإزالة النجاسة ، والأفسال المسنونة ، وطهارة المستحاضة ، ولس البول ، ومافي معناه من حدث دائم ، وغير ذلك مما لا يرفع حدثا ولا يزيل نجسا ولكنه في معناه .

- وذكر النووي وجهاً ضعيفاً في المستحاضة والسلس والتيمم أنها ترفع الحدث - وقال : من اقتصر على أن الطهارة رفع الحدث وإزالة النجس فليس بمعيب ، فإنه حد ناقص ، لأنه يخرج منه ما ذكرنا والله تعالى أعلم .

انظر : المجموع ٧٩/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٨/٣ ، تمحيص التنبيه ١١ .
وإنما قدم الطهارة لأنها شرط الصلاة ، والشرط مقدم على المشروط ، وخسب الطهارة بالبداية من بين شروط الصلاة لكونها أهم ، لأنها لا تسقط بعذر فسب وجوبها الصلاة بشرط الحدث .

انظر : أنيس الفقهاء ٤٧ .

(١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ج .

(٢) في س : (تعال) .

(٣) سورة الفرقان آية (٤٨) .

(٤) الحل : بكسر الحاء أي الحلال .

(٥) مَيِّتته : بفتح الميم ، قال السيوطي والسندي : قال الخطابي : وعوام الرواة يكسرونها ، وإنما هو بالفتح يريد حيوان البحر إذا مات فيه .

انظر : (٤ - ٥) شرح السيوطي ، وحاشية السندي على سنن النسائي ٥٠/١ .

(٦) أخرجه مالك والشافعي عنه ، والأربعة ، وابن خزيمة ، وابن حبان والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي ، والبغوي .

قال ابن حجر : " وقد صح هذا الحديث البخاري فيما حكاه عنه الترمذي ، وتعقبه ابن عبد البر بأنه لو كان صحيحاً عنده لأخرجه في صحيحه .

وهذا مردود ؛ لأن البخاري لم يلتزم الاستيعاب .

ثم حكم ابن عبد البر مع ذلك بصحته لتلقي العلماء له بالقبول ، فردّه من حيث الإسناد وقبله من حيث المعنى ، وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ

درجة هذا ولاتقاربه . ورجح ابن منده صحته " .

وفال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح " .

وصححه أيضا ابن المنذر والبغوي وقال : " هذا حديث حسن صحيح " .

قال الزيلعي والشوكاني : " هذا الحديث يعلل بأربع علل " أجاب عنها الزيلعي ==

اعترض من ذكرنا اعناته (١) للمزني على هذا الفعل من وجهين :
أحدهما :

قالوا : أسند المزني القرآن عن الشافعي والقرآن مقطوع به لا يفتقر (٢) إلى الإسناد لاستواء الكل فيه .

والجواب عنه بعد الاستيعاذ من خدع الهوى :

أن المزني رحمه الله لم يقعد به إسناد القرآن ، وإنما أراد إضافة الاستدلال به إلى الشافعي ، ليعلم الناظر فيه أن المستدل بالآية هو الشافعي دون المزني .

والاعتراض الثاني أن قالوا :

قدم الدليل على المدلول وهذا خطأ في الموضوع .

والجواب عنه من وجهين :

== والشوكاني فراجع .

وقد روي هذا الحديث عن جابر ، وعلي بن أبي طالب ، وأنس ، وعبد الله بن عمر ، وأبو بكر المديني ، والغراسي .

انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب الطهور للوضوء ٢٢/١ ، ترتيب مسند الشافعي ٢٢/١ ، مسند الإمام أحمد : ٢٢٧/٢ ، ٣٦١ ، ٣٩٣ ، ٣٧٣/٥ ، ٣٦٥ ، سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب الوضوء بماء البحر ٢١/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء بماء البحر ١٣٦/١ ، كتاب المعيد - باب الطافي من صيد البحر ١٠٨١/٢ ، سنن الدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب الوضوء من ماء البحر ١٨٦/١ ، كتاب المعيد - باب في صيد البحر ٩١/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في ماء البحر ٤٧/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ماء البحر ٥٠/١ - باب الوضوء بماء البحر ١٧٦/١ ، كتاب المعيد - باب ميتة البحر ٢٠٧/٧ ، صحيح ابن خزيمة - جماع أبواب ذكر الماء ، باب الرخصة في الفسل والوضوء بماء البحر ٥٩/١ ، صحيح ابن عبان : باب المياه - ذكر الخبر المدحض قول من نفى جواز الوضوء بماء البحر ٣٩٠/٢ ، سنن الدار قطنسي - كتاب الطهارة - باب في ماء البحر ٣٦/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - البحر هو الطهور ماؤه ١٤٠/١ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التطهير بماء البحر ٣/١ ، موارد الظمان - كتاب الطهارة - باب ما جاء في الماء ٦٠/١ ، شرح السنة : باب أحكام المياه ٥٥/١ ، ٥٦ ، نصب الراية ٩٦/١ ، تلخيص الحبير ٩/١ ، التعليق المغني ٣٦/١ ، الجوهر النقي ٥/١ ، نيل الأوطار ١٧/١ ، عارضة الأحوذى ٨٧/١ ، المجموع ٨٢/١ ، شرح فتح القدير ٧٠/١ ، إرواء الغليل ٤٣/١ .

(٧) انظر : مختصر المزني ١ .

(١) العنت في كلام العرب : الجور ، والإثم ، والآذى .

وجملة العنت : الضرر الشاق المؤذي ، ويطلق أيضاً على : المشقة والفساد ، والهلاك ، والغلط ، والخطأ .

انظر : - عنت - لسان العرب ٦٢/٦ ، المصباح المنير ٨٢/١ ، القاموس المحيط ١٥٩/١ ، تهذيب المعجم ٥٦٥/١ .

(٢) في م : (لا يفتقر) والمعجم ما أثبتته .

أحدهما : لما ابتدأ بالنهي عن التقليد حسن أن يبتديء بتقديم الدليل على المدلول
والثاني: أنه فعل ذلك ليكون مبتدئاً بكتاب الله تعالى (١) تبركاً.

على أن الدلائل ضربان :

ضرب يكون دليلاً على مسألة ، فالأولى تأخيرها عن المسألة .

وضرب يكون دلالة على أصل الباب ، فالأولى تقديمه على الباب . (٢)

فصل

والدلائل (٣) على طهارة الماء وجواز التطهير به آيتان :

إحدهما (٤) :

قوله تعالى : " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ (٥) مَاءً طَهُورًا " (٦)

والثانية :

قوله تعالى : " وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ " (٧) (٨)

وسنتان :

[إحدهما] (٩) :

(١) في س : (تعال) .

(٢) والمراد : تقديمه على مسائل الباب مفتتحاً به كلامه .

(٣) في س : (والدليل) .

(٤) في م : (أحدهما) .

(٥) في م : (من الماء) .

(٦) سورة الفرقان آية (٤٨) .

(٧) في س : (تعال) .

(٨) سورة الأنفال آية (١١) .

(٩) في م : (أحدهما) .

ما رواه راشد بن سعد (١) عن أبي أمامة (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " خُلِقَ الْمَاءُ ظَهْورًا لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ " (٣).

(١) راشد بن سعد الحمصي ، شهد صفين ، وروى عن سعد ، وثوبان وعوف بن مالك ،... وخلق ، وعنه الزبيدي ، وثور ، ومعاوية بن صالح ،... وعدة وثقه ابن معين وأبو حاتم ، وقال أحمد : لا بأس به ، وشذ ابن حزم فقال : ضعيف ، مات سنة ١٠٨ هـ ، ويقال ١١٣ هـ .

انظر ترجمته : تاريخ الدرامي ١١٠ ، تهذيب التهذيب ٢٢٥/٣ ، الثقات ٢٢٣/٤ ، الجرح والتعديل ٤٨٢/٣ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٣١٣/١ ، ميزان الاعتدال ٣٥/٢ .
(٢) المعدي بن عجلان بن وهب الباهلي ، صحابي جليل ، له في كتب الحديث (٢٥٠) حديثًا ، توفي بحمص سنة ٨١ هـ وقيل ٨٦ هـ وهو آخر من مات في الشام من الصحابة .

انظر ترجمته : الاستيعاب ١٩١/٢ ، الإصابة ١٧٥/٢ ، أسد الغابة ٣٩٨/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٧٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٢٠/٤ ، صفة الصفوة ٧٣٣/١ ، طبقات ابن سعد ٤١١/٧ .

(٣) أخرجه ابن ماجة والدارقطني والبيهقي من حديث رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة الباهلي عن النبي صلى الله عليه وسلم .
ولفظ ابن ماجة " إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه " .
ولفظ الدارقطني " لا ينجس الماء إلا ما غير ريحه أو طعمه " .
ولفظ البيهقي " الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب عليه طعمه أو ريحه " .
والحديث ضعيف لأن فيه رشدين بن سعد .
قال الزيلعي : هذا الحديث ضعيف فإن رشدين بن سعد جرحه النسائي ، وابن حبان ، وأبو حاتم .

قال أبو حاتم : رشدين ليس بالقوي ، وقال ابن حجر : رشدين بن سعد مسترودك وقال ابن يونس : كان رجلاً صالحاً لا شك في فعله أدركته غفلة الصالحين فخلط الحديث . وقال الدارقطني : لم يرفعه غير رشدين عن معاوية بن صالح وليس بالقوي والمواب في قول راشد واعترفه الشيخ تقي الدين فقال : إنه قد رفع من وجهين غير طريق رشدين أخرجهما البيهقي من طريق عطية بن بقية ، وحفص بن عمر . قال البيهقي في الطريق الثاني : الحديث غير قوي .

ورواه الطحاوي والدارقطني عن راشد بن سعد مرسلًا بلفظ " الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه ، أو طعمه " ، زاد الطحاوي أو لونه . وصح أبو حاتم إسناده . =

والشانية :

ما رواه الشافعي عن مالك عن صفوان بن سليم ^(١) عن سعيد بن سلمه ^(٢) أن المغيرة ابن أبي بردة ^(٣) أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : سأل رجل ^(٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنا نركب ومعنا القليل من الماء فإن توفأنا به

- = قال الشافعي في هذا الحديث : يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجسه لا يثبت أهل الحديث مثله ، وقال النووي: الحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به .
- انظر: سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب الحياض ١٧٤/١ ، شرح معاني الآثار : في الطهارة ١٦/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الماء المتغير ٢٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب نجاسة الماء الكثير إذا غيرتسه النجاسة ٢٥٩/١ ، ٢٦٠ ، نصب الراية ٩٤/١ ، تلخيص الحبير ٩٤/١ ، علل الحديث ٤٤/١ ، مصابح الرجاجة ٧٦/١ ، التعليق المغني ٢٨/١ ، المجموع ١١٠/١ ، نيل الأوطار ٣٥/١ .
- (١) أبو عبد الله صفوان بن سليم المدني ، روى عن ابن عمر وأنس و٥٠٠ وعنه ، وعنه مالك والسفيانان وابن جريج و٥٠٠ وآخرون ، وثقه الجميع ، قال ابن عيينة : حلف صفوان أن لا يفع جنبه بالأرض حتى يلقي الله ، فمكث على ذلك ثلاثين عاما ، فمات وإنه لجالس ، توفي سنة ١٣٢ هـ .
- انظر ترجمته : تذكرة الحفاظ ١٣٤/١ ، الجرح والتعديل ٤٢٣/٤ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٤٦٩/١ ، مرآة الجنان ٣٠١/١ .
- (٢) سعيد بن سلمه المخزومي من آل ابن الأزرقي ، روى عن المغيرة بن أبي بردة وعنه صفوان بن سليم ، والجلاح أبو كثير .
- قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .
- انظر: التاريخ الكبير ٤٧٨/٣ ، تهذيب التهذيب ٤٣/٤ ، تقريب التهذيب ٢٩٧/١ ، الثقات ٣٦٤/٦ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٣٨١/١ ، ميزان الاعتدال ١٤١/٢ .
- (٣) المغيرة بن أبي بردة الكنانى ، ويقال ابن عبد الله بن أبي بردة ، ويقال عبد الله ابن المغيرة بن أبي بردة ، وقلبه بعضهم ، روى عن أبي هريرة وعنه سعيد بن سلمه ، وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . مات بعد المائة .
- انظر: التاريخ الكبير ٣٢٣/٧ ، تهذيب التهذيب ٣٥٦/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٦٨/٢ ، الثقات ٤١٠/٥ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٤٩/٣ .
- (٤) وذكر الهيثمي رواية عزها إلى الطبراني أن اسمه عبد الله المدلجي .
- قال ابن حجر: وكذا ساقه ابن بشكوال بإسناده ، وأورده الطبراني فيمن اسمه عبد وتبعه أبو موسى الأصبهاني ، فقال : عبد أبو زمعة البلوي الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر .
- قال النووي: واسم السائل عن ماء البحر عبيد وقيل عبد .

عطشنا أنتوفاً بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " هو الظهور ماؤه
الحل ميتته " (١) .

وروي في خبر آخر أن العركي قال : " إنا نركب في البحر في أرماث لنا " (٢)

[والعركي] (٣) : المياد . (٤)

والأرماث (٥) : الخشب يغم بعضها إلى بعض فيركب عليها في البحر .

= وقال السمعاني : العركي اسم للذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن التوفي
بماء البحر وتعقبه النووي فقال : وأما قول السمعاني أن العركي اسم علم له ففيه
إيهام بل العركي وصف له وهو ملاح السفينة .

انظر : الأنساب ٤٣٣/٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣١٥/٢ ، المجموع ٨٢/١ ، مجمع
الزوائد ٢١٥/١ ، تلخيص الحبير ١٢/١ ، الأسماء المبهمة ٥٩٢ .

(١) سبق تخريجه ص ١٢٨ .

(٢) ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد : عن العركي أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم
عن ماء البحر فقال " هو الظهور ماؤه الحل ميتته " قال : رواه الطبراني
في الكبير وإسناده حسن ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحيم بن سليمان
عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة عن بعض بني مدلج أنه سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : " يا رسول الله إنا نركب الأرماث في البحر للعبيد
فنحمل معنا الماء للشقة ...

وأخرج عبد الرزاق من طريق الثوري وابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن المغيرة
ابن عبد الله أن ناساً من بني مدلج سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا
نركب أرماثاً لنا ويحمل أحدنا مويهاً

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - من رخص في الوضوء بماء البحر
١٣٠/١ ، مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب الوضوء من ماء البحر ٩٤/١ ،
مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب في ماء البحر ٢١٥/١ .

(٣) في م س : (الفرقي) وهو تحريف .

(٤) انظر : - عرك - الصحاح ١٥٩٩/٤ ، لسان العرب ٤٦٧/١٠ .

(٥) انظر : - رمث - الصحاح ٣٨٤/١ ، القاموس المحيط ١٧٤/١ ، عارضة الأخوذى ٨٨/١ .

قال الشاعر (١) :

تَمَنَيْتُ مِنْ حَبِي بُثَيْنَةَ^(٢) أَنَّنَا عَلَى رَمَثٍ فِي الْبَحْرِ^(٣) لَيْسَ لَنَا وَفَرٌ^(٤) (٥)

قال الحميدي (٦) : قال الشافعي :

هذا الحديث نعت [علم] (٧) الطهارة (٨) .

ولعمري أن هذا القول صحيح ، لأن هذا الحديث دال على طهارة ما ينبعث (٩) من الأرض والآية دالة على طهارة مانزل من السماء ، والماء [لا يخلو] (١٠) من أن يكون نازلاً من السماء أو نابعاً من الأرض . (١١)

(١) هو : أبو صخر الهذلي عبدالله بن مسلم بن سهم ، شاعر أموي ، توفي سنة ٨٠ هـ .

انظر : الأغاني ١/١١٠ ، خزنة الأدب ٣/٢٦٠ ، نقد الشعر ٤٧ ، ١٢٧ .

(٢) في اللسان والصاح ، وخزنة الأدب ، والأمال " مِنْ حَبِي عُثَيَّة " .

وقد ذكر في هامش اللسان أن الذي في الصاح " من حبي بثينة " ولم أجده ، وإنما قال من حبي عليّة .

(٣) في اللسان " في الشرم " .

(٤) الوفّر ، من المال والمتاع الكثير الواسع قال أبو عبيد : أي مال .

انظر : - وفر - لسان العرب ٥/٢٨٧ ، غريب الحديث لأبي عبيد ١/١٧١ .

(٥) انظر البيت : الأمالي للقالبي ١/١٤٩ ، خزنة الأدب " محقق " ٣/٢٥٩ ، الصاح ١/٢٨٤ ، لسان العرب ١/١٥٥ .

(٦) أبو بكر عبدالله بن الزبير الحميدي .

أحد الأثمة في الحديث ، روى عن الشافعي ، وابن عيينة ، وفغيل بن عياض ...

وغيرهم ، وعنه أبو حاتم ، وأبو زرعة ، والبخاري ... وخلق .

وشقه ابن سعد ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، روى عنه البخاري " ٧٥ " حديثاً ، توفي بمكة سنة ٢١٩ هـ وقيل بعدها .

انظر : الأنساب ٤/٢٣١ ، تذكرة الحفاظ ٢/٤١٣ ، الجرح والتعديل ٥/٥٦ ، الجمع بين

رجال الصحيحين ١/٢٦٥ ، الجرح والتعديل ٥/٥٦ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٢/٥٦ ،

الرسالة المستطرفة ٥٠ ، شذرات الذهب ٢/٤٥ ، طبقات ابن سعد ٥/٥٠٢ ، طبقات

الشيرازي ١٨٨ ، طبقات الأسنوي ١/١٩ ، العبر ١/٢٩٧ ، الكاشف ٢/٧٧ ، اللباب ١/٣٩٢

النجوم الزاهرة ٢/٢٣١ .

(٧) في م' س (العلم) .

(٨) حكى هذا القول نقلاً عن الماوردي : السنوي وابن حجر والشوكاني .

انظر : المجموع ١/٨٤ ، تلخيص الحبير ١/١٢ ، نيل الأوطار ١/٢١ .

(٩) في م' (ما ينبعث) .

(١٠) في م' س (لا يخلو) .

(١١) حكاه ابن الرفعة نقلاً عن الماوردي .

انظر : كفاية البنية ل ٢ ب .

فصل

فأما الطهور الموصوف به الماء في الآية والخبر فهو صفة [ترد] ^(١) على الطاهر يتعدى التطهير منه لغيره ، فيكون معنى الطهور هو المطهر ^(٢).

وقال أبو حنيفة ^(٣) وسفيان ^(٤) والحسن ^(٥) وابن داود والأصم ^(٦) :

أن الطهور بمعنى الطاهر لا يختص بزيادة التعدي . ^(٧)

(١) في م س (تريد) .

(٢) انظر : البحر ل ١٥ أ ، المجموع ٨٤/١ ، بذل المجهود ٢١٥/١ ، عارضة الأحوذى ٢٢٥/٢ ، التهذيب ل ٤ ب .

(٣) انظر : شرح فتح القدير ٦٩/١ ، البحر الرائق ٧/١ .

(٤) هو سفيان بن سعيد الإمام أبو عبد الله الشوري ، كان إماماً في علم الحديث وغيره ، أجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته في الرواية ، كان من الأئمة المجتهدين . له كتاب في الفرائض ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير فسي الحديث ، ولد سنة ٩٧ هـ ، واختلف في سنة وفاته ، يقال سنة ١٦١ ويقال سنة ١٦٤ هـ ويقال سنة ١٦٥ هـ .

انظر ترجمته : تاريخ الطبري ٥٨/٨ ، سير أعلام النبلاء ٢٢٩:٧ ، طبقات خليفة ١٦٨ ، طبقات القراء لابن الجزري ٣٠٨/١ ، طبقات ابن سعد ٣٧١/٦ ، الكاشف ٣٠١/١ ، مرآة الجنان ٣٦١/١ ، الوفيات لابن قنفذ ١٣٤ . تاريخ بغداد ١٥١/٩ ، تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٢٢/١ ، الجرح والتعديل ٥٥/١ ، حلية الأولياء ٣٥٦/٦ ، شذرات الذهب ٢٥٠/١ ، طبقات الداودي ١٩٣/١ ، مشاهير علماء الأمصار ١٦٩ ، وفيات الأعيان ٣٨٦/٢ .

(٥) الحسن بن أبي الحسن ، واسم أبي الحسن يسار مولى الأنصار ، أبو سعيد من كبار التابعين ، أحد العلماء الفقهاء الفصحاء المجمع على جلالته ، كانت أمه خادمة لأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، ومات بالبصرة سنة ١١٠ هـ .

انظر ترجمته : أخبار القضاة ٣/٢ ، تذكرة الحفاظ ٧١/١ ، طبقات الشيرازي ٩١ ، مفتاح المعادة ٢٤/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٦٧/١ .

(٦) عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم المعتزلي ، صاحب المقالات في الأصول كان من أفصح الناس وأورعهم وأفقههم ، من تلامذته إبراهيم بن إسماعيل ابن عليقة ، توفي نحو سنة ٢٢٥ هـ .

انظر ترجمته : لسان الميزان ٤٢٧/٣ ، الأعلام ٢٢٣/٣ .

(٧) انظر قول سفيان والآخرين البحر ل ١٥ أ ، المجموع ٦٩/١ ، المبدع ٣٢/١ ، تجريد المسائل النطاف ل ٩٢ ، المطلب العالي ل ٨ أ .

وعند المالكية لا يعم أن يكون معنى ظهور طاهر ولكن لفظ ظهور يتضمن معنى مطهر . انظر : المنتقى ٥٥/١ .

ويوافق الحنابلة الشافعية بأن معنى الطهور هو المطهر .

انظر : المغني ٦/١ ، الشرح الكبير ٥/١ ، المبدع ٣٢/١ .

وفائدة هذا الخلاف تجويزهم (١) إزالة الأنجاس بالمائعات الطاهرات
واستدلوا بقوله تعالى : " وَسَقَّاهُمْ رَيْقَهُمْ شَرَابًا طَهُورًا " (٢)

يعني طاهر ؛ لأن أهل الجنة لا يحتاجون إلى التطهير به .

وقال جرير (٣) :

إِلَى رُجَجِ (٤) الْأَكْفَالِ (٥) غَيْدٌ (٦) مِنَ الطَّبِيِّ
عَذَابُ الشَّيَا (٧) رَيْقُهُنَّ (٨) طَهُورٌ (٩)
يعني طاهراً ؛ لأن ريقهن لا يكون مطهراً .

(١) في م (حويذهم) .

(٢) سورة الإنسان ، آية (٢١)

(٣) جرير بن عطية بن حذيفة الخثفي بن بدر الكلبي اليربوعي . من الطبقة الأولى
من فحول الإسلام ، ولد سنة ٢٨ هـ وتوفي سنة ١١٠ هـ ، ولد ومات باليمامة .

انظر ترجمته : الأغاني ٣/٨ ، الشعر والشعراء ٤٧١/١ ، شرح شواهد المغني ٤٥/١ ،
طبقات ابن سلام ٣٧٤/١ ، الموشح ١٠٧ ، وفيات الأعيان ٣٢١/١ .

(٤) رَجَجَ الشيء يَرْجِجُ ، وَيَرْجِجُ رَجْجًا ، وَيَرْجِجُ رَجْجًا وَرَجْجَانًا وَرَجْجَانًا .

وأرجح الميزان: أي أثقله حتى مال ، وَرَجَجَ في مجلسه يَرْجِجُ ثقل فلم يخف .

وامرأة رَجَاجٌ وَرَجَاجٌ : ثقيلة العجيزة من نسوة رُجَجَ .

انظر: - رج - لسان العرب ٤٤٥/١ ، مختار الصحاح ٢٣٤/١ ، القاموس المحيط ٢٢٩/١ .

(٥) الأكفال : جمع كفل ، والكفل بالتحريك العجز ، وقيل ردف العجز وتقال للدابة
وغيرها .

انظر: - كفل - لسان العرب ٥٨٨/١ ، مختار الصحاح ٥٧٥/١ ، المعجم المنير ١٩٨/١ .

(٦) غَيْدٌ : غَيْدٌ غَيْدًا وهو أغيد : مالت عنقه ، ولانت أعطافه ، وقيل استرخت عنقه ،
وظبي أغيد كذلك .

والغيد: النعومة ، والأغيد من النبات : الناعم المتشني .

انظر: - غيد - لسان العرب ٣٢٧/١ ، القاموس المحيط ٣٢٣/١ .

(٧) الشيايا: جمع الشية من الأسنان ، وفي الفم أربع شيايا .

انظر: - شني - مختار الصحاح ٨٨/١ ، المعجم المنير ٩٤/١ .

(٨) الريق : ماء الفم غدوة قبل الأكل ، وريقة الفم وريقه لعابه ، وجمع الرقيق
أرياق ورياق .

انظر: - ريق - لسان العرب ١٣٥/١ ، ١٣٦ .

(٩) لم أجد البيت في ديوان جرير ، وذكره صاحب اللسان بدون عزو فقال :

إلى رجج الأكفال هيف خموها . . . عذاب الشيايا ريقهن طهور

انظر: لسان العرب ٤٤٥/١ .

قالوا : ولأن كل فعول كان متعديا كان فاعله متعديا كالقتول والقاتل وكل فاعل كان غير متعد كان فعوله غير متعد كالصبر والمابر . (١)

فلما كان الظاهر غير [متعد] (٢) وجب أن يكون السطهور غير [متعد] .

قالوا : ولأن السطهور لو كان متعديا لما انطلق هذا الاسم عليه إلا بعد وجود التعدي منه كالقتول والضروب .

فلما انطلق اسم السطهور على الماء قبل وجود التطهر به علم أنه لم يسم به لتعدي الفعل منه بل للزوم [المفة] (٣) له .

قالوا : ولأن السطهور لو كان متعديا لوجب أن يتكرر فعل التطهير منه كالقتول والضروب ، فلما لم يتكرر منه لأنه يعبر [بالمرة] (٤) الواحدة مستعملاً علم أنه غير متعد .

ودليلنا :

قوله تعالى (٥) : " وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ " (٦)

فأخبر (٧) أن الماء يتطهر به ، وهذه عبارة عن تعدي الفعل منه ، فقال عليه السلام في البحر " هو السطهور [ماءه] (٨) الحل ميتته " جواباً عن سؤالهم في تعدي فعله إليهم إذ قد علموا طهارته قبل سؤالهم .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أعطيت خمسا لم يعطهن قبلي نبي " فذكر منها " جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً " (٩) يعني مطهرا ،

(١) في م' س : (متعدي) .

(٢) في م' س : (متعدي) .

(٣) في م' س : (والعفة) ومكتوب تحتها بخط مغير " أي الومف " .

(٤) في م' س : (بالمرة) .

(٥) في س : (وتعال) .

(٦) سورة الأنفال ، آية (١) .

(٧) في م' : (فاخر) .

(٨) في م' س : (ماء) .

(٩) الشطر الأول من الحديث رواه البزار بلفظه وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ، ورواه البخاري ومسلم بلفظ " أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ... " .

والشطر الثاني من الحديث رواه مسلم بلفظ " جعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، =

لأنه قد كان طاهراً على محمد وغيره .

وإنما افتخر بما خص به من زيادة التطهير به ، وقال عليه السلام : "دباغها
ظهورها" (١) أي مظهرها .

وقال : " ظهور إناء أحدكم " (٢) أي مظهره .

فكانت هذه الظواهر (٣) الشرعية كلها دلالة على أن الظهور بمعنى مظهر
وكذا (٤) في كل ماورد به الشرع .

وأما من طريق اللغة :

فهو أن فعول أبلغ في اللغة من فاعل ،

فلما اختص قولهم ظهور بما يكون منه التطهير من الماء والتراب دون ماكان
طاهراً من الخشب والثياب [علمنا] (٥) أن الفرق بينهما في المبالغة تعدي الظهور
ولزوم الطاهر .

ولأن ما أمكن الفرق بين فعوله وفاعله بالتكرار لم يفرق بينهما بالتعدي
كالقتول والقاتل وما لم يمكن الفرق بينهما بالتكرار فرق بينهما بالتعدي ، وليس
يمكن الفرق بين ظهور وظاهر بتكرار الفعل ، فبان الفرق بينهما بالتعدي .

= جعلت ترتبها لنا ظهوراً " ورواه بنحوه أحمد وابن أبي شيبة وابن خزيمة وأبو
عوانة ، والدارقطني والبيهقي .

انظر: صحيح البخاري : باب التيمم ٩١/١ ، صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع
العبادة ٣٧٠/١ ، مسند الإمام أحمد ٩٨/١ ، ١٥٨/١ ، مصنف ابن أبي شيبة : كتاب
الطهارة - الرجل يجنب وليس يقدر على الماء ١٥٧/١ ، صحيح ابن خزيمة : جامع أبواب
التيمم - باب ذكر الدليل على أن ما وقع عليه اسم التراب فالتيمم به جائز
١٣٣/١ ، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان نزول التيمم ٣٠٣/١ ، سنن الدارقطني
كتاب الطهارة - باب التيمم ١٧٦/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل
على أن المعيد الطيب هو التراب ٢١٣/١ ، ٢١٤ ، مجمع الزوائد : كتاب علامات
النبوة - باب عموم بعثته على الله عليه وسلم ٢٥٨/٨ ، كشف الاستار : كتاب الطهارة -
باب التيمم ١٥٨/٢ .

(١) لم أجده .

(٢) سياأتي تخريجه في باب ١١٢٥

(٣) في م : (الظواهر) .

(٤) في م س : (وكذا) .

(٥) في م س : (على) .

فأما استدلالهم بالآية^(١) فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن هذه صفة للماء ، فلم يمنع منها عدم الحاجة من أهل الجنة إلى التطهير به .

والجواب الثاني : أن المقصود بالآية الامتنان بما أعده الله تعالى^(٢) لخلقه في الجنة مما هو أعز مشروباً في الدنيا .

وأما قول جرير فهو دليل لنا ، لأنه قصد به المدح لريقهن بالطهوريين مبالغة ، ولو كان معناه ظاهراً لما كان مادحاً ؛ لأن ريق البهائم [ظاهر]^(٣) أيضا ، وإنما بالغ بأن جعله مطهراً تشبيهاً بالماء .

وأما استدلالهم بأن كل فعول كان متعدياً كان فاعله متعدياً .

فالجواب عنه : أنه إنما سوى بينهما في التعدي إذا أمكن الفرق بينهما من غير التعدي ، وليس يمكن الفرق بين الطهور والظاهر من غير التعدي ، فثبت أن الفرق بينهما من جهة التعدي .

وأما قولهم أنه لو كان متعدياً لم ينطلق الاسم عليه إلا بعد وجود التعدي منه فهو أنه يجوز أن يسمى بمعة قد توجد في الثاني^(٤) منه كقولهم: طعام مشبع ، وماء [مرو]^(٥) ، ونار محرقة ، وسيف قاطع .

وأما قوله : لو كان متعدياً لتكرر الفعل منه .

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما: أن هذه صفة لجنس الماء ، وجنس الماء يتكرر عنه فعل الطهارة .

والثاني: أن كل جزء من الماء يتكرر منه الفعل في إمراره على العضو

وانتقاله من محل إلى محل .

(١) وهي قوله تعالى : " وَنَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا " .

(٢) في س : (تعال) .

(٣) في م ، س : (ظاهراً) .

(٤) أي في الثاني بعد زمان التكلم .

(٥) في م/س (مروي) .

٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : فكل ماء من بحر عذب ، أو مالح ، أو بشر ، أو سماء ، أو يرد ، أو ثلج مسخن وغير مسخن فسواء ، والتطهر به جائز. (١)

اعترض (٢) على الشافعي في هذا الفعل من ذكرنا (٣) من طريق اللغة فقالوا: قوله : فكل ماء من بحر عذب أو مالح خطأ في اللغة؛ لأن العرب تقول ماء ملسح ولا تقول مالح ، وإنما هذا من كلام العامة .

والجواب عنه من وجهين : (٤)

أحدهما : أن الشافعي قصد به إفهام العامة ، لأنه لو قال ماء ملح لأشكـل عليهم وإن كان هو الجواب .

والجواب الثاني : أن العرب تقول ماء ملح ، وماء مالح. (٥)

(١) انظر : مختصر المزني ١٠

(٢) من المعترضين أيضا المبرد ، انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١٤١/٣ .

(٣) في س : (من كدنا) .

(٤) وأجاب ابن فارس عن هذا الاعتراض بقوله :

" وأما قول المزني : فكل ماء من بحر عذب ، أو مالح ، فليست المالح لفظة الشافعي وإنما ذكر الشافعي الأجاج " انظر : حلية الفقهاء ٤٣ .
نص الشافعي في الأم ".... وذكر الماء عاما فكان ماء السماء ، وماء الأنهار ، والآبار والقلات والبحار العذب من جميعه والأجاج سواء في أنه يطهر من توفأ واغتسل منه " .

انظر: الأم ٣/١ .

قال النووي: هذا الجواب ضعيف من وجهين:

أحدهما: أن المزني ثقة ، وقد نقله عن الشافعي ، ولا يلزم من كونه ذكر في الأم عبارة أن لا يذكر غيرها في موضع آخر ، ولا أن لا يسميها المزني شفاهاً .
والثاني: أن هذا الجواب يتضمن تغليب المزني في النقل ، ونسبته إلى اللحن ولا ضرورة بنا إلى واحد منهما ، ثم وجدت في رسالة البيهقي إلى الشيخ أبي محمد الجويني أن أكثر أصحابنا ينسبون المزني في هذا إلى الغلط ويؤمنون أن هذه اللفظة لم توجد للشافعي قال البيهقي: وقد سمى الشافعي البحر مالحاً في كتابين أحدهما: في أمالي الحج في مسألة كون ميد البحر حلالاً للمحصرم، والثاني : في المناسك الكبير .

انظر : المجموع ٨٦/١ - ٨٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٤١/٣ - ١٤٢ .

(٥) انظر: لسان العرب ٥٩٩/١ ، ٦٠٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٤١/٣ .

قال (١) [عمر] (٢) بن أبي ربيعة وهو شاعر قريش :

فَلَوْ تَفَلَّتْ فِي الْبَحْرِ وَالْبَحْرُ مَالِحٌ

لَأَضَحَّ مَاءُ الْبَحْرِ مِنْ رِيْقِهَا عَذْبًا (٤)

وقال آخر (٥) :

تَلَوْنِي الْوَأْنَا عَلَيَّ مَحْشَرَةً

وَمَارَجَ عَذْبًا مِنْ أَجَارِكَ مَالِحٌ (٦)

وماء البحر ظاهر مطهر غير مكروه (٧)

(١) قال ابن منظور : قال ابن بري :

وجدت هذا البيت المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة في شعر أبي عيينه . محمد بن أبي صبرة في قميدة أولها :

تجنس علينا أهل مكتومة الذنبنا
وكانوا سلماً فعاروا لنا حرباً
انظر : لسان العرب ٦٠٠/٢ .

(٢) في م' س : (عمرو) .

(٣) في الديوان (ولو) .

(٤) انظر البيت : شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٨٥ .

وقد ذكر هذا البيت في القسم الذي ذكر فيه الشعر المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة غير الموجود في أصول ديوان شعره .

(٥) القائل هو : محمد بن حازم بن عمرو الباهلي ، ويكنى أبا جعفر ، من ساكني بغداد ، مولده ومنتوئ البصرة . توفي سنة ٢١٥ هـ .

انظر : الأغاني ٩٢/١٤ ، تاريخ بغداد ٢٩٥/٢ ، معجم الشعراء ٣٧١ ، المحمدون من الشعراء ٣١٢ ، الورقة ١٠٩ ، الأعلام ٧٥/٦ .

(٦) انظر البيت : تهذيب الأسماء واللغات ١٤١/٣ .

(٧) قال بذلك جمهور العلماء من المحابة ومن بعدهم ، فقد روي عن أبي بكر الصديق وعمر ، وابن عباس ، وابن سيرين ، وعكرمة ، والحسن ، وطايرس ، والنخعي ، وعطاء وإليه ذهب الأئمة الأربعة .

انظر : الهداية ١٧/١ ، فتح باب العناية ١٠٢/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٥٥/١ ، مواهب الجليل :

٤٦/١ ، المجموع ٩١/١ ، روضة الطالبين ١٠/١ ، الإقناع للحجاوي ٣/١ ، رحمة الأمة ه ، مصنف ابن أبي شيبة ١٣٠/١ - ١٣١ .

وحكي من عبدالله بن عمرو بن العاص (١)، وسعيد بن المسيب (٢) أنهم كرهوه وقدموا التيمم عليه (٣).

استدللا بقوله تعالى :

"وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ (٤) سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ (٦) (٧)

فمنعه من التسوية بينهما يمنع من تساوي الحكم في الطهارة بهما.

(١) أبو محمد عبدالله بن عمرو بن العاص ، صحابي جليل ، كان يشهد الحروب والغزوات ويغرب بسيفين ، حمل راية أبيه يوم اليرموك ، وشهد صفين مع معاوية روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٧٠٠) حديث .
اختلفوا في سنة وفاته يقال سنة ٦٥ هـ ، ويقال ٦٩ هـ ، ويقال ٦٨ هـ .
انظر: الإصابة ٣٤٣/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٣/٨ ، تذكرة الحفاظ ٤١/١ ، حلية العلماء ٢٨٣/١ ، الرياض المستطابة ١٩٦ ، مفة المفاة ٦٥٥/١ .

(٢) أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، كان أحفظ الناس لأحكام عمر حتى سمي راوية عمر ، كان يعيش من تجارة الزيت ، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع ، ولد سنة ١٣ هـ ، وتوفي سنة ٩٤ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر: التاريخ المغير ١٠٢ ، حلية الأولياء ١٦١/٢ ، الثقات ٢٧٣/٤ ، مفة المفاة ٧٩/٢ ، طبقات ابن سعد ١٩١/٥ ، وفيات الأعيان ٣٧٥/٢ ، الأعلام ١٠٢/٣ .

(٣) وحكي ذلك أيضا عن أبي هريرة وأبي العالية .
انظر: معنف ابن أبي شيبة ١٣١/١ ، المجموع ٩١/١ ، المغني ٨/١ ، حلية العلماء ٥٧/١ .

(٤) الفرات : أشد الماء عذوبة .

انظر : - فرت - لسان العرب ٦٥/٢ .

(٥) سائغ : سهل مدخله في الحلق .

انظر: - سوغ - لسان العرب ٨/٤٣٥ .

(٦) أجاج : أي شديد الملوحة والمرارة .

انظر : - أجج - لسان العرب ٢٠٧/٢ ، مختار المحاج ٦ .

(٧) سورة فاطر ، آية (١٢) .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " البحر نار من نار " (١)

ودليلنا : قوله عليه السلام في البحر " هو الظهور ماؤه الحل ميتته " (٢).

وروى الشافعي عن إبراهيم بن (٣) محمد (٤) عن عبد العزيز

(١) أخرج نحوه أبو داود عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله ، فإن تحست البحر ناراً وتحت النار يحرأ " وأخرج البيهقي نحوه عن صفوان بن يحيى عن علي بن الشوكاني في نيل الأوطار رواه سعيد بن منصور في سننه ، وقال المنذري : قال الشافعي : وقد فففوا إسناده هذا الحديث وأخرج ابن أبي شيبة ، والبيهقي ، والجوزقاني نحوه عن قتادة عن أبي أيوب عن عمرو بن العاص قال : " ماء البحر لا يجزي من ففوء ولا من جنابة إن تحت البحر ناراً ثم ماءً ثم ناراً حتى عد سبعة أبحر وسعة أنيار " وفي إسناده الجوزقاني محمد بن المهاجر ، قال الجوزقاني : هو باطل تفرد به محمد بن المهاجر وكان يفع الحديث .

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وأعله بابن المهاجر ، وأورده السيوطي في اللالي وعزاه للجوزقاني وقال أخرجه ابن أبي شيبة بإسناده فيه محمد بن المهاجر ، وقال الكتاني : أخرج البيهقي في سننه أثر ابن عمرو ، وليس فيه محمد بن المهاجر .

انظر : معنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - من كان يكره ماء البحر ويقول لا يجزي ١/١٣١ ، سنن أبي داود : كتاب الجهاد - باب ركوب البحر في الغزو ٣/٦ ، السنن الكبرى : كتاب الحج - باب ركوب البحر لحج أو عمرة أو غزو ٤/٣٣٤ ، الأباطيل ١/٣٤٥ ، الموضوعات لابن الجوزي ٣/٢٧٩ ، تنزيه الشريعة المرفوعة ٢/٦٨ ، اللالكلي المعنوعة ٢/٣ ، نيل الأوطار ١/٢٠ ، الفوائد المجموعة ٦ ، مختصر سنن أبي داود ٣/٣٥٩ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٨ .

(٣) في م' ، س : (عن) .

(٤) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، واسمه سمعان الأسلمي ، مولاهم ، أبو إسحاق المدني ، روى عن الزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري . وغيرهم ، وعنه إبراهيم ابن طهماز والثوري ، والشافعي . وغيرهم ، قال يحيى بن سعيد القطان : سألت مالكاً عنه أكان ثقة قال : لا ، ولا ثقة في دينه ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه كان قدرياً معتزلياً جهماً كل بلاء فيه ، وتكلم فيه كثيرون ، وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول : كان إبراهيم بن أبي يحيى قدرياً ، قيل للربيع : فما حمل الشافعي على أن روى عنه قال : كان يقول لأن يخر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث . توفي سنة ١٨٤هـ ، وقيل سنة ١٩١هـ .

بن [عمر] (١) عن سعيد بن ثوبان (٢) عن أبي هند الفراسي (٣) عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من لم يطهره البحر فلا طهره الله" (٤)

=== انظر : تهذيب التهذيب ١/١٥٨ ، الضعفاء للعقيلي ١/٦٢ ، الكامل لابن عسدي
١/٢١٩ ، الكاشف ١/٤٦ ، ميزان الاعتدال ١/٥٧ ، المغني في الضعفاء ١/٢٣ .
(١) في م' ، س : (محمد) .

وهو عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي ، أمير ،
من سكان المدينة ولاة يزيد بن الوليد إمرة مكة والمدينة سنة ١٢٦هـ ، وأقره
مروان بن محمد ثم عزله بعبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك ، روى عن
أبيه ، ويحيى بن اسماعيل ، ومالك بن كيسان ، ونافع مولي ابن عمره وغيرهم
وروى عنه إبراهيم بن أبي عبلة ، وإبراهيم بن ميسرة ويحيى بن سعيد وغيرهم .
قال ابن معين ثقة ، توفي سنة ١٤٧هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٦/٣٤٩ ، تاريخ ابن معين ٢/٣٦٧ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢/١٦٨ .
(٢) ، (٣) قــــــــال المناوي : وقال الغرياني في مختصر الدار قطني فيــــــــه
سعيد بن ثوبان وأبو هند مجهولان .

انظر : فيض القدير ٦/٢٢٥ .
قلت : ولم أجد لهما ترجمة في كتب الرجال . إلا أنه قال في الجرح والتعديل
سعيد بن ثوبان روى عن أبي بكر بن عبد الله . ولا أدري إن كان يقصد به
سعيد بن ثوبان المذكور أو غيره .
انظر : الجرح والتعديل ٤/٩ .

(٤) رواه الشافعي في الأم عن إبراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عمر عن سعيد
ابن ثوبان عن أبي هند الفراسي عن أبي هريرة .

قال البيهقي : قال الشافعي رحمه الله وروى عبد العزيز بن عمر عن سعيد
ابن ثوبان عن أبي هند الفراسي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : "من لم يطهره البحر فلا طهره الله" (أنباه) أبو حازم عمر بن أحمد
ابن إبراهيم الحافظ أنبأ أبو أحمد الحافظ ثنا أبو عبد الله الحسين
ابن عفير الأنصاري ثنا محمد بن حميد ثنا إبراهيم بن المختار ثنا عبد العزيز
ابن عمر فذكر بمثله إلا أنه لم يقل الفراسي .

وأخرجه الدار قطني بمثل الإسناد الذي ساقه البيهقي وقال إسناده حسن .
وذكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالضعف ، قال المناوي : قال
في المذهب ساقه المؤلف يعني البيهقي من حديث محمد بن حميد وهو واه ، وقال
الغرياني في مختصر الدار قطني فيه سعيد بن ثوبان وأبو هند مجهولان .

انظر : الأم ١/٣ ، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب في ماء البحر ١/٣٦
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التطهير بماء البحر ١/٤ ، كنز العمال
٩/٣٩٦ ، فيض القدير ٦/٢٢٥ ، التعليق المعني ١/٣٦ .

ولأن الماء قد يختلف في طعمه ولونه ، فلما لم يكن اختلاف ألوانه يمنع مسن تساوي الحكم في الطهارة به لم يكن اختلاف طعمه مانعاً من تساوي حكمه فلي الطهارة .

وأما قوله : " وما يستوي البحران " .
فإنما [يعني] ^(١) مذكروه من أن أحدهما عذب فرات سائغ شرابه ، والآخر ملح أجاج غير سائغ شرابه .

وأما قوله عليه السلام " البحر نار في نار " .
يعني أنه كالنار لسرعة إتلافه ، أو أنه يصير يوم القيامة ناراً لقوله تعالى " وَإِذَا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ " ^(٢)
فثبت أن لافرق بين الماء المالح والعذب .
فأما الماء الذي ينعقد منه الملح : ^(٣)

فإن ابتداء بالجمود خرج عن حد الجاري فلم يجز استعماله .
وإن كان ماء جارياً فهو ضربان :
ضرب يصير ملحاً لجوهر في التربة دون الماء كالسبخ ^(٤) التي إذا حصل فيها الماء من المطر وغيره جمد ومار ملحاً ، واستعمال هذا الماء جائز ^(٥) .
وضرب يصير ملحاً لجوهر ^(٦) في الماء دون [التربة] ^(٧) كأعين الملح التي تنبع ماء مائعاً ويصير جوهره ملحاً جامداً .

-
- (١) في م' : (نعني) ، وفي س غير منقوطة (سعي) .
(٢) سورة التكويس ، آيه (٦) .
(٣) حكاة النووي عن الماوردي .
انظر : المجموع ١٠٨/١ .
(٤) السبخة : الأرض المالحة ، والسبخ : المكان يسبخ فينبت الملح وتسوخ فيه الأقدام .
انظر : - سبخ - لسان العرب ٢٤/٣ .
(٥) (ضرب يصير ملحاً لجوهر في التربة دون الماء كالسبخ التي إذا حصل فيها الماء من المطر وغيره جمد ومار ملحاً ، واستعمال هذا الماء جائز) ساقطة من م' .
(٦) في م' : (بجوهر) .
(٧) في م' ، س : (البرية) .

فظاهر مذهب الشافعي وماعليه جمهور أصحابه جواز استعماله ؛ لأن اسم الماء المطلق يتناوله في الحال ، وإن كان هذا الاسم يزول عنه إذا جمد فـــــــــــــــــي ثاني الحال ، كما يجمد الماء فيصير ثلجا .

قال أبو سهل المخلوكي : (١)

لايجوز استعماله ؛ لأنه جنس آخر غير الماء كالنفط (٢) والقار (٣) (٤).

-
- (١) محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان المخلوكي النيسابوري .
الفقيه الشافعي ، المتكلم ، النحوي ، المفسر ، اللغوي ، شيخ خراسان صاحب أبي إسحق المروزي .
ولد سنة ٢٩٦ هـ وتوفي سنة ٣٦٩ هـ .
انظر : الأنساب ٦٣/٨ ، سير أعلام النبلاء ٢٣٥/١٦ ، شذرات الذهب ٦٩/٣ ، طبقات السبكي ٤٨/٣ ، طبقات الداودي ١٥٢/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٩٢ ، طبقات الشيرازي ١٢٣ ، العبر ١٣٢/٢ ، اللباب ٢٤١/٢ ، مفتاح السعادة ١٨٣/٢ ، النجوم الزاهرة ١٣٦/٤ ، يتيمة الدهر ٤١٩/٤ .
(٢) النَّفْطُ وَالنَّفْطُ : دهن ، والكسر أفصح .
انظر : نفط - لسان العرب ٤١٦/٧ .
(٣) القار : هو شيء أسود تظلى به الإبل والسفن يمنع الماء أن يدخل ، وقيل هو الزفت .
انظر : - قير - لسان العرب ١٢٤/٥ .
(٤) حكى النووي هذين الوجهين عن الماوردي وقال : " وكذا نقل القاضي حسين ومأخذه المتولي والبغوي وجهين في الماء الذي ينعقد منه ملح " .
والمواب عند النووي الجواز مطلقا مادام جاريا ، وصحح البغوي الجواز .
وذكر الشاشي الوجهين ، وقال في الوجه الثاني : حكى عن القفال أنه قال لايجوز .
انظر : التهذيب ٥ ب ، حلية العلماء ٥٧/١ ، ٥٨ ، المجموع ١٠٨/١ ، كفاية النبيه ل ٤ أ .

فصل

وأما قول الشافعي : أوبثر أو سماء ، فإتعا أراد ماء بثر ، أو ماء سماء
فحذف ذكر الماء اكتفاء بفهم السامع كما قال تعالى :
" وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ " (١) يعني ماء البحرين .
وأما ماء السماء فقد دللنا على جواز الطهارة به لقوله " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ
مَاءً طَهُورًا " (٢)
وأما ماء البثر والعين والنهر فبقوله تعالى :
" أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْلِيجٌ فِي الْأَرْضِ " (٣)
يعني بها : ماء البثر والعين والنهر (٤)

فصل

وأما قوله : " أوبرد ، أو ثلج فيريد به أيضا ماء برد ، أو ماء ثلج
والدليل على جواز الطهارة به ما روي عنه عليه السلام أنه قال : " اللهم
طهرني بماء الثلج والبرد كما تطهر الثوب من الدرن " (٥) (٦)

-
- (١) سورة قاطر ، آية (١٢) .
(٢) سورة الفرقان ، آية (٤٨) .
(٣) سورة الزمر ، آية (٢١) .
(٤) (فبقوله تعالى " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْلِيجٌ
فِي الْأَرْضِ ")
يعني بها : ماء البثر والعين والنهر (ساقطة من س ، ومثبتة في
الحاشية .
(٥) الدرن : الوسخ .
انظر : درن - لسان العرب ١٥٣/١٣ .
(٦) لم أره بهذا اللفظ .
أخرجه البخاري بلفظ " اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض
من الدنس ، اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد .
وأخرجه بنحوه : مسلم وأحمد وأبو داود ، وابن ماجه وابن خزيمة وأورده
ابن عبد الهادي في المحرر .

ولأنه كان ماء فجمد ، ثم صار ماء حين ذاب وانحل .
 فأما إذا أخذ الثلج والبرد فذلك به أعضاء طهارته قبل ذوبانه وانحلاله .
 قال الأوزاعي : ^(١) يجزيه
 وإطلاق ما قاله الأوزاعي غير صحيح . ^(٢)
 لأن إمراره الثلج على أعضائه يكون مسحاً [لا يمل] ^(٣) إلى العضو [بلل] ^(٤)
 الماء ، فإن كان المستحق في العضو المسح كالرأس أجزاءه بحصول المسح .
 وإن كان المستحق الغسل لم [يجزه] ^(٥) ؛ لأن حد الغسل أن يجري الماء

=== وأخرجه مسلم بلفظ " اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد ،
 اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ .
 وهو أقرب في الدلالة على ما يريده المصنف .
 روى مثله الإمام أحمد ، والبيهقي ، وأبو عوانة وقال " من الدنس "
 انظر : مسند الإمام أحمد : ٥٧/١ ، ٢٠٧ ، ٢٣١/٢ ، ٤٩٤ ، ٣٥٤ ، ٣٨١ ،
 صحيح البخاري : كتاب الصلاة - باب ما يقول بعد التكبير ١٨٩/١ ،
 صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب ما يقول بين تكبيرة
 الإحرام والقراءة ٤١٩/١ ، كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا رفع رأسه من
 الركوع ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ ،
 سنن أبي داود : كتاب الصلاة - باب السكنة عند الافتتاح ٢٠٧/١ ،
 سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب افتتاح الصلاة
 ٢٦٥/١

صحيح ابن خزيمة : كتاب الصلاة - باب إباحة الدماء بعد التكبير ٢٣٧/١ ،
 السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التطهير بماء الثلج ،
 مسند أبي عوانة : دعاء النبي عليه السلام في الصلاة ١٧٨/٢ ،

(١) انظر : البحر ل ١٦ ب .

(٢) وكذا ضعف النووي وقال : وهذا ضعيف أو باطل إن صح عنه .

انظر : المجموع ٨٢/١ .

(٣) في م ، س : (يمل) .

(٤) في م ، س : (بكل) .

(٥) في م ، س : (لم يحز) .

بطبعه وهذا مسح وليس بغسل ، ومسح ما يجب غسله غير [مجزي] (١)
فلو كان في إمراره على الأعضاء يذوب عليها ، ثم يجري ماؤه عليها ففسي
جوازه وجهان (٢) لأصحابنا :

أحدهما : يجزيء لحصول الغسل بجريان الماء على الأعضاء . (٣)
والثاني : لا يجزيء ، لأنه بعد ملاقة الأعضاء صار جاريا . (٤)

فصل

وأما قوله مسخن وغير مسخن فسواء ، التطهر به جائز وإنما قصد بالمسخن
أمرين :

أحدهما : الفرق بين المسخن بالنار ، وبين الحامي بالشمس .
في أن المسخن غير مكروه (٥) ، والشمس مكروه .

(١) في م' ، س : (غير محرى) .

(٢) وجهان : تشنية وجه .

والوجه : هي التي استنبطها أصحاب الشافعي المنتسبون إليه من الأصول
العامة للمذهب وقاموا بتخريجها على القواعد التي رسمها الإمام ، أي أدى
اجتهادهم على ضوء قواعد المذهب إلى أحكام جديدة قد تكون داخلية فسي
عموم أقوال الشافعي ، وقد لا تكون لكنها لا تخرج عن نطاق المذهب .

انظر : المجموع ٦٥/١ .

(٣) وهذا الوجه هو الراجح عند النووي وبه قطع الجمهور .

انظر : البحر ل ١٦ ب ، المجموع ٨١/١ ، فتاوى النووي ٣٢ ، كفاية النبيه
ل ٢ ب .

(٤) قال النووي : حكى هذا الوجه الدارمي وعزاه إلى أبي سعيد الإصطخري .

انظر : المجموع ٨١/١ ، فتاوى النووي ٣٢ .

(٥) لا تكره الطهارة بالماء المسخن بالنار ما لم يخف الضرر لشدة حرارته سواء
سخن بظاهر أو نجس ، وهذه مسألة متفق عليها عند الشافعية .

انظر : فتح العزيز ١٢٨/١ ، المجموع ٩٠/١ .

والثاني : الرد على طائفة منهم مجاهد (١)
[زعموا] (٢) أن المسخن بالنار مكروه (٣) ، وهذا غير صحيح .
لما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يسخن له الماء (٤)
والصحابا يعلمون ذلك منه ولا ينكرونه .
ولأن تسخين الماء بمنزلة التبريد يرفعان عنه تارة ويحلان فيه أخرى

-
- (١) أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي المخزومي ، من كبار التابعين ، اتفقوا على جلالتهم وإمامتهم ، أخذ التفسير عن ابن عباس ، واعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم .
ولد سنة ٢١ هـ ويقال مات وهو ساجد سنة ١٠٤ هـ وقيل غير ذلك .
انظر : البدايات والنهاية ٢٢٤/٩ ، تذكرة الحفاظ ٩٢/١ ، تهذيب التهذيب ٤٢/١٠ ، حلية الأولياء ٢٧٩/٣ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤ ، صفوة الصفوة ٢٠٨/٢ ، طبقات القراء لابن الجزري ٤١/٢ ، طبقات السدادودي ٣٠٥/٢ ، طبقات الشيوخ الرازي ٥٨ ، طبقات ابن سعد ٤٤٦/٥ ، العبر ٩٤/١ ، ميزان الاعتدال ٤٣٩/٣ ، مفتاح السعادة ١٩/٢ ، معجم الأدباء ٧٧/١٧ .
(٢) في م ، س : (وزعموا) .
(٣) قال ابن أبي شيبة : حدثنا قاسم بن مالك عن ليث عن مجاهد أنه كسره الوضوء بالماء المسخن .
انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٢٥/١ .
(٤) رواه ابن أبي شيبة عن الدراوردي عن زيد بن أسلم عن أبيه : أن عمر كان له قمقم يسخن له فيه الماء " .
ورواه عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن أسلم عن أبيه : أن عمر بن الخطاب كان يغتسل بالحميم " وعلقه البخاري .
ورواه الدار قطني عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أسلم مولى عمر " أن عمر بن الخطاب كان يسخن له ماء في قمقمة ويغتسل به " وقال هذا إسناد صحيح .
ورواه البيهقي من طريق الدار قطني وأقره على تصحيح الحديث .
وقال الزيلعي : وفيه رجلان تكلم فيهما

فلما لم يكن تبريده مانعاً من استعماله لم [يكن] ^(١) تسخينه الدافع لبرده ^(٢) مانعاً من استعماله ولعل مجاهداً كره منه ما اشتد حماه ، فلم يمكن استعماله وذلك عندنا مكروه وكذلك ما اشتد برده فلم يمكن استعماله .
فإذا تقرر هذا فالمياه كلها نوعان :
نوع نزل من السماء وهو ثلاثة :
ماء المطر ، وماء الثلج ، وماء البرد .
ونوع ينبع من الأرض وهو أربع مياه :
ماء البحر ، وماء النهر ، وماء العين ، وماء البئر .
وجميع هذه المياه طاهرة مطهرة على اختلافها في اللون والطعم والرائحة .

=== انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - باب في الوضوء بالماء المسخن ٢٥/١ ، مصنف عبد الرزاق : باب الوضوء من ماء الحميم ١٧٥/١ ، سنن الدار قطنى : كتاب الطهارة - باب الماء المسخن ٣٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة ، باب التطهير بالماء المسخن ٦/١ ، تلخيص الحبير ٢٢/١ ، نصب الراية ١٠٤/١ ، التعليق المغني ٣٨/١ ، إرواء الغليل ٤٩/١ .
(١) في م' ، س : (يكن) ساقطة .
(٢) في م' (لرده .)

٣ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله : ولا أكره الماء المشمس إلا من جهة الطب^(١)
لكراهية عمر ذلك^(٢) وقوله : "[إنه]^(٣) يورث البرص"^(٤) (٥)
فهذا صحيح ، استعمال^(٦) الماء المشمس مكروه .
لرواية عائشة رضي الله عنها [أنها]^(٧) شمت ماء لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لاتفعلي يا حميراء فإنه يسورث
البرص " (٨)

-
- (١) قيل : إنه إذا اشتدت الحرارة تنفصل زهومة - ريح منتنة - من وسخ ذلك الإناء
تعلو الماء ، فإذا لاقت تلك الزهومة البدن بسخونتها خيف أن تقبض عليه
فتحبس الدم فيحصل البرص .
انظر : الوسيط ٣٠٥/١ ، فتح الجواد ١٥/١ ، فتح الوهاب ٤/١ ، فيض الإله
المالك ١٣/١ .
- (٢) في المختصر : (عن ذلك) .
- (٣) (إنه) ساقطة من م' ، س ، والزيادة من مختصر المزني .
- (٤) البرص : داء معروف ، وهو بياض يقع في الجسد .
انظر : - برص - لسان العرب ٥/٧ .
- (٥) انظر : مختصر المزني ١ .
- (٦) يقصد باستعماله هنا في البدن في طهارة حدث أو نجس ، أو تبرد ، أو تنظف
أو شرب .
- (٧) (أنها) زيادة يقتضيها المعنى .
- (٨) رواه الدارقطني ، وابن عدي في الكامل ، وذكره السيوطي في اللآلي عن
أبي نعيم في الطب والبيهقي من طريق خالد بن إسماعيل عن هشام بن عروة
عن أبيه عنها .
قال البيهقي " وهذا لا يصح " ، وخالد بن إسماعيل قال ابن عدي : كان
يفح الحديث .
وقال الدارقطني : " خالد بن إسماعيل متروك " ، وقال ابن حبان : " لا يجوز
الاحتجاج به بحال " وأورده الهيثمي في الزوائد من طريق آخر وعزاه إلى
الطبري في الأوسط وقال : " وفيه محمد بن مروان السدي وقد أجمعوا على
ضعفه " .
والحديث عن عائشة له عدة طرق وكلها ضعيفة .

وروي عن أبي الزبير (١) عن جابر (٢) عن عمر رضي الله عنه أنه كره الماء المشمس وقال : " إنه يورث البرص " (٣)

== انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب الماء المسخن ٣٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كراهة التطهير بالماء المشمس ٧٠٦/١ ، الكامل لابن عدي ٩١٢/٣ ، مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب الوضوء بالشمس ٢١٤/١ ، اللآلي المصنوعة : كتاب الطهارة ٥/٢ ، نصب الراية ١٠٣/١ ، تلخيص الحبير ٢١٠٢٠/١ ، التعليق المغني ٣٨/١ ، إروا الغليل ٥٢-٥٠/١ .

* حمل تداخل في إسناده هذا الأثر والحديث الذي قبله فقد ورد في النسختين الآتي : لرواية أبي الزبير عن جابر أن عائشة رضي الله عنها شمت مـ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لاتفعلي يا حميراء فإنه يورث البرص " وروي عن عمر أنه كره الماء المشمس وقال : إنه يورث البرص " .

(١) أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأدي ، من أئمة العلم ، اعتمده مسلم وروى له البخاري متابعة ، روى عن جابر ، وعائشة وابن عمر ... وخلق وروى عنه أبو حنيفة ومالك والسيانان ... وغيرهم ، وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي وضعفه ابن عيينة ، وقال أبو حاتم لا يحتج به . توفي سنة ١٢٨ هـ .

انظر : تجريد التمهيد ١٥٥ ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٠/٤ ، الكامل لابن عدي ٢١٣٢/٦ ، الكاشف ٨٤/٣ ، ميزان الاعتدال ٣٧/٤ ، المراسيل ١٩٣ .

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي ، صحابي جليل ، من أهل بيعة الرضوان كان من المكثرين في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . روى عنه جماعة من الصحابة ، توفي بالمدينة سنة ٨٧ هـ .

انظر : الإصابة ٢١٤/١ ، الاستيعاب ٢٢٢/١ ، البداية والنهاية ٢٢/٩ ، تهذيب ابن عساكر ٣٨٩/٣ ، النجوم الزاهرة ١٩٨/١ .

(٣) رواه الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صدقة بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر عن عمر ، وروى الحديث البيهقي عن الشافعي بهذا الإسناد . قال ابن حجر : " وصدقة ضعيف ، وأكثر أهل الحديث على تضعيف ابن أبي يحيى " وقال النووي : " وهذا الحديث ضعيف باتفاق المحدثين فإنه من رواية إبراهيم ابن أبي يحيى ، وقد اتفقوا على تضعيفه وجرحه ، وبينوا أسباب الجرح إلا الشافعي رحمه الله فإنه وثقه " قال ابن حجر : " لم يثبت عنده الجرح فيه فلذلك اعتمده " ورواه الدار قطني من حديث إسماعيل بن عياش قال : حدثني

==

فإذا [أثبت]^(١) الخبر والأثر كراهية الماء الشمس ، فإن الكراهة مختصة بما أثرت فيه الشمس من مياه الأواني .
 وأما مياه البحار والأنهار والآبار فلا يكره^(٢) لأمرين :
 أحدهما : أن الشمس [لا تؤثر]^(٣) فيها كتأثيرها في الأواني .
 والثاني : أن التحرز منها غير ممكن ، ومن الأواني ممكن .
 وتأثير الشمس في مياه الأواني قد يكون تارة بالحما^(٤) ، وتارة بزوال برده والكراهة في الحالين على سواء ، فإن لم تؤثر الشمس فيه لم يكره .
 فسواء ما قصد به الشمس وما طلعت عليه الشمس من غير قصد^(٥) وذهب بعض أصحابنا إلى أن المكروه منه ما قصد به الشمس دون ما طلعت عليه

== صفوان بن عمرو عن حسان بن أزره أن عمر بن الخطاب قال : " لا تفتسوا بالماء الشمس فإنه يورث البرص " أعل الترمذاني هذا الحديث بإسماعيل ابن عياش مع أنه من روايته عن الشاميين وهي صحيحة عند البخاري وغيره من الأئمة ، على أن إسماعيل لم يتفرد بهذا ، بل تابعه عليه أبو المغيرة عبد القدوس فرواه عن صفوان به ، ذكره ابن حبان - وهو ثقة من رجال الشيخين ، قال الألباني : إنما علة هذا الإسناد حسان هذا فإنني لم أجده ترجمة عند أحد سوى ابن حبان ذكره في الثقات ، وما أظن أنه يعزف - إلا في هذا الأثر ، وهو معروف بتساهله في التوثيق .
 أنظر : الأم ٣/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كراهة التطهير بالماء الشمس ٦/١ ، سنن الدار قطني - كتاب الطهارة - باب الماء المسخن ٣٩/١ ، المجموع ٨٧/١ ، نصب الراية ١٠٣/١ ، تلخيص الحبير ٢٣/٢٢ ، الجوهر النقي ٧/٦ ، التعليق المغني ٣٩/١ ، إرواء الغليل ٥٣/١ .

- (١) في م' ، س : (ثبت) .
 (٢) وهذا لا خلاف فيه في المذهب .
 أنظر : المذهب ١١/١ ، روضة الطالبين ١٠/١ .
 (٣) في م' : (لا يؤثر) وفي س : غير منقوطة (لا يؤثر) .
 (٤) في اللسان : الحمى : ماحمي من شيء يمد ويقصر .
 أنظر : لسان العرب - حما - ١٩٨/١٤ .
 (٥) أطلق الماوردي الكراهة ، ولم يشترط القصد .

الشمس من غير قصد (١)؛

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : " لاتفعلي " فكان النهي متوجهاً إلى الفعل .

وهذا غير صحيح ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على معنى النهي وأنه يورث البرص ، وهذا المعنى [لا يختص] (٢) بالقصد دون غيره ، وكذا أيضاً لافرق بين ما حمي بالشمس في بلاد تهامة (٣) والحجاز (٤) وبين ما حمي بهما في سائر البلاد .

وكان بعض أصحابنا يجعل النهي مخصصاً بما حمي بتهامة والحجاز ؛ لأنه هناك [يورث] (٥) البرص دون ما حمي بالعراق وسائر البلاد . (٦)

(١) وهذا الوجه مشهور عند العراقيين ، وقطع به الشيرازي في التنبيه وكذا أبو علي الحسن بن عمر البندنجي من كبار العراقيين في كتابه الجامع .

انظر : التنبيه ١١ ، المذهب ١١/١ ، حلية العلماء ٥٨/١ ، المجموع ٨٨/١ ، كفاية التنبيه ل ٤ ب .

(٢) في م' (لا تختص) وفي س : غير منقوطة (تختص) .

(٣) تهامة : بكسر أوله مكة والصحيح أن مكة من تهامة ، وقيل أرض تهامة قطعة من اليمن وهي جبال مشتبكة أولها في البحر القلزمي - الأحمر - ومشرفة عليه .

وحودها : في غربيها بحر القلزم - الأحمر - وفي شرقيها : جبال متملة من الجنوب إلى الشمال وفي شرقيها مدينة معدة وجرش ونجران وفي شمالها مكة وجدة وفي جنوبها صنعاء .

قال النووي : " تهامة " كل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز ، ومكة من تهامة " وسميت تهامة لتغير هواها .

انظر : الروض المعطار ١٤١ ، معجم ما استعجم ٣٢٢/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٤٤/٣ .

(٤) الحجاز : عبارة عن جبال السراة ، وهو جبل يقبل من اليمن حتي يتصل ببادية الشام وهو أعظم جبال العرب ، وحده من الجنوب تهامة وحده من الشرق بلاد اليمن وحده من الشمال نجد وهي بينه وبين العراق وحده من الغرب بحر القلزم .

وقال النووي : قال الشافعي الحجاز هي : مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها وسمي حجازاً لأنه حجز بين تهامة ونجد .

انظر : الروض المعطار ١٨٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٨٠/٣ ، صبح الأعشى ٢٤٥/٤ .

(٥) في م' : (تورث) ، وفي س : غير منقوطة (يورث) .

(٦) أصحاب هذا الوجه خصوا تهامة والحجاز لشدة حرارتها ، وقالوا : يكره الشمس بشرط :

وهذا التخصيص إنما هو إطلاق قول بغير دليل مع عموم النهي الشامل لجميع البلاد .
فأما ما حكي بالشمس ثم برد :
فقد اختلف أصحابنا في كراهة استعماله على وجهين : (١)

== الأول : أن يكون ببلاد حارة ، وتنقله الشمس من حالة إلى حالة أخرى .
والثاني : أن يكون في آنية منطبعة ، والثالث : أن يستعمل في حال حرارته
على البدن .

ولا يشترط القعد ، ولا تغطية رأس الإناء ، وهذا هو الأشهر عند الخراسانيين .
انظر : حلية العلماء ٥٩/١ ، المجموع ٨٨/١ ، روضة الطالبين ١١/١ ، فتح
الجواد ١٥/١ ، شرح جلال الدين المحلي ١٩/١ ، الإقناع ١٨/١ ، فيض الإله المالك
١٣/١ ، السراج الوهاج ٨ .

وقد ذكر النووي سبعة أوجه في الماء المشمس منها :
الثلاثة أوجه التي ذكرها الماوردي .
والرابع : لا يكره مطلقاً سواء قعد به التشميس أم لا ، وهذا الوجه صححه
النووي .

والخامس : يكره في المنطبعة بشرط تغطية رأس الإناء ، حكاه البغوي وجزم
به القاضي حسين .

والسادس : إن قال طبيباً إنه يورث البرص كره ، وإلا فلا ، وقد ضعف صاحب
البيان هذا الوجه وغلط النووي هذا التضعيف وقال : بل هذا الوجه هو
المعصوم إن لم يجزم بعدم الكراهة وهو موافق لنص الشافعي في الأم .
والسابع : يكره في البدن دون الثوب ، وضعف النووي هذا الوجه لأنه يوهم
أن الأوجه السابقة عامة للبدن والثوب وليس كذلك ، وإنما الكراهة تختص
باستعماله في البدن موسيأتي الكلام في ذلك في الفصل الثاني .
وقد رجح الشيخ إبراهيم البيهقي في حاشيته الكراهة مطلقاً لأنه تقوى بكراهة
عمر للشمس مع أنه أدرى بالطب ويبدو لي والله أعلم أن الصحيح من هذه
الأوجه ما قاله النووي وذلك للآتي :

- ١ - أن ما استدل به الماوردي من حديث عائشة ضعيف ، وقد بينا ضعفه .
- ٢ - ما روي عن عمر ضعيف أيضاً ، وقد سبق بيانه .

فحمل من هذا أن الشمس لا أصل لكراهته ، ولم يشهد عن الأطباء فيه شيء ، وهذا
الوجه موافق لنص الشافعي في الأم فإنه قال : " لا أكره الشمس إلا أن يكره
من جهة الطب " قال النووي : هكذا رأيت في الأم ، وكذا نقله البيهقي في
معرفة السنن والآثار .

وأما قوله في مختصر المزني " إلا من جهة الطب لكراهة عمر لذلك وقوله أنه
يورث البرص " فليس صريحاً في مخالفة نفع في الأم بل يمكن حمله عليه فيكون
معناه : لا أكرهه إلا من جهة الطب إن قال أهل الطب أنه يورث البرص .

انظر : التهذيب ل ٤ ب ، المذهب ١١/١ ، حلية العلماء ٥٨/١ ، الفاية القعوى ١٩٤/١ ، المجموع
٨٧/١ - ٨٩ ، روضة الطالبين ١١/١ ، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ٥ ، فيض الإله المالك
١٣/١ . تتم الإبانة ل ٣ ١ .

- (١) واعتبر الروياني ما ذكر عن بعض المتأخرين وجهاً ثالثاً .
انظر : البحر ل ١٨ ١ .

أحدهما : أنه على حال الكراهة لثبوت الحكم له قبل البرد .
والوجه الثاني : أنه غير مكروه ؛ لأن معنى الكراهة لأجل الحمي فإذا زال الحمي زال معنى الكراهة . (١)

وكان بعض متأخري أصحابنا يقول : (٢) ينبغي أن يرجع فيه إلى عدول الطب .
فإن قالوا : إنه بعد برده يورث البرص كان مكروها ،
وإن قالوا : أنه لا يورث البرص لم يكن مكروها .
وهذا لوجه له ، لأن الأحكام الشرعية [لا تثبت] (٣) بغير أهل الاجتهاد في الشريعة ؛
لأن من الطب من ينكر أن يكون الماء المشمس يورث البرص ولا يرجع إلى قوله فيه .

فصل

فإذا ثبت كراهة (٤) الماء المشمس فإنما تختص الكراهة في استعماله فيما يلاقي
الجسد من طهارة حدث وإزالة نجس أو [تبرد] (٥) أو تنظف (٦) ، أو شرب سواء
لاقى الجسد في عبادة أو غير عبادة .

(١) وهذا الوجه صححه النووي في الروضة .
انظر : روضة الطالبين ١١/١ .
(٢) حكى هذا الوجه الروياني وضعفه ، وحكاه ابن الرفعة نقلاً عن الماوردي وذكر
تضعيفه له .
انظر : البحر ل ١٨ أ ، كفاية النبيه ل ٥ أ ، المجموع ٨٩/١ ، روضة الطالبين
١١/١ .

(٣) في م لا يثبت ، في س : غير منقوطة (سببت) .
(٤) اختلف في الكراهة هل هي شرعية يتعلق الثواب بتركها وإن لم يعاقب
على فعلها أم إرشادية لمصلحة دنيوية لاثواب ولا عقاب في فعلها ولا تركها .
ذكر النووي فيها وجهين ذكرهما ابن الملاح :
أحدهما : أنها إرشادية وهو اختيار الغزالي وقال هو ظاهر نص الشافعي
والثاني : أنها شرعية ، وهو اختيار صاحب الحاوي والمهذب .
قال النووي : وهو المشهور عن الأصحاب .

انظر : المجموع ٨٩/١ ، روضة الطالبين ١١/١ ، الإقناع ١٩/١ ، فتح الجواد ١٥/١
فيض الإله المالك ١٣/١ ، الوسيط ٢٥/١

(٥) في م ، س : (أو برد) .

(٦) في م : (أو تنظيف) .

فأما استعماله فيما لا يلاقي الجسد من غسل ثوب أو إناء أو إزالة نجاسة عن أرض فلا يكره ؛ لأن معنى الكراهة أنه يورث البرص ، وهذا مختص بملاقاة الجسد دون غيره .

فأما إن استعمله في طعام يريد أكله :
فإن كان قد يبقى في الطعام [مائعاً كالمرق]^(١) في الطبخ كان مكروهاً
وإن كان لا يبقى مائعاً فيه كالدقيق المعجون به ، أو الأرز المطبوخ به لم يكره . (٢) (٣)

(١) في م ، س : (كالمرى به) .

(٢) ذكره النووي نقلاً عن الماوردي والرويانى .

انظر : البحر ل ١٨ ١ ، المجموع ٨٩/١ .

(٣) والملة في ذلك أن الأجزاء السميكة تستهلك في الجأمد فلهذا فيها ، ولا تستهلك في المائع ، فالضرر موجود فيها .

٤ - مسأله

قال الشافعي رحمه الله : وما عدا ذلك من ماء ورد أو شجر أو عرق . (١)
اعلم أن كل ما كان معتصراً من شجر أو شمر أو ورق كماء الورد والبقل
والفواكه فهو ظاهر غير مطهر لا يجوز أن يستعمل في حدث ولانجس . (٢)
وحكي عن ابن أبي ليلى (٣) والأصم : أنه ظاهر مطهر يجوز استعماله في الحدث
والنجس . (٤)
وقال أبو حنيفة (٥) : يجوز استعماله في إزالة النجس دون الحدث .

-
- (١) انظر : مختصر المزني ١ .
(٢) وهو قول مالك والشافعي وأصح الروايات عن أحمد .
انظر : الكافي لابن عبد البر ١/١٥٥ ، المنتقى ١/٥٩ ، المجموع ١/٩٣ ،
المغني ١/١٠ ، الإفصاح ١/٦٠ .
(٣) محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الأنصاري الكوفي ،
كان من أصحاب الرأي ولي قضاء الكوفة ، وأقام حاكماً ثلاث وثلاثين سنة
ولي لبني أمية ، ولبني العباس ، وكان فقيهاً مفتياً ، روى عن عطاء
ونافع مولى ابن عمر وأبي الزبير المكي وغيرهم ، روى عنه شعبه
والثوري ... وغيرهم . له من الكتب : كتاب الفرائض .
ولد سنة ٧٤ هـ ومات وهو على القضاء بالكوفة سنة ١٤٨ هـ .
انظر : سير أعلام النبلاء ٦/٣١٠ ، طبقات ابن سعد ٦/٣٥٨ ، طبقات الشيرازي
٨٥ ، طبقات الداودي ١/٢٢٥ ، تعبر ٦/١٦٢ ، الفهرست ٢٠٢ ، الكامـــــــــــــــــل
٢٧/٥ ، المجروحـــــــــــــــــ من ٢/٢٤٣ ، وفيات الأعيان ٤/١٧٩ .
(٤) انظر : حلية العلماء ١/٦٠ ، رحمة الأمة ٥ ، تجريد المسائل اللطاف ١٢ ،
المغني ١/١٠ .
قال النووي : قال أبو الطيب الطبري إلا الدمع فإن الأصم يوافق على
منع الوضوء به .
انظر : المجموع ١/٩٣ .
(٥) وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، ورواية عن أحمد .
ويشترط ثلاثة أشياء في جواز استعمال غير الماء في إزالة النجاسة :
أحدهما : كونه مائعاً يسيل كالخل ونحوه .
والثاني : أن يكون المائع طاهراً ؛ لأن النجس لا يزيل النجاسة .
والثالث : أن يكون مزيلًا كالخل وماء الورد .
===

فأما ابن أبي ليلى والأصم فاستدلا بأنه مائع ظاهر فوجب أن يكون مطهرًا كالماء (١).

قالوا : ولأن الله تعالى (٢) أودع كل ماء معدنًا ، وأودع هذه المياه في النبات كما أودع غيرها في العيون والآبار ، فوجب أن لا يتغير حكمها في التطهير باختلاف معادنها كسائر المياه .

والدليل على فساد هذا القول : تخصيص الله تعالى (٣) الماء المطلق بالتطهير وتخصيص الذكر إذا علق بصفة [أوجب] (٤) اختصاصها بالحكم ومنع غيرها من المشاركة .

ولأن ما خرج عن اسم الماء المطلق خرج عن حكمه في التطهير كالأدهان وماء اللحم ، وهذا يفسد ما استدلوا به . (٥)

== ولم يفرق أبو حنيفة في جواز إزالة النجاسة بالمائع الطاهر المزيل بين الثوب والبدن ، وفرق بينهما أبو يوسف في إحدى روايتيه ، وخالف محمد وزفز أبا حنيفة ، وأبا يوسف في جواز إزالة النجاسة بالمائعات ووافق قولهما قول الشافعي .

انظر : المبسوط ٩٦/١ ، الهداية ٣٤/١ ، الكتاب ٥٠/١ ، شرح فتح القدير ١٩٥/١ ، البنائة ٧١١/١ ، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ١٨٠/١ ، البحر الرائق ٢٢٣/١ ، المغني ٩/١ ، الاختيارات الفقهية ٣ ، الإنصاف ٣٠٩/١ .

(١) انظر : المجموع ٩٣/١ .

(٢) في س : (تعال) .

(٣) في س : (تعال) .

(٤) في م ، س : (يوجب) .

(٥) ذكر النووي بأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعدمون الماء في أغارهم ومعهم الدهن وغيره من المائعات ، وما نقل عن أحد منهم الوضوء بغير الماء .

انظر : المجموع ٩٣/١ .

فصل

وأما أبو حنيفة فاستدل على إزالة النجاسة بكل مائع طاهر بما روي عن أم سلمة ^(١) أنها قالت ^(٢): يارسول الله إني امرأة أظيل ذيلي وأجره في المكان ^(٣) [القدر] فقال عليه السلام: " يظهره مابعدہ " ^(٤) ومعلوم أن ليس بعده إلا التراب فدل على أن لغير الماء مدخل في تطهير النجاسة .

(١) أم المؤمنين هند بنت أبي أمية ، تزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم في السنة الرابعة للهجرة لها في كتب الحديث (٣٧٨) حديثا .
توفيت سنة ٥٩ هـ ويقال سنة ٦١ هـ .

انظر : أسد الغابة ٢٤٤/٦ الاستيعاب ٤٣٦/٤ ، الإمامة ٤٣٩/٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣٦١/٢ ، الرياض المستطابة ٣١١ ، سمط النجوم العوالي ٢٨٢/١ ، طبقات ابن سعد ١٧٠/٨ .

(٢) ليست القائلة أم سلمة ، وإنما هي أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف .
(٣) في م ، س : (القدر) .

(٤) أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي عن محمد بن عمار عن محمد بن إبراهيم عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: " إني امرأة أظيل ذيلي وأمشي في المكان القدر ، فقالت أم سلمة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يظهره مابعدہ " وهذا اللفظ لأبي داود .
قال الخطابي : في إسناده الحديث مقال لأنه مروى عن أم ولد لإبراهيم ابن عبد الرحمن وهي مجهولة .

انظر : ترتيب مسند الشافعي ٢٥/١ ، مسند أحمد ٢٩٠/٦ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب في الأذى يميم الثوب ١٠٤/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الأرض يظهر بعضها بعضا ١٧٧/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في الوضوء من الموطئي ٩٦/١ ، كنز العمال ٣٧٤/١ ، معالم السنن ١١٩/١ .

وبما روي أن عائشة رضي الله عنها أصاب ثوبها دم فبلته وقرمته (١)
بريقها " (٢)

فدل على أن الريق يزيل النجاسة .

وقالوا : ولأنه مائع طاهر مزيل فجاز إزالة النجاسة به كالماء .

قالوا : ولأن ما أزال عين النجاسة أوجب إزالة حكمها كالقطع بالمقص .

قالوا : ولأن ما استحق إزالة عينه تعبدًا لم يختص بالماء [كالطيب] (٣)

على بدن المحرم .

قالوا : ولأن الحكم إذا ثبت لمعنى ، زال الحكم بزوال ذلك المعنى .

فلما كان المعنى في تنجيس المحل وجود العين وجب إذا ارتفعت أن يزول

تنجيس المحل .

قالوا : ولأن إناء الخمر لما طهر بانقلابه خلا (٤) ، علم أن الخل طهره

فلما جاز أن يكون [الخل] (٥) مطهرًا [لإناء] (٦) الخمر جاز أن يكون

(١) القرص : الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى يذهب
أثره .

انظر : قرص - لسان العرب ٧١/٧ .

(٢) أخرجه البخاري ، وأبو داود والبيهقي ، عن عائشة قالت : ما كان لإحدانا
إلا ثوب واحد نحيف فيه فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها فقمعتته
بظفرها " .

وفي لفظ أبي داود " ثم قمعتته بريقها " .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الحيض - باب هل تطلي المرأة في ثوب

حافت فيه ٨٥/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب المرأة تغسل

ثوبها الذي تلبسه في حيفها ٩٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة :

باب إزالة النجاسات بالماء دون سائر المائعات ١٤/١ .

(٣) في م ، س : (كالطيب) ، وفي المجموع : كالطيب عن ثوب المحرم .

انظر المجموع ٩٦/١ .

(٤) في م : (خلى)

(٥) في م ، س : (الحل) .

(٦) في م ، س : (الإناء) .

مطهرا لكل نجس .

قالوا : ولأن هراً لو أكلت فأرة أوميتة ثم ولغت في إناء ، كان الماء طاهراً .

فدل أن [فاهاً] (١) طهر بريقها .

قالوا : ولأنه لما كان لغير المائع مدخل في إزالة النجاسة وهو الشث والقرف في الدبابة لم يكن الماء مختصاً بالإزالة فكان المائع أولى ممن الجامد ؛ لأنه أبلغ في الإزالة .

ودلينا قوله تعالى : " وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ " (٢) والاستدلال بها من وجهين :

أحدهما : أن الله تعالى أخرج هذا مخرج الفضيلة للماء ، والامتنان به فلو شاركه غيره فيه لبطلت فائدة الامتنان .

والثاني : أنه لو أراد بالنص على الماء التنبيه على ما سواه لنص على أدون المائعات ليكون [تنبيهاً] (٣) على أعلاها ، فلما نص على الماء وعلى أعلى المائعات علم (٤) اختصاصه بالحكم .

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسماء (٥) في دم الحيف يصيب

(١) في م ، س : (فيها) .

(٢) سورة الأنفال ، آية (١١) .

(٣) في م ، س : (تنبيه) .

(٤) في م ، س : (علم أن) .

(٥) أسماء بنت أبي بكر المديقي ، والددة عبد الله بن الزبير ، أسلمت قديما بمكة وهاجرت إلى المدينة وهي حامل بعبد الله بن الزبير فوضعت بقباء كانت تسمى بذات النطاقين ، توفيت بمكة سنة ٧٣ هـ ، بعد قتل ابنها عبد الله بيسير .

انظر ترجمتها : أمد الغاية ٩/٦ ، الاستيعاب ٢٢٨/٤ ، الإصابة ٢٢٤/٤ .
تهذيب الأسماء واللغات ٣٢٨/٢ ، تاريخ خليفة ٢٦٩ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٦٠٢/٢ ، طبقات خليفة ٣٣٣ ، العقد الثمين ١٧٧/١ .

الثوب " حتية (١) ثم اقرصيه (٢) ثم اغسله بالماء " (٣)
 فأمرها بالماء ، والأمر إذا ورد مقيداً بشرط لم يسقط إلا بوجود ذلك الشرط ،
 ولأنها طهارة شرعية فوجب أن لا تجوز بمائع غير الماء كرفع الحدث ؛
 ولأنه غسل مفروض فوجب أن لا يجوز بمائع غير الماء كالغسل من الجنابة .
 ولأنه مائع لا يرفع الحدث ، فوجب أن [لا يزال] (٤) النجس كالدهن والمـسـرق
 ولأن للماء نوعين من التطهير :
 أحدهما : تطهير نفسه بالمكاشرة . (٥)
 والثاني : تطهير غيره بالمباشرة .

(١) الحت : فركك الشيء اليابس عن الثوب ونحوه ، ومعناه في الحديث حكيمه
 وأزيله .

أنظر : - تحت - لسان العرب ٢٢/٢ .

(٢) في م : (اقرصيه) .

(٣) قال الزيلعي : " غريب بهذا اللفظ "

رواه الشافعي عن سفيان بن عيينه عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت : " سألت
 النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيفة يصيب الثوب فقال : " حتية ثم
 اقرصيه بالماء ثم رشه وصلي فيه " ورواه البيهقي عنه ورواه أيضاً عن
 مالك ورواه أيضاً مع اختلاف في الألفاظ : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود
 وابن أبي شيبة ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي . وقال الترمذي : حديث
 حسن صحيح .

أنظر : ترتيب مسند الشافعي ٢٤/١ ، مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة في
 المرأة يصيب ثيابها من دم حيضها ٩٥/١ ، صحيح البخاري : كتاب الطهارة - باب غسل الدم
 ٦٦/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب نجاسة الدم وكيفية غسله ٢٤٠/١ ،
 سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في
 حيضها ٩٩/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في
 دم الحيض يصيب الثوب ٢٠٦/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء
 في غسل دم الحيض من الثوب ٩١/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب
 إزالة النجاسات بالماء دون سائر المائعات ١٣/١ ، نصب الراية ٢٠٧/١ ،
 تلخيص الحبير ٣٥/١ ، نيل الأوطار ٤٧/١ .

(٤) في م' ، س : (لا يزال) .

(٥) أي أن الماء إذا كان نجساً وأضيف إليه ماء كثير فإنه يصير طاهراً .

فلما انتفى (١) عن المائع [تطهير] (٢) نفسه بالمكاشرة ، وجب أن ينتفى
عن المائع تطهير غيره بالمباشرة .
وتحريره ، أنه أحد نوعي التطهير ، فوجب أن ينتفى عن المائع قياساً على
تطهير المكاشرة .

ولأن كل مانحس بورود النجاسة عليه بكل حال نجس بوروده على النجاسة
بكل حال كغير المائع (٣) طرداً ، وكالماء عكساً . (٤)
وإن شئت قلت ملاقة [المحل النجاسة] (٥) يوجب أن يغلب عليه حكم النجاسة
كماله وقعت [فيه] (٦) نجاسة .
ولأن إزالة النجس أعلى (٧) من رفع الحدث بدلالة أن من كان محدثاً وعلى
بدنه نجاسة ، ووجد من الماء ما يكفي أحدهما لزمه استعماله في النجاسة
دون الحدث فلم يجز استعمال المائعات في رفع الحدث ، وهو أخف الأمرين حالاً .
فالأولى أن لا يجوز استعماله في إزالة النجاسة ، لأنه أغلظهما حالاً .

-
- (١) في س : (انتفا) .
(٢) في م ، س : (تطهر) .
(٣) في م ، : (كغيره المائع) ، وفي س موضوع على الماء ما يشير إلى حذفها .
(٤) أي أن غير المائع ينجس بورود النجاسة عليه بكل حال ، فينجس بوروده على
النجاسة بكل حال وهذا هو معني قوله كغير المائع طرداً .
وأما العكس في الماء : فهو أن الماء لا ينجس بورود النجاسة عليه بكل
حال ، فلا ينجس بوروده على النجاسة بكل حال .
(٥) في م ، س : (الحل والنجاسة)
(٦) في م ، س : (منه) .
(٧) في م ، س : (أعلا) .

وأما الجواب عن تعلقهم بحديث أم سلمة وقوله عليه السلام " يطهره مابعده " فهو أنها أشارت إلى غير النجاسة ، أو إلى نجاسة يابسة ، بدليل أن النجاسة الرطبة لا تطهر بالدلك اتفاقاً . (١)

وأما حديث عائشة فمحمول على أحد أمرين :

إما على نجاسة يسيرة يعنى عن مثلها أو على أنها فعلت ذلك لتلين النجاسة بريقها ثم [تغسلها فدل] (٢) أن الريق لا يزيل النجاسة .

وأما قياسهم على الماء فالمعنى في الماء أنه يرفع الحدث ، فلذلك أزال النجس .
وأما قياسهم على القطع بالمقص فالمعنى فيه أنه أزال محل النجاسة .
وأما قياسهم على الطيب في بدن المحرم ، فالمعنى في الطيب أن القصد منه إزالة ريحه لا إزالة حكمه ، وليس كذلك النجاسة .

وأما قولهم : إن ارتفاع المعنى الموجب للحكم يوجب ارتفاع ذلك الحكم فمن أصحابنا من منع ذلك ويقول : ليس ارتفاع معنى الحكم (٣) [موجباً] (٤)
لارتفاع ذلك الحكم ، فعلى هذا يمنعون من وجه الاستدلال .
وقال أكثرهم : إن ارتفاعه يوجب ارتفاع حكمه .
فعلى هذا يكون (٥) المعنى هو حكم النجاسة دون العين .

ألا ترى أنه قد ثبت حكم النجاسة مع عدم العين ، وذلك في ولوغ الكلب في الماء القليل إذا نجس ، وقد [توجد] (٦) عين النجاسة في الماء الكثير ولا يحكم بنجاسته ما لم تغيره .

(١) وكذلك يجاب عن هذا الحديث أنه ضعيف لأن أم ولد إبراهيم مجهولة ، وقد سبق بيان ذلك .

(٢) في م ، س : (بغسلها بدليل) في س (بغسلها) غير منقوطة .

(٣) معنى الحكم : أي علته وسببه ، والحكم الشرعي عند هؤلاء إذا ثبت لعلـة لا يكون ارتفاع العلة موجباً لارتفاع الحكم لجواز ثبوته لعلـة أخرى وفي هذا إبطال للأصل الذي بنى عليه الخصم دليـله وإذا قلنا بقول الآخرين إن ارتفاع المعنى يوجب ارتفاع الحكم ، لأنسلم أن المعنى هنا هو عين النجاسة وإنما المعنى هو حكم النجاسة .

(٤) في م ، س : (موجب) .

(٥) في م ، س : (أن يكون) .

(٦) في م ، س : (يوجد) .

وفي مسألتنا حكم النجاسة لم يزل بالمائع ، فكان معنى الحكم باقياً
وأما نجاسة الإناء إذا ارتفعت بانقلاب الخمر [خلاً]^(١) ، وإنما كان كذلك ؛
لأن نجاسة الإناء على ظاهره من أجزاء الخمر ، فإذا انقلبت في الإناء خلاً
انقلبت تلك الأجزاء معها فصارت خلاً^(٢) ، فظهر الجميع ولا يكون هذا إزالة
نفس^(٣) ، وإنما هو انقلاب خمر إلى خل .

وأما استدلالهم بالهرة إذا أكلت فأره فغير مسلم ؛ لأننا متى علمنا نجاسة
فمها بأن ولغت في الإناء قبل أن تغيب عن العين فالماء نجس ، وإن غابت عن
العين ففيه وجهان : (٤)

- أحدهما : أن الماء نجس ، لأن الأصل بقاء النجاسة في فيها .
- والثاني : أن الماء طاهر ؛ لأن الأصل طهارة الماء .
- وقد يجوز أن الهرة حين غابت ولغت في إناء آخر فظهر فيها .
- وأما استشهادهم بالدباغة فحكمها خارج عن إزالة النجاسة .

(١) في م ، س : (خلا) .
(٢) يعني أن الإناء طهر تبعاً للخل للضرورة إذ كل جزئيات الخمر تحولت إلى
خل فظهرت فلم يبق معنى للحكم بنجاسة الإناء .
(٣) لأنه لو كان الخل هو الذي طهره لنجس الخل ؛ لأن المائع إذا أزيلت به
النجاسة تنجس عندهم ، ولأنه لو كان مطهراً لوجب أن تتقدم طهارته في
نفسه ، ولو كان كذلك لم يظهر الخل لحمله في محل نجس .
انظر : المجموع ٩٧/١ .

(٤) ذكر الشيرازي أنه إذا رأى هرة أكلت نجاسة ثم وردت على ماء قليلاً
فشربت منه ففيه ثلاثة أوجه : أحدها : تنجسه لأنها تيقنا نجاسة فيها ،
والثاني : إن غابت ثم رجعت لم ينجس لأنه يجوز أن تكون وردت على ماء
فطهرها فلا تنجس ما تيقنا طهارته بالشك ، والثالث : لا ينجس بحال لأنه
لا يمكن الاختراز منها فعلي عنه .

قال النووي : هذه الأوجه مشهورة وأصحها عند الجمهور الوجه الثاني...
وخالف صاحب الحاوي الأصحاب فقال إن ولغت قبل أن تغيب والمشهور
تصحيحه ما قدمناه ، من الفرق بين غيبتها وعدمها .
انظر : المذهب ١٥/١ ، المجموع ١٧١/١ .

ألا ترى أن الدباغة [لاتجوز] ^(١) بالماء الذي هو أقوى المائعات حكماً
في إزالة الأنجاس لخروجها عن حكم بائر الأنجاس .

فصل

وأما قول الشافعي : أو عرق ^(٢)

فيه لأصحابنا روايتان : ^(٣)

[أحدهما] ^(٤) : أنه عرق بكسر العين يعني عروق الأشجار إذا اعتصر ماؤها كان غير
مطهر وهذا قول [ابن] ^(٥) أبي هريرة .

والرواية الثانية : عرق بفتح العين يعني عرق الإنسان الذي يرشح من بدنه
لايجوز التطهر به ، وإن كان طاهراً .
وكذلك [كل ما] ^(٦) اعتصر من أجواف الإبل إذا نحرث عند العطش لايجوز التطهر
به ، ويكون نجساً وسمي عرقاً ^(٧) .

-
- (١) في م ، (لايجوز) في س غير منقوطة (لايجوز) .
(٢) عرق : بفتح العين والراء رشح جلد الحيوان ، ويستعار لغيره .
وعرق : بكسر العين وسكون الراء ويجمع على عروق ، عروق الشجر .
انظر : - عرق - الصحاح ٤/١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ، لسان العرب ١٠/٢٤٠ ، ٢٤٢ .
المصباح المنير ٢/٥٤ ، القاموس المحيط ٣/٢٧١ .
(٣) ذكر الروياني والنووي ثلاث روايات :
ماذكره الماوردي بأنه روايتين عن الأصحاب ، وكذا ماذكره بأنه كـسـل
مااعتصر من أجواف الإبل . . . بفتح العين وإسكان الراء وصح النووي الرواية
الثانية وضعف الأولى لأن الشافعي عطفه على انشجر .
والرواية الثالثة قال فيها بُعد لأنه نجس لا يخفى امتناع الطهارة به .
انظر : البحر ١٨ ب ، المجموع ١/٩٨ . المطلب العالي ٨ ب .

- (٤) في م س : (أحدهما) .
(٥) (ابن) ساقطة من م ، س .
(٦) في م ، س : (كلما) .
(٧) سماه الشافعي ماء كرش حيث قال في الأم " . . لو نحر جزوراً وأخذ كرشها
فاعتصر منه ماء لم يكن طهوراً ؛ لأن هذا لا يقع عليه اسم الماء إلا بالإضافة
إلى شيء غيره يقال : ماء كرش . . . وكذا فلا يجزي أن يتوضأ بشيء من هذا " .
انظر : الأم : ٤/١ .

٥ - مسأله

قال الشافعي رحمه الله : أو ماء زعفران (١) أو عصف (٢).
اعلم أن [كل مخالطه] (٣) مذكور طاهر كالزعفران ، والعصف والحناء .
أو خالط المائع طاهر كماء الورد والخل ، فإن لم يؤثر في تغير الماء جاز
استعماله في الحدث والنجس إلا أن يكون المائع المخالط أكثر ، (٤)
وإن [غير] (٥) أحد أوصاف الماء من لون أو طعم أو رائحة لم يجز
استعماله في حدث ولانجس (٦).

-
- (١) الزعفران : صيغ معروف ، وهو من الطيب .
انظر : - زعفر - لسان العرب ٣٢٤/٤ .
- (٢) العصف : الذي يصبغ به ، منه ريفي ومنه بري ، وكلاهما ثبت بأرض العرب
انظر : - عصف - لسان العرب ٥٨٠/٤ .
- (٣) في م ، س : (كلما) .
- (٤) إن كان المخالط يسيراً لا يسلبه اسم الماء كالزعفران والدقيق ففي المذهب
وجهان :
أحدهما : أن الماء يبقى على طهوريته لبقاء اسم الماء المطلق .
صححه النووي وقال : " هكذا صححه الخراسانيون وهو المختار " وقسـال
الرافعي : " وهو ظاهر المذهب " .
والشاني : أن الماء لا يبقى على طهوريته .
نقله إمام الحرمين وغيره عن العراقيين والقفال ، وجهه : أنه كالتغيير
بالنجاسة يسلب الطهارة سواء كان يسيراً أو فاحشاً ، فكذا هنا يسلب التغيير
بالمخالط الطاهر طهورية الماء .
- انظر : الوجيز ٥/١ ، الوسيط ٣٠٤/١ ، فتح العزيز ١٢٢/١ ، روضة الطالبين
١٠/١ ، المجموع ١٠٣/١ ، فيض الإله المالک ١٤/١ .
- (٥) في م ، س : (غيره) .
- (٦) قال النووي : " هذا هو القول الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور " .
ومقابل هذا القول الصحيح قولان ضعيفان :
أحدهما : يشترط اجتماع الأوصاف الثلاثة .
حكي هذا القول المتولي والرويانى ، وقال النووي : وهو نص غريب .
والشاني : أن اللون وحده يسلب ، وكذا الطعم مع الرائحة وفي أحدهما
لا يسلب الطهورية وهي رواية الربيع .
- انظر : المذهب ١٢/١ ، المجموع ١٠٣/١ ، فتح العزيز ١٤١/١ ، ١٤٢ ، روضة
الطالبين ١١/١ ، حاشية الشرقاوى ٣٦/١ .

وجوز أبو حنيفة استعماله في الانجاس على أصله (١)، وفي الأحداث ما لم يثخن (٢) بالمدور فيخرج عن طبعه في الجريان وما لم يكن المائع أكثر (٣) استدلالاً بأن ما كان طاهراً إذا غلب على الماء لم يمنعه حكم التطهير كالتراب ولأن كـ...ـل ما لم يسلبه التراب حكم التطهير لم يسلبه غيره مـ...ـن المدورات حكم التطهير كالذي لم يتغير بالمخالطة .

ولأن كل تغير لو كان لطول المكث لم يمنع من التطهير وجب إذا كان بالمخالطة أن لا يمنع من التطهير كالملوحة .

-
- (١) أي على أصله في أن المائعات الطاهرات تزيل النجاسة .
 (٢) في م : (بحر) .
 (٣) ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى جواز التطهر بالماء الذي خالطه شيء طاهر وأنه لا يخرج عن صفة الإطلاق إلا إذا غلب عليه غيره .
 واختلفوا في الغلبة بماذا تتحقق إلى عدة أقوال ، وفق الزيلعي بينها فراجع .
 انظر : الهداية ١٨/١ ، شرح فتح القدير ٧١/١ - ٧٢ ، العناية ٧١/١ - ٧٢ ، البناية ٣١١/١ ، كتاب القدوري ٣ ، تبیین الحقائق ٢٠/١ - ٢١ ، البحر الرائق ٧٢/١ - ٧٣ ، حاشية ابن عابدين ٨١/١ - ٨٢ ، الاختيار لتعليل المختار ١٤/١ ، مجمع الأنهر ٢٧/١ .
 — وذهب المالكية إلى أن الماء الذي خالطه شيء طاهر يفارقه غالباً فغير أحد أوصافه أوبعضها اللون والطعم باتفاق ، والريح على اختلاف، أنه غير مطهر لا يرفع الحدث ولا يزيل التجس .
 وقد روي عن مالك أنه قال : ما يعجبني أن يتوضأ به فاتقاه من غير تحریم .
 انظر : مختصر خليل ٩ - ١٠ ، الخرشي على مختصر خليل ٦٩/١ ، شرح منح الجليل ١٨/١ ، حاشية الرهوني على خليل ٣٧/١ ، الفواكه الدواني ١٤٥/١ .
 — وللإمام أحمد روايتان في الماء الذي خالطه شيء طاهر فغير أحد أوصافه إحداهما : لا يرفع الحدث لأن المخالط سلبه الطهورية فصار الماء طاهراً غير مطهر وهو المذهب وعليه الجمهور .
 والثانية : أنه يرفع الحدث ، وأن الماء باق على طهوريته وهو اختيار الشيخ تقي الدين وإذا غير المخالط وصفين أو ثلاثة فذكر القاضي روايتين .
 انظر : المغني ١١/١ ، التنقيح المشبع ٣١ ، الاختيارات الفقهية ٣ ، المسائل الفقهية ٥٩/١ ، كشاف القناع ٣٠/١ - ٣٢ ، المبدع ٤٣/١ - ٤٤ ، الإنصاف ٣٢/١ - ٣٣ .

ودليلنا هو [أن]^(١) ما تغير بمخالطة ما يستغنى عنه [وجب]^(٢) أن يمنع
من التطهير به كماء [الباقلاء]^(٣) .

[ولأن]^(٤) ما تغير بمخالطة مأكول ، [وجب]^(٥) أن يمنع جواز التطهر به
كالمرق

ولأن المذرورات تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم موافق للماء في الطهارة والتطهير وهو التراب .

فإذا غلب على الماء لم يسلبه واحدة من صفتيه لا الطهارة ولا التطهير
لموافقته [له]^(٦) فيهما .

وقسم مخالف للماء^(٧) في الطهارة والتطهير وهو النجاسة ، فإذا غلب على
الماء سلب الوصفين معاً الطهارة والتطهير لمخالفته له فيهما جميعاً .

وقسم موافق الماء في الطهارة دون التطهير وهو الزعفران وماشاكله فإذا
غلب الماء وجب أن يسلبه الصفة التي يخالفه فيها ، وهو التطهير دون الصفة
التي وافقه فيها وهو الطهارة .

وهذا الاستدلال يمنع من جمعهم بين التراب وسائر المذرورات .

وأما قياسهم على ما لم يتغير فالمعنى فيه فقد الغلبة بعدم التأثير

وأما قياسهم على الملوحة فغير مسلم .

وسنذكر المذهب فيما تغير بالملح .

(١) في م' ، س : (أنه) .

(٢) في م' ، س : (فوجب) .

(٣) في م' ، س : (الباقلي) .

(٤) في م' ، س : (ولأنه) .

(٥) في م' ، س : (فوجب) .

(٦) في م' ، س : (لهما)

(٧) في س : (يخالف الماء) .

٦ - مسائل

- قال الشافعي رحمه الله : أو نبيذ . (١) (٢)
- وهذا كما قال لايجوز الوضوء بشيء من الأنبذة لانيثاً ولا مطبوخاً ، لاني حضر ، ولاني سفر وهو نجس إن أسكر .
- وقال الأوزاعي (٣) : يجوز الوضوء بسائر الأنبذة . (٤)
- ويروى نحوه عن علي (٥) (٦) رضي الله عنه .

-
- (١) النبيذ : مانبذ من عصير ونحوه ، يقال : نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليمير نبيذاً .
- انظر : - نبذ - لسان العرب ٥١١/٣ .
- (٢) انظر : مختصر المزني ١ .
- (٣) في م : (أوزاعي) .
- (٤) أجاز الأوزاعي التوضؤ بالأنبذة كلها طوياً كان أو غير طوياً ، مسكراً كان أو غير مسكر ، نيثاً كان أو مطبوخاً إلا الخمر خاصة .
- انظر : المبسوط ٨٩/١ ، بدائع الصنائع ١٧/١ ، المجموع ٩٣/١ .
- (٥) علي بن أبي طالب أبو الحسن ، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم ، أول من أسلم من الصبيان ، وزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٤٠ هـ .
- انظر : البداية والنهاية ٢٢٣/٧ ، تذكرة الحفاظ ١٠/١ ، تجريد أسماء الصحابة ٣٩٢/١ ، الرياض المستطابة ١٦٣ ، صفة المفوة ٣٠٨/١ .
- (٦) وكذا روي عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس ، وابن مسعود ، وروي أيضاً عن عكرمة وسفيان الثوري .
- روي الحارث عن علي أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء من النبيذ .
- وروي عن علي أنه قال : " لا بأس بالوضوء بالنبيذ " .
- انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - في الوضوء بالنبيذ ٢٦/١ ، سنن الترمذي : كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء بالنبيذ ٦٠/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الوضوء بالنبيذ ٧٩/١ ، المبسوط ٨٨/١ ، بدائع الصنائع ١٦/١ ، البناية ٤٦٥/١ ، العناية ١١٨/١ ، المجموع ٩٣/١ ، المغني ٩/١ .

وقال أبو حنيفة (١) : يجوز الوضوء بنبيذ التمر المطبوخ إذا كان مسكراً
في السفر دون الحضر .

وقال محمد بن الحسن (٢) : يجمع بين النبيذ والتيمم .

(١) أجده هذه الرواية عن أبي حنيفة والموجود
لأبي حنيفة في الوضوء بنبيذ التمر أربع روايات :
إحداها : يجوز له التوضوء بالنبيذ ولا يتيمم إن عدم الماء ، ولا يجوز في
حال وجود الماء .
والثانية : يتوضأ جزءاً ويضيف إليه التيمم استحباباً .
والثالثة : رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه يجمع بين الوضوء والتيمم
وهو قول محمد .
والرابعة : رواية نوح عن أبي حنيفة أنه رجع عن الأقوال السابقة وقال :
لا يتوضأ به ، ولكنه يتيمم وهو قول أبي يوسف . واختاره الطحاوي وصححه
قاضي خان ، وقال ابن نجيم : "المذهب المصحح المختار المعتمد عندنا هو
عدم الجواز موافقة للأئمة الثلاثة" .
وحكي عن أبي طاهر الدباس أنه قال : "إنما اختلفت أجوبة أبي حنيفة
لاختلاف الأسئلة" .

انظر : الأصل ٧٤/١ - ٧٥ ، الجامع الصغير ٥٥ ، المبسوط ٨٨/١ ، بدائع الصنائع
١٥/١ - ١٧ ، الهداية ٢٤/١ ، البناية ٤٦٣/١ - ٤٧٨ ، شرح فتح القدير ١١٨/١ - ١٢٠
العناية ١١٧ - ١٢٠ ، تبیین الحقائق ٣٥/١ ، البحر الرائق ١٤٣/١ ، حليسة
التاجي ٧٧ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٧/١
- ومذهب الجمهور مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف من الحنفية أنه لا يجوز
الوضوء بشيء من الأنبذة .

انظر : مقدمات ابن رشد ٥٧/١ ، الكافي لابن عبد البر ٥٥/١ ، صواهب
الجليل ٤٥/١ ، المهذب ١١/١ ، التنبيه ١١ ، منهاج الطالبين ٣ ، مغنسي
المحتاج ١٧/١ ، المفني ٩/١ ، المبدع ٤٢/١ .

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني ، طلب الحديث وسمع
مالك والأوزاعي والثوري ، وصحب أبا حنيفة ، وأخذ الفقه عنه ، وكان أعلم
الشاس بكتاب الله ، فاهراً في العربية والنحو والحساب .

من كتبه : المبسوط ، الجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الكبير
والسير الصغير ، والزيادات ، توفي سنة ١٨٧ هـ ، ويقال ١٨٩ هـ .

انظر : اخبار أبي حنيفة للميمري ١٢٠ ، الأنساب ٤٢٣/٧ ، الجواهر المضية
١٢٢/٣ ، الفوائد البهية ١٦٣ ، اللباب ٢١٩/٢ ، الوافي بالوافيات ٣٣٢/٢ .

واستدلوا بما رواه أبو فزارة العبسي^(١) عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث
عن ابن مسعود^(٢) قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن
فقال : "يا عبد الله أمعك ماء " .
قلت : لا ، معي نبيذ التمر فقال " هاته تمر طيبة وماء ظهور " (٤)
وتوضأ به ثم صلى بنا صلاة الفجر .

(١) راشد بن كيسان الكوفي يكنى بأبي فزارة ، روى عن ميمون بن مهران
وعبد الرحمن بن أبي ليلى ... وجماعة ، وروى عنه حماد بن زيد، والشوري
... وطائفة .

قال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال في الثقات : ربما أخطأ ، وقال
أبو زرعة : حديث أبي فزارة ليس بصحيح ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال
الدارقطني : ثقة كس لم يذكر بسوء .

انظر : تهذيب التهذيب ٢/٢٧٧ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١/٣١٤ ، ميزان
الاعتدال ٢/٣٥ .

(٢) أبو زيد المخزومي مولى عمرو بن حريث ، وقيل أبو زائد أو أبو زيد بالشك
روى عن ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ ليلة الجن ، قال الحاكم : لا يوقف
على صحة كتابته ولا اسمه .

انظر : تهذيب التهذيب ١٢/١٠٢ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٣/٢١٧ ، لسان
الميزان ٤/٥٢٦ .

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ، من كبار الصحابة
كان خادماً رسول الله الأمين ، وصاحب سره ، وهو أول من جهر بقراءة القرآن
بمكة ، توفي بالمدينة عن نحو ستين عاماً ، وقيل سنة ٣٢ هـ ، وقيل فـسـي
سنة وفاته غير هذا .

انظر : الإصابة ٢/٣٦٠ ، تذكرة الحفاظ ١/١٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/١٨٨ ،
حلية الأولياء ١/١٢٤ ، الرياض المستطابة ١٨٥ ، صفوة الصفوة ١/٣٩٥ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ،
والترمذي والبيهقي وابن الجوزي في العلل المتناهية .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب الوضوء بالنبيذ ١/١٧٩ ،
مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - في الوضوء بالنبيذ ١/٢٦ ، مسند
أحمد ١/٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٨ . سنن أبي داود : كتاب الطهارة -
باب الوضوء بالنبيذ ١/٢١ ، سنن ابن ماجه

كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء بالنبيذ ١/١٣٥ ، سنن الترمذي : أبواب
الطهارة - باب ماجاء في الوضوء بالنبيذ ١/٦٠ ، السنن الكبرى : كتاب
الطهارة - باب منع التطهير بالنبيذ ١/٩ ، العلل المتناهية : كتاب الطهارة
حديث في الوضوء بالنبيذ ١/٣٥٦ .

قالوا : وقد روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:
" النبذ وضوء من لم يجد الماء " (١)

قالوا : وقد روي أن عليا [وابن] عباس توفضا بالنبذ . (٢)

فلا [يخلو] (٤) فعل ذلك منهما أن يكون عن قياس أو توقيف ، [ولا مدخل] (٥) للقياس

(١) أخرجه الدار قطني والبيهقي عن المسيب بن واضح ناشر بن إسماعيل الحلبي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس .

قال الدار قطني : هذا الحديث وهم فيه المسيب بن واضح في موضعين فسيذكر ابن عباس وفي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روي موقوفاً غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والمحفوظ أنه من قول عكرمة غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا إلى ابن عباس والمسيب ضعيف .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب الوضوء بالنبذ ٧٥/١ ، السنن الكبرى كتاب الطهارة - باب منع التطهير بالنبذ ١٢/١ ، نصب الراية ١٤٨/١ ، التعليق المغني ٧٥/١ ، العلل المتناهية ٣٥٨/١ .

(٢) في م ، س : (بن) .

(٣) وقفت على قول علي وابن عباس في الوضوء بالنبذ ، ولم أقف على ما يسدل على فعلهما .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - في الوضوء بالنبذ ٢٦/١ ،

سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب الوضوء بالنبذ ٧٦/١ .

(٤) في م ، س : (فلا يخلوا) .

(٥) في م ، س : (فلا مدخل) .

في هذا ؛ لأنه لا يقتضيه ، فثبت أنه توقيف .

قالوا : ولأن الله تعالى^(١) يقول : " فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا " ^(٢) ، وفي النبيذ ماء ، فلم يجوز أن يتيمم مع وجوده .

قالوا : ولأنه مائع سمي في الشرع طهوراً ، فجاز الوضوء به كالماء .

قالوا : ولأن الرأس والرجلين عضوان من أعضاء الطهارة ، فثبت فيهما بـدَل عند عدم الماء كالوجه واليدين ^(٣) .

قالوا : ولأن الوضوء نوع تطهير يفيضي إلى بدلين كالعتق في الكفارة ^(٤) . ودليلنا : قوله تعالى : " فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا " ^(٥) .

فنقلنا الله تعالى^(٦) عند عدم الماء إلى التراب بلا وسيط وهو النبيذ ، وليس النبيذ ماء مطلقاً لافي اللغة ولا في الشرع .

فإن قالوا : هو ماء في الشرع بدليل قوله عليه السلام " تمر ^(٧) طيبة وماء طهور " ^(٨) .

قيل : لو دل هذا على أن النبيذ ماء في الشرع لدل على أنه تمر في الشرع وهذا مدفوع بالإجماع .

ثم لو كان من طريق الشرع ما يساوي حكم سائر المياه [ففي] ^(٩) مباينته لها ما يمنع ^(١٠) من إطلاق الاسم عليه .

ولأنه مائع [لا يرفع] ^(١١) الحدث ، فلم يجوز أن تستباح به الملاة كالخل .

-
- (١) في س : (تعال) .
- (٢) سورة النساء ، آية (٤٣) ، سورة المائدة ، آية (٦) .
- (٣) يريد أن الوجه واليدين ثبت فيهما بدل عند عدم الماء وهو التيمم ، فكذاك الرأس والرجلين ثبت فيهما البدل عند عدم الماء وهو استعمال النبيذ بجامع أن كلاهما عضوان من أعضاء الوضوء .
- (٤) يريد أن الوضوء نوع تطهير له بدلان التيمم أو الوضوء بالنبيذ كالعتق في الكفارة له بدلان الإطعام والكسوة .
- (٥) سورة النساء ، آية (٤٣) ، سورة المائدة ، آية (٦) .
- (٦) في س : (تعال) .
- (٧) في س : (تمر) .
- (٨) سبق تخريجه ص ١٧٤ .
- (٩) في م ، س : (وفي) .
- (١٠) في م (مع مامنع) ، في س (مع مايمنع) ووجود على (مع) خط يدل على حذفها .
- (١١) في م ، س : (لا يدفع) .

ولأن ما لم يجوز استعماله في الحضر ، لم يجوز استعماله في السفر كالنقيع .
ولأنه شراب مسكر فلم يجوز الوضوء به كالخمر .
ولأن كل مائع لايجوز التطهر به قبل طبعه لم يجوز التطهر به بعد الطبخ
كالماء النجس .
ولأن تأثير الطبخ عندهم عدم التطهير دون إباحتهم كما في الزعفران يجوز الطهارة
به عندهم قبل الطبخ ولايجوز بعد الطبخ .

وأما الجواب عن حديث ابن مسعود فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : ضعف الخبر من وجهين :

ضعف رواية : لأن أبا فزارة^(٢) كان نبأذاً بالكوفة^(٣) ، وأبو زيد مجهول^(٤)

(١) في س : (حديث ابن مسعود) .

(٢) وأهل أيضاً هذا الحديث بالتردد في أبي فزارة ، فقليل هو راشد بن كيسان
وهو ثقة أخرج له مسلم ، وقليل هما رجلان ، وأن هذا ليس برائد بن كيسان
وإنما هو رجل مجهول . وقال أحمد بن حنبل : أبو فزارة في حديث
ابن مسعود رجل مجهول .

وقد تعقب ابن عبد الهادي هذا فقال : هذا النقل عن أحمد غلط من بعض
الرواة عنه وكأنه اشتبه عليه أبو زيد بأبي فزارة .
وقال الزيلعي : إن القول في أبي فزارة فيه نظر ، فإنه قد روى هذا
الحديث عن أبي فزارة جماعة ، والجهالة عند المحدثين تزول برواية
اثنتين فصامداً فأين الجهالة بعد ذلك .

انظر : السنن الكبرى ١٢/١ ، نصب الراية ١٣٨/١ ، العلل المتناهية ٣٥٧/١ ،
تهذيب التهذيب ٢٢٧/٣ .

(٣) قال ابن حجر : ذكر الذهبي عن أبي داود أن أبا زيد كان نبأذاً بالكوفة .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠٢/١٢ .

(٤) قال ابن عدي : سمعت ابن حماد يقول : قال البخاري أبو زيد الذي روى
حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " تمر طيبة وماء
طهور " رجل مجهول لا يعرف بصحة عبد الله ، وقال : أبو زيد مولى عمرو
ابن حريث مجهول ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو
خلاف القرآن .

قال أبو عيسى : وإنما روي هذا الحديث عن أبي زيد عن عبد الله عمن
النبي صلى الله عليه وسلم وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث ،
لاتعرف له رواية غير هذا الحديث .

==

وليس رواية سفيان ^(١) عن أبي فزارة دليلاً على ثقته ، كما روى الشعبي ^(٢) عن الحارث الأعور ^(٣) وقال والده كذاباً .

== وقال ابن الجوزي ، أبو زيد مجهول ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم هذا الحديث ليس بقوي ؛ لأنه لم يروه غير أبي فزارة عن أبي زيد ... وأبو زيد شيخ مجهول لا يعرف .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠٢/١٢ ، ١٠٣ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٢١٧/٣ .
لسان الميزان ٥٢٦/٤ ، السنن الكبرى ١٠/١ ، سنن الترمذي ٦٠/١ ، الكامل لابن عدي ٢٧٤٦/٧ ، ٢٧٤٧ ، العلل المتناهية ٣٥٧/١ ، علل الحديث ٤٤/١ - ٤٥ ، نصب الراية ١٣٨/١ .

(١) سفيان بن سعيد الثوري .

(٢) عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري ، اختلفوا في اسم أبيه قيل شراحيل ، وقيل : عبد الله ، أبو عمرو ، راضية ، تابعي يضرب المشغل بحفظه .

ولد في خلافة عمر بن الخطاب ، كان علامة أهل الكوفة في زمانه ، قدم دمشق وحدث عن علي بن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن عباس ، وأبي هريرة وجماعة كثيرة من الصحابة ، روى عنه مكحول ، والأعمش ، وأبو حنيفة وجماعة غيرهم .

ولد سنة ١٩ هـ وتوفي سنة ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك .

انظر : تهذيب التهذيب ٦٥/٥ ، تقريب التهذيب ٣٨٧/١ ، تاريخ بغداد ٢٢٧/١٢ ، تهذيب ابن عساکر ١٤١/٧ ، حلية الأولياء ٣١٠/٤ ، سمط اللآلي ٧٥١ ، سير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤ ، صفه الصفوة ٧٥/٣ ، طبقات ابن سعد ٢٤٦/٦ ، طبقات الشيرازي ٨٢ العبر ٩٦/١ ، اللباب ١٩٨/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٥٣/١ ، وفيات الأعيان ١٢/٣ ، الأعلام ٢٥١/٣ .

(٣) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي أبو زهير ، ويقال الحارث ابن عبيد صاحب علي ، كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف

==

والثاني : أن الطحاوي (١) خص نقل هذه المسألة لأبي حنيفة قال :
فاعتمد أبو حنيفة فيها على حديث ابن (٢) مسعود وليس [ثابتاً] (٣) (٤)
فهذا أحد الاجوبة .

والجواب (٥) الثاني : معارضة الخبر (٦) بما ينفيه (٧) وهو أن ابراهيم

- (=) كان غالباً في التشيع واهياً في الحديث .
انظر : التاريخ الصغير ٧٩ ، تهذيب التهذيب ١٤٥/٢ ، تقريب
التهذيب ١٤١/١ ، أحوال الرجال ٤١ ، الضعفاء الصغير للبخساري
٢٥٦ ، الضعفاء للـدارقطني ١٧٥ ، المجروحين ٢٢٢/١ ، ميزان
الاعتدال ١ / ٤٣٥ .
- (١) أبو جعفر احمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي ، فقيه حنفي، انتهت
اليه رئاسة الحنفية بمصر ، تفقه على مذهب الشافعي ثم تحو حنفياً
وهو ابن أخت المزني .
من مؤلفاته : احكام القرآن ، الاختلاف بين الفقهاء ، معني الآثار
مشكل الآثار .
اختلفوا في مولده فقليل ٢٢٨ هـ ، وقيل ٢٢٧ هـ ، وقيل ٢٢٩ هـ .
توفي بالقاهرة سنة ٣٢١ هـ .
انظر : الانساب ٢١٨/٨ ، البداية والنهاية ١٧٤/١١ ، تذكرة الحفاظ
٨٠٨/٣ ، تهذيب تاريخ دمشق ٥٤/٢ ، الجواهر المعية ٢٧١/١ ، سسير
اعلام النبلاء ٢٧/١٥ ، طبقات الشيرازي ١٤٨ ، العبر ١١/٢ ، الموائد
البهية ٣١ ، الفهرست ٢٩٢ ، لسان الميزان ٢٧٤/١ ، المنتظم ٢٥٠/٦ ،
النجوم الزاهرة ٢٢٩/٣ .
- (٢) في م' ، س : (بن) .
(٣) في م' ، س : (ثابت) .
(٤) انظر : شرح معاني الآثار ١ / ٩٥ .
(٥) في س : (والجواز) .
(٦) في م' : (الخبر) .
(٧) في م' : (مما ينفيه) .

النخعي (١) روى عن علقمة (٢) قال : قلت لعبد الله بن مسعود : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟ فقال : لا ، وددت أن لو كنت معه ، قال : فقلت إن الناس يقولون إنك كنت معه قال : فقدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقلنا اغتيل (٣) [أو استطير] (٤) فبتنا بشر

(١) أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي ، من أكابر التابعين صلاحاً وحفظاً للحديث ، كان إماماً مجتهداً ، له مذهب أجمعوا على توثيقه ، روى عن مسروق وعلقمة ... وجماعة ، وروى عنه الأعمش وسماك بن حرب . ولد سنة ٤٦١ هـ ومات مختفياً من الحجاج سنة ٩٦ هـ وقيل غير ذلك .

انظر : تذكرة الحفاظ ٧٣/١ ، تهذيب الكمال ٢٣٣/٢ ، تهذيب التهذيب ١٧٧/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٤/١ ، حلية الأولياء ٢١٩/٤ ، سير أعلام النبلاء ٥٢٠/٤ ، شذرات الذهب ١١١/١ ، طبقات الشيرازي ٨٢ ، وفيات الأعيان ٢٥/١ .

(٢) أبو شبل علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى الحديث عن الصحابة ، تفقه به أشعة إبراهيم والشعبي ، وتمدى للإمامة والفتيا بعد علي وابن مسعود وكان يشبه بابن مسعود في هديه ودله وسمته .

انظر : البداية والنهاية ٢١٧/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٦٧/٧ ، تقريب التهذيب ٣١/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣٤٢/١ ، تذكرة الحفاظ ٤٥/١ ، تاريخ بغداد ٢٩٦/١٢ ، حلية الأولياء ٩٨/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٣/٤ ، شذرات الذهب ٧٠/١ .

(٣) اغتاله : أهلكه وأخذه من حيث لم يدر .

انظر : - غول - لسان العرب ٥٠٧/١١ .

(٤) في م ، س : (استطر)

ومعنى استطير : أي طارت به الجن .

انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٠/٤ .

ليلة بات لها أهلها ، فلما أصبحنا أقبل من ناحية حراء (١) ، وذكر أن راعي الجن أتاه " (٢)

فتعارفت الروايتان (٣) فسقطتا .

فإن قيل : فخيرنا مثبت ، وخبركم نا في ، والمثبت أولى .
قيل : هما سواء فخيركم يثبت^(٤) كون عبد الله مع النبي عليه السلام ، وينفي كونه مع الصحابة ، وخبرنا يثبت كونه مع الصحابة ، وينفي كونه مع النبي صلى الله عليه وسلم

والجواب الثالث : تسليم الخبر ، والانفصال عنه بأحد وجهين :
إما بأنه منسوخ بآية التيمم ، لأن ليلة الجن كانت بمكة ، وآية التيمم

(١) حراء : بكسر أوله جبل بمكة .

انظر : معجم ما استعجم ٤٣٢/٢ .

(٢) أخرج مسلم من إبراهيم عن علقمة من عبد الله قال : " لم أكن ليلة الجن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وددت أني كنت معه " .
وأخرجه أيضا من طريق عامر : قال : سألت علقمة هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟ قال : فقال علقمة : أنا سألت ابن مسعود فقلت : هل شهد أحد منكم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟

قال : لا ، ولكننا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ففقدناه ، فالتمسناه في الأودية والشعاب ، فقلنا أستطير أو اغتيل ، قال : فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء ، قال : فقلنا : يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فقال : " أتاني داعي الجن ، فذهبت معه ، فقرأت عليهم القرآن " .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الصلاة - باب الجهر بالقراءة في الصبح ، والقراءة على الجن ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

(٣) في م : (الرواية) .

(٤) في م : (ثبت) .

نزلت بعد الهجرة . (١)

وإما بأن يستعمل في ما نبذ فيه التمر [ليحلو] (٢)؛ لأن قوله : " ثمرة طيبة وماء ظهور " (٣) تقتضي (٤) ذلك [لتمييز] (٥) أحدهما من الآخر ، ويكون معنى قول [ابن] (٦) مسعود " إن معي نبذاً " يعني ما يصير نبذاً ، وبمعنى قد نبذ فيه تمر . (٧)

فإن قيل : فيحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم " ثمرة طيبة وماء ظهور " على أنه كان تمرًا وماء ظهوراً .

(١) قال البخاري في سبب نزول آية التيمم :

حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع عقدلي ، فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه ، وأقام الناس معه وليسوا على ماء ، فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق فقالوا : ألا ترى ما صنعت عائشة أقامت برسول الله صلى الله عليه وسلم والناس ، وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ، فجاء أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي قد نام فقال : حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس ، وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء فقالت عائشة : فعاتبني أبو بكر وقال : ما شاء الله أن يقول ، وجعل يبطئني بيده في خاصرتي فلا يمتنعني من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أصبح على غير ماء فأنزل الله آية التيمم فتيمموا فقال أسيد بن الحضير ماهي بأول بركتكم يا آل أبي بكر ، قالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه فأصبنا العقد تحته .

انظر : صحيح البخاري - كتاب الطهارة - باب التيمم ٩١/١ .

(٢) في م ، س : (ليحلو) .

(٣) سبق تخريجه ص ١٧٤ .

(٤) (تقتضي) مكررة في س .

(٥) في م ، س (تمييز) .

(٦) في م ، س (بن) .

(٧) في م ، س (تمرًا) .

قيل : إذا لم يكن بد من حمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز ،
كان قول النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يكون محمولاً على الحقيقة من
قول ابن مسعود .

كذا (١) يجاب عن حديث ابن (٢) عباس بأنه قد نبذ فيه تمرًا [لا أنه] (٣)
نبذ مشد .

وأما الجواب عن روايتهم عن استعمال علي وابن عباس رضي الله عنهما لـ
فهو أنه ليس عن توقيف ، ولو كان لنقلوه ، وليس يمنع أن يكون [لاجتهاد
رأيًا] (٤) إن صح النقل عنهما . (٥)

وأما الجواب عن قولهم : إن في النبيذ ماء [فهذا] (٦) سهو [وهو] (٧) جهل
عن قائله من وجهين :

أحدهما : أنه ماء وانتقل عنه ؛ لأن اسم الماء في اللغة لا ينطلق عليه
ولو جاز أن ينطلق اسم الماء عليه ؛ لكان الخل أحق لأنه (٨) ظاهر باتفاق .
والثاني : أنه لو كان فيه ماء مطلق لاستوى (٩) حكمه وحكم الماء المطلق
وهما مفترقان في الاسم والحكم . (١٠)

(١) في س (كذى) .

(٢) في س : (بن) .

(٣) في م ، س : (لأنه) .

(٤) في م ، س : (لاحتماد رأية) .

(٥) ذكر النووي : أن حديث ابن عباس والآثار عنه وعن علي وغيرهما ، كلها
ضعيفة واهية ، ولو صحت لكان عنها أجوبة كثيرة ، ولأجابه إلى تضييع
الوقت بذكرها بلا فائدة .

أنظر : المجموع ٩٥/١ .

(٦) (فهذا) زيادة يقتضيها المعنى .

(٧) (وهو) زيادة يقتضيها المعنى .

(٨) في م ، س : (لأنه لو كان ماء لكان الخل أحق) وهي زيادة تخل بالمعنى .

(٩) في س : (لاستوا) .

(١٠) في م ، س : (والحكم طيه) .

وأما الجواب عن قياسهم بأنه مائع سمي في الشرع ظهور فغير مسلم .
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " تمر (١) طيبة وماء ظهور " (٢) فوصف
الماء بأنه ظهور .

ثم المعنى في الماء أنه لما جاز استعماله في الحضر جاز استعماله في
السفر ولما لم يجز استعمال النبيذ في الحضر لم يجز استعماله في السفر .

وأما قياسهم الرأس والرجلين به في انتقالهما إلى بدل (٣) على الوجه
والذراعين [فالجواب] (٤) عنه : أنه لما سقط فرض الرأس والرجلين عند بدل
الوجه والذراعين لم يجز أن يميرا (٥) إذ بدل كالوجه والذراعين . (٦)
وأما قياسهم على العتق في الكفارة [فمنتقص] (٧) بالعتق في كفارة القتل
ليس له بدل إلا الصوم .

ثم المعنى في بدل العتق في الكفارة وجود النص فيهما واقتصار النص في
الوضوء على أحدهما ، فلما لم يجز أن يلحق بالثاني من بدل العتق جنس
البذل الثاني حتى تكون طعاماً بعد صيام لم يجز أن يلحق به ثبوت أصله حتى
يكون بدلا ثانيا بعد أول . (٨)

(١) في س : (ثمرة) .

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٤ . (٣) في م ، س : (إلى بلل) .

(٤) في م ، س : (والجواب) .

(٥) في م : (أن يميرا) .

(٦) يريد أنه قياس مع الفارق فيكون باطلا ، وبيان ذلك أنه لما سقط فرض
الرأس والرجلين في التيمم دون الوجه والذراعين لم يجز أن يكون لهما
بدل ، ولا يقاسن على الوجه والذراعين .

(٧) في م ، س : (فمنتقص)

(٨) يريد أن البدلين في كفارة الظهر ورد النص بهما ، وهما الصيام ثم
الإطعام ، وفي الوضوء اقتصر النص في الوضوء على بدل واحد .

ولا يمكن أن تنشأ عبادة بالقياس ، لأنه لا يجوز لنا أن نلحق بالبدل الثاني
من بدلي العتق وهو الإطعام جنسه حتى تكون الكفارة في القتل مثلاً :
اعتاق ، ثم صيام ، ثم إطعام ؛ لأنه إنشاء عبادة لم يذكرها الشارع في
معرض بيانه في قوله تعالى " وَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مَّوْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيكَا
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّوِّ " النساء ٩٢ .

فكذلك لا يجوز أن ننشئ عبادة وهي الوضوء بماء النبيذ لتكون بدلا عن
الوضوء بالماء المطلق لأنه ، إنشاء عبادة لم يذكرها الشارع في معرض
بيانه في قوله تعالى : " فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا " .

٧ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله : أو ماء بل فيه خبز أو غير ذلك مما لا يقع عليه اسم الماء المطلق حتى يضاف إلى ماخالطه أو أخرج منه ، فلا يجوز التطهر به . (١)

قد مضى الكلام في شرح المياه إلا أنا نختمه بتقسيم جامع تمهد (٢) به أصوله وتبنتى عليه فروعه فنقول الماء ضربان : مطلق (٣) ، ومضاف (٤)

فالمطلق : على حكم أصله في جواز استعماله في الحدث والنجس . والمضاف : على ضربين :

إضافة تمنع من جواز استعماله ، وإضافة لا تمنع منه . فأما التي لا تمنع من الاستعمال فإضافتان : إضافة قرار (٥) : كماء البحر والنهر . (٦) وإضافة صفة : كماء عذب أو أجاج .

(١) انظر مختصر المزني ١ .

(٢) في م (تمهل) .

(٣) المطلق : هو العاري عن الإضافة اللازمة ، أو هو ماكفى في تعريفه اسم ماء بلا قيد .

وهذا هو المراد عند الماوردي ، لأن من عرف المطلق بهذا التعريف يقول إن الماء ينقسم إلى مطلق ومضاف ، والمضاف منه ما هو ظهور ، ومنه ما ليس بظهور .

وقيل : الماء المطلق هو الباقي على وصف خلقته .

وقد صحح النووي التعريف الأول .

وقال في الثاني : وغلطوا قائله لأنه يخرج عنه المتغير بما يتعذر صونه عنه أو بمكث أو تراب ونحو ذلك .

انظر : الوجيز ٤ ، فتح العزيز ٩٥/١ ، روضة الطالبين ٧/١ . المجموع ٨٠/١ ، منهاج الطالبين ٨ ، الاقناع ١٨/١ ، كفاية النبيه ل ٣ ب .

(٤) المضاف : ما روعي فيه وصفه بقيده الذي أضيف إليه كماء ورد وماء خبز ونحوهما .

(٥) وإضافة القرار : هي إضافة الماء إلى قعره وممره كماء العين وماء النهر .

(٦) في م : (والزهر) .

فأما المانعة من جواز (١) الاستعمال فتقسم إلى ثلاثة أقسام :

إضافة حكم ، وإضافة جنس ، وإضافة غلبة .

فأما القسم الأول : وهو إضافة الحكم فضريان :

أحدهما : ما سلب الماء حكم التطهير دون الطهارة كالماء المستعمل ،

فلا يجوز استعماله في حدث ولانجس ، لما سنذكره من بعد .

والثاني : ما سلبه حكم التطهير والطهارة كالماء النجس .

وأما القسم الثاني : وهو إضافة الجنس .

فكماء الورد ، والفواكه ، والبقول ، وكل معتمر من نبات ، فلا يجوز استعماله في حدث ولانجس .

وخالفنا أبو حنيفة فيه فجوز إزالة النجاسة به ، وقد مضى الكلام فيه معه .

وأما القسم الثالث : وهو إضافة الغلبة ، فهو على ضربين :

أحدهما : غلبة مخالطة . (٢)

والثاني : غلبة مجاورة . (٣)

فأما غلبة المخالطة : فهو أن يتغير الماء بمائع كالعسل أو مذرور كالزعفران

وذلك مانع من جواز الاستعمال .

وأما غلبة المجاورة : فهو أن يتغير الماء بجامد كالخشب أو متميز (٤) كالدهن

(١) في س (حوار) .

(٢) المخالط : هو الذي لا يتعين في رأي العين ، أو ما لا يمكن فعله .

انظر : مغني المحتاج ١٩/١ ، حاشية البيجوري ٣٢/١ .

(٣) المجاور : هو ما يمكن فعله ، أو بما يتميز في رأي العين .

قال القليوبي : وضبط المجاور بما يمكن فعله هو الأرجح عند الجمهور .
والشيء قد يكون مجاوراً ابتداءً ودواماً كالأحجار ، أو دواماً كالتراب ، أو ابتداءً كالأشجار .

انظر حاشية القليوبي ١٩/١ .

(٤) أي غير مخالط للماء .

وذلك غير مانع من جواز استعماله . (١)

فصل

فإذا تقرر ما ذكرنا من تقسيم المياه ، فجميع الفروع مرتب عليها —
ومستفاد منها ، فمن فروع هذا الفصل :

أن التمر والزبيب والشعير إذا وقع في الماء فغيره (٢) ، فإن كان بحاله لم ينحل في الماء فاستعماله جائز ، لأنه تغيير مجاورة ، كما لو تغير بالخشب وإن ذاب فبالماء وانحل فاستعماله غير جائز ؛ لأنه تغيير مخالطة كما لو تغير بمذرور كالزعفران ، والعصفر وهكذا (٣) حكم سائر الحبوب من الأرز والحمص والعدس .

وإن طبخ بالنار : فإن انحلت في الماء فاستعماله غير جائز .

وإن لم تنحل ولا تغير بها الماء فاستعماله جائز .

وإن تغير بها الماء من غير انحلال [أجزاءها] (٤) ففي جواز استعماله وجهان :

أحدهما : يجوز كما لو تغير بلا انحلال من غير طبخ .

والثاني : لا يجوز استعماله ؛ لأنه بالطبخ صار مرقا .

ومن فروع هذا الفصل :

(١) في الماء المتغير بالدهن قولان :

أحدهما : ما ذكره الماوردي أنه يجوز الطهارة به ، وهو رواية المزني .

والثاني : أنه لا يجوز الطهارة به ، وهو رواية البيهقي .

قال النووي : والصحيح منهما باتفاق الأصحاب رواية المزني ، وقطع بسببه جمهور كبار العراقيين منهم الشيخ أبو حامد وصاحبه الماوردي والمحاملي وفيهم ، وجماعة من الخراسانيين من أصحاب القفال منهم : الشيخ أبو محمد والقاضي حسين والفوراني .

انظر : المذهب ١٢/١ ، حلية العلماء ٦٥/١ ، المجموع ١٠٥/١ ، روضة الطالبين

١٠/١ ، كفاية النبيه ل ١٧ .

(٢) ذكر هذا الفرع الروياني وابن الرفعة والنووي في المجموع نقلا عن الماوردي .

انظر : البحر ل ٢٠ أ ، كفاية النبيه ل ٧ ب ، المجموع ١٠٩/١ .

(٣) في م ، س : (وهكذا) .

(٤) في م ، س : (اجنايها) .

أن القطران إذا وقع في الماء فغيره فقد قال الشافعي في كتاب الأم : (١)
لايجوز استعماله ، وقال في موضع آخر يجوز استعماله وليس ذلك على قولين (٢)
كما وهم فيه بعض أصحابنا ، ولكن القطران على ضربين : (٣)
ضرب فيه دهنية ، فتغير الماء به لايمنع من جواز استعماله كما لو تغير بدهن
وضرب لادھنية فيه ، فتغير الماء فيه مانع من جواز استعماله كما لو تغيّر
بمائع .

ومن فروع هذا الفصل :

(٤)
أن الماء إذا تغير بالشمع جاز استعماله ، كما لو تغير بدهن .
ولو تغير [بشحم] (٥) أذيب فيه بالنار كان في جواز استعماله وجهان : (٦)
أحدهما : يجوز ، لأن الشحم دهن .
والثاني : لايجوز استعماله ؛ لأن مخالطة الشحم للماء تجعله مرقاً .
ومن فروع هذا الفصل :

أن الماء إذا تغير بالكافور فله ثلاثة أحوال : (٧)

-
- (١) انظر : الأم ٧/١ .
(٢) قال النووي : قال الشيخ أبو حامد والأصحاب ليست على قولين بل حاليين
فقوله يجوز أراد إن لم يختلط بل تغير بمجاورة .
وقوله لايجوز يعني إذا اختلط .
انظر : المجموع ١٠٨/١ .
(٣) انظر : حلية العلماء ٦٧/١ ، مغني المحتاج ١٩/١ .
(٤) معنى هذا أن الماء المتغير بالشمع فيه قولان ، كما ذكرنا في الدهن .
انظر : فتح العزيز ١٢٢/١ ، ١٢٣ ، حاشية القليوبي ١٩/١ .
(٥) في م' ، س : (شحم) .
(٦) انظر : كفاية النبيه ل ٧ ب .
(٧) ذكر الأحوال الثلاثة : النووي في المجموع وابن الرفعة في المطلب العالي
نقلًا عن الماوردي ، وذكر النووي في الروضة والرافعي والشربيني الحاليتين
الأولى والثانية .
انظر : فتح العزيز ١٢٣/١ ، روضة الطالبين ١٠/١ ، المجموع ١٠٦/١ ، المطلب
العالي ال ٢٧ أ ، مغني المحتاج ١٩/١ .

حال يعلم انحلال الكافور فيه فاستعماله غير جائز :^(١) لأنه تغيير مخالطة
وحال يعلم أنه لم ينحل فيه فاستعماله جائز : لأنه تغيير مجاورة .^(٢)
[وحال]^(٣) شك فيه فينظر في صفة ^(٤) التغيير :
فإن تغيير الطعم دون الرائحة فهو [دال]^(٥) على تغيير المخالطة ، ولا يجوز استعماله
وإن كــــان تغيير الريح ففيه لأصحابنا وجهان :^(٦)
أحدهما : أنه يغلب فيه تغيير^(٧) المخالطة ، فعلى هذا لا يجوز استعماله .
والثاني : أنه يغلب تغيير^(٨) المجاورة ، فيجوز استعماله .

ومن فروع هذا الفصل :

أن المني إذا وقع في الماء كان طاهراً لطهارة المني .^(٩)

-
- (١) ذكر ابن الرفعة في الكافور الرخو إذا ذاب في الماء طريقان :
أحدهما : القطع بأنه لا يسلب الطهورية .
والثانية : مبينة للخلاف في سلب الطهورية ، وأثبت ابن القاص في التلخيص
الخلاف قولين .
انظر : المطلب المالي ال ٢٧ أ .
- (٢) قال الرافعي : الكافور الذي لا ينحل في الماء كالعود ، وذكر في العود
قولين أحدهما أنه لا يؤثر في سلب الطهورية .
انظر : فتح العزيز ١٢٣/١ ، روضة الطالبين ١٠/١ .
- (٣) في م' ، س : (وحالة) .
(٤) في م' : (صفا) .
(٥) في م' ، س : (دال) .
(٦) انظر : حلية العلماء ٦٦/١ ، المجموع ١٠٦/١ .
(٧) ، (٨) في م' : (تغيير) .
(٩) وقيل في مني الأدمي قولان ، وقيل القولان في مني المرأة خاصة .
وصحح النووي القول بأنه طاهر .
انظر : حلية العلماء ٢٣٨/١ ، روضة الطالبين ١٧/١ ، المجموع ٥٥٣/٢ ، شرح
المحلي على المنهاج ٧٠/١ .

فإن لم يغير الماء جاز استعماله ، وإن تغير فيه وجهان : (١)
أحدهما : أن استعماله غير جائز ، كما لو تغير بمائع غير المني .
والثاني : أن استعماله جائز ، لأنه لا يكاد يماع في الماء كالدهن ، فلم
يمنع من استعماله ، لأن تغيره (٢) تغير مجاورة .
قال أبو العباس بن القاص (٣) أن الورق في الماء بعد أن ربا [وعصر] (٤)
فاستعماله غير جائز . (٥)
وإن لم يعصر فيه ، جاز استعماله .
فأما إذا كان ورق الشجر مدقوقاً ناعماً فغير الماء لم يجز استعماله ؛ لأنه
تغير مخالطة كالزعفران .

-
- (١) صح النووي في الروضة الوجه الأول ، واختاره الشربيني .
انظر : روضة الطالبين ١٢/١ ، كفاية النبيه ل ٧ ب ، مغني المحتاج ١٨/١ .
(٢) (استعماله لأن تغيره) ساقطة من أصل س ، ومثبته في الحاشية .
(٣) في م (بن العاص) .
وهو أحمد بن أبي أحمد الطبري أبو العباس بن القاص ، إمام جليل وهــو
صاحب ابن سريج ، وعنه أخذ أهل طبرستان الفقه .
صنف كتباً كثيرة منها : التلخيص ، والمفتاح ، وأدب القاضي والمواقيت
والقبلة ، توفي سنة ٣٣٥ هـ وقيل ٣٣٦ هـ .
انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٥٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٠٢/١٥ ، شذرات
الذهب ٣٣٥/٢ ، طبقات السبكي ١٠٣/٢ ، طبقات الشيرازي ١٢٠ ، طبقات ابن هداية
الله ٦٥ ، كشف الظنون ٤٧ ، ٤٧٩ ، ٧٦٠ ، ١٢١٩ ، ١٤٦٥ ، ١٦٣٦ ، ١٧٦٩ ، النجوم
الزاهرة ٢٩٤/٣ ، وفيات الأعيان ٦٨/١ .
(٤) (وعصر) زيادة يقتضيها المعنى .
(٥) ذكر في المطلب حكاية الماوردي عن ابن القاص .
انظر : المطلب العالي ال ١٣٦ ، كفاية النبيه ل ٦ أ .

وقال أبو حامد الإسفرايني (١): يجوز استعماله كما لو كان صحيحا .
وهذا غير صحيح ، لأن تغير الماء بالورق المدقوق تغير مخالطة ، وتغيره بالورق
الصحيح تغير مجاورة . (٢)

ومن فروع هذا الغمل :

أن الماء إذا تغير بالملح لم يخل أن يكون ملح حجر (٣) أو ملح جمد (٤)

(١) في م' : (السفرايني)

وهو أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني ، ولد في إسفراين ،
وانتقل إلى بغداد فدرس على ابن المرزبان ، فلما مات لازم الداركسي
وأقام ببغداد مشغولاً بالعلم حتى انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ، وهو
إمام طريقة العراقيين ، تفقه عليه الماوردي ، وسليم الرازي والمحاملي
وأبو علي السنجي .

شرح مختصر المزني في تعليقه التي هي في خمسين مجلدا . وله كتاب مطول
في أصول الفقه ومختصر في الفقه سماه الرونق ، ولد سنة ٣٤٤ هـ ، وتوفي
سنة ٤٠٦ هـ .

انظر : الأنساب ٢٣٨/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٠٨ ، طبقات العبادي ١٠٧ ،
طبقات السبكي ٢٤/٣ ، طبقات الأُسوي ٥٧/١ ، طبقات ابن قاضي شعبة ١٦١/١ ،
طبقات ابن هداية الله ١٢٧ ، مفتاح السعادة ٢/١٨٤ ، معجم البلدان ١/١٧٨ ،
الوافي بالوفيات ٣٥٧/٧ . هدية العارفين ٧١/١ .

(٢) وكذا غلط الروياني هذا الوجه ، وذكر البغوي فيه وجهين وصح الوجه
القاتل بعدم جواز الاستعمال .

وحكى النووي عن العمراني أنه ذكر الوجهين ، وصح النووي الوجه بعدم
جواز الاستعمال وقال هو المذهب وهو قول الجمهور .
انظر : التهذيب ٥ ب ، البحر ٢١ أ ، المجموع ١/١٠٣ ، كفاية النبيه
ل ٦١ .

(٣) يقصد بالملح الحجر الملح الجبلي كالنورة .

(٤) ويقصد بالملح الجمد الملح المنعقد من الماء المالح .

فإن كان ملح حجر فاستعمال ما تغير به من الماء غير (١) جائز (٢)، كما لو تغير الماء بما ينحل فيه من جواهر الأرض كالكحل وغيره .
وإن كان ملح جمد ففي جواز استعماله وجهان : (٣)
أحدهما : يجوز لأن أصله ماء قد جمد ، فإذا ذاب لم يمنع من جواز الاستعمال كالثلج إذا ذاب .
والوجه الثاني : لا يجوز استعماله ، لأنه قد استحال عن الماء فصار جواهر كغيره .

ومن فروع هذا الفصل :

أن الماء إذا تغير بالحماة (٤)، أو بالطحلب (٥)، أو بطول المكث كـسان استعماله [جائزاً] (٦) لأنه تغيير مجاورة . (٧)

(١) (غير) ساقطة من أصل س ، ومصححة في الحاشية .

(٢) قال الرافعي : إن كان الملح جبلياً ترتب على المائي إن سلبنا منسبه الطهورية فهنا أولى ، وإلا فوجهان أظهرهما السلب أيضاً لأنه خليط مستغنى عنه غير منعقد من الماء .

ومن لم يسلب زعم أنه في الأصل كان ماءً أيضاً ولهذا يذوب في الماء ، وقال البيهقي : وقيل الملح الجبلي والمائي سواء في أنه لا يسلب طهورية الماء وذكر ابن الرفعة : عن الإمام الجويني أن من ظن فيه خلافاً فهو غلط ، وعلى مثل هذا جرى الماوردي فجزم في الملح الجبلي بأنه سالب كالكحل وغيره .

انظر : فتح العزيز ١/١٤٦ ، المطلب العالي ل ٣٤ ب ، ميدان العرسان ل ١٠ أ ، التهذيب ل ٥ ب .

(٣) انظر : البحر ل ٢١ ب ، الوسيط ١/٣٠٧ ، المطلب العالي ل ٣٦ ب ، كفاية النبيه ل ٦ .

(٤) الحماة : الطين الأسود الممتن .

انظر : حصاً - لسان العرب ١/٦١ .

(٥) الطَّحْلِبُ ، والطَّحْلِبُ ، والخضرة تعلو الماء العُزْمين .

وقيل هو الذي يكون على الماء كأنه نسج العنكبوت .

انظر : - طحلب - لسان العرب ١/٥٥٦ .

(٦) في م ، س : (جائز) .

(٧) انظر : تنمة الإبانة ل ٦ أ ، التهذيب ل ٥ أ ، البحر ل ٢١ ب ، حلية

العلماء ١/٦٧ ، فتح العزيز ١/١٢٥ .

فأما إذا تغير بالتراب ، فإن صار بحيث [لايجري]^(١) بطبعه لم يجز استعماله^(٢) لأنه صار طينا .

وإن كان جارياً بطبعه لكن تكدر لونه وتغير طبعه ففي جواز استعماله قولان :^(٣)

أحدهما : لايجوز ، لأنه مذرور .

والقول الثاني : وهو الأصح يجوز لأنه قرار للماء لاينفك غالباً عنه كالطين ومن الفروع المضاهية لهذا الفصل :

تكميل ماء الطهارة بمائع ظاهر ، وهو أن يكون الرجل يكتفي في غسله بعشرة أرطال^(٤) من ماء ، فيجد ثمانية أرطال فيتمها برطلين من لبس أو مائع غيره ولايتغير شيئاً من أوصافه .

فقد اختلف أصحابنا في جواز استعمال جميعه على وجهين :^(٥)

(١) في م ، س : (لايجزى) .

(٢) انظر : مغني المحتاج ١٩/١ .

(٣) ذكر الماوردي في الخلاف قولين ، وقال الرافعي : في المتغير بالتراب المطروح قمداً وجهان ، وقيل قولان ، فقد ضعف كون الخلاف قولين ورجح أنه وجهان .

وصح النووي ماصحه الماوردي .

انظر : حلية العلماء ٦٥/١ ، فتح العزيز ١٤٤/١ ، روضة الطالبين ١١/١ ، المجموع ١٠٢/١ ، مغني المحتاج ١٩/١ ، حاشية القليوبي ١٩/١ .

(٤) الرطل : بكسر الراء وفتحها الذي يوزن ويكال ، استعمله المسلمون كوحدة كيل للمائعات غير أن استعماله كوحدة وزن كان أعم وأشمل ، والرطل البغدادي يعادل ٤٠٨ غراماً .

انظر : رطل - لسان العرب ٢٨٥/١١ ، الإيضاح والتبيان ٥٦ .

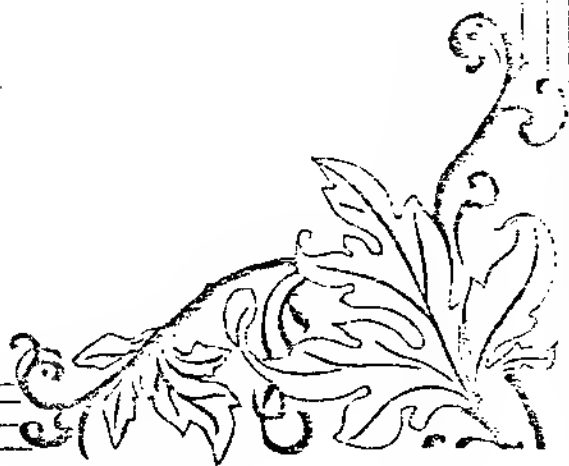
(٥) وصح الشاشي قول الجمهور .

انظر : حلية العلماء ٦٣/١ ، المهذب ١٢/١ ، البحر ل ٢١ ب .

أحدهما : وهو قول أبي علي الطبري (١) وطائفة .
أن استعمال جميعه غير جائز للإحاطة باستعمال المائع في طهارته .
والوجه الثاني : وهو قول الجمهور .
أن استعماله جائز ، لأنه لاحكم لما صار مستهلكا فيه من المائع ألا ترى أنه
لو استعمل ثمانية أرطال هي مقدار الماء وبقي (٢) منه رطلين هــ
مقدار المائع جاز .
وإن أحطنا علما بأن الثاني ليس بمائع فرد ، وأن الذي استعمله ليس بماء
فرد ، فكذا إذا استعمل الكل لكون المائع مستهلكا فيه والله أعلم .

(١) الإمام شيخ الشافعية الحسن بن القاسم ، تفقه على ابن أبي هريرة .
علق التعليقة عن أبي علي بن أبي هريرة ، وصنف المحرر في النظر وهو
أول كتاب صنف في الخلاف المجرد ، وصنف الإلصاح في المذهب ، وألف في
الجدل ودرس بعد شيخه أبي علي ببغداد . مات سنة ٣٥٠ هـ .
انظر : البداية والنهاية ٢٣٨/١١ ، تاريخ بغداد ٨٧/٨ ، طبقات الشيرازي
١٢٣ ، طبقات ابن هداية الله ٧٤ ، المنتظم ٥/٧ ، سير أعلام النبلاء
٦٢/١٦ ، الوافي بالوفيات ٢٠٤/١٢ ، الفتح المبين ١٩٦/١ .
(٢) في م' ، س : (وبقي) .

باب القنبه



باب الأنيسة (١)

قال الشافعي رحمه الله : ويتوضأ في جلود الميتة إذا دبغت واحتج بقوله عليه السلام " أيما إهاب (٢) دبغ (٣) فقد طهر (٤) " كذلك جلود مالا يوكل لحمه من [السباع] (٥) إذا دبغت إلا جلد كلب أو خنزير لأنهما نجسان وهما حيان (٦).

وإنما بدأ بأواني الجلود لاختلاف أحكامها ، واختلاف الفقهاء فيمن يظهر منها وللکلام فيها مقدمتان :

(١) مفردا آنية، وجمع الأنية الأواني وهي جمع الجمع مثل أسقية وأساق .
انظر : - انى - الصحاح ٣٧٤/٦ ، لسان العرب ٤٨/١٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٤/٣ .
(٢) الإهاب : هو الجلد ، قيل لأنه أهبة للحي ، وبناء للحماية له على جسده وإنما يقال للجلد إهاب قبل الدبغ فأما بعده فيقال له أديم .
انظر : - أهب - لسان العرب ٢١٧/١ ، الفائق ٦٧/١ ، النهاية ٨٣/١ ، منال الطالب ٥٧٠/١ .

(٣) الدبغ : مصدر دَبَغَ الإهاب يَدْبِغُهُ وَيَدْبِغُهُ دَبْغًا وَدَبَاغًا وَدَبَاغَةً .
وَالدَّبَاغُ : محاول ذلك وحرفته الدَّبَاغَةُ .
وَالدَّبَغُ وَالدَّبَاغُ ، وَالدَّبْغَةُ بِالْكَسْرِ مَا يَدْبِغُ بِهِ الْأَدِيمُ .
انظر : - دبغ - الصحاح ١٣١٨/٤ ، لسان العرب ٤٢٤/٨ ، مختار الصحاح ١٩٨ ، المطلع ١٠ .

(٤) أخرجه الشافعي وأحمد ومسلم ، وأبو داود وابن ماجه والترمذي والدارقطني واللفظ للشافعي ، ولفظ مسلم وأبو داود : " إذا دبغ الإهاب فقد طهر " .
انظر : ترتيب مسند الشافعي ٢٦/١ ، مسند أحمد ٢٧٠/١ ، ٣٤٣ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ٢٧٦/١ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس ، باب في أهب الميتة ٦٦/٤ ، سنن ابن ماجه : كتاب اللباس - باب لبس جلود الميتة إذا دبغت ١١٩٣/٢ ، سنن الترمذي : أبواب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ١٣٥/٣ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الدباغ ٤٩/١ .
(٥) فى مَس (البا) .

والسباع : جمع السَّبْعِ وتجمع السبع كذلك على أسبع ، ويطلق على ماله ناب من السباع ويعدو على الناس والدواب فيفترسها مثل : الأسد والثب والنمس والفهد وما أشبهها .

انظر : - سبع - لسان العرب ١٤٧/٨ ، المصباح المنير ٢٨٣/١ .
(٦) انظر : مختصر المزني ١ .

[أحدهما] (١) : أن الحيوان كله طاهر إلا خمسة وهي :

الكلب ، والخنزير ، وما تولد من كلب وخنزير ، وما تولد من كلب وحيوان طاهر ، وما تولد من خنزير وحيوان طاهر. (٢)

وسياقي الدليل على تنجيسها في موضعه .

وما سواها من الحيوانات كلها من دوابه وطائره طاهر في حياته .

والمقدمة الثانية : أن الميتة كلها نجسة إلا خمسة أشياء وهي : الحوت ، والجراد ، وابن آدم على الصحيح من المذهب ، والسخل (٣) إذا مات بعد ذكاة (٤) أمه ، والميد إذا مات في يد الجارح (٥) بعد إرسال مرسله (٦) .

وسندل على طهارتها في موقعها ، وما سواها من الميتة كلها نجسة .

فإذا [ثبتت] (٧) هاتان المقدمتان ، فكل ما كان طاهراً بعد موته جاز استعمال جلده قبل دباغه ، إلا ابن آدم (٨) ، فإن الانتفاع بشيء من جسده بعد الموت محرم لحرمته . (٩)

(١) في م' س : (أحدهما) وهي مكررة في س .

(٢) انظر : التنبيه ١٧ ، مغني المحتاج ٧٨/١ ، غاية الاختصار ٨/١ .

(٣) السخل : جمع مفرد سَخْلَةٍ وتجمع أيضا على سِخَالٍ وسِخْلَةٍ وهي نادرة وسخلان ، وهي ولد الشاة من المعز والغن ذكرًا كان أو أنثى ويقال لولد الغن مائة تفعه أمه من الغن والمعز جميعا ذكرًا كان أو أنثى سخله .

انظر : سخله - لسان العرب ٣٣٢/١ .

(٤) الذكاة : الذبح والنحر .

انظر : - ذكي - لسان العرب ٢٨٨/١٤ .

(٥) الجوارح من السباع والطيور ذوات الصيد ، وسميت بذلك لأنها تكتسب بيدها ، وتطلق الجارحة على الذكر والأنثى .

انظر : - جرح - الصحاح ٣٥٨/١ ، المعجم المنير ١٠٤/١ .

(٦) حكاه النووي عن الماوردي .

انظر : المجموع ٢١٦/١ ، الأنوار ١١/١ .

(٧) في م' س (ثبت) .

(٨) في س : (الابن) .

(٩) اتفق الشافعية على تحريم الانتفاع بشيء من جسد آدمي بعد موته ، وقسما الدارمي : لا يختلف القول أن دباغ جلود بني آدم واستعمالها حرام .

انظر : المجموع ١٦/١ .

وليس للجراد جلد يوصف بالانتفاع به ، والحوث فقد يكون لبعفه من
البحري جلد ينتفع به . (١)

فصل

وأما الحيوان فما كان منه نجساً في حياته من الحيوانات الخمسة لا يظهر
جلد شيء منها بذكاته ولا بدباغته ، ولا يجوز استعماله في ذائب ولا يابس (٢) .
وقال أبو يوسف (٣) (٤) وداود (٥) : يظهر جلود جميعها بالدباغة .

-
- (١) وكذا السخل والصيد لهما جلد فيتصرف فيه بلا دباغ في جميع أنواع التعريفات
من بيع واستعمال في يابس ورطب وغير ذلك .
انظر: المجموع ٢١٦/١ ، روضة الطالبين ١٣/١ .
- (٢) وهذا متفق عليه عند الشافعية ، وحكوه عن علي رضي الله عنه وابن مسعود .
انظر : المجموع ٢١٧/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهاج ١٨١/١ ، شرح المحلى
على المنهاج ٧٣/١ ، التحرير ل ٤ آ .
- (٣) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري أبو يوسف ، من أولاد أبي دجانسة
الأنصاري الصحابي ، صاحب أبي حنيفة وتلميذه ، فقيه ، مجتهد ، أمولسي
حافظ ، ملم بالتفسير ، والحفاظي ، وأيام العرب ، ولي القضاء ببغداد أيام
المهدي والهادي والرشيد .
- من مؤلفاته : الآثار ، الأمالي ، النوادر ، الخراج ، المبسوط .
ولد سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة ١٨٢ هـ .
- انظر: أخبار القضاة ٢٥٤/٣ ، أخبار أبي حنيفة للصيمري ٩٠ ، إجماع الأعلام ٥٩ ،
البداية والنهاية ١٨٠/١٠ ، تذكرة الحفاظ ٢٩٢/١ ، تاريخ جرجان ٤٨٧ ، تاريخ
بغداد ٢٤٢/١٤ ، الجواهر المضية ٦١١/٣ ، طبقات الشيرازي ١٤١ ، طبقات ابن
سعد ٣٣٠/٧ ، الفهرست ٢٨٦ ، العبر ٢١٩/١ ، الفوائد البهية ٢٢٥ ، الكواكب
النيرات ٢٢٧ ، المعارف ٢١٨ ، النجوم الزاهرة ١٠٧/٢ .
- (٤) انظر قول أبي يوسف : المبسوط ٢٠٢/١ ، الكتاب ٢٤/١ ، بدائع الصنائع ٨٥/١ ،
٨٦ ، شرح فتح القدير ٩٣/١ ، شرح العناية ٩٣/١ ، المختار ١٦/١ ، البحر
الرائق ١٠٦/١ ، حاشية ابن عابدين ٢٠٤/١ ، مجمع الأنهر ٣٢/١ .
- (٥) وهو قول ابن حزم .
انظر : المحلى ١٨/١ ، حلية العلماء ٩٣/١ .

- وقال أبو حنيفة (١): يظهر جلد الكلب دون الخنزير.
- استدللاً بعموم قوله عليه السلام: "أيما إهاب دبغ فقد طهر". (٢)
- ولأنه حيوان يجوز الانتفاع به حياً ، فجاز أن يظهر جلده بالدبغ كالبغل (٣) والحصار .
- قال : ولأنه حيوان مختلف في جوار أكله ، فوجب أن يظهر (٤) جلده بالدبغ قياساً على الضبع .

ودليلنا :

عموم قوله عليه السلام " لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ". (٥)

-
- (١) للحنفية في طهارة جلد الكلب روايتان :
- إحدهما: أنه طاهر ، والثانية : لا يظهر وهو قول الحسن بن زياد .
- انظر: المبسوط ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ ، البحر الرائق ١٠٧/١ .
- والمشهور من مذهب مالك أن جلد الخنزير لا يظهر بالدبغ ، وقال محمد بن الحكم إن جلد الخنزير إذا دبغ لا بأس أن ينتفع به . وقال ابن القاسم:
- أما جلد السبع والكلب إذا ذكي فلا بأس ببيعه والشرب فيه والعلا به .
- انظر: التمهيد ١٧٦/٤ .
- وعند أحمد : لا يظهر بالدبغ إلا جلد ما كان طاهراً في الحياة .
- انظر: المبدع ٧٢/١ .
- (٢) سبق تخريجه ص ١٩٥ .
- (٣) البغل : مولد من الفرس والحصار ، ولذلك ما رآه ملاية الحمار ، وعظم آلات الخيل وكذلك موته مولد من مهيل الفرس ونهيق الحمار .
- انظر: حياة الحيوان للدميري ١٩٥/١ .
- (٤) في س (يظهر) .
- (٥) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود وابن ماجه والترمذي والنسائي وابن حبان ، والطبراني والبيهقي .
- قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وكان أحمد يذهب إليه ويقول : هذا آخر الأمر ثم تركه لما اضطربوا في إسناده ، وقد أعل هذا الحديث بعدة أمور منها :
- ١- أعل بالإرسال بأن عبد الله بن عكيم لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم .
- ==

ولأنه حيوان نجس في حياته ، فلم يظهر جلده بالدباغ كالخنزير .

ولأن كل مالم يظهر^(١) من الخنزير لم يظهر من الكلب كاللحم .

ولأن النجاسة إنما تزول بالمعالجة إذا كانت طارئة على محل طاهر

كالشوب النجس .

٢ - وأهل أيضا بالانقطاع في سنده بأن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمعه من عبد الله بن عكيم . ويرد هذا الانقطاع بأنه ورد في رواية أبي داود - من الحكم بن عيينه أنه انطلق هو وناس معه إلى عبد الله بن عكيم ، فقال الحكم فدخلوا وقعدت على الباب فخرجوا إلي فأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى جهينة قبل موته بشهر . قال الألباني : " هذا إن صح يجب أن يفسر بالرواية الأخرى فيقال أن مسن الذين أخبروه بالحديث عن ابن عكيم عبد الرحمن بن أبي ليلى " .

٣ - وأهل أيضا بالاضطراب في السند فإنه تارة قال من كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وتارة من مشيخة جهينة وتارة عن قرأ الكتاب . وأيضاً أهل بالاضطراب في المتن فرواه الأكثر من غير تقييد ، ومنهم من رواه بقيد شهر أو شهرين أو أربعين يوماً .

وذكر الألباني : أن ذلك لا يخرج في صحة الحديث لأنه اضطراب مرجوح ، ولأنه لو سلمنا بالاضطراب فذلك في طريق ابن أبي ليلى ، وهناك طريق آخر من القاسم ابن مخيمرة أخرجه الطحاوي والبيهقي وإسناده صحيح ومول رجاله كلهم معروفون ثقات من رجال الصحيح ولا اضطراب فيه مع صحة إسناده فثبت الحديث ثبوتاً لا شك فيه .

انظر : مسند الإمام أحمد : ٤/٣١٠ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب من روى أن لا ينتفع باهاب الميتة ٤/٦٧ ، سنن ابن ماجه : كتاب اللباس - باب من قال لا ينتفع من الميتة باهاب ولا معب ٢/١١٩٤ ، سنن الترمذي : أبواب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ٣/١٣٦ ، سنن النسائي : كتاب الفرع والعتيرة ما يدبغ به جلود الميتة ٧/١٧٥ ، صحيح ابن حبان : كتاب الطهارة - باب جلود الميتة ٢/٤١٠ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب في جلد الميتة ١/١٥٠ . المعجم الصغير للطبراني ١/٢٢٢ ،

نصب الراية ١/١٢٠ ، تلخيص الحبير ١/٤٧ ، ٤٨ ، نيل الأوطار ١/٧٨ ، ٧٩ ، شرح معاني الآثار ١/٤٦٨ ، علل الحديث ١/٥٢ ، الاعتبار ١١٦ ، ١١٨ . إرواء الغليل ١/٧٧ .

(١) في س : (يظهر) .

فأما إذا كانت لازمة لوجود العين في ابتداء ظهورها فلا يظهر بالمعالجة كالعذرة (١) والدم ونجاسة الكلب لازمة لا طارئة .

ولأن الحياة (٢) أقوى في التطهير من الدبابة [لتطهيرها] (٣) جميع الحيوان حياً واختصاص الدبابة [بتطهير] (٤) جلدها منفرداً، فلما لسم [تؤثر] (٥) الحياة في تطهير الكلب فالدبابة أولى أن لا تؤثر (٦) فهي تطهير جلده .

فأما عموم قوله عليه السلام : [أيما إهاب دبغ فقد طهر] (٧) فمخصوص بدليلنا (٨) .

فأما قياسهم على البغل والحمار فالمعنى فيه طهارته حياً، وكذلك الضبع .

فصل

وأما الحيوان الطاهر ففريان :

مأكول ، وغير مأكول .

فأما غير المأكول : كالبغل ، والحمار ، والسبع ، والدئب ، فيظهر جلده بالدبابة ولا يظهر بالذكاة . (٩)

(١) العذرة : الغائط ، وقيل : العذرة أصلها فناء الدار، قال أبو عبيد : وإنما سميت عذرات الناس بهذا ، لأنها كانت تلقى بالأفنية ، فكني منها باسم الفناء ، كما كني بالغائط وهي الأرض المطمئنة عنها . انظر : - عذر - لسان العرب ٥٥٤/٤ .

(٢) في م (الجماء) .

(٣) في م س : (لتطهرها) .

(٤) في م س : (بتطهر) .

(٥) في م (يؤثر) ، وفي س غير منقوطة . (سوسر)

(٦) في م (لا يؤثر) ، وفي س غير منقوطة . (سوسر)

(٧) (أيما إهاب دبغ فقد طهر) زيادة يقتضيها المعنى .

(٨) قوله على الله عليه وسلم " لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب " .

(٩) انظر : المذهب ١/١٨ ، فتح العزيز ١/٢٨٨ ، روضة الطالبين ١/٤١ ، المجموع ١/٢٤٥ ، رحمة الأمة ٨ ، أسنى المطالب ١/١٧ .

وقال أبو حنيفة (١): يظهر جلده بالذكاة كما يظهر بالدباغة.

وقال أبو ثور (٢) إبراهيم بن [خالد] (٣): لا يظهر جلده بالدباغ كما لا يظهر بالذكاة (٤).

فأما أبو حنيفة فاستدل على طهارة جلده بالذكاة بقوله عليه السلام:
"دباغ الأديم (٥) ذكاته" (٦).

-
- (١) انظر: بدائع المنافع ٨٦/١، تبیین الحقائق ٢٥/١، مجمع الأنهر ٣٢/١.
- وللمالكية في تطهير الذكاة لجلد مالا يوكل قولان .
انظر: الشرح الكبير ٤٥/١، مواهب الجليل ٨٨/١، ميسر الجليل ٣٢/١، التاج والاكلیل ٨٨/١.
- وعند الحنابلة: لا يظهر جلد غير المأكول بالذكاة .
انظر: المغني ٥٩/١، المقنع ١٢، الإنصاف ٦١/١، الإحصاف ٨٩/١.
(٢) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، أبو ثور .
أحد الأئمة فقهاً وعلمياً وورعاً وفطلاً، صاحب الإمام الشافعي، وناقل الأقوال القديمة عنه، روى عن سفيان بن عيينة وابن علية والشافعي...
وروى عنه مسلم خارج الصحيح، وأبو داود وابن ماجة... وجماعة.
صنف الكتب وفرع على السنن وذب عنها، جمع في تصنيفه بين الحديث والفقه، ولد سنة ١٧٠هـ وتوفي سنة ٢٤٠هـ .
انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٠/٢، تهذيب الكمال ٨٠/٢، تقريب التهذيب: ٣٥/١، تاريخ بغداد ٦٥/٦، شذرات الذهب ٩٣/٢، طبقات الشيرازي ١١٢، طبقات ابن هداية الله ٢٢، طبقات السيكي ٢٢٧/١، الفهرست ٣٩٧، وفيات الأعيان ٢٦/١، معجم المؤلفين ٢٨/١، الأعلام ٣٠/١.
(٣) في م س: (إبراهيم بن بشر) وهو خطأ.
(٤) وهو مذهب الأوزاعي، وابن المبارك وإسحاق بن راهويه .
انظر: حلية العلماء ٩٣/١، المجموع ٢١٧/١، البناية ٣٦٤/١، المغني ٥٨/١.
(٥) الأديم: الجلد ما كان، وقيل الأحمر، وقيل هو المدبوغ .
انظر: - آدم - لسان العرب ٩/١٢ .
(٦) أخرجه أحمد والنسائي والدارقطني، والبيهقي واللفظ له من حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن المحبق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "دباغ الأديم ذكاته" قال ابن حجر وإسناده صحيح، قال أحمد الجون لا أعرفه، وبهذا أعله الأثرم، وقال قد عرفه غيره، حرفة علي بن المديني، وروى عن الجون الحسن وقتادة، وصح ابن سعد وابن حزم وغير واحد أن له صحبة، وتعقب أبو بكر ابن مغز ذلك على ابن حزم .

فأقام الذكاة مقام الدباجة ، وقد ثبت أن جلده بالدباجة يظهر فوجب أن يظهر بالذكاة .

قال : ولأنه حيوان يظهر جلده بالدباجة فوجب أن يظهر جلده بالذكاة كالماكول

قال : ولأن ماظهر جلد المأكول ظهر جلد غير المأكول كاللدباجة .
ودليلنا هو :

أن تفويت الروح إذا لم يظهر غير الجلد لم يظهر الجلد كالرمي فسي المقدور عليه من الحيوان طرداً (٢) وفي غير المقدور عليه عكساً (٣) (٤) ولأنها ذكاة لا تبيح أكل لحمه فوجب أن [لا تفيد] (٥) طهارة جلده كذكاة (٦) المجوسي طرداً ، وكذكاة (٧) المسلم عكساً (٨)

= وروى هذا الحديث الترمذي في علله الكبير، وقال : لا أعرف لجون بن قتادة غير هذا الحديث ولا أدري من هو .

انظر: مسند الإمام أحمد ٦/٥ ، سنن النسائي : كتاب الفرع والعتيرة - جلود الميتة ١٧٤/٧ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الدباجة ٤٥/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب اشتراط الدباجة في طهارة جلد مالا يؤكل لحمه وإن ذكي ٢١/١ ، منيع الراية ١١٨/١ ، تلخيص الحبير ٤٩/١ ، التعليق المغني ٤٥/١ .

(١) لأن الذكاة تعمل عمل الدباجة في إزالة الرطوبة النجسة .

انظر: الدر المنتقى ٣٢/١ .

(٢) الطرد: هو استمرار حكم العلة في جميع محالها .

انظر: روضة الناظر ١٧٢ ،

(٣) العكس: هو انتفاء الحكم بانتفاء العلة .

انظر: المستعفى ٣٤٥/٢ .

(٤) أي أن كل حيوان مقدور على ذكاته إذا رمي بسهم فمات لا يحل لحمه ، فلا يظهر جلده وكل حيوان غير مقدور على ذكاته إذا رمي بسهم فمات يحل لحمه . فيظهر جلده .

(٥) في م: (لا يفيد) . وفي س غير منقوطة (سفيد) .

(٦) في م: (كزكاة) .

(٧) في م: (وكزكاة) .

(٨) أي أن ذكاة المجوسي إذا ذبح مأكولا لا تفيد حل لحمه فلا تفيد طهارة جلده . وذكاة المسلم تفيد حل اللحم فتفيد طهارة الجلد .

* أي دليل الشافعية على أن الحيوان لا يظهر جلده بالتذكية .

ولأن التطهير المستفاد بذكاة المأكول ينتفي من ذكاة غير المأكول
كتطهر اللحم.

وأما الخبر: فمعنى قوله عليه السلام " دباغ الأديم ذكاته " .

أي مطهره ، والذكاة (١) لا تطهر (٢) ، لأنها تنفي (٣) نجاسة (٤) نظراً
بالموت لا أنها تنفي (٥) نجاسة ثابتة (٦) قبل الموت فجاز أن تكون الدباغة
مطهرة [ولم] (٨) يجوز أن تكون الذكاة مطهرة .

وأما قياسهم على المأكول فالمعنى في ذكاته أنها أباحت (٩) أكل
لحمه فأفادت (١١) طهارة جلده ، وليس كذلك غير المأكول .

وأما قياسهم على الدباغة فالمعنى في الدباغة أنها موضوعة لنفي (١٢)
النجاسة الطارئة بالموت وليس كذلك الذكاة .

وأما أبو ثور فاستدل على أن مالا يؤكل لحمه لا يظهر جلده بالدباغة
بقوله صلى الله عليه وسلم " دباغ الأديم ذكاته " (١٣) فلما لم تعمل الذكاة ففى
غير المأكول لم تعمل فيه الدباغة .
وبما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم " نهى عن افتراش جلود السباع " (١٤)

(١) شبدأ نسخة ح من قوله " والذكاة لا تطهر "

(٢) يعني في الحيوان غير المأكول .

(٣) في م' : (تبقي) .

(٤) في م' س : (نجاسة) .

(٥) في م' : غير منقوطة (نعى) .

(٦) في ح : (نجاسته ثانياً) .

(٧) في م' : غير منقوطة (مل) .

(٨) في ح : (لم) .

(٩) (قبل الموت فجاز أن تكون الدباغة مطهرة ، ولم يجوز أن تكون الذكاة مطهرة ،

وأما قياسهم) ساقطة عن م' س .

(١٠) في ح : (إباحت) .

(١١) في ح : (فأفاده) .

(١٢) في م' : (ليفي) .

(١٣) سبق تخريجه ص ٢٠١ .

(١٤) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم عن سعيد بن أبي مرويه عن

قتادة عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

فلو كانت تطهر بالدباغة لم ينع من افتراشها. (١)

ولأنه حيوان لا يظهر جلده بالدكاة فوجب أن لا يظهر بالدباغة كالكلب
والخنزير، ولأن الدباغة أحد نوعي (٢) ما يظهر به الجلد فوجب أن ينتفي عن
غير المأكول كالذكاة .

ودليلنا : حموم قوله عليه السلام (٣) : " أيما إهاب دبح فقد طهر " (٤)

ولأنه حيوان ظاهر فجار أن يظهر جلده بالدباغة كالمأكول .

ولأن ما ينفي (٥) من المأكول تنجيس جلده نفى عن غير المأكول تنجيس

جلده كالحياة .

== نهى على جلود السباع وفي رواية للترمذي بزيادة " أن تفتش " .
قال الترمذي : ولا نعلم أحداً قال من أبي المليه عن أبيه غير سعيد بن
أبي عروبة وصحة الحاكم .
ورواه الترمذي : عن يزيد بن الرشك عن أبي المليه عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه نهى عن جلود السباع وقال هذا أصح .
ورواه البيهقي عن شعبة عن يزيد الرشك عن أبي المليه عن أبيه قال : نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جلود السباع أن تفرش .
ورواه غيره عن شعبة عن يزيد بن أبي المليه مرسلًا دون ذكر أبيه ولم
يذكر البيهقي الأصح من المرسل والمسند ، ورواه أحمد بالإسناد المتصل
ورواه عبد الرزاق عن معمر عن يزيد الرشك عن أبي المليه بن أمامه قال
نهى رسول الله أن يفتش جلود السباع .
انظر : مسند الإمام أحمد ٧٤/٥ ، ٧٥ ، مسند عبد الرزاق : كتاب الطهارة : باب
جلود السباع ٦٩/١ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب في جلود النمرور
أو السباع ٦٩/٤ ، سنن الترمذي : أبواب اللباس - باب ما جاء في النهي
عن جلود السباع ١٥٢/٢ ، ١٥٣ ، سنن النسائي : كتاب الفرع والعتيرة - باب
الانتفاع بجلود السباع ١٤٤/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب اشتراط
الدباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه وإن ذكي ٢١/١ ، جامع الأصول ١١٣/٧ ،
نصب الراية ١٢٢/١ .

(١) في ح : (فلو كان لطهر بالدباغة لم ينع من افتراشه) .

(٢) (نوعي) ساقطة من م ح .

(٣) في ح : (صلى الله عليه وسلم) .

(٤) سبق تخريجه ص ١٩٥ .

(٥) في ح : (ما نفى) .

* أي دليل انشافية على أنه يطهر بالدبغ .

وأما الجواب عن الخبر فقد تقدم من الفرق بين الدباجة والذكاة
ما يوضح الجواب عنه .

وأما نهيه^(١) من افتراش جلود السباع فمحمول على ما قبل الدباجة^(٢)
أو على ما بعد الدباجة إذا كان الشعر باقياً ؛ لأن المقصود منها شعورها^(٣)
كالفهودة والنعورة .

وأما قياسية على الكلب والخنزير فالمعنى فيه نجاسته^(٤) في الحياة .

وأما قياسية^(٥) على الذكاة فالمعنى في الذكاة أنها^(٦) لا مدخل لها فسي
إزالة الأنجاس وللدباجة مدخل في إزالة الأنجاس .

(١) في م س : (وأما عنه وأما نهيه) .
(٢) في م ، ح (لأن المقصود منها شعورها) .
(٣) (لأن المقصود منها شعورها) ساقطة من ح .
(٤) في م : (نجاسة) .
(٥) في ح : (قياسهم) .
(٦) في ح (انه) .

بن حكيم (١) قال : كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر (٢)
« أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » . (٣)

(٤)

ولأن مالم يظهر به اللحم لم يظهر به الجلد كالغسل ،

ولأن علة التنجيس الموت (٥) ، فلم يجوز أن يرتفع التنجيس مع بقاء

الموت ، لأن ارتفاع الحكم مع بقاء العلة محال .

ودليلنا : ما رواه الشافعي عن مالك عن زيد بن أسلم (٦) عن ابن وعلسة

(١) في م' س (عليه السلام) ،

وهو عبد الله بن حكيم الجهني ، أبو معبد الكوفي ، روى عن أبي بكر وعمر
وحذيفة بن اليمان ومائشة ، وعنه زيد بن وهب وعبد الرحمن بن أبي ليلى
وجماعة ، قال الخطيب : كان ثقة ، وقد أدرك الجاهلية ، قال ابن حجر : قال
البخاري : أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف له سماع صحيح ، وقال
ابن حبان : أدرك زمنه ولم يسمع منه شيئاً ، وكذا قال أبو زرعة ، وقال ابن
منده وأبو نعيم أدركه ولم يره ، وكان إمام مسجد جهينة .

انظر : الإمامة ٣/٣٣٨ ، تهذيب التهذيب ٥/٣٢٤ ، الثقات ٣/٢٤٧ ، تاريخ الثقات
٢٦٨ ، طبقات ابن سعد ٦/١١٣ .

(٢) في م' س : (بشهرين) ، وفي رواية لأحمد بشهر أو شهرين . والتمحيص من صحيح ابن
حبان .

(٣) سبق تخريجه ص ١٩٨ ، واللفظ هنا لابن حبان .

(٤) في م' س : (مالم يظهر) .

(٥) في م' س : (ولعله التنجيس بالموت) .

(٦) أبو أسامة زيد بن أسلم العدوي ، مولى عمر بن الخطاب ، من أهل الفقة والعلم ،
كان مالماً بالتفسير ، روى عن أبيه ومائشة والأعرج . . . وغيرهم وعنه مالك ومعمّر
والسفيان . . وطائفة ، وثقه أحمد وأبو زرعة وابن سعد والنسائي . . . وخلصق
توفي سنة ١٣٦ هـ .

انظر : إسناف المبطأ ١٠ ، التاريخ الكبير ٣/٣٨٧ ، تذكرة الحفاظ ١/١٣٢ ، الثقات
٤/٢٤٦ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١/٣٤٩ ، شجرة النور الزكية ٤٨ ، طبقات المفسرين

١/١٧٦ .

المصري (١) عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "أيما إهاب دبغ فقد طهر" (٢).

والتطهير (٣) إنما يكون فيما لحقه التنجيس ، فعار بمثابة قوله صلى الله عليه وسلم (٤) أيما إهاب نجس بالموت طهر بالدباغة .

وروى الشافعي عن سفيان (٥) بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله

(١) عبد الرحمن بن ولة المصري ، تابعي ثقة ، روى عن ابن عباس وابن عمر وروى عنه زيد بن أسلم ، والقعاء بن حكيم ، له في الكتب حديثان .
انظر: إسناف المبطل ١٩ ، التاريخ الكبير ٣٥٩/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٩٣/٦ ، تاريخ ابن معين ٣٦١/٢ ، الثقات ١٠٥/٥ ، الجرح والتعديل ٢٩٦/٥ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١٥٧/٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٩٥ ، وهذا اللفظ رواية الشافعي عن سفيان عن زيد بن أسلم .
أما متن هذا السند فهو " إذا دبغ الإهاب فقد طهر " .

انظر: ترتيب مسند الشافعي ٢٦/١ .

(٣) (أيما إهاب دبغ فقد طهر ، والتطهير) ساقطة من م' س .

(٤) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من م' .

(٥) أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي ، محدث الحرم المكي ، كان حافظاً ثقة ، روى عن عمرو بن دينار ومالك بن كيسان وخلق ، وروى عنه الأعمش وابن جريج وشعبة وغيرهم ، حج سبعين سنة ، سكن مكة وتوفي بها ، قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز .

ولد سنة ١٠٧ هـ وتوفي سنة ١٩٨ هـ .

انظر: تذكرة الحفاظ ٢٦٢/١ ، تهذيب التهذيب ١١٧/٤ ، التاريخ المعبر ٢٨٣/٢ ، تاريخ بغداد ١٧٤/٩ ، الجرح والتعديل ٢٢١/١ ، حلية الأولياء ٢٧٠/٧ ، سير أعلام النبلاء ٤٥٤/٨ ، صفوة الصفوة ٢٣١/٢ ، طبقات ابن سعد ٤٩٧/٥ ، الفهرست ٣١٦ ، الكواكب النيرات ٤٢ ، المعارف ٥٠٦ ، النجوم الزاهرة ١٥٨/٢ ، وفيقات الأعيان ٣٩١/٢ .

ابن عبد الله (١) من ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة لمولا (٢)

ميمونة (٣) ميتة فقال صلى الله عليه وسلم: "ما على أهل هذه
لو أخذوا إهابها فديغوه فانتفعوا به"، فقالوا يا رسول الله آليست ميتة ؟
فقال (٤) إنما حرم (٥) أكلها (٦) (٧)

(١) أبو عبد الله : عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، ممن
أعلام التابعين وأحد الفقهاء السبعة، ومؤدب عمر بن عبد العزيز، لقى
خلقاً كثيراً من الصحابة وقد ذهب بصره، مات بالمدينة سنة ٩٨هـ ويقال ٩٧هـ.
انظر: تهذيب التهذيب ٢٣/٧، تذكرة الحفاظ ٧٨/١، شذرات الذهب ١١٤/١، صفة
الصفوة ١٠٢/٢، نكت الهميان ١٩٧.

(٢) في س م: (لمولا)

قال في بذل المجهود: قال الحافظ لم أقف على اسمها. انظر بذل المجهود ٤/١٧.

(٣) ميمونة بنت الحارث الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وأخت أم الفضل
زوجة العباس، وخالة خالد بن الوليد، وخالة ابن عباس.
روي لها سبعة أحاديث في الصحيحين، وانفرد لها البخاري بحديث ومسلم
بخمسة، وجميع ما روت ثلاثة عشر حديثاً.

توفيت سنة ٥١هـ ويقال ٤٩هـ، ويقال سنة ٦٣هـ، ماتت ودفنت بسرف وهو الموضع
الذي بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب مكة المكرمة.

انظر: أسد الغابة ٦/٢٧٢، الاستيعاب ٤/٣٩١، الإمامة ٤/٣٩٧، تهذيب التهذيب
١٢/٤٥٣، سير أعلام النبلاء ٢/٢٣٨-٢٤٥، سمط النجوم العوالي ١/٣٩٤، شذرات
الذهب ١/١٢، ٥٨، طبقات ابن سعد ٨/١٣٢، طبقات خليفة ٣٣٨، العسير ٨/١،
المعارف ١٣٧.

(٤) في ح (قال)

(٥) روي على وجهين:

أحدهما: يفتح الحاء وضم الراء (حُرْم).

والثاني: بضم الحاء وكسر الراء المشددة (حُرْم).

انظر: بذل المجهود ٤/١٧.

(٦) في م (حرم من الميتة أكلها) وهو لفظ الطبري وما اثبتة عليه أكثر الروايات
الشافعي والبخاري وأبو داود....

(٧) أخرجه الشافعي واللفظ له، وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه
والدارقطني والبيهقي والطبري.

انظر: ترتيب مسند الشافعي ١/٢١، مسند الإمام أحمد ١/٢٦٢-٢٣٠.

صحيح البخاري: كتاب الزكاة - باب الصدقة على موالى أزواج النبي صلى الله

عليه وسلم ٢/١٥٨، كتاب الذبائح والعيد - باب جلود الميتة ٧/١٢٤، صحيح =

وهذا (١) نص .

وروى الشافعي عن مالك عن [يزيد] (٢) بن عبد الله بن قسيط (٣) عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان (٤) عن أمه (٥) عن

= مسلم: كتاب الحيض - باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ٢٧٦/١، سنن أبي داود: كتاب اللباس - باب في أهب الميتة ٦٥/٤، سنن ابن ماجه: كتاب اللباس - باب لبس الجلود إذا دبغت ١١٩٣/٢، سنن الدارقطني: كتاب الطهارة - باب الدباغ ٤٢/١، السنن الكبرى: كتاب الطهارة - باب طهارة جلد الميتة بالدبغ ١٥/١، تهذيب الآثار ٨٠٣/٢.

(١) في ح (فهذا) .

(٢) في م، س، ح (زيد) وهو خطأ .

(٣) يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي، كان فقيهاً ثقة، وكان ممن يستعان به في الأعمال لأمانته وفقهه، روى عن سفيان الثوري، وروى عنه محمد بن أبي بكر المقدمي، مستقيم الحديث، قال النسائي ثقة، وقال ابن عدي مشهور عندهم وهو صالح الروايات، مات بالمدينة سنة ١٢٢ هـ.

انظر: إسناف المبطأ ٣٠، التاريخ الكبير ٣٤٤/٨، تاريخ خليفة ٣٥٤، تهذيب التهذيب ٣٤٢/١١، الثقات ٢٧٤/٩، الجرح والتعديل ٢٧٣/٩، خلاصة تهذيب التهذيب ١٧٣/٣، شذرات الذهب ١٦٠/١، الكامل لابن عدي ٢٧١٣/٧، لسان الميزان ٢٩٠/٦.

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان القرشي العامري، من التابعين. روى عن زيد بن ثابت، وجابر، وابن عباس، وغيرهم، وروى عنه أخوه سليمان والزهري ويحيى بن سعيد وخلق، وثقه كثيرون منهم أبو حاتم وابن سعد وأبو زرعة والنسائي .

انظر: إسناف المبطأ ٢٥، التاريخ الكبير ١٤٥/١، الجرح والتعديل ٣١٢/٧، الكاشف ٥٩/٣، مشاهير علماء الأمصار ٧٨، تهذيب التهذيب ٣١٠/٩،

الثقات ٣٦٩/٥، ذكر أسماء التابعين ٣١٦/١.

(٥) قال في بذل المجهود: قال المنذري: لم تنسب أمه ولم تسم.

انظر: بذل المجهود ٦/١٧ .

عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا بغت. (١)

ولأنه حيوان طاهر فجاز أن يظهر جلده بعد فوات (٢) روحه كالمذكي (٣) ولأنه جلد نجس بعد طهارة (٤) فجاز أن تطرأ (٥) عليه الطهارة كالذي نجس بدم أو غيره.

فأما (٦) الجواب عن استدلاله بحديث عبد الله بن مكيم (٧) فممن وجهين:

(١) أخرجه مالك والشافعي - واللفظ لهما - وعبد الرزاق وأحمد والدارمي وأبو داود وابن ماجة والنسائي وابن حبان والبيهقي .
قال الزيلعي : وأصل الحديث الأثرم : بأن أم محمد غير معروفة ، ولا يعرف لمحمد عنها غير هذا الحديث ، وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال : ومن هي أمه ؟ كأنه أنكره من أجل أمه . وفي هامش نصب الراية : ذكر ابن حبان أم محمد في الثقات ، وقال النووي : حديث حسن .
انظر : الموطأ : كتاب العيد - باب ما جاء في جلود الميتة ٤٩٨/٢ .
ترتيب مسند الشافعي ٢٧/١ ، معنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - بـباب جلود الميتة إذا دبغت ٦٤/١ ، مسند الإمام أحمد ١٠٤/٦ ، ١٥٣ ، سنن الدارمي كتاب الأضاحي : باب الاستمتاع بجلود الميتة ٨٦/٢ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب في أهب الميتة ٦٦/٤ ، سنن ابن ماجة : كتاب اللباس - باب ليس بجلود الميتة إذا دبغت ١١٩٤/٢ ، سنن النسائي : كتاب الفرع والعتيبة - الرخصة في الاستمتاع بجلود الميتة إذا دبغت ١٧٦/٧ ، صحيح ابن حبان : باب الأوعية - ذكر الخبر الدال على إباحة الانتفاع بجلود الميتة ٤١٦/٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب طهارة جلد الميتة بالديغ ١٧/١ ، نصب الراية ١١٧/١ ، المجموع ٢١٨/١ .

(٢) في م ، س : (وفاة) .

(٣) في م ، س : (كالمذكي) ، وفي ج (كالذكاة) .

(٤) في ج : (بعد الطهارة) .

(٥) في م : (يطرأ) ، وفي س غير منقوطة (مطرأ) .

(٦) في م ، س : (وأما) .

(٧) في م (علم) .

أحدهما: أنه مع فعفه مرسل؛ لأن علي بن المديني^(١) قال: مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعبد الله بن عكيم^(٢) سنة^(٣)، وقد كان يرويه مرة من مشيخة^(٤) قومه بأرض جهينة^(٥).

والثاني: أنه مستعمل على ما قبل الدباغة؛ لأن اسم الإهاب يتناول الجلد قبل دباغه^(٦)، وينتقل عنه الاسم بعد دباغه^(٧).

- (١) ابن المديني: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني البصري أبو الحسن، محدث، مؤرخ، كان حافظ عصره، له نحو مائتي مصنف وكان أعلم من الإمام أحمد باختلاف الحديث.
- سمع أباه، وحماد بن زيد وابن عيينة، وروى عنه الذهلي والبخاري وأبو داود ٥٠٠٠ وجماعة، من كتبه: الأسامي والكنى، الطبقات، قبائل العرب، اختلاف الحديث، مذاهب المحدثين، ولد بالبصرة، ومسنات بامراء، توفي سنة ٢٣٤ هـ، ويقال سنة ٢٣٥ هـ.
- انظر: تذكرة الحفاظ ٤٢٨/٢، تهذيب التهذيب ٣٤٩/٧، تاريخ بغداد ٤٥٨/١١، طبقات الحنابلة ٢٢٥/١، طبقات الشيرازي ١١٤، مفتاح السعادة ١٦٩/٢، ميزان الاعتدال ١٣٨/٣.
- (٢) في م (عليه).
- (٣) قال الحافظ ابن حجر: وأغرب الماوردي فزعم أنه نقل من علي بن المديني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولعبد الله بن عكيم سنة، وقال صاحب الإمام: تفهيف من فعفه ليس من قبل الرجال، فإنهم كلهم ثقات، وإنما ينبغي أن يحمل الضعف على الاضطراب كما نقل من الإمام أحمد.
- انظر: تلخيص الحبير ٤٧/١، نيل الأوطار ٧٨/١.
- (٤) في م: (شيخه).
- (٥) في ج (من مشيخة قومه بأرض جهينة)، في م، س (قومه ناس من جهينة).
- (٦) (دباغه) ساقطه من ج.
- (٧) فإنه يسمى بعد الدباغة شناً وقربة، وهذا منقول عن النضر بن شميل والجوهري، وهذا القول هو الطريق لنقي التفاديين الحديثيين المتعارفين انظر: الاعتبار ١١٨، تلخيص الحبير ٤٨/١.

قال عنتره (١):

فَطَعَنْتُ (٢) بِالرَّمْحِ الْأَمَمِ (٣) إِهَابَهُ (٤) لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَاءِ (٥) يَمَحَرَّمُ (٦)

وأما الآية: فمخمومة

وأما قِيَاهُ عَلَى اللَّحْمِ فهو قياس يدفع (٧) النصف فاطر حنّاه، على أن المعنى في اللحم أنه لما لم يكن للدباجة (٨) فيه تأثير لم يظهر بها والجلد لما أثرت فيه الدباجة ظهر بها.

وأما قِيَاهُ عَلَى الْغَسْلِ فكذا (٩) الجواب عنه، لأن الغسل لا يؤثّر في الجلد كتأثير الدباجة.

(١) عنتره بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبيسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ومن شعراء الطبقة الأولى من أهل نجد، أمه حبشية اسمها زبيبة سرى إليه السواد منها، عاش طويلاً، وقتله الأند الرهيس أو جبار بن عمرو الطائي نحو سنة ٢٢٢ ق.هـ.

انظر: الأغاني ٢٣٧/٨، خزنة الأدب ٦٢/١، الشعر والشعراء ٢٥٧/١٦، طبقات فحول الشعراء ١٥٢/١، الأعلام ٩١/٥.

(٢) في ح: (قطعت)، وفي الديوان وشرح المعلقات وجمهرة أشعار العرب (فشكت). والشك: الانتظام، وفي الديوان تحقيق المولوي (كمشت).

(٣) في الديوان بتحقيق المولوي (بالرمح الطويل).

(٤) في الديوان النسخة المحققة والأخرى، وشرح المعلقات، وجمهرة أشعار العرب "ثيابه" وفي هامش ديوان عنتره المحقق ذكر رواية عن أبي عبيدة (فشكت بالرمح الطويل مفاقه).

(٥) في م، س: (الفتى).

(٦) انظر البيت: ديوان عنتره ٢٠٦، ديوان عنتره تحقيق المولوي ٢١٠، شرح المعلقات السبع ١١٩، جمهرة أشعار العرب ١٦٧.

ومعنى البيت: فطحن برمحي العلب ثيابه، أي طعنة أنفذت الرمح في جسمه وثيابه كلها وقوله: ليس الكريم على القنأ يمحرم: أي ليس القتل عليه بحرام، ولا هو إن قُتل معيب وإنما يريد أن الكريم لا يرضى أن يموت حتف أنفه بل يقتحم الحروب حتى يقتل فلا يحرم على الرماح.

انظر: المراجع السابقة.

(٧) في م، س: (يرفع).

(٨) في م: (الدباجة).

(٩) في م س (فكذى).

وأما قوله : إن الموت علة التنجيس فعنه (١) جوابان :

أحدهما : أن علة تنجيسه الموت ، وفقد الدباجة .

والثاني : أن الموت علة في تنجيس (٢) غير متأبد ، وفقد الدباجة علة في التنجيس المتأبد . (٣)

فصل (٤)

فإذا ثبت أن جلد الميتة يظهر بالدباجة ، فإنه يظهر بها ظاهراً وباطناً (٥) ويجوز استعماله في الذائب واليابس ويجوز (٦) العلة عليه ، وفيه وقال مالك : يظهر (٧) ظاهرة (٨) دون باطنه ، وجاز (٩) استعماله في اليابس دون الذائب وجازت (١٠) الصلاة عليه ، ولم يجز الصلاة (١١) فيه (١٢) .

(١) في ح ، س (ففيه) .

(٢) في م ، س (تنجيسه) .

(٣) في ح (المباعد) .

(٤) (فعل) ماقطة من م ، س .

(٥) هذا أحد القولين للشافعية ، ومقابلته أن جلد الميتة يظهر بالدباجة ظاهراً دون باطنه وعلى هذا تجوز العلة عليه لا فيه .

ويقعد بالظاهر عند أصحاب هذا القول : ما ظهر من وجهه ، والباطن : ما بطن وهو ما يشق فيظهر ، والمراد بالظاهر والباطن عند أصحاب القول الثاني الذين يقولون بظاهرة الجلد ظاهراً وباطناً إذا دبغ ، الظاهر : ملاقاه الدبساغ ، والباطن ما لم يلاقه من أحد الوجهين أو ما بينهما .

انظر : مغني المحتاج ٨٢/١ ، نهاية المحتاج ٢٣٢/١ ، حاشية عميرة ٧٣/١ ، فتح الوعاب ٢٠/١ ، حاشية الجعل ١٨١/١ ، بجير في شرح المنهاج ١٠٣/١ ، حاشية الشبرايملي ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .

(٦) (ويجوز) ساقطة من م ، س .

(٧) في ح (قد ظهر) .

(٨) في م : (ظاهرة) .

(٩) في م (وچار) .

(١٠) في م (وشارت) .

(١١) (العلة) ساقطة من م .

(١٢) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب المالكية أن جلد الميتة يظهر ظاهراً دون باطنه والظاهر ، من مذهب مالك : أن الدباج لا يظهر جلد الميتة ، ولا يجوز بيعه ولا يعلى عليه ولا فيه ، ولا يؤثر دبغه طهارة في ظاهره ولا باطنه ، ولكن يباح الانتفاع به في الأشياء اليابسة ، والماء : لأن له قوة يدفع عن نفسه ، ويجوز أن يجلس عليه ، ويلبس في غير العلة .

استدلالاً بأن الدباغة تؤثر فيما لاقته ، وهي (١) تلاقي (٢) ظاهر (٣) الجلد دون باطنه فوجب أن يظهر بها ظاهر الجلد دون باطنه .

ودليلنا :

قوله صلى الله عليه وسلم (٤) "أيما إهاب دبح فقد طهر" . (٥)
فكان صلى الله عليه وسلم في طهارة الظاهر والباطن .

وروي عن سودة (٦) أنها قالت: " ماتت لنا شاة فدبغنا (٧) إهابها فجعلناه
قرية كنا ننبد (٨) فيها إهاباً إلى أن صارت

= وفي قول ابن وهب : أن جلد الميتة يظهره الدباغ طهارة كاملة يجوز بهما
بيعه والملاة به ، وفي قول لسحنون وابن عبد الحكم أن الميتة تطهر مطلقاً
بالدباغة ولو من خنزير .

انظر: البيان والتحصيل ١٠٠/١ - ١٠١ ، التمهيد ١٥٧/٤ ، ١٧٥ ، المنتقى ١٣٤/٣ -
١٣٥ ، مواهب الجليل ١٠١/١ ، حاشية الخرخشي ٨٩/١ - ٩٠ ، حاشية العدوي على
الخرشي ٨٩/١ ، التاج والإكليل ١٠١/١ ، حاشية الدوقي ٥٠/١ .

(١) في م، س : (وهو) .

(٢) (تلاقي) ساقطة من م، س .

(٣) في م، س (ظاهر) .

(٤) في م، س (عليه السلام) .

(٥) سبق تخريجه ، ص ١٩٥ .

(٦) سودة بنت زمعة بنت قيس بن عبد شمس بن لؤي من قريش ، أم المؤمنين تزوجها
الرسول صلى الله عليه وسلم بعد وفاة خديجة ، خرج لها أبو داود ، والنسائي
وذكرها بعضهم في المتفق عليه ، توفيت بالمدينة سنة ٥٥هـ ، ويقال سنة ٥٤هـ .

انظر: الإصابة ٣٣٠/٤ ، أسد الغابة ١٥٧/٦ ، الاستيعاب ٣١٧/٤ ، تهذيب الأسماء
واللغات ٣٤٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٢٦/١٢ ، الرياض المستطابة ٣١٦ ، سير أعلام
النبلاء ٢٦٥/٢ ، شذرات الذهب ٣٤/١ ، ٦٠ ، مجمع الزوائد ٢٤٦/٩ ، المعارف ١٣٣ ،
٢٨٤ ، ٤٤٢ .

(٧) في م، س (ودبغنا) .

(٨) ننبد فيها : أي نجعل فيها النبيذ ، والنبيذ ما يعمل من الأشربة من التمر
والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك .
انظر: - نبذ - لسان العرب ٥١١/٣ .

شَنَّا (١) (٢)

ومالك لا يجوز الانتباز فيها ، وإنما يجوز استعمالها (٣) في الماء ،

لأن منده أن الماء لا ينجس ما لم يتغير .

ولأن ما طهر به ظاهر (٤) الجلد طهر به باطنه (٥) كالذكاة .

ولأن كل موضع من الجلد طهر بالذكاة طهر بالديباجة [كالظاهر] (٦)

وأما استدلاله بأنها تؤثر فيما لاقته فخطأ (٧) ؛ لأن (٨) تأثيرها فسي

نشف الرطوبة الباطنة والسهوكة (٩) الداخلة كتأثيرها في الظاهر (١٠) فيها (١١) .

(١) الشن : جمع أشنان ، والشن : الخلق من كل آنية صنعت من جلد وهي أشسد تبريداً للماء من الجدد .

انظر : شنن - الصحاح ٢١٤٦/٥ ، الفائق ٢٦٥/٢ ، النهاية ٥٠٦/٢ ، لسان العرب ٢٤١/١٣ .

(٢) رواء البخاري بلفظ " ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ، ثم مارلنا تنبذ فيه حتى مارت شنا " .

وروى مثله أحمد والنسائي والطحاوي والبيهقي والطبري .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الأيمان - باب إن حلف أن لا يشرب نبيذاً فشرب
طلاء ١٧٤/٨ ، مسند الإمام أحمد ٤٢٩/٦ ، سنن النسائي : كتاب الفرع والعتيرة -
باب جلود الميتة ١٧٣/٧ ، شرح معاني الآثار : كتاب العلالة - باب دباغ الميتة
هل يطهرها أم لا ٤٧٠/١ ، السمسنة الكبرى : كتاب الطهارة - باب طهارة
باطنه بالدبغ كطهارة ظاهره ١٧/١ ، تهذيب الآثار ٨٠١/٢ .

(٣) في ح (استعمالهما) .

(٤) في م ، س (ظاهر) .

(٥) في ح (باطن الجلد) .

(٦) في ح ، س (كالظاهر) وساقطة من م .

(٧) (فخطأ) ساقطة من ح .

(٨) في ح (هو أن تأثيرها) .

(٩) في ح (والسهولة) .

والسهوكة : قبح رائحة اللحم إذا خُنِزَ .

انظر : سهك - لسان العرب ٤٤٥/١٠ .

(١٠) في ح (في الظاهر) .

(١١) (فيها) ساقطة من م .

فصل (١)

فإذا ثبت طهارة ظاهره (٢) وباطنه بالدبابة فهو قبل الدبابة معنوع
من الاستعمال في الذائبات (٣) .

وقال الزهري : هو قبل الدبابة وبعدها (٤) على سوا في جواز استعماله
في الذائبات واليابسات . (٥)

استدللا : برواية الحارث بن عبد الرحمن (٦) عن محمد بن عبد الرحمن
ابن ثوبان عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم (٧) أن عناقا (٨)
كانت عندهم فأخبروه أنها ماتت فقال (٩) : ألا أخذتسم إهابها فاستمتعتم (٩)

(١) (فعل) ساقطة من م، س .

(٢) في ح : (طاهره) .

(٣) في م : (في الذائب) .

(٤) في ح : (وبعد الدبابة) .

(٥) انظر : حلية العلماء ٩٤/١ ، المجموع ٩٤/١ ، رحمة الأمة ٨ .

وقال ابن عبد البر : روى هذا القول ابن شهاب والليث بن سعد ، وهو مشهور
عنها على أنه قد روى عنهما خلافة ، والأشهر عنهما ما ذكرنا .

انظر : التمهيد ١٥٤/٤ .

(٦) في م، س : (الحارث عن) .

وهو الحارث بن عبد الرحمن القرشي العامري ، أبو عبد الرحمن المدني ، خال
ابن أبي ذئب ، روى عن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وسالم بن
عبد الله بن عمر ، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ومحمد بن مسلم بن شهاب
الزهري ، روى عنه ابن أخته محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب .
قال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابن معين : مشهور ، وذكره ابن حبان
في الثقات ، مات سنة ١٢٩ هـ .

انظر : تهذيب الكمال ٢٥٥/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٥١/١ ، تقريب التهذيب
١٤٢/١ ، التاريخ الكبير ٢٧٢/٢ ، تاريخ الدارمي عن يحيى ٨٨ ، الثقات ١٣٤/٤ ،
طبقات خليفة ٢٦٣ .

(٧) في م، س : (عن عائشة عن النبي عليه السلام) .

(٨) العناق : الأنثى من المعز إذا أتت عليها سنة .

انظر : - عنق - لسان العرب ٢٧٥/١٠ .

(٩) في م : (قال) .

(١٠) في ح : (فانتفعتم) .

بسمه (١).

- فأباح الانتفاع به من غير أن يذكر (٢) دباغ .
 ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم (٣) : "أيما إهاب دبغ فقد طهر" (٤)
 فدل (٥) على أن قبل الدباغة (٦) لم يظهر الإهاب . (٧)
 ولأن ما أوجب تنجيس اللحم أوجب تنجيس الجلد كنجاسة الكلب ،
 ولأن فقد الحياة يوجب (٨) تساوي الحكم في الجلد واللحم كالحيوات
 والجراد في التطهير، والكلب والخنزير في التنجيس .
 وأما (٩) الخبر فمحمول على ما بعد الدباغة بما بينه (١٠) في غسيرة
 من الأخبار ، أو على (١١) الانتفاع به في اليابسات .

-
- (١) لم أجده بهذا السند والمتن .
 ولكن روى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة عن ابن عباس قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثاة لمولاة
 لميمونة فقال : "أفلا استمتعتم بإهابها" .
 ورواه أبو داود والنسائي .
 انظر: معنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة : باب جلود الميتة إذا دبغت ١/٦٢ .
 انظر: سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب في أهبة الميتة ٤/٦٦ .
 سنن النسائي : كتاب الفرع والعتيرة - جلود الميتة ٧/١٧٢ .
 (٢) في ح : (من غير دباغ) .
 (٣) في م، س : (عليه السلام) .
 (٤) سبق تخريجه ص ١٩٥ .
 (٥) (فدل) ساقطة من م .
 (٦) في م، س (قبل دباغه) .
 (٧) (الإهاب) ساقطة من م .
 (٨) في ح : (توجب) .
 (٩) في ح : (ثأما) .
 (١٠) في ح : (بما يبيته) .
 (١١) في م، س : (وعلى) .

فصل (١)

فإذا تقرر أن جلد الميتة نجس ، وأنه بعد الدباجة طاهر^(٢) انتقل الكلام فيه إلى ما تكون به الدباجة ، فقد جاء الخبر^(٣) بالنص^(٤) على الشث^(٥) والقرظ^(٦) فاختلف الفقهاء فيه .

(١) (فعل) ساقطة من م، س .

(٢) في م، س : (ظاهر) .

(٣) (الخبر) ساقطة من ح .

(٤) في ح : (فقد جاء النص) .

قال النووي : " وأعلم أنه ليس للشب ولا الشث ذكر في حديث الدباجة ، وإنما هو من كلام الإمام الشافعي رحمه الله فإنه قال : والدباجة بما كانت العرب تدبغ به وهو الشث والقرظ ، هذا هو المواب ، وقد قال صاحب الحاوي وغيره جاء في الحديث النص على الشث والقرظ كذا نقله الشيخ أبو حامد عن أصحاب ، فإنه قال في تعليقه : الذي وردت به السنة ثم ذكر حديث ميمونة وقال هذا هو الذي أمره مروياً . قال وأصحابنا يروون يطهره الشث والقرظ وهذا ليس بشيء " .

انظر : المجموع ٢٢٣/١ .

(٥) في م، س : (الشث) .

والشث : شجر طيب الريح ، من الطعم يدبغ به ، وينبت في جبال الغور وتهامة نجد .

ويذكر بعض الفقهاء أن الدبغ يكون بالشب - بالباء الموحدة - وهو من الجواهر التي أنبتتها الله في الأرض يدبغ به شبه الزاج .

انظر : - شث - المحاح ٢٨٥/١ ، الفائق ٢٢٢/٢ ، النهاية ٤٤٤/٢ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٥١٨/١ ، لسان العرب ١٥٩/٢ .

(٦) في ح (القرظ) .

والقرظ : ورق السلم يدبغ به .

وفي المصباح : القرظ حب معروف يخرج في غلف كالعدس من شجر العفصة ، وبعضهم يقول (القرظ) ورق السلم يدبغ به الأديم وهو تسامح ، فإن الورق لا يدبغ به ، وإنما يدبغ بالحب ، وبعضهم يقول (القرظ) شجر وهو تسامح أيضا فإنهم يقولون (جنيت القرظ) والشجر لا يجنى وإنما يجنى ثمره .

انظر : - قرظ - المحاح ١١٧٧/٣ ، الفائق ١٧٣/٣ ، المصباح المنير ١٥٧/٢ .

فذهب أهل الظاهر^(١) إلى أن حكم الدباجة مقصور^(٢) عليه، وأنها لا تعج^(٣) إلا به ؛ لأن الدباجة رخصة فافتفى أن يكون حكمها^(٤) موقوفاً^(٥) على النص^(٦) .
وقال أبو حنيفة^(٧) : المعنى في الشث^(٨) والقرظ^(٩) أنه منشف مجففة
فكل^(١٠) شيء كان فيه تنشيف الجلد وتجفيفه جازت به الدباجة حتى بالشمس والنار
وذهب^(١١) الشافعي رحمه الله أن المعنى في الشث^(١٢) والقرظ^(١٣) أنه يحدث في

- (١) والمذكور في المحلي أنه بأي شيء دبغ ظهر .
" وتطهير جلد الميتة أي ميتة كانت - ولو أنها جلد خنزير أو كلب -
أو سبع أو غير ذلك - فإنه بالدباغ - بأي شيء دبغ - طاهرة"
انظر: المحلي ١١٨/١ .
(٢) في م : (مقعود) .
(٣) في م ، س : (وأنه لا يعج) .
(٤) (حكمها) مكررة في ح .
(٥) في م ، س : (موقوف) .
(٦) حكى الرافعي وجهاً من بعض الشافعية : أن الدباغ يختص بالشب والقرظ كما
يختص تطهير ولوغ الكلب بالتراب .
ورد النووي على هذا الوجه : أن الفرق بينه وبين ولوغ الكلب أن الدباغ
إحالة فحعل بما تحعل به الإحالة ، والولوغ إزالة نجاسة دخلها التعبد
فاختص بالتراب كالتيمم .
انظر: فتح العزيز ٢٩٢/١ ، المجموع ٢٢٤/١ .
(٧) الدباغ عند الحنفية على فربين : حقيقي ، وحكمي .
فالحقيقي : أن يدبغ بشيء له قيمة كالقرظ ، والعفص ، والشب ، وقشور الرمان
ونحوها .
والحكمي : أن يدبغ بالتشميس والتتريب ، والإلقاء في الريح .
والنوعان مستويان في سائر الأحكام إلا في حكم واحد؛ وهو أنه لو أصابه
الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجساً ، وبعد الدباغ الحكمي فيه روايتان .
انظر: بدائع المعاني ٨٦/١ ، مجمع الأنهر ٣٢/١ ، البحر الرائق ١٠٥/١ ، حاشية
الشلبي ٢٦/١ .
وذكر الرافعي وجهاً يوافق قول أبي حنيفة ، قال النووي : إنه وجه شاذ .
انظر: فتح العزيز ٢٩٣/١ ، المجموع ٢٢٤/١ .

(٨) في م ، س : (الشث) .

(٩) في س : (والقرظ) .

(١٠) في م : (بكل) .

(١١) في ح : (ومذهب) .

(١٢) في م : (في الشث) .

(١٣) في ح : (والقرظ) .

الجلد أربعة أوصاف (١) :

- أحدها : تنشيف فضوله الظاهرة (٢) ، ورطوبته الباطنة .
- والثاني : تطيب (٣) ريحه وإزالة ماطر (٤) عليه من سهوكة وشتن .
- والثالث : نقل اسمه من الإهاب إلى الأديم والسبت (٥) والدارش (٦) .
- والرابع : بقاءه (٧) على هذه الأحوال بعد الاستعمال .
- فكل شيء أثر في الجلد هذه (٨) الأوصاف من الجفت (٩) وقشور الرمان والعفص (١٠) جازت به الدباغة ، لأنه في معنى الشث والقرظ (١١) .

(١) قال الشافعي في الأم : " والدباغ بكل ما دبغت به العرب من قرظ وشب ، وما عمل عمله مما يمكن فيه الإهاب حتى ينشف فضوله ، ويطيبه ، ويمنعه الفساد إذا أصابه " .

انظر : الأم ٩/١ .

- ووافق الحنابلة الشافعية في أن الدباغ لا يحمل إلا بما ينشف الرطوبة . وينقي الخبث ، ولا يحمل بتشميس ولا تتريب .

انظر : كشاف القناع ٥٦/١ ، الروض المربع ١٥/١ .

(٢) في م، س : (الظاهرة) .

(٣) في م، س : (تطيب) .

(٤) في م، س : (ماطر) .

(٥) السبت : بالكسر كل جلد مدبوغ ، وقيل هو المدبوغ بالقرظ خاصة ، وخمس بعضهم به جلود البقر مدبوغة كانت أو غير مدبوغة .

انظر : - سبت - لسان العرب ٣٦/٢ .

(٦) الدارش : جلد معروف ، وفي اللسان : جلد أسود .

انظر : - درش - المحاج ١٠٦/٣ ، لسان العرب ٣٠١/٦ .

(٧) في م، س : (بقاءه) .

(٨) في ح، س : (من هذه) .

(٩) في م، س : (الجفت) .

(١٠) العفص : معروف يقع على الشجر وعلى الثمر ، قال ابن بري : العفص ليس من نبات أرض العرب ، وهو يدبغ به .

انظر : - عفس - لسان العرب ٥٤/٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦/٣ ، المعجم المحاج المنير ٦٨/٢ .

(١١) انظر : المجموع ٢٢٤/١ ، مغني المحتاج ٨٣/١ ، نهاية المحتاج ٢٣٣/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٧٣/١ .

وهذا صحيح من وجهين :

أحدهما: أنه لما أثر الشث والقرظ هذه الأوصاف الأربعه (١) لم يكن اعتبار (٢) بعضها في الدباغة (٣) بأولى من بعض فصار جمعيتها معتبراً، ولم يكن حكمها على الشث والقرظ مقصوراً (٤)، لأنها في غيرها (٥) موجودة (٦).

والثاني: أن الدباجة ^(٧) مرفاً في العرب ^(٨)، ولم [تكن] ^(٩) فسي عرفهم مقصورة ^(١٠) على [الشث] ^(١١) والقرظ، كما قال أهل الظاهر، لاختلاف عاداتهم في البلاد، ولا اقتصر وافيها ^(١٢) على مجرد التجفيف ^(١٣) بالشمس كما قال أبو حنيفة.

فصار كلا (١٤) المذهبين مدفوعاً (١٥) بعرف الكافة ، ومعهود الجميع ، فثبت (١٦) بهذين (١٧) جواز الدبابة بما سوى الشئ (١٨) والقرظ إذا (١٩) حدث في الجلد ما وصفنا من الأوصاف الأربعة .

(١) (من الجص وقشور الرمان والعفص، جازت به الدباغة ، لأنه في معنى الشث والقرظ وهذا صحيح من وجهين أحدهما: أنه لما أثر الشث والقرظ ههنا الأوصاف الأربعة) ساقطة من ج .

(٢) في م، س: (اعتباراً) •

(٣) في م، س: (بالدباغة) .

(٤) في م، س : (مقصود).

(٥) في ح : (لأنهما في غيرهما) ، في م ، س (لأنها في غيرها) .

(٦) في مَ : (موجود) •

(٧) في ح : (أن للدياعة) .

(٨) في ج: (الغرب) •

(۹) في م، س، ج : (يكن) .

(١٠) في م، س: (مقصوداً) •

(١١) في م، س، ح: (الشت) •

(١٢) (فيها) ساقطة من ح .

(١٣) في ح: (التخفيف).

• (۱۴) فی س : (کلی)

(١٥) في ح: (فصار على المذهبين)، في م'، س: (مدفوعان) .

♦ (۱۶) فی م: (فتبت)

(۱۷) في م: (بهذا).

(١٨) في م : (الشت) •

(١٩) في ح: (إذ أخذت).

واختلف (١) أصحابنا هل يكون استعمال الماء شرط فيها على وجهين :
أحدهما : ليس استعمال الماء (٢) شرطاً فيها (٣) ، ويجري الاقتصار فيها على
مذرورات الدباجة من (٤) الأشياء المنشفة ، فإذا دبغ الجلد ظهر وجاز استعماله
من غير غسل . (٥)

لقوله على الله عليه وسلم (٦) : " أو ليس في الشث والقرظ (٧) ما يذهب
رجسه ونجسه " (٨) .

-
- (١) الخلاف مبني على أن الدباغ هل هو إحالة فلا يشترط ، أو إزالة فيشترط ،
ومحج الشرييني الأول .
انظر: مغني المحتاج ٨٣/١ ، حاشية الجمل ١٨٢/١ . نهاية المطلب ١٣ آ .
(٢) (الماء) ساقطة من ح .
(٣) (فيها) ساقطة من ح .
(٤) (من) ساقطة من ح .
(٥) هذا قول أبي العباس بن القاسم .
انظر: حلية العلماء ٩٤/١ ، المجموع ٢٢٦/١ .
(٦) في م ، س : (عليه السلام) .
(٧) في ح : (والقرظ) .
(٨) لم آف على هذا الحديث ، وذكر ابن حجر حديث " أليس في الشث والقرظ
والماء ما يطهره " ونقل عن النووي أن الحديث بهذا اللفظ لا أمل له .
وقال النووي في المجموع : ليس للشث ذكر في الحديث وإنما هو من كلام
الشافعي .
وقال ابن حجر: نص الشيخ أبو حامد في التعليقة على أن زيادة الشث في
الحديث ليس بشيء ، فكان ينبغي للإمام الجويني والماوردي ومن تبعهم
أن يقلدوه في ذلك وأغرب ابن الأثير فقال في النهاية " أليس في الشث والقرظ
ما يطهرها " .
والحديث بدون ذكر الشث " أليس في الماء والقرظ ما يطهرها " .
رواه البيهقي والدارقطني بهذا اللفظ .
وروى البيهقي عن ابن عباس عن النبي على الله عليه وسلم في جلد الميتة قال
إن دبغه قد ذهب بخبثه أو رجسه أو نجسه " .
انظر: سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الدباغ ٤٢/١ ، السنن الكبرى :
كتاب الطهارة - باب وقوع الدباغ بالقرظ أو ما يقوم مقامه ٢٠/١ ، باب طهارة
جلد الميتة بالدبغ ١٧/١ ، تلخيص الحبير ٤٨/١ ، ٤٩ ، المجموع ٢٢٣/١ ، النهاية
٤٤٤/٢

فجعل مجرد [الشث] (١) والقرظ مذهباً لرجسه (٢) ونجسه (٣).

ولأن كل شيء يظهر بانقلابه فليس لطهارته إلا وجه واحد يظهر به كالخمر إذا انقلبت خلاً.

والوجه الثاني : أن استعمال الماء في الدباغة شرط في صحتها لرواية (٤) ميمونة قالت : مر علي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال من قريش يجرون شاة لهم مثل الحمار فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لو أخذتم إهابها " فقالوا إنها ميتة ، فقال : " يظهرها (٥) الماء والقرظ (٦) (٧) فأحال تطهيره على الماء والقرظ (٨).

ولأن جلد الميتة أغلظ (٩) تنجيساً ، والماء أقوى تطهيراً ، فكان استعماله فيه أخص .

فعلى هذا في كيفية (١٠) استعمال الماء وجهان :

-
- (١) في س م ح : (الشث) .
 - (٢) في س : (لرجسه) .
 - (٣) في ح : (ونجسه) .
 - (٤) في ح : (برواية) .
 - (٥) في م س : (يظهر) في ح (يطهره) .
 - (٦) في ح : (والقرظ) .
 - (٧) أخرج الحديث الإمام أحمد ، وأبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والبيهقي ، وصحه ابن السكن والحاكم .
انظر: مسند الإمام أحمد ٢/٣٣٤ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب في أهب الميتة ٤/٦٧ ، سنن النسائي : كتاب الفرع والعتيرة - ما يدبغ به جلود الميتة ٧/١٧٤ ، شرح معاني الآثار : كتاب الملاحة - باب دباغ الميتة هل يظهرها أم لا ١/٤٧١ ، صحيح ابن حبان : باب الأوعية - البيان بأن الانتفاع بجلود الميتة بعد الدباغ جائز ٢/٤١٨ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة : باب وقوع الدباغ بالقرظ أو ما يقوم مقامه ١/١٩ ، جامع الأصول ٧/١٠٩ ، تلخيص الحبير ١/٤٩ .
 - (٨) في م س : (والقرض) .
 - (٩) في ص : (أغلظ) .
 - (١٠) في م : (في كيفيته) .

أحدهما: أنه يستعمل في أثناء^(١) الدباغة ليلين الجلد بالماء فيعمل عمل الشت^(٢) والقرظ إلى جميع أجزاء الجلد فيكون أبلغ في تنشيفهـ وتطهيرها^(٣) فيمير^(٤) دباغة الجلد وتطهيره بهما^(٥) جميعاً معاً^(٦)(٧).

والوجه الثاني: أنه يستعمل الماء بعد الدباغة ليختص الشئت^(٨) والقرظ بدباغة ويختص الماء بتطهيره^(٩) فيمير بعد الدباغة وقبل الغسل كالشوب النجس يظهر بالغسل^(١٠)(١١).

(١) في م': (إناء).

(٢) في م': (الشت).

(٣) في ح (وتطيبها).

(٤) في م، س': (فيمر).

(٥) في م، س': (بها).

(٦) (معاً) ساقطه من ح.

(٧) في استعمال الماء في أثناء الدباغة وجهان: أحدهما أنه لا يفتقر إليه ، انظر: الوسيط ٣٥١/١، المجموع ٢٢٦/١، روضة الطالبين ٤٢/١، شرح المحلى على المنهاج ٧٣/١ .

(٨) في م': (الشت).

(٩) في م': (بتطهير).

(١٠) في س': (صهر بالغسل).

(١١) في استعمال الماء بعد الدباغة وجهان مشهوران :

أحدهما: لا يفتقر إلى غسله بالماء ، وهو قول أبي العباس بن القاسم .

والثاني: لا يظهر حتى يغسل بالماء بعد الدباغة ، وهو قول أبي إسحاق .

قال النووي: واختلف المصنفون في أحدهما فالأكثر على أن الأصح وجوب

الغسل ، ومن صحه الفوراني وإمام الحرمين والغزالي وابن السبغ

والمتولي والرويانى والرافعي وآخرون ، وقال البغوي الأصح لا يفتقر .

انظر: المذهب ١٧/١ ، حلية العلماء ٩٤/١ ، الوجيز ١١/١ ، البحر ٢٥ أ ،

تنمة الإبانة ل ٢٤ أ ، المجموع ٢٢٦/١ .

فصل

وأما (١) الدبابة بما كان نجسًا من الشئ والقرظ ففيه (٢) وجهان:

أحدهما (٣): لا يجوز .

وهذا على الوجه الذي يجعل طهارة الجلد مختصة بالشئ (٤) والقرظ دون الماء؛ لأن النجاسة لا ترتفع (٥) بالنجاسة إذا ما لا يرفع (٦) نجاسة نفسه فأولى أن لا يرفع نجاسة غيره .

والوجه الثاني (٧): أن الدبابة بها جائزة .

وهذا على الوجه الذي يجعل طهارة الجلد مختصة بالماء؛ لأن تأشير الشئ (٨) والقرظ في الجلد وإن كان نجسًا كتأثيره وهو [ظاهر] (٩) (١٠) ، فإنه يميز (١١) بالملاقاة نجسًا ، فعلى هذا إذا اندىغ به لم يظهر إلا بعد غسله .

(١) في ج: (فأما) .

(٢) في م، س: (فيه) .

(٣) انظر: فتح العزيز ٢٩٢/١، روضة الطالبين ٤١/١، المجموع ٢٢٥/١ .

(٤) في م: (بالشئ) .

(٥) في ج: (لا ترتفع) .

(٦) في ج: (وما لا يرفع) .

(٧) انظر: فتح العزيز ٢٩٢/١، المجموع ٢٢٥/١، مغني المحتاج ٨٢/١، نهاية

المحتاج ٢٣٣/١، فتح الوهاب ٢٠/١، كفاية الأخيار ٩/١، إهانة الطالبين

٨٩/١، حاشية الكمثرى ٢٤/١ .

(٨) في م، س: (الشئ) .

(٩) في م، ج، س: (ظاهر) .

(١٠) لأن الغرض تطيب الجلد وإزالة الفضول ، وهذا حاصل بالنجس كالظاهر وهذا

الوجه هو الصحيح عند الشافعية وبه قطع ابن المباغ والبقوي .

انظر: المجموع ٢٢٥/١، كفاية الأخيار ٩/١ .

(١١) في م، س: (يميز) .

فعل

والدبابة لا تفتقر إلى فعل فاعل لأن ما طريقه إزالة النجاسة لا يفتقر إلى فعل فاعل (١) كالسيل إذا مر بنجاسة فأزالها طهر محلها، ولذلك لم تفتقر (٢) إزالتها إلى نية بخلاف الحدث (٣).

فعلى هذا لو أظارت الريح جلد ميتة وألقته (٤) في المدبغة فاندبغ صار طاهر (٥).

فأما إن أخذ رجل جلد ميتة لغيره (٦) فدبغه، فقد اختلف أصحابنا هل يكون ملكاً لربه أو لدابغه على ثلاثة مذاهب (٧):

أحدها: يكون (٨) ملكاً لربه دون دابغه كالخمر المنقلبة (٩) خلا في يده. أخذها (١٠) يكون ملكاً لربه دون من صار خلا في يده.

والوجه الثاني: يكون ملكاً لدابغه (١١) دون ربه كالمحيي (١٢) أرض (١٣) موات

(١) (فاعل) ساقطة من م، س.

(٢) في ج (وكذلك لا تفتقر).

(٣) انظر: المجموع ٢٢٥/١، مغني المحتاج ٨٢/١، نهاية المحتاج ٢٣٢/١، أسنسى المطالب ١٧/١، حاشية الجمل ١٨١/١.

وذكر النووي أن السيل إذا مر بنجاسة فأزالها طهر محلها بلا خلاف.

قال الأذرمي: إن قوله بلا خلاف فيه نظر، لأن هناك وجهاً واحداً يشترط النية.

انظر: هامش الأذرمي ٢٢٥/١.

(٤) في ج (فألقته).

(٥) في س، م: (طاهر).

(٦) في م، س: (بغيره).

(٧) صح التنوي الوجه الثالث.

انظر: البحر ل ٢٥ ب، المهذب ٣٨١/١، المجموع ٢٢٥/١، شرح المحلى على المنهاج ٣٨/٣.

(٨) في ج: (أن يكون).

(٩) في م، س: (المنقلب).

(١٠) في م، س: (أحده).

(١١) في م، س: (لدبائه).

(١٢) في ج: (كمحيي).

(١٣) في م، س: (أرض).

بعد إجارة غيره تكون (١) ملكاً لمن أحيها دون من أجازها. (٢)
 والوجه الثالث : أنه إن (٣) كان رب الجلد قد رفع يده عنه فأخذه الدابغ
 فدبغه كان ملكاً لدابغه دون ربه .
 وإن كانت يده عليه فغصبه (٤) إياه كان ملكاً لربه دون دابغه ،
 وإنما كان كذلك ؛ لأن جلد الميتة لا يوصف بثبوت الملك عليه ، وإنما يوصف
 بثبوت (٥) اليد عليه ، فإذا رفع يده زالت صفة استحقاقه .

فصل (٦)

فإذا ثبت ما وصفنا من طهارة جلد الميتة بالدباغة تعلق الكلام بفعلين:
 أحدهما : بيان حكمه قبل الدباغة .
 والثاني : بيان حكمه بعد الدباغة .
 فأما قبل الدباغة : فيجوز استعماله في اليابسات دون الذائبات ، ويجوز
 هبته ، ولا يجوز بيعه ولا رهنه (٧) .
 وقال أبو حنيفة (٨) : يجوز بيعه ورهنه :

-
- (١) في م' : (يكون) .
 (٢) في ح : (أجازها) .
 (٣) (إن) ساقطة من م' ، س .
 (٤) في م' : (فغصبها) .
 (٥) (بثبوت) ساقطة من م' .
 (٦) (فعل) ساقطة من م' ، س .
 (٧) قال النووي : " استعمال جلد الميتة قبل الدباغ جائز في اليابس دون الرطب
 مرجح به الماوردي وغيره ونقله الروياني من الأمحاب . . . " وقال : قول الشيخ
 أبي حامد والشيخ نضر المقدسي وماحب البيان لا يجوز استعماله قبل الدباغ
 فمرادهم استعماله في الرطبات أو في اللبس لا في اليابس " .
 انظر : البحر ٢٥ ب ، المجموع ٢٢٨/١ .
 (٨) ذكر ابن نجيم : أن النووي قال : أن أبا حنيفة يقول بجواز بيع جلد الميتة
 قبل الدباغ ورهنه ، وقال : وهو سهو منه ، فإن مذهب أبي حنيفة عدم جواز
 بيع جلود الميتة قبل الدباغ ولا تمليكها ، ذكره أيضا العيني في البناية .

استدلالاً بأن ما أمكن تطهيره بعد نجاسته (١) جاز بيعه كالثوب النجس .

ودليلنا عموم قوله تعالى : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ " (٢)

ولأن الأعيان النجسة لا يجوز بيعها كالعذرة .

وأما (٣) الثوب فهو طاهر العين (٤) ، وإنما جاورته النجاسة (٥) فجاز بيعه ؛ لأن العقد عليه (٦) يتناول عيناً (٧) طاهرة ، وإن جاورتها نجاسة ، وكذلك (٨) الجلد الطاهر إذا جاورته نجاسة .

فصل

فأما بعد الدباجة ففي جواز بيعه ورهنه قولان :

أحدهما : وهو قوله في القديم (٩) : لا يجوز بيعه ، وبه قال مالك . (١٠)

لعموم قوله تعالى : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ " . (١١)

== انظر: البحر الرائق ١١٢/١ ، البناية ٣٦٦/١ .

- ومذهب مالك : أن الجلد قبل الدباج لا يجوز بيعه ولا شراؤه ، وقال ابن عبد البر من ابن عبد الحكم إنه قال : من اشترى جلد ميتة فدبغه وقطعه نعالاً فلا يبيعه حتى يبين ، فهذا يدل على أن مذهبه جواز بيع جلد الميتة قبل الدباج .

انظر: التمهيد ١٥٦/٤ ، ١٦٢ .

- ومذهب الإمام أحمد : أن جلد الميتة قبل الديغ لا ينتفع به قولاً واحداً .

انظر: كشف القناع ٥٤/١ .

(١) في ح (بعد النجاسة) .

(٢) سورة المائدة آية (٣) .

(٣) في ح (فأما) .

(٤) (العين) ساقطة من ح .

(٥) في ح (نجاسة) .

(٦) (عليه) ساقطة من م .

(٧) في م (على) .

(٨) في ح (فكذلك) .

(٩) انظر: البحر ل ٢٥ ب ، حلية العلماء ٩٥/١ ، المهذب ١٧/١ ، الوسيط ٢٥٢/١ ،

المجموع ٢٩/١ ، كفاية النبيه ل ٨٧ ب .

(١٠) انظر: التمهيد ١٧٥/٤ ، المنتقى ١٣٥/٣ ، شرح الخرخشي ٩٠/١ ، التاج والإكليل ١٠١/١ .

- وللحنابلة على القول بأنه لا يظهر بالديغ يحرم بيعه .

انظر: كشف القناع ٥٥/١ .

(١١) سورة المائدة آية ٣ .

ولأن إباحة الانتفاع بالميتة لا تقتضي [جواز] بيعها كالمفطر إلى أكلها
ولأن تأثير الدباجة، إنما هو التطهير^(٢)، وليس التطهير علة في جواز البيع كأم الولد^(٣)
والقول الثاني : وهو قوله في الجديد^(٤)، وبه قال أبو حنيفة^(٥) أن
بيعه جائز .

لأنه جلد طاهر فجاز بيعه كالمذكي^(٦)،
ولأن حدوث النجاسة إذا منع من جواز^(٧) البيع كان رفعها^(٨) مؤذناً
بجواز البيع كنجاسة الخمر إذا ارتفعت بانقلابها خلاً،
ولأن دباجة الجلد قد أعادته إلى حكم الحياة، فلما كان بيعه في الحياة
جائزاً^(٩) اقتضى أن يكون بعد الدباجة جائزاً .

فأما الآية فمخومة^(١٠).

وأما المفطر إلى أكل الميتة فإنما استباحها لمعنى فيه لا في الميتة
واستباحة الجلد^(١١) لمعنى في الجلد^(١٢) لا في المستبيح .

-
- (١) في م، ح : (حوار) ، في س (حوار) .
(٢) في ح : (إنما هو تطهير) .
(٣) معناه : أن الجلد وإن حكمنا بطهارته لا يجوز بيعه ، لأن الطهارة ليست علة
في جواز البيع كأم الولد ، فإنه لا يجوز بيعها مع كونها طاهرة .
(٤) وهذا القول صححه الروياني والشاشي والنووي .
انظر: البحر ٢٥ ب ، على العلماء ٩٥/١ ، المهذب ١٧/١ ، التنبيه ١٧ ، المجموع
٢٢٩/١ ، كفاية الأخيار ٨ ، التحرير ١٤ .
- وللحنابلة على القول بأنه يظهر بالدباجة : يجوز بيعه وإجارته والانتفاع به .
انظر: المغني ٥٨/١ ، كشاف القناع ٥٥/١ .
- وعلى قول ابن وهب من المالكية إن جلد الميتة يظهر بالدباجة : يباح بيعه
ويعمل عليه .
انظر: التاج والإكليل ١٠١/١ .
(٥) انظر: البحر الرائق ١١٢/١ ، البناء ٣٦٦/١ .
(٦) في م ، ح ، س : (كالمذكي) .
(٧) في م : (حوار) .
(٨) (رفعها) ساقطة من م س .
(٩) في ح : (جائز) .
(١٠) خص منها الجلد إذا دبغ بقوله على الله عليه وسلم "أيما إهاب دبغ فقد طهر" .
(١١) (١٢) في ح : (الجلد) .

وأما أم الولد فالمنع من بيعها لحرمتها ، فلم تكن طهارتها علة (١) في جواز بيعها وجلد الميتة لم يجز (٢) بيعه لنجاسته ، فكانت (٣) طهارته علة (٤) في جواز بيعه .

فصل (٥)

فإذا ثبت توجه (٦) القولين في البيع والرهن تعلق بهما فرمان (٧) :

أحدهما : جواز أكله إن كان من جلد مأكول
فإن قلنا إن بيعه لا يجوز لم يجز أكله ؛ لأن تحريم بيعه لبقائه (٨) حكم موته
وإن قلنا بجواز بيعه ، كان في جواز أكله وجهان : (٩)

أحدهما : يجوز ؛

لأن إباحته البيع لارتفاع حكم الموت .

والوجه الثاني : لا يجوز

(١) في م، س : (علما) .

(٢) (يجز) ساقطة من ح .

(٣) في م' (وكانت) .

(٤) في م' (علما) .

(٥) (فعل) ساقطة من م، س .

(٦) في م' ، س : (توجيه) .

(٧) في ح : (نوعان) .

(٨) في ح : (كبقا) .

(٩) وذكر الشيرازي والشاشي والرافعي والرويانى وآخرون الخلاف قولين لا وجهين :

فالقول بالجواز هو قوله في الجديد .

وقد صحته طائفة منهم القفال ، والفوارانى ، والرويانى

والقول : بعد م الجواز هو قوله في القديم .

وهو أصحهما عند الجمهور ، وقد ذكر النووي أنه من المسائل التي يفتى بها على القديم .

انظر : البحر ل ١٢٦ ، المذهب ١٧/١ ، حلية العلماء ٩٥/١ ، فتح العزيز ٢٩٨/١ ، روضة الطالبين

٤٢/١ ، نهاية المحتاج ٢٣٤/١ ، أسنى المطالب ١٨/١

للنفس علي تحريم أكله ، لقوله (١) على الله عليه وسلم (٢) "إنما حرم (٣)
أكلها" (٤)

والفرع الثاني : في (٥) جواز إجارته (٦) .

فإن قلنا بجواز بيعه جازت إجارته (٧)

وإن قلنا ببطلان بيعه (٨) ففي جواز إجارته وجهان كالكلب المعلم . (٩)

(١) في م ، س : (يقوله) .

(٢) في م ، س : (عليه السلام) .

(٣) (من الميتة) ساقطة من ح .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٠٩ .

(٥) (في) ساقطة من ح .

(٦) في م' : (أجارته) .

(٧) في م' : (أجارته) .

(٨) في ح : (معه) .

(٩) وقد صحح النووي الوجه القائل بالمنع ، وكذا في استئجار الكلب المعلم .

وقال الروياني : في إجارته وجهان وقيل : تجوز إجارته وهبته والومية
به قولاً واحداً وإنما القولان في بيعه ورهنه " .

انظر: البحر ٢٦ أ ، روضة الطالبين ٤٣/١ ، المجموع ٢٢٩/١ ، مغني

المحتاج ٢٢٥/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ، ٦٩/٣ .

٢ - مسأله

قال الشافعي رحمه الله (١): ولا يظهر بالدباغ إلا الإهاب وحده ، ولو كان الصوف ، والشعر ، والريش لا يموت بموت ذات (٢) الروح ، أو كان يظهر بالدباغ لكان (٣) ذلك في قرن (٤) الميتة وسنها [وجاز] (٥) في عظمها؛ لأنه قبل الدباغ وبعده سواء (٦)

اعلم أن الظاهر (٧) من مذهب الشافعي ، والمعمول عليه من قوله أن الصوف والشعر ، والريش ، والوبر ، ضربان : طاهر ، ونجس قالظاهر ضربان : أحدهما : ما أخذ من المأكول اللحم في حياته . والثاني : ما أخذ منه بعد (٨) ذكاته . والنجس ضربان :

أحدهما : ما أخذ من غير المأكول في حياته (٩) (١٠) والثاني : ما أخذ من كل (١١) ميت فإنه (١٢) ذو روح إذا فقدتها نجس (١٣) بالموت وكذلك (١٤) في العظم والقرن والسن والظفر روح (١٥) ينجس بالموت .

(١) في ح : (رفي الله عنه) .

(٢) في المختصر: (ذوات) .

(٣) في المختصر : (كان) .

(٤) في م ، س : (قرب) .

(٥) في ح : (وجاز) في م ، س : (وجازت) .

(٦) انظر : مختصر المعزني ١ .

(٧) في ح : (الظاهر) .

(٨) في س (بعده) .

(٩) (في حياته) ساقطة من م ، س .

(١٠) والثاني (ساقطة من م ، س .

(١١) (كل) ساقطة من م ، س .

(١٢) في م ، س (وانه) .

(١٣) في م (إذا فقد ما نجس) .

(١٤) في ح (وكذا) .

(١٥) (روح) ساقطة من م .

هذا المروى من الشافعي رحمه (١) الله في كتبه ، والذي نقله منه جمهور أصحابه أبو إبراهيم المزني ، والربيع بن سليمان المرادي (٢) ، وأبو يعقوب البويطي (٣) وحرمة (٤) (٥) وأصحاب القديم (٦) (٧) .

(١) (رحمه الله) ساقطة من م .

(٢) أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي . صاحب الشافعي ، وراوي كتبه ، وأول من ألقى الحديث بجامع ابن طولون . روى عنه ابن ماجه ، والنسائي ، وأبو داود . وغيرهم ، ولد سنة ١٧٤ هـ ، وتوفي بمصر سنة ٢٧٠ هـ .
انظر: تذكرة الحفاظ ٥٨٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٤٥/٣ ، الجرح والتعديل ٤٦٤/٣ ، الرسالة المستطرفة ١٤ ، سير أعلام النبلاء ٥٨٧/١٢ ، شذرات الذهب ١٥٩/٢ ، طبقات الشيرازي ١٠٩ ، طبقات السبكي ٢٥٩/١ ، طبقات الأسنوي ٣٩/١ ، طبقات الحفاظ ٢٥٦ ، طبقات ابن هداية الله ٢٤ ، العبر ٣٩٠/١ ، المنتظم ٧٧/٥ ، النجوم الزاهرة ٤٨/٣ ، وفيات الأعيان ٢٩١/٢ .

(٣) يوسف بن يحيى أبو يعقوب القرشي البويطي نسبة إلى بويط إحدى قرى معيد مصر ، الإمام الجليل ، العابد ، الزاهد ، صاحب الشافعي وخليفته ، قال الشافعي في حقه : " ليس أحد من أصحابي أعلم منه " كان ممن ابتلي أيام المحنة بالقول بخلق القرآن ، وحمل مقيداً بالأغلال من مصر إلى بغداد ، فأمره الواثق فامتنع ، وحسبه إلى أن توفي سنة ٢٣٢ هـ ويقال ٢٣١ هـ .

من مؤلفاته : كتاب الفرائض ، مختصر في الفروع ، النزهة الرهبة .
انظر: إصمام الأعلام ٥٨ ، تاريخ بغداد ٩٩/١٤ ، شذرات الذهب ٧١/٢ ، طبقات السبكي ٢٧٥/١ ، طبقات الأسنوي ٢٠/١ ، طبقات الشيرازي ١٠٩ ، العبر ٣٢٣/١ ، الفهرست ٢٩٨ ، كشف الظنون ١٦٢٥/٢ ، اللباب ١٨٩/١ ، مفتاح السعادة ١٧٣/٢ ، معجم البلدان ٥١٣/١ ، النجوم الزاهرة ٢٦٠/٢ ، وفيات الأعيان ١٦١/٧ ، هدية العارفين ٥٤٩/٢ .

(٤) (جمهور أصحابه أبو إبراهيم المزني ، والربيع بن سليمان المرادي ، وأبو يعقوب البويطي ، وحرمة) ساقطة من م ، س .

(٥) أبو حفص حرمة بن يحيى بن عبد الله بن حرمة بن عمر التجيبي . صاحب الإمام الشافعي ، كان حافظاً للحديث ، صنف المبسوط والمختصر ، ولد سنة ١٦٦ هـ وتوفي سنة ٢٤٣ هـ .

انظر: البداية والنهاية ٣٤٥/١٠ ، تهذيب الكمال ٥٤٨/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٥٥/١ ، طبقات السبكي ٢٥٧/١ ، طبقات الأسنوي ٢٨/١ ، طبقات الشيرازي ١١٠ ، الفهرست ٢٩٨ ، العبر ٣٤٦/١ .
(٦) القديم ماقالة الشافعي في العراق ، أو قبل انتقاله إلى مصر وأشهر رواه : أحمد ابن حنبل والزعفراني والكرابيبي وأبو ثور والجديد ماقاله بمصر ، وأشهر رواه البويطي ، والمزني ، والربيع المرادي ، والربيع الجيزي ، وحرمة ، ويونس بن عبد الأعلى .
انظر: نهاية المحتاج ٤٣/١ ، الإملان بالتوبيخ ٩٩ ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٥٤/١ .
(٧) انظر: الأم ٩/١ ، المذهب ١٨/١ ، المجموع ٢٣١/١ .

وحكى أبو العباس بن سريج عن أبي القاسم الأنماطي (١)، عن أبي (٢) إبراهيم
المزني، أن الشافعي رجع من تنجيس الشعر، وحكى إبراهيم (٣) البلدي عن
المزني أن الشافعي رجع من تنجيس شعر (٤) ابن آدم (٥) (٦)

(١) عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم الأحول الأنماطي، وقيل عبدالله بن أحمد
بن بشار البغدادي الأنماطي، منسوب إلى الأنماط وهي البسط التي تفرش وغير
ذلك من آلة الفرش.
كان فقيهاً ورعاً، أخذ العلم من المزني والربيع، وأخذ منه أبو العباس
ابن سريج، كان أبو القاسم السبب في نشاط الناس لكتبه الشافعي.
مات ببغداد سنة ٢٨٨هـ.

انظر: تاريخ بغداد ٢٩٢/١١، شذرات الذهب ١٩٨/٢، طبقات ابن أبي شعبة ٣٥/١،
طبقات السبكي ٥٢/٢، طبقات ابن هداية الله ٣٢، العبر ٤١٥/١، وفيات الأعيان
٢٤١/٣.

(٢) (أبي) ساقطة من م'.

(٣) إبراهيم بن محمد البلدي، أبو محمد، والبلدي بفتح الباء واللام منسوب إلى
بلد وهي قرية شرقي الفرات.

ذكره العبادي في الطبقة الثانية الذين أدركوا المزني وغيره، ونقل من المزني
أن الشافعي رجع من تنجيس شعر آدمي.

قال السبكي: والرجل معروف الاسم بين المتقدمين، لا ينبغي إنكاره، غسير
أن ترجمته مريضة لم أجدها إلى الآن كما في النفس.

انظر: طبقات العبادي ١٤، طبقات ابن أبي شعبة ٢٧/١، طبقات السبكي الكبرى ٢٦/٢
تهذيب الأسماء واللغات ١٠٥/١.

(٤) (وحكى إبراهيم البلدي عن المزني أن الشافعي رجع من تنجيس شعر) ساقطة من ح.
(٥) في ح: (ابني آدم).

(٦) حكاه النووي من الماوردي قال: وحكى ابن سريج عن أبي القاسم الأنماطي عن
المزني عن الشافعي أنه رجع من تنجيس الشعر، وحكى إبراهيم البلدي عن المزني
عن الشافعي أنه رجع من تنجيس شعر آدمي.

انظر: المجموع ٢٣١/١، ٢٣٢.

وحكى الربيع^(١) بن سليمان [الجيزي]^(٢) من الشافعي أن الشعر تابع للجلد [ينجس]^(٣) بنجاسته ويظهر بظهارته .

واختلف أصحابنا في هذه الحكايات الثلاث التي [شدت]^(٤) من الجمهور^(٥) وخالفت المسطور، فكان بعضهم يجعلها قولاً ثانياً للشافعي في الشعر أنه ظاهر لا ينجس بالموت ، ولا تلطه روح^(٦) .

وامتنع^(٧) جمهورهم من تخريجها قولاً للشافعي لمخالفتها^(٨) نموص كتبه ، وماتوا تربيته النقل^(٩) الصحيح من أصحابه ، وأنه قد يحتمل ذلك منه حكاية من^(١٠) غيره .

وأما^(١١) شعر بني آدم فخرجوه على قولين^(١٢) :

(١) الربيع بن سليمان الأزدي مولاهم المعري الجيزي الأعرج ، أبو محمد سمع من أبي وهب والشافعي ، روى عنه أبو داود ، والنسائي ، والطحاوي . وآخرون كان رجلاً فقيهاً صالحاً ، قليل الرواية عن الشافعي ، قال السبكي وابن هداية الله : ولا ذكر لنقله في كتب المذهب إلا في موضعين أحدهما في الشهادات روى عن الشافعي كراهة القرآن باللحان .
والثاني : أن الشعر يظهر بالدباغ تبعاً للجلد . توفي بالجيزة سنة ٢٥٦هـ ، وقيل سنة ٢٥٧هـ .

انظر: تهذيب الكمال ٨٦/٩ ، تهذيب التهذيب ٢٤٥/٣ ، الأنساب ٤١١/٣ ، الجرح والتعديل ٤٦٤/٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٩١/١٢ ، شذرات الذهب ١٥٩/٢ ، طبقات السبكي ٢٥٩/١ ، طبقات ابن هداية الله ٢٥ ، الباب ٣٢٣/١ .

(٢) في ح (الحبري) ، في م س (الجرى) .

(٣) في م ، س : (تنجس) ، في ح غير منقوطة (سجس) .

(٤) في م ، ح ، س (شدت) .

(٥) في ح (الحكايات الثلاث التي هي شدت على المجهود) .

(٦) انظر: الوجيز ١١/١ ، الوسيط ٣٥٤/١ ، فتح العزيز ٢٩٩/١ ، روضة الطالبين ٤٣/١ وقال في الروضة : والأظهر أنها تنجس بالموت .

(٧) في ح : (فامتنع) .

(٨) في م ، س : (بمخالفتها) .

(٩) في ح : (وما تواتره النقل) .

(١٠) في م ، س : (غيره) .

(١١) في ح : (فأما) .

(١٢) وحكاية الرافي قولان أو وجهان ،

انظر: الوجيز ١١ ، روضة الطالبين ٤٣/١ .

أحدهما (١): وهو الأشهر عنه أنه نجس بعد انفصاله ، وإن عفي عن يسيره
لأنه شعر من غير مأكول .

والثاني (٢): وهو محكي عنه في الجديد أنه ظاهر ؛ لأن ابن آدم لمَّا
اختص بالطهارة ميتاً ، اختص شعره بالطهارة منفصلاً .

وكان أبو جعفر الترمذي (٣) من أصحابنا يزعم أن شعر النبي صلى الله عليه وسلم (٤) وحده ظاهر ، وشعر غيره من الناس نجس . (٥)

(١) وقد صح هذا القول أكثر العراقيين ، منهم الماوردي فقله "وهو الأشهر عنه
دلالة على ترجيحه لهذا القول .

انظر: المجموع ٢٣٢/١ .

(٢) وهذا القول صححه جمهور الخراسانيين .

قال النووي: " وهذا هو الصحيح ؛ لأنه قد صح من الشافعي رجوعه من تنجيس شعر
الآدمي فهو مذهبه ومساواه ليس بمذهب له " .

انظر: حلية العلماء ٩٦/١ ، الوسيط ٣٥٥/١ ، الوجيز ١١/١ ، روضة الطالبين ٤٣/١ ،
المجموع ٢٣٢/١ .

(٣) في م : (الرمدي) .

وهو محمد بن أحمد بن نعر أبو جعفر الترمذي .

سكن بغداد ، كان من كبار علماء الحنفية ، فأتى إلى الحج ، فرأى ما يقتضي
انتقاله إلى مذهب الشافعي ، تفقه على الربيع وغيره من أصحاب الشافعي كان
ورعاً زاهداً ، لم يكن للشافعية في وقته رأس ولا أودع منه .

ولد سنة ٢٠٠ هـ وقيل سنة ٢٠١ هـ وتوفي سنة ٢٩٥ هـ .

انظر: البداية والنهاية ١١/١٠٧ ، تاريخ بغداد ١/٣٦٥ ، سير أعلام النبلاء ١٣/٥٤٥ ،
شذرات الذهب ٢/٢٢٠ ، طبقات السبكي ١/٢٨٨ ، طبقات الشيرازي ١١٥ ، طبقات ابن
هداية الله ٣٧ ، العبر ١/٤٣٠ ، لسان الميزان ٥/٤٦ ، المنتظم ٦/٨٠ ، وفيــــــــــــــــات
الأميان ٤/١٩٥ ، الوافي بالوفيات ٢/٧٠ .

(٤) في م ، س (عليه السلام) .

(٥) على القول بأن شعر آدمي نجس ففي شعره صلى الله عليه وسلم وجهان:

أحدهما: قول أبي جعفر .

والثاني: قول الماوردي وسيأتي .

انظر: حلية العلماء ٩٧/١ .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم (١) حين خلق شعره (٢) بمنى (٣) قسّمه بيسن أصحابه (٤)، ولو كان نجساً لمنعهم منه ، وليس بمنكر اختصاص نبي الله صلى الله عليه وسلم بهذه الفضيلة .

قيل له : وإن كان هذا دليلاً على طهارة شعره فقد حجه أبو طيبة (٥) وشرب من (٦) دمه بحفرته (٧) .

(١) في م، س : (عليه السلام) .

(٢) في ح : (رأه) .

(٣) في ح : (بمنى) .

(٤) أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والبيهقي .

من أنس بن مالك قال : لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة ونحسّر نسكه، وحلق ناول الحائق شقه الأيمن فحلقه، ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فأعطاه إياه، ثم ناوله الشق الأيسر فقال : "أحلق"، فحلقه فأعطاه أبا طلحة فقال " أقسمه بين الناس " اللفظ لمسلم .

انظر: صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب الحاء الذي يغسل به شعير الإنسان ٥٤/١، صحيح مسلم : كتاب الحج - باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق ٩٤٧/٢، سنن أبي داود : كتاب المناسك - باب الحلق والتقصير ٢٠٣/٢، سنن الترمذي : كتاب الحج - باب ما جاء بأي جانب الرأس يبدأ في الحلق ١٩٧/١، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب في شعر النبي صلى الله عليه وسلم ٢٥/١، جامع الأصول ٢٨٩/٣، ٢٩١ .

(٥) أبو طيبة الحجام مولى الأنصار من بني حارثة ، وقيل من بني بياضة، يقال اسمه دينار ، قال ابن حجر: " ولا يصح هذا فقد ذكر الحاكم أن ديناراً الحجام آخر تابعي"، ويقال اسمه ميسرة، حجم النبي صلى الله عليه وسلم . انظر: الاستيعاب ١١٨/٤، الإصباح ١١٤/٤، الكنى للدولابي ٤٠/١ .

(٦) (من) ماقظة من ح .

(٧) قال ابن حجر: حديث أن أبا طيبة الحجام شرب دم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه وفي رواية: أنه قال له بعد ما شرب الدم " لا تعد، الدم حرام كله " .

قال : أما الرواية الأولى فلم أر فيها ذكراً لأبي طيبة، بل الظاهر أن صاحبها غيره ، لأن أبا طيبة مولى بني بياضة من الأنصار ، والذي وقع لي فيه أنسه صدر من مولى لبعض قريش ولا يصح أيضاً ، فروى ابن حبان في الغفاء من حديث نافع أبي هريرة عن معاذ بن ابن عباس قال : حجم النبي صلى الله عليه وسلم غلام لبعض قريش، فلما فرغ من حجامته ، أخذ الدم فذهب به من وراء الحائط ،

أنقول (١) إن دمه طاهر ؟ فركب الباب (٢)

وقال : أقول بطهارته (٣) ؛ لأنه لا يجوز أن يقر أحداً على منكر ، وقد أقر أبا طيبة على شربه .

قيل : فقد روي أن امرأة شربت بوله فقال لها (٤) : " إذاً لا يوجعك بطنك " (٥) أفنقول بطهارة بوله ؟ .

== فنظر يميناً وشمالاً ، فلما لم ير أحداً تحس دمه حتى فرغ ، ثم أقبل فنظر النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه فقال : ويحك ما صنعت بالدم ؟ " قلت : غيبته من وراء الحائط ، قال : " أين غيبته ؟ " قلت : يارسول الله نفست على دمك أن أهريقه في الأرض ، فهو في بطني قال : " اذهب فقسد أحرزت نفسك من النار " .

ونافع قال ابن حبان : روى عن مطاء نسخة مرفوعة ، وذكر منها هذا الحديث وقال يحيى بن معين كذاب ، وأما الرواية الثانية فلم أر فيها ذكراً لأبي طيبة أيضاً ، بل ورد في حق أبي هند ، رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة من حديث سالم أبي هند الحجام ، قال : حجمت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغت شربته ، فقلت : يارسول الله شربته ، فقال : " ويحك يا سالم أما علمت أن الدم حرام لا تعد " وفي إسناده أبو الحجاج ، وفيه مقال . وقال في حسن الأثر : حديث أبي طيبة أنه شرب دم رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال ابن الملاح : لم أجده ما يثبت به ، وقال النووي : ضعيف ، وقال الرافعي : قال له النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك " لا تعد السدم كله حرام " ، قال في الأصل : وهذا غريب أيضاً ويروى بسند محتمل . انظر : تلخيص الحبير ٣٠/١ ، حسن الأثر ٥ .

(١) في م ، س : (أفتقول) .

(٢) أي أجرى الباب كله على قاعدة واحدة فقال بطهارة دمه كما كان يقول بطهارة شعره .

(٣) في ح : (بطهارة دمه) .

(٤) (لها) ساقطة من م .

(٥) أخرج الحاكم في مستدركه ، والدارقطني والطبراني وأبو نعيم من حديث أبي مالك النخعي عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي عن أم أيمن رضي الله عنها قالت : قام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل إلى فخارة من جانب البيت فبال فيها ، فقامت من الليل وأنا عطشى فشربت مافي الفخارة ، وأنا لا أشعر ، فلما أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا أم أيمن قومسي إلى تلك الفخارة ، فأهريق مافيها " قلت قد والله شربت ما فيها ، قالت : فحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت شواجذه ثم قال : " أما أنسك "

قال : لا ؛ لأن البول منقلب من الطعام والشراب ، وليس كذلك الشعر والدم
لأنهما من أصل (١) الخلقة .

قيل له : قد بطل دليلك على طهارة دمه بإقراره (٢) أبا طيبة على شربه (٣)
وهذا قول مدخول ورسول الله صلى الله عليه وسلم كسائر أمته (٤) فيما كان منهم
ظاهراً ونجساً ، وما فعله من قسمة (٥) شعره بين أصحابه ، فقد ألقى شعره مـراراً
ولم يقسمه (٦) ، ولا خربه أحداً (٧) ، وإنما فعل ذلك مرة بمعنى وقعد به أحد أمرين :

إما ليومل (٨) إليهم من بركته .

وإما لتمييز من خعه فيضير ذلك لهم شرفاً وفخراً .

(١٠) وقد أنكر على أبي طيبة شربه (٩) دمه ونهاه من مثله وقال : " حرم الله جسك على النار "

= لا تتجعين بطنك أبداً .

قال الهيثمي وابن حجر : أبو مالك ضعيف .

وأخرج الطبراني عن ابن جريج قال : حدثني حكيم بنت أميمة بنت رقيقة عن أمها أنها
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يبول في قدح عيدان ثم يرفع تحت سريسه ،
فبال فيه ثم جاء فأراد فإذا القدح ليس فيه شيء ، فقال لامرأة يقال لها بركة
كانت تخدم أم حبيبة جاءت بها من أرض الحبشة " أين البول الذي كان في القدح
قالت : شربته ، فقال : " لقد احتظرت من النار بحظار " .

قال محقق الطبراني : رواه أبو داود والنسائي ، وابن حبان ، والبيهقي ،
والبغوي في شرح السنة والحاكم ، وصححه ، ووافقه الذهبي ، وحسنه ابن حجر
والنووي وغيرهما لأن له شاهداً عند النسائي بسند صحيح ، وكلهم رووه مختصراً ،
وحكيمة بنت أميمة لا تعرف ، ومع هذا صححه من تقدم .

انظر : المستدرک : كتاب معرفة المحابة - ذكر أم أيمن ٦٣/٤ ، المعجم الكبير
للطبراني ٨٩/٢٥ ، ١٨٩/٢٤ ، مجمع الزوائد ٢٧١/٨ ، تلخيص الحبير ٣١/١ ، الخصائص
الكبرى ٧١/١ ، حسن الأشرع .

(١) في م : (من أظلي) ، في س : (أظله) .

(٢) في س (بأقراره) .

(٣) في م (على شرايه) وكذا في س ولكن عليها إشارة تدل على حذفها .

(٤) قال النووي : المذهب الصحيح القطع بطهاره شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وحكاة الروياني عن أبي جعفر الترمذي وجماعة ، وصححه القاضي حسين وآخرون ، وكذا
حكاة الشاشي عن أبي جعفر .

انظر : البحر ٢٧ ، حلية العلماء ٩٧/١٦ ، المجموع ٢٣٣/١ ، روضة الطالبين ٤٣/١ .

(٥) في م ، س : (من قسم) .

(٦) في م (ولم يقسم) .

(٧) في م ، س : (أحد) .

(٨) في م ، س : (لتومل) .

(٩) في ح (شرب) .

(١٠) لم أجده بهذا اللفظ . انظر تخريج الحديث ، ص ٢٢٨

فصل (١)

فإذا تقرر ما وصفنا فالمذهب نجاسة الشعر بالموت لحلول^(٢) الروح فيه
ومن أصحابنا من قال : أقول فيه حياة ، ولا أقول فيه روح ، وهذا اختلاف
عبارة يتفق المعنى فيه .

وقال أبو حنيفة^(٣) : الشعر والعظم ليس بذى روح ولا ينجس^(٤) بالموت .

وقال مالك^(٥) : الشعر ليس بذى روح ولا ينجس بالموت^(٦) وفي
العظم روح ، فينجس^(٧) بالموت .

واستدلوا على ذلك من وجهين :

أحدهما : أن لا روح فيه .

الثاني : أنه لا ينجس بالموت .

(١) (فعل) ساقطة من م ، س .

(٢) في م : (وَحْلُول) .

(٣) انظر : المبسوط ٢٠٢/١ ، بدائع الصنائع ٨٦/١ ، النقاية ١٢٩/١ ، فتح باب العناية
١٢٩/١ ، مجمع الأنهر ٣٢/١ ، ٣٣ ، البناية ٣٧٧/١ .

(٤) في م : (ولا نجس) .

(٥) الشعر عند المالكية ظاهر بشرط جزه ، ولو بعد النتف ، ويستحب غسله إن جز
من ميتة ، وأوجب ابن حبيب غسله .

أما العظم فقد اختلف فيه ، فالمشهور أنه نجس ، وقال ابن وهب ظاهر .

انظر : مواهب الجليل ١٠٣/١ ، المنتقى ١٣٦-١٣٧ ، شرح الخرشى ٨٣/١ .

- وذهب عمر بن عبدالعزيز ، والحسن البصري ، وأحمد في أحد القولين في الشعر ،
وإسحاق ، والمزني وإبن المنذر إلى أن الشعور والعوف والوبر
والريش ظاهرة ، والعظم والقرن والسن والظلف والظفر نجسة .

انظر : التنقيح المشبع ٣٥/١ ، المسائل الفقهية ٦٥ ، الإجماع ٦١/١ ، الكافي ٢٠/١
كشف القناع ٥٦-٥٧ ، المغني ٦٠/١ ، المجموع ٢٣٦/١ ، البناية ٣٧٧/١ .

(٦) (ولا ينجس بالموت) ساقطة من م ، وقوله (قال مالك : الشعر ليس بذى روح ولا
ينجس بالموت) موضوع عليها في س : ما يشير إلى حذفها .

(٧) في م ، س : (تنجس) .

فأما دليلهم على أن لا روح فيه فمن ثلاثة ، أوجه :

أحدهما : أن الألم من سمات (١) الروح ، فلما كان وجوده دليلاً على ثبوت الحياة ، كان انتفاؤه دليلاً على عدم الحياة (٢) ، وليس في الشعر والعظم ألم فلم يكن فيه (٣) حياة .

والثاني : أن ما حلت به الحياة أسرع إليه الفساد بزوال الحياة كاللحم فلما كان العظم ، والشعر على حالة (٤) واحدة قبل الموت وبعده في انتفاء (٥) الفساد منه دل على أن لا حياة فيه .

والثالث : أن ما حلت به الحياة ، فالشرع منع (٦) من أخذه منه في حال الحياة كالجلد وما لم تحل الحياة لم يمنع الشرع من أخذه منه في حال حياته (٧) كاللبن فلما جاز أخذ الشعر من الحيوان في حال الحياة (٨) دل (٩) على أن ليس فيه حياة .

وأما دليلهم على أنه لا ينجس بالموت فمن أربعة أوجه :

أحدهما : قوله تعالى : " وَمِنْ أَمْوَالِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَلًا وَمَتَلَعًا إِلَى جِبِينِ " (١٠) فكان منها دليلان :

أحدهما : ما يقتضيه عموم لفظها من التسوية بين الحي والميت .
والثاني : أنه خطاب خرج على وجه الامتنان فلم يجر أن يحكم بتنجيس شيء منه ، لما فيه من إسقاط الامتنان .

(١) في ح (من موجبات) .

(٢) ح (الحياة) .

(٣) في م ، س : (في حياة) .

(٤) في ح : (على حال) .

(٥) في ح : (على انتفاء) .

(٦) في م : (منع) .

(٧) في ح : (في حال الحياة) .

(٨) (في حال الحياة) ساقطة من م ، س .

(٩) في ح (فدل) .

(١٠) سورة النحل آية (٨٠) .

والثاني : حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم (١) قال : " لا بأس بِمَسْكِ (٢) الميتة إذا دبغ وشعرها إذا غسل " . (٣)

فلما اقتضى هذا الحديث طهارة الشعر بعد الغسل ، والعين النجسة لا تطهر بالغسل دل على طهارة الشعر قبل الغسل .

والثالث : ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) سئل عن الفراء (٥) فقال : " أين الدباغ ؟ " (٦) فدل على طهارة الشعر بالدباغ .

(١) في م س : (عليه السلام) .

(٢) المَسْك : بالفتح وسكون السين الجلد .

انظر : - مسك - لسان العرب ٤٨٦/١٠ ، المعصباح المنير ٢٣٨/٢ .

(٣) أخرجه البيهقي والدارقطني عن يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : سمعت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " لا بأس بِمَسْكِ الميتة إذا دبغ ولا بأس بعوفها وشعرها ، وقرونها إذا غسل بالماء " واقتصر الطبراني على قوله : " لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ " . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : فيه يوسف بن السفر ، وقد أجمعوا على تنقيحها .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الدباغ ٤٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة ٢٤/١ ، المعجم الكبير للطبراني ٢٥٨/٢٣ ، مجمع الزوائد ٢١٨/١ .

(٤) في م س : (عليه السلام) .

(٥) في ح (الفري) .

والفراء : جمع فروة وهو معروف الذي يلبس ، والفروة إذا لم يكن عليها وبر أو موف لم تسم فروة .

انظر : - فرا - لسان العرب ١٥١/١٥ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد والبيهقي عن ابن أبي ليلى عن ثابت البناني قال : كنت جالساً مع عبد الرحمن بن أبي ليلى فأتاه رجل ذو غبيرتين فقال : يا أبا عيسى حدثني ما سمعت من أبيك في الفراء ، قال : حدثني أبي بأنه كان جالساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال : يا رسول الله أملي في الفراء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " فأين الدباغ ؟ " قال ثابت : فلما ولس قلت من هذا ؟ قال سويد بن غفلة قال البيهقي : ورواه بعض الناس عن عبيد الله بن موسى بإسناده عن ثابت عن أنس وهو غلط ، فالإسناد الأول أولسني =

والرابع (١) : أن الأحياء التي لا تنجس بانفعالها من الحيوان الحي
لا تنجس باتفعالها بالحيوان الميت (٢) كالولد طرداً ، والأعضاء عكساً (٣)

فلما لم ينجس الشعر بأخذه حياً لم ينجس باتفعاله ميتاً .

والدلالة عليهم من وجهين (٤) :

أحدهما : إثبات الحياة فيه .

والثاني : نجاسته بالموت . (٥)

فأما الدليل على ثبوت الحياة فثلاثة أشياء :

أحدها : قوله (٦) تعالى : " قَالَ (٧) مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٨) قُلْ يُحْيِيهَا
الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ " (٩) .

والإحياء إنما يكون بحياة تعود (١٠) بها إلى ما قبل الموت .

-
- = أن يكون محفوظاً ، وابن أبي ليلى هذا كثير الوهم .
انظر : مسند الإمام أحمد ٣٤٨/٤ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب المنع من
الانتفاع بشعر الميتة ٢٤/١ .
- (١) في م ، س (الرابع) بدون واو .
(٢) (الميت) ساقطة من م .
(٣) أي أن الولد تطرد فيه القاحدة ، فإنه لا ينجس بالانفعال ، فلا ينجس بالاتصال
والأعضاء على عكسها فإنها تنجس بالانفعال ، فتنجس بالاتصال .
(٤) اعترض على الحنفية والمالكية من الوجهين اللذين استدلا بهما ، وفيه إثبات
لمذهب الشافعية أيضاً .
(٥) في م ، س : (نجاسة الموت) .
(٦) في ج (أحدها) وهو قوله تعالى .
(٧) في م ، س (قل) .
(٨) قال الجوهرى : الزمة بالكسر العظام البالية ، والجمع رمم ورمم نقول :
رمم العظم يرمم بالكسر رمة أي بلي فهو رميم .
وقال ابن الأعرابي : يقال رمت عظامه وأرمت إذا بليت فهو رميم .
انظر : رمم - الصحاح ١٩٣٧/٥ ، لسان العرب ٢٣٥/٢ ، تاج العروس ٣١٨/٨ .
(٩) سورة يس آية (٧٨) (٧٩) .
(١٠) في ج : (يعود بها) .

والثاني : أن النماء من سمات الحياة لحدوث النماء بوجودها وفقدائه بزوالها فلما كان الشعر نامياً في حال الاتصال ، مفقود النماء^(١) بعد الانفصال دل على ثبوت الحياة فيه .

والثالث : أن^(٢) ما اتعمل نامياً بذى حياة ، وجب أن تحله الحياة^(٣) كاللحم طرداً واللبن عكساً^(٤) .

وأما الدليل على نجاسته بالموت فخمسة أشياء :

أحدها : قوله تعالى : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ " . (٥)

هذا تحريم تنجيس لعدم حرمة^(٦) ، والشعر من جملة الميتة ؛ لأنه لسو حطفا لا يمس ميتة يحنث^(٧) بيمسه^(٨) ، وليس إذا انفرد باسم بعد الانفصال مخرج^(٩) من أن يكون من الجملة في الاتصال^(١٠) ، كاسم الانسان .

وإذا كان كذلك وجب أن يدخل في عموم التحريم .

والثاني : أنه شعر نابت على محل نجس فوجب أن يكون نجساً كشعر الخنزير .

(١) في ح : (ومفقوداً بعد الانفصال) .

(٢) (أن) ساقطة من م .

(٣) (الحياة) ساقطة من م .

(٤) فاللحم تطرد فيه القاعدة فقد اتعمل نامياً بذى حياة فتحله الحياة ، واللبن

عكسها فلم يتعمل نامياً بذى حياة فلا تحله الحياة .

وعلى هذا فالشعر مادام اتعمل نامياً في حال الحياة ، فلا بد من القول بأنه تحله الحياة .

(٥) سورة المائدة آية (٣) .

(٦) التحريم قد يكون للتنجيس ، وقد يكون للحرمة والكرامة ، والميتة لا تكريماً

لها فيكون تحريمها في الآية لنجاستها .

(٧) الجُنُثُ : الخُلْفُ في اليمين ، تقول : أَخْنَثُ الرجل في يمينه فُحْنُثُ أي لم يبرف فيها .

انظر : - حنث - المصاح ٢٨٠/١ .

(٨) أي الشعر .

(٩) في ح (مخرج) وفي م (مخرج) .

(١٠) في ح (في الانفصال) .

والثالث : أن^(١) ما طرأ على الحيوان من [حظر]^(٢) تعلق به وبالشعر كالإحرام^(٣) .

والرابع : أن ما ورد^(٤) التعبد بقطعه في حال نجس بالموت قياساً على موضع الختان ، والتعبد بقطع^(٥) الشعر يكون في حال الإحرام .

والخامس : أن ما وجب الأرض^(٦) بقطعه لحقه حكم التنجيس كاللحم^(٧) .

فأما الجواب عن قولهم : أن علة الحياة حدوث الألم .

فهو أن للحياة علتين : حدوث الألم في حال ، ووجود النماء^(٨) في حال .

وكل واحد منهما علة للحياة^(٩) ، ولا يجوز أن يكون فقد الألم مانعاً من ثبوت الحياة لأمرين :

أحدهما : أنه قد يفقد الألم من لحم العقب^(١٠) ، ولا يدل على عدم الحياة ، فكذاك الشعر .

والثاني : أن الألم قد^(١١) يختلف في المواضع المؤلمة على حسب كثرة الدم فيه أو قربه من العصب ، ولا يدل ذلك على أن الحياة مختلفة فيه بحسب ألمه ،

(١) (أن) ساقطة من ح .

(٢) في ح : (خطر) وفي م ، س غير منقوطة لا خطر .

(٣) في ح : (كالإحرام) .

(٤) في ح : (ما طرأ التعبد) .

(٥) في م ، س : (في قطع) .

(٦) الأرض : هو اسم للعمال الواجب على ما دون النفس ، وقيل هي دية الجراحات .
انظر : أنيس الفقهاء ٢٩٥ ، التعريفات ١٧ ، - أرض - المحاج ٩٩٥/٣ ، لأن العرب ٢٦٣/٦ .

(٧) فاللحم يجب الأرض بقطعه ، وكذا الشعر يجب الأرض بقطعه ، وما دام يجسب الأرض بقطعه فيكون نجساً .

(٨) في ح : (ووجد) .

(٩) في ح : (علة الحياة) .

(١٠) في ح : (العصب) .

(١١) (قد) ساقطة من ح .

في حال عدمه .

وأما استدلالهم بأن امتناع الفساد منه دليل على عدم الحياة فيه (١) فليس بصحيح لأن إسماع الفساد إنما يكون لكثرة الرطوبة ، ألا ترى أن الجلد قبل دبأغه (٢) يسرع إليه الفساد لرطوبته ، وبعد الدبأغ ينتفي عنه الفساد لذهاب رطوبته ولا يدل على أن الجلد لا حياة فيه ، كذلك الشعر .

وأما استدلالهم بورد الشرع بإباحة أخذه في الحياة (٣) بخلاف اللحم ، فهو أن هذا لا يدل على وجود الحياة في اللحم وفقدتها في الشعر (٤) ، ولكن أخذ (٥) الشعر (٦) في حال الحياة لا يفر بالحيوان (٧) ، وربما نفعه فورد الشرع (٨) بإباحة أخذه (٩) لانتفاء الضرر عنه ، واللحم في أخذه منه إضرار فمنع الشرع من أخذه (١٠) منه .

وأما استدلالهم بقوله تعالى : "وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْتًا وَمَتْنًا إِلَى جَيْبٍ" (١١) الآية (١٢) .

(١٢)

فالجواب عنها من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها عامة ومخومة (١٤) بما ذكرنا من (١٥) الدليل .

(١) في م : (منه) .

(٢) في ح : (الدبأغة) .

(٣) في ح : (الحياة) .

(٤) في م : (السعر) .

(٥) في ح : (ولكن لأن أخذ) .

(٦) في م : (أحد السعر) .

(٧) في م : (بالحيوان) .

(٨) في م : (السعر) .

(٩) في م : (أحده) .

(١٠) في : (أحده) .

(١١) سورة النحل آية (٨٠)

(١٢) (الآية) لاقطة من ح .

(١٣) في م س : (منه) .

(١٤) في ح : (أنها عامة مخومة) .

(١٥) في ح : (في الدليل) .

والثاني: أنها مجملة، لأنه أباحها إلى حين، فقد (١) يحتمل ذلك إلى حين الموت.

والثالث: أنها تقتضي التبعية؛ لأنه قال: "وَمِنْ أَمْوَافِهَا" فدل على أن منها ما لا يكون أشأاً، ومنها ما يكون أشأاً. (٢)

وأما (٣) استدلالهم بحديث أم سلمة، فراويه (٤) يوسف بن السفر (٥) (٦) من الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير (٧) عن أبي سلمة (٨) عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم (٩) ويوسف بن السفر ضعيف، ولو صح لكان الجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن قوله: "لا بأس" لا يدل على الطهارة، وإنما يقتضي إباحة (١٠)

الاستعمال.

(١) في ج: (وقد).

(٢) في ج: (فدل على أن ما يكون منها أشأاً، ومنها ما لا يكون أشأاً).

(٣) في ج: (فأما).

(٤) في ج: (فرواه).

(٥) يوسف بن السفر، أبو الفيض الدمشقي، كاتب الأوزاعي.

روى عن الأوزاعي ومالك، وعنه تقيّة، وهشام بن عمار، قال النسائي، ليس بشقة

وقال الدارقطني: متروك الحديث يكذب، وقال ابن عدي: روى بواطيل، وقسّال:

البيهقي: هو في عداد من يغف الحديث، وقال أبو زرعة وغيره متروك.

انظر: الإكمال ٢٩٩/٤، التاريخ الكبير ٣٨٧/٨، الجرح والتعديل ٢٢٨/٩، الكامل لابن

عدي ٢٦٢١/٧، لسان الميزان ٣٢٢/٦، ميزان الاعتدال ٤٦٦/٤، المجروحين ١٣٣/٣،

المشتبه ٣٦١/١.

(٦) (من) ساقطة من ج.

(٧) يحيى بن صالح، وقيل يسار، وقيل نشيط، وقيل دينار، الطائي بالولاء الإمامي

أبو نعيم بن أبي كثير، عالم أهل اليمامة في عصره، كان من موالى بني طيء

من أهل البصرة يقال أقام عشر سنين في المدينة يأخذ من أعيان التابعين،

وسكن اليمامة، فاشتهر وعاب على بني أمية بعض أفاعيلهم فغضب وحبس، وكان

من ثقات أهل الحديث رجحه بعضهم على الزهري، توفي سنة ١٢٩هـ ويقال سنة ١٣٢هـ.

انظر: تهذيب التهذيب ٢٦٨/١١، تقريب التهذيب ٣٥٦/٢، طبقات ابن سعد ٥٥٥/٥،

خلاصة تهذيب التهذيب ١٥٩/٣، الأعلام ١٥٠/٨، الفكر السامي ٤٠٧/١.

(٨) في م (من أبي سليم) في س (أبي مسلم).

(٩) في م (عليه السلام)، في س (عليه وسلم).

(١٠) (إباحة) مكررة في ج.

والثاني : أنه شرط فيه الغسل ، فاقتضى أن يكون قبل الغسل (١) نجساً والغسل (٢)
غير معتبر فلم يكن في ظاهره (٣) دليل .

وأما (٤) الجواب عن قوله حين سئل عن الفراء (٥) "أين الدباغ؟" يعني
لاستصلاح لبسها ، إذ لا يمكن (٦) لبسها قبل الدباغ .

وأما استدلالهم بالولد : فإنما لم ينجس بموت الأم لأمرين :

أحدهما : أنه منفصل عنها ، والشعر متصل بها .

الثاني : أن الحياة لا تفارق الولد بموت الأم ، وتفارق الشعر (٧) بموت الأمل لوجود
النماء في الولد ، وفقد النماء في الشعر .

(١) (٢) في م : (العسل) .

(٣) في ج : (ظاهره) .

(٤) في ج : (فاما) .

(٥) في ج : (الغري) .

(٦) في م : (لا يكون) .

(٧) في م : (السعر) .

فصل (١)

فإذا ثبت نجاسة الشعر بالموت فلا يظهر بالغسل ولا بالدباغ .

وقال الحسن البصري والليث بن سعد^(٢) والأوزاعي : الشعر^(٣) ينجس بالموت لكن^(٤) يظهر بالغسل (٥) (٦) .

لقوله صلى الله عليه وسلم (٧) : " لا بأس بِمَشْك الميِّتة إذا دبغ وشعرها (٨) إذا غسل " (٩) .

وهذا الذى قالوه ليس بصحيح ، لأن الأعيان النجسة لا تطهر بالغسل كاللحم ، والروث . والخبر محمول على نفي البأس^(١٠) في إباحة الاستعمال لا^(١١) في حصول التطهير (١٢) .

(١) (فعل) ساقطة من م، س .

(٢) أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي .

إمام أهل مصر في عصره حديثاً ، وفقهاً ، أمله من خراسان ، قال الشافعي : الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به ،

من مؤلفاته : التاريخ ، المسائل الفقهية ، اختلف في مولده فقيل سنة ٩٤ هـ . وقيل سنة ٩٣ هـ ، توفي بالقاهرة سنة ١٧٥ هـ .

انظر: ترتيب المدارك ١٧٣/٢ ، تاريخ ابن معين ٥٠١/٢ ، تاريخ بغداد ٢/١٣ ، الجرح والتعديل ، ١٧٩/٣ ، الجواهر المضية ٧٢٠/٢ ، صفوة ٣٠٩/٤ ، صبح الأعشى ٣٩٩/٣ ، الفهرست ٢٨١ ، اللباب ٤٤٨/٢ ، مروج الذهب ٣٤٩/٣ ، المعارف ٥٠٥ ، مشاهير علماء الأمصار ١٩١ ، المختصر في علم رجال الأثر ١٥١ ، النجوم الزاهرة ٨٢/٢ ،

وفيات الأعيان ١٢٧/٤ .

(٣) في م، س : (والشعر) .

(٤) في م، س : (ولكن) .

(٥) في م : (بالحسل) .

(٦) انظر: حلية العلماء ٩٧/١ ، المجموع ٢٣٦/١ .

(٧) في م، س : (عليه السلام) .

(٨) في ح : (وبشعرها) .

(٩) سبق تخريجه ص ٢٤٢ .

(١٠) في م، س : (الناس) .

(١١) (لا) ساقطة من م، س .

(١٢) في ح : (التطهر) .

فلو دبغ جلد الميتة بشعره لظهر (١) الجلد دون الشعر (٢) لتأثير الدباغة في الجلد دون الشعر ، ولا يستحب استعماله إلا بعد إمالة الشعر عنه ، فإن استعمله قبل إمالته في يابس جاز ، وإن استعمله في ذائب نظر :
فإن استعمله في باطنه الذي لا شعر عليه جاز .
وإن استعمله في ظاهره الذي عليه الشعر نجس إلا أن يكون قلتين من ماء فيكون طاهرًا .

(١) في ح : (طهر) .

(٢) هذا هو القول المشهور من الشافعي ، والذي نص عليه في الأم ، وروى الربيع ابن سليمان الجيزي عنه أنه يطهر ، لأنه شعر نابت على جلد طاهر فكان كالجلد في الطهارة كشعر الحيوان في حال الحياة .

وصح هذا القول الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني ، وقال النووي : صحه الروياني قلت : والذي وجدته في البحر أنه قال : " وروى الربيع بن سليمان الجيزي عن الشافعي أن الشعر تابع للجلد يطهر بطهارته وينجس بنجاسته ، فإذا دبغ الجلد طهر مع الشعر وهذا لا يمح " ولعله صحه في غير البحر .

انظر : الأم ٩/١ ، البحر ٢٦ ب ، المذهب ١٨/١ ، الوسيط ٣٥٥/١ ، فتح العزيز ٣٠٠/١ ، المجموع ٢٣٩/١ .

فصل

فلو باع جلد الميتة بعد دباغته وقبل إماطة^(١) الشعر منه
- وقيل بجواز بيع^(٢) جلد الميتة إذا دبغ^(٣) - فلة ثلاثة أحوال: (٤)
أحدها: أن يبيع الجلد دون شعره^(٥) فبيعه جائز .
والثاني: أن يبيعه مع شعره فالبيع في الشعر باطل ، وفي الجلد على قولين مسن
تفريق المفقة .
والثالث : أن يبيعه مطلقاً .
فقد اختلف أصحابنا هل يقتضي إطلاقه دخول الشعر في البيع أم لا على
وجهين :
أحدهما: لا يقتضي دخوله في البيع ؛
لأنه غير مقصود ، ولا يمح^(٦) فيه^(٧) البيع ، فلم يتوجه إليه العتسـد ،
فعلى هذا يكون بيع الجلد جائزاً .
والوجه الثاني : أنه داخل في البيع ، لاتعاله بالمبيع ، فعلى هذا يكون البيع
في الشعر باطلاً
وهل يبطل في الجلد على قولين^(٨) من تفريق المفقة .

(١) في م' : (وقبل إماطته) .

(٢) في م' : (يجوز أن يبيع) ، في ح (يجوز بيع) .

(٣) في جواز بيع جلد الميتة قولان وقد تقدم .

(٤) حكى النووي هذه الأحوال من الماوردي وذكرها أيضا الروياني وابن الرفعة .

انظر: البحر ل ٢٨ ب ، كفاية النبهل ٨٨ ب ، المجموع ٢٤٠/١ .

(٥) في ح: (سعره) .

(٦) في ح: (فلا يمح) .

(٧) في م' : (في) .

(٨) في م' س : (على القولين) .

فعل (١)

فلو رأى شعراً فلم يعلم أظاهر هو أم نجس فهذا على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يعلم أنه من غير مأكول اللحم .

والثاني : أن يعلم أنه من مأكول اللحم .

والثالث : أن يشك هل هو من مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم .

فإن كان [من] ^(٢) غير مأكول اللحم فهو نجس إذ لا مدخل له في الطهارة

وإن كان من شعر مأكول اللحم فهو ظاهر اعتباراً بأصله ، وأن الظاهر

أخذه في حياته .

وإن شك فيه ^(٤) فلم يعلم أمن شعر مأكول ، أو غير مأكول ففيه وجهان ^(٥)

(١) فعل (ساقطة من م، س .

(٢) (من) زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) في م : (وأن الظاهر) ، في س : (وأن الظاهر) وفيه ما يشير إلى حذف النقطة في (الظاهر) .

(٤) (فيه) ساقطة من م، س .

(٥) ذكرها الروياني ، وقال النووي بعد ذكره قول الماوردي : وأما قوله فيمَا إذا شك فوجهان فالمختار منهما الطهارة ، لأننا تيقنا طهارته في الحياة ، ولم يعارضها أصل ولا ظاهر ، فإنه لا يمكن دعوى كون الظاهر نجاسته ، وأما احتمال كونه شعر كلب أو خنزير فضعيف ؛ لأنه في غاية الندور .

وقال الشاشي من أصحابنا من حكى فيه وجهين وبناءهما على أن حكم الأشياء هو في الأصل الحظر ، أو الإباحة ، وهذا بناء فاسد ، والحكم في ذلك : أنه إذا كان ذلك في محل الشك فلا يجوز الانتفاع به وجهاً واحداً .

وقال الأذرمي : وما اختاره النووي في مسألة الماوردي فضعيف جداً .
والمعاب ما قاله صاحب المستظهر فيهِ .

وذكر الروياني فيما لو علم أنه من شعر مأكول ولا يدري هل أخذ في حياته أو بعد موته فهو ظاهر ذكره بعض أصحابنا ويحتمل وجهاً آخر .

وعارضة النووي بأن هذا الاحتمال خطأ لأننا تيقنا طهارته ولم يعارضها أصل ولا ظاهر .

من اختلاف (١) أصحابنا في أصول الأشياء هل هي على الحظر أو على الإباحة
فإن قيل إن الأشياء في أصولها على الحظر كان هذا الشعر نجساً .
وإن قيل على الإباحة كان هذا الشعر طاهراً .

فصل

فأما حمل الميتة إذا انفعل بعد موتها حياً فهو طاهر، ولكن (٣) فقد
نجس ظاهر جسمه بالبلل الخارج معه (٤) (٥) .

ولو كان قد انفعل عنها (٦) في حياتها كان في البلل الخارج (٧) معه، ومسح
السيف من الطائر وجهان لأصحابنا .

أحدهما: نجس كالبول .

والثاني: طاهر كالمني .

وهكذا البلل الخارج من الفرج في حال المباشرة على هذين الوجهين (٨) .

== ورد عليه الأذري : أن هذا القول فيه نظر ولا نسلم أننا تيقنا طهارته إذ يجوز
أن يكون من حيوان نجس في الحياة ، وعلى تقدير أن يكون من حيوان طاهر فقد
يقال الأمل عدم إبانته منه في حال الحياة فقله لم يعارضهما أمل ولا ظاهر
ممنوع .

(١) انظر: البحر ل ٢٨ ب ، حلية العلماء ٩٩/١ ، المجموع ٢٤٢/١ ، هامش الأذري ٢٤٢/١ .
(٢) في ح: (فإن) .

(٣) في م: س: (لكن) بدون واو .

(٤) قال النووي: وأما إذا انفعل الولد حياً بعد موتها فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب
غسل ظاهره بلا خلاف .

وامتري عليه الأذري فقال : قوله يجب غسل ظاهره بلا خلاف فيه نظر وينبغي
أن يكون على الوجهين في حال الحياة ، فليت شعري ما الفرق ؟ ولعله أراد ولا
يجب غسل ظاهره بلا خلاف وسقط في الكتابة لفظة لا ، والله أعلم .

انظر: المجموع ٢٤٤/١ ، هامش الأذري ٢٤٤/١ .

(٥) من قوله (بالبلل الخارج معه، ولو كان قد انفعل عنها...) تبدأ نسخة ١ .

(٦) في ح: (منها) .

(٧) في م: (كان البلل الخارج) .

(٨) ومحق الروياني أنه نجس قال وهو الطاهر .

وحكى النووي الوجهين من الماوردي والروياني .

انظر: البحر ل ٢٨ أ ، المجموع ٢٤٤/١ .

فصل (١)

فأما ما في (٢) جوف الطائر الميت من البيض فقد اختلف أصحابنا فيه (٣) على ثلاثة مذاهب (٤) :

أحدها : أنه نجس .

وبه قال مالك (٥) ؛ لأنه قبل الانفعال جزء (٦) منها .

والثاني : أنه طاهر .

وبه قال أبو حنيفة (٧) ؛ لتمييزه فيها (٨) ، فعار بالولد أشبه .

والثالث : أنه (٩) إن كان قوياً فهو طاهر مأكول ، وإن كان ضعيفاً رخواً (١٠) فهو نجس (١١) .

-
- (١) (فعل) ساقطه من م' ، س .
(٢) في أ : (فأما من) .
(٣) في ح : (فقد اختلف فيه أصحابنا) .
(٤) نقلها النووي عن الماوردي والرويانى والشاشي .
انظر : البحر ٢٨ أ ، حلية العلماء ١٠٠/١ ، المجموع ٢٤٤/١ .
(٥) انظر : الشرح المغيرة ١٧/١ ، بلغة السالك ١٧/١ ، سراج السالك ٥٦/١ .
وحكى هذا القول الشاشي من علي رضي الله عنه أنه قال : " لا يحل أكلها بحال " .
انظر : حلية العلماء ١٠٠/١ .
(٦) في ح : (جر) ، وفي م (جز) .
(٧) هذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد لا يؤكل البيض إن كان مائعاً .
انظر : فتح باب العناية ١٢٩/١ ، تبیین الحقائق ٢٦/١ ، البحر الرائق ١١٢/١ .
(٨) في ح : (لتمييزه عنها) .
(٩) (إنه) ساقطه من أ ، م' ، س .
(١٠) في أ : (رخو) .
(١١) وبهذا الوجه قطع الشيرازي والجمهور .
انظر : المذهب ١٨/١ ، حلية العلماء ١٠٠/١ ، روضة الطالبين ١٧/١ ، المجموع ٦٢٤٤/١ .
- وبه قال الحنابلة .
انظر : الروض المربع ١٥/١ ، كشف القناع ٥٧/١ ، الكافي ٢١/١ .

وهو قول أبي الفياض^(١) وأبي الحسين^(٢) بن القطان من أصحابنا .

فلو وضعت هذه البيضة تحت طائر فماتت فرخاً ، كان الفرخ طاهراً على المذهب كلها .^(٣)

فصل

وأما^(٤) العظم والقرن والسن والظفر والظلف^(٥) والخف والحافر^(٦) فغريبان :
ضرب أخذ من غير مأكول فهو نجس^(٧) ، إذ لا أصل لطهارة أجزائه .

وضرب أخذ من مأكول اللحم .

فإن كان بعد الذكاة^(٨) فهو طاهر^(٩) ؛ لأن الذكاة^(١٠) قد طهرت جميع أجزائه

(١) محمد بن الحسن بن المنتصر أبو الفياض البصري ، صاحب القافي أبو حامد المروزي ، درس بالبصرة ، وعنه أخذ فقاؤها ، أخذ عنه الميمري .
من تلاميذه : اللاحق بالجامع الذي صنفه شيخه وهو تتمه له .
توفي في حدود سنة ٣٨٥ هـ .

انظر : طبقات ابن أبي شعبة ١/١٥٠ ، طبقات العبادي ٧٦ ، طبقات الشيرازي ١٢٧ ، معجم المؤلفين ٩/١٨٤ .

(٢) في م ، س (وأبي الحسن) وهو خطأ .

وهو أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين المعروف بابن القطان ، الفقيه الشافعي الأمولي ، تفقه على ابن سريج ، ومن بعده على أبي إسحاق المروزي وعنه أخذ كثير من العلماء ، توفي سنة ٣٥٩ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٤/٣٦٥ ، طبقات الشيرازي ١٢١ ، الورقة ١٥٥ ، وفيات الأعيان ١/٧٠ ، الفتح المبين ١/١٩٨ .

(٣) نقله النووي عن الماوردي .

انظر : المجموع ١/٢٤٤ .

(٤) في ح : (فأما) .

(٥) في آء م س (والخلف) .

(٦) قال في لسان العرب : قال ابن السكيت : يقال رجل الإنسان وقدمه ، وحافر الفرس والبغل ، وخف البعير والنعامة ، وظلف البقرة والشاة .

انظر : ظلف - لسان العرب ٩/٢٢٩-٢٣٠ .

(٧) انظر : المذهب ٢/١٨ ، المجموع ١/٢٤٥ .

(٨) في م : (الزكاة) .

(٩) انظر : المذهب ١/١٨ ، فتاوى ابن حجر ١/٢٦ .

(١٠) في م : (الزكاة) .

سوى (١) دمه ، وحكي عن بعض الشاذة (٢) أنه قال بطهارة دمه .

وهذا مدفوع بالنص والإجماع .

فأما المأخوذ منه بعد موته فنحن (٣) لما دللنا ، وكذا (٤) المأخوذ منه في حياته (٥)

لرواية أبي واقد الليثي (٦) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (٧) قال :
" ما قطع من حي فهو ميت " (٨) .

(١) في م' ، س (سوا) .

(٢) في آ (الشرأة) ، في ح (السراه) .

(٣) للشافعية في العظام طريقان :

أحدهما : وهو الذي ذكره الماوردي أن عظام الميتة نجس قولاً واحداً .

الثاني : أنه كالشعر فيه قولان .

وقال النووي : المذهب منها عند الأصحاب القطع بالنجاسة .

انظر : المذهب ١١/١ ، حلية العلماء ٩٨/١٦ ، الوسيط ٣٥٤/١ ، الوجيز ١١/١ ، الفاية القصوى ٢٢٨/١ ،

المجموع ٢٤٢/١ ، روضة الطالبين ١٤٣/١ ، فتح الجواب ١٩/١ ، حاشية البيهقي ٤٠/١ ، حاشية الشرواني ٣٠٠/١

(٤) في س (فكذى) .

(٥) انظر : الوجيز ٦/١ ، فتح العزيز ١٧٠/١ .

(٦) الحارث بن عوف بن أسيد ، وقيل : عوف بن مالك ، وقيل الحارث بن مالك والأول أصح ، وهو مشهور بكنيته .

أسلم قبل الفتح ، وقيل هو من مسلمة الفتح ، روى عنه سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عتبة بن مسعود ، وعروة بن الزبير وآخرون ، توفي سنة ٦٨ هـ ، ويقال سنة ٦٥ هـ ، والأول أصح .

انظر : أسد الغابة ٤٠٩/١ ، الإصابة ٢٨٦/١ ، تجريد أسماء الصحابة ١٠٦/١ .

(٧) (إنه) ما قطعت من أ ، م' ، س .

(٨) أخرجه أحمد ، والدارمي ، وأبو داود ، والترمذي ، والحاكم .

عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة " واللفظ لأبي داود ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ، وقال الترمذي : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢١٨/٥ ، سنن الدارمي : كتاب الصيد - باب في الصيد يبين منه العضو ٩٣/٢ ، سنن أبي داود : كتاب الصيد - باب في صيد قطع منه قطعة ١١١/٣ ، سنن الترمذي : أبواب الصيد - باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت ٢٠/٣ ، المستدرک كتاب الذبائح - ما قطع من البهيمة وهي حية ٢٣٩/٤ .

فإن قيل فهلا كان هذا (١) المأخوذ منه في حياته طاهراً كالشعر؟

قيل الفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن الشعر ظاهر (٢) بارز ، فصار كالتميز ، والعظم باطن كامن يجسري مجرى اللحم والشحم .

والثاني: أن الشعر يستخلف وفي أخذه منفعة فصار باللبن، أشبه (٣) والعظم لا يستخلف وفي أخذه مضرة بالأعضاء ، وإذا نجس العظم لا يظهر بالدباغة ولا بالغسل ولا بالطبخ . (٤)
وحكي من الليث أن العظم النجس إذا طبخ حتى خرج دهنه صار طاهراً (٥) (٦) ، وهذا (٧) خطأ ؛ لأن عظم الميت نجس الذات ، فلم يظهر بفراق ما جاوز (٨) من الدهن، ولا يجوز استعماله في شيء من الذائبات ، لكن (٩) يجوز في اليابسات ويجوز وقسوده في النار تحت القدور والتنانير (١٠) (١١) .

واختلف أصحابنا في نجاسة دخانه ، ودخان سائر النجاسات الموقدة على وجهين: (١٢)

-
- (١) (هذا) ساقطة من م' ، ح .
 - (٢) في م' ، ح (ظاهر) .
 - (٣) في ح : (وفي أخذه مضرة فصار بالأعضاء أشبه) .
 - (٤) ذكر الشافعي رضي الله عنه في الأم أن الدباغ والغسل لا يطهران العظم .
انظر : الأم ٩/١ .
 - (٥) انظر : حلية العلماء ٩٩/١ .
 - (٦) في ح (ظاهراً) .
 - (٧) في أ (فهذا) .
 - (٨) في م' : (ما جاوزه) ، وفي ح : (ما جاوزه) .
 - (٩) في م' : (لا كن) .
 - (١٠) التنور: نوع من الكوانين ، وقال الجوهري التنور الذي يخبز فيه .
انظر : تنر - المحاح ٦٠٢/٢ ، لسان العرب ٩٥/٤ .
 - (١١) انظر : روضة الطالبين ٤٤/١ .
 - (١٢) انظر : المذهب ٥٥/١ ، كفاية النبيه ل ٨٦ أ ، المجموع ٥٧٩/٢ .

أحدهما: أنه طاهر؛

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباح الاستعباح بالزيت النجس مع علمه
بحال دخانه .

والوجه الثاني : أنه نجس ؛

لأنه حادث عن مین نجسة ، والنار لا تظهر النجاسة .

فعلى هذا هل يعفى عنه أم لا على (١) وجهين: (٢)

أحدهما: يعفى عنه للحوق (٣) المشقة في التحرز (٤) منه ، واعتباراً بالعسرف
المستعمل فيه .

والوجه الثاني : أنه لا يعفى عنه ؛ لأن نجاسته (٥) نادرة فكان (٦) التحرز منها (٧)
ممكنًا، فعلى هذا لو حمل في تنور مسجور وجب مسحه قبل الخبز (٨) فيه .

فإن مسحه بخرقه يابسة طهر، لأنها نجاسة يابسة زالت عنه بالمسح .

وإن مسحه بخرقه رطبة لم يطهر إلا بالغسل .

(١) في ح : (فعلى) .

(٢) حكى هذين الوجهين النووي نقلًا عن الماوردي ،

انظر: المجموع ٥٧٩/٢ .

(٣) في ح : (لخوف المشقة) .

(٤) في أ (في التجوز) .

(٥) في ح (لأن نجاستها) .

(٦) في ح (وكان) .

(٧) في أ (فكان التجوز منها) ، في م : (فكان التحرز منهما) .

(٨) في م (الخبز) .

٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولأيدهن (٢) في عظم قيل ، واحتج بكراهية ابن (٣) عمر (٤) لذلك . (٥)

وهذا كما قال ، والغيل في الأصل ظاهر الخلقه حياً .
وقال أبو حنيفة هو نجس ، لأنه سبع والسباع عنده نجسة . (٦)
والكلام معه يأتي ، وهو غير مأكول اللحم . (٧)

وقال مالك : (٨) هو مأكول ، والكلام معه يأتي
ثم (٩) من (١٠) الدليل عليه :

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من ١ ، وفي ح (رضي الله عنه) .
(٢) قال الروياني : " ولأيدهن " قري بثلاث قراءات بتشديد الدال والهاء ، وبتشديد الدال وتخفيف الهاء ، وبتخفيف الدال وتشديد الهاء .
انظر : البحر ٢٩ ١ .
(٣) في م ، س : (بن عمر) .
(٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي صحابي جليل ، شهيد الخندق ومابعدا ، توفي سنة ٥٧٣ .
انظر : الإصابة ٣٣٨/٢ ، الاستيعاب ٣٣٣/٢ ، حلية الأولياء ٢٩٢/١ ، مفة العفو ٥٦٣/١ ، وفيات الأعيان ٢٨/٣ .
(٥) (لذلك) زيادة من مختصر المزني .
(٦) في حاشية نسخة م ، س : (هذا عن أبي حنيفة غير ثابت بل هو قول محمد حاشية) قلت : وهذا صحيح فإن محمداً ألحق الغيل بالخنزير وقال بنجاسته .
والأصح عند الحنفية أنه كسائر الحيوانات عظمه طاهر .
انظر : المبسوط ٢٠٢/١ ، البحر الرائق ١٠٦/١ .
(٧) قال في الهداية : " والغيل ذوناب فيكره " قال العيني " المراد من الكراهة التحريم ، فأكله حرام " .
انظر : الهداية ٦٨/٤ ، البناية ٦٩/٩ .
(٨) المشهور من مذهب مالك أن الغيل مكروه الأكل ، وقيل بالجواز ، وقيل بالحرمه انظر : حاشية الخرخشي ٣١/٣ ، قوانين الأحكام الشرعية ١٩٣ .
- والغيل عند الحنابلة محرم أكله .
انظر : شرح منتهى الإرادات ٣٩٦/٣ ، الروض المربع ٣٥٦/٢ .
(٩) (ثم) ساقطة من م ، س .
(١٠) في ح (هي) .

حديث أبي ثعلبة الخشني^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل [كل] (٢)
ذي ناب من السباع ، وعن كل ذي مخلب من الطير . (٣) (٤)

(١) اختلف في اسمه فقل جرثوم ، أو جرهم ، أو عمرو ، وكذا اختلف في اسم أبيه والخشني نسبة إلى قبيلة من قضاة تدعى خشين ، من ففلاء الصحابة بايع بيعة الرضوان ، وشهد فتح خيبر ، وكان ذا جد واجتهاد في العبادة . توفي سنة ٧٥ هـ ، وقيل قبل ذلك بكثير .

انظر : أسد الغابة ٤٤/٥ ، الاستيعاب ٢٧/٤ ، الإصابة ٢٩/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٩/١٢ - ٥١ . خلاصة تهذيب التهذيب ٢٠٧/٣ ، الرياض المستطابة ٢٧٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٦٨/٢ ، شذرات الذهب ٨٢/١ ، الكاشف ٢٨١/٣ ، كنز العمال ٦١٥/١٣ ، العبر ٦٣/١٠٣ .

(٢) (كل) زيادة عند الستة في حديث أبي ثعلبة .
(٣) في أم ، س (الطيور) وما أثبتته موافق لرواية مسلم والأئمة الأربعة .
(٤) الشطر الأول من الحديث : أخرجه : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والدارمي ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه والنسائي . عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني .

انظر : الموطأ : كتاب الصيد - باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع حرام ٤٩٦/٢ ، ترتيب مسند الشافعي ١٧٣/٢ ، مسند الإمام أحمد ١٩٤/٤ .
صحيح البخاري : كتاب الذبائح والصيد والتسمية على الصيد ١٢٤/٧ ، صحيح مسلم : كتاب الصيد والذبائح - باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ١٥٣٣/٣ ، سنن أبي داود : كتاب الأطعمة - باب النهي عن أكـل السباع ٣٥٥/٣ ، سنن الدارمي : كتاب الأضاحي - باب ما لا يؤكل من السباع ٨٥/٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الصيد - باب أكل كل ذي ناب من السباع ١٠٧٧/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الصيد - باب في كراهية كل ذي ناب وذو مخلب ١٩/٣ ، سنن النسائي : كتاب الصيد - باب تحريم أكل السباع ٢٠١/٧ .
وما استدلل به الماوردي هو من رواية ابن عباس ، أخرجه مسلم وأبو داود ، والدارمي وابن ماجه ، وأخرجه الترمذي من حديث جابر وقال : حديث جابر حديث حسن غريب .

ولفظ مسلم : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير "

انظر : صحيح مسلم : كتاب الصيد والذبائح - باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ١٥٣٤/٣ ،

سنن الدارمي : كتاب الأضاحي - باب ما لا يؤكل من السباع ٨٥/٢ ،
سنن أبي داود : كتاب الأطعمة - باب النهي عن أكل السباع ٣٥٥/٣ ،
سنن ابن ماجه : كتاب الصيد - باب أكل كل ذي ناب من السباع ١٠٧٧/٢ .

والفيل من أعظمها ناباً ، وبيعه إن كان^(١) منتفعاً به جائز ، وإن كان غير منتفع به باطل ؛ لأنه من أكل المال بالباطل .

فأما إذا مات أو ذكي فالحكم فيهما على سواء^(٢) ، وكلـه نجس^(٣) لا يظهر شيء منه إلا جلده بالدباغة .

وحكي عن طائفة أن جلده لا يظهر بالدباغة لشخه وأن الدباغة لاتصل إلى داخله^(٤) وهـذا خطأ لما فيه من دفع العيان^(٥) من وصول الدباغة إليه ، وتأثيرها^(٦) فيه مع العموم المشتمل عليه .

فأما^(٧) عظمه ونابه الذي هو العاج فنجس لا يظهر بحال .^(٨) وقال أبو حنيفة^(٩) : هو طاهر سواء مات أو ذكي ، بناء على أصله في أن العظم لاتحلـه الحياة .

وقال مالك^(١٠) : إن ذكي كان عظمه^(١١) طاهراً ، لأنه مأكول عنده ، وإن مات كان نجساً ، لأن العظم تحله الحياة عنده .

(١) (كان) ساقطة من م ، س .

(٢) في م ، س : (فالحكم فيهما ورعاً سوى) .

(٣) في ح (كله) بدون واو .

(٤) في م ، س : (إلى باطنه) .

(٥) دفع العيان : أي تكذيب الواقع المشاهد .

(٦) في أم ، س : (فتأثيرها) .

(٧) في ح (وأما) .

(٨) كنجاسة غيره من العظام .

انظر : المجموع ٢٤٣/١ .

(٩) انظر : فتح باب العناية ١٢٩/١ - ١٣٠ ، مجمع الأنهر ٣٣/١ .

(١٠) المذكي وأجزاءه من كبد وعظم وغيرهما طاهر عند المالكية إلا محرم الأكل فإن ذكاته لاتنفع فيه ، فعلى القول الذي يجيز أكل لحم الفيل يكون طاهراً وعلى القول الذي يحرمه يكون نجساً .

وقال ابن عبد البر : " ومن كره العاج وبائر عظام الميتة ، ولم يرخص في بيعها ولا الانتفاع بها طاووس وعمر بن عبد العزيز ومالك " .

انظر : شرح الخرشي ٨٣/١ ، التمهيد ٥٢/٩ .

(١١) في ح (لحمه) .

وكلا^(١) المذهبين فاسد ، وما مهدنا من الأصول كاف .
 فإذا ثبت أنه نجس فلا يظهر بحال
 وقال إبراهيم النخعي^(٢) : طهارة العاج خرطه ، فإذا خرط صار طاهراً^(٣)
 واستدل بأنه كان^(٤) في جهاز فاطمة^(٥) عليها السلام سواران من عاج^(٦) .
 وهذا غلط ؛ لأن جملة^(٧) العين نجسة ، والعين^(٨) النجسة لا تطهر بذهاب بعضها ،
 وليس في الخرط أكثر من ذهاب^(٩) بعض الجملة وبقاء بعضها .
 وما روي أنه كان في جهاز فاطمة عليها السلام^(١٠) سواران من عاج^(١١) فـ

-
- (١) في ح (وكي)
 (٢) في س (النجعي) وفي م' غير منقوطة (السحى) .
 (٣) انظر : حلية العلماء ٩٩/١ .
 (٤) (كان) ساقطة من م' ، س .
 (٥) فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم وهي أصغر بناته ، وأحب الناس إليه
 زوجها من علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهي أم الحسن والحسين ، توفيت
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بستة أشهر وقيل بثلاثة أشهر .
 انظر : أسد الغاية ٢٢٠/٦ ، الجوهرة ٦١/١ ، سمط النجوم العوالي ٤٢٤/١ .
 (٦) روى أحمد وأبو داود عن شوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ياشوبان اشتر لفاطمة قلادة من
 عصب وسوارين من عاج " .
 وهذا جزء من حديث طويل ، وليس فيه أنه كان في جهاز فاطمة .
 انظر : مسند الإمام أحمد ٢٧٥/٥ ، سنن أبي داود : كتاب الترجل - بسباب
 ماجاء في الانتفاع بالعاج ٨٧/٤ .
 (٧) في م' (حمله) .
 (٨) في ح (فالعين) .
 (٩) (بعضها وليس في الخرط أكثر من ذهاب) ساقطة من م' ، س .
 في ح : (في إذهاب) .
 (١٠) (عليها السلام) ساقطة من أ .
 (١١) (سواران من عاج) ساقطة من ح .

قيل أنه كان من ذبل وهو عظم (١) سمكة في البحر ، سمي عاجاً لبياضه .

فأما استدلال الشافعي بكراهة ابن (٢) عمر فهي كراهة تحريم (٣) : لأن
[عبد الله] (٤) بن دينار (٥) روى عنه (٦) أنه كرهه لأنه ميتة . (٧)

وإنما خص الشافعي عظم الفيل بالذكر ، وإن كان داخلياً في عموم ما بينه
من أعظم (٨) مالا يؤكل لحمه للخلاف فيه ، وكثرة الاستعمال له .

فعلى هذا لو اتخذ (٩) رجل إناء من عاج واستعمله في الذائبات صار نجساً
إلا أن يكون قلتي من ماء .

(١) في ١ (وقيل من ذبل عظم سمكة) ، وفي ح : (وقيل من ذبل عظم سمك)
والذبل : ظهر السلحفاة ، وقيل الذبل عظام دابة من دواب البحر تتخذ
النساء منه أسورة .

انظر : ذبل - لسان العرب ٢٥٦/١١ .

(٢) في م ، ح ، س (بن عمر) .

(٣) قال النووي : " والسلف يطلقون الكراهة ويريدون بها التحريم " .
انظر : المجموع ٢٣٨/١ .

(٤) في م ، ح ، س : (عمر بن دينار) في أ : (عمرو بن دينار) وهو خطأ .
(٥) عبد الله بن دينار ، مولى ابن عمر ، أبو عبد الرحمن المدني ، ثقة
كثير الحديث ، من متقني أهل المدينة وقراءهم .
مات سنة ١٢٧ هـ .

انظر : تقريب التهذيب ٤١٣/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٥٠/١ ، تاريخ
ابن شاهين ١٨٣ ، تاريخ الثقات ٢٥٤ ، ذكر أسماء التابعين ١٨٩/١ ، مشاهير
علماء الأمصار ٧٩ .

(٦) عنه (ساقطة من م ، س .

(٧) قال في الأم : روى عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يكره أن يدهن في
مدهن من عظام الفيل لأنه ميتة .

انظر : الأم ٩/١ .

(٨) في م ، س : (عظم) .

(٩) في أم ، س : (لو أخذ) .

- ولو استعمله (١) في يابس كرهناه ، وإن كان جائزاً .
ولو اتخذ مشطاً من عاج لتسريح (٢) شعره كرهناه .
وإن (٣) استعمله ، وكان المشط أو (٤) الشعر ندياً فقد (٥) نجس ، ووجب غسل
شعره ، وإن كان يابساً جاز . (٦)

-
- (١) في م ، س : (وإن استعمله) .
(٢) في م ، س : (ولو اتخذ مشطاً من عاج ثم شرح به شعره) .
(٣) في ح : (فإن) .
(٤) في ح : (وكان المشط والشعر) .
(٥) (فقد) ساقطة من ح .
(٦) قال الروياني : ولو اتخذ من العاج مشطاً ليجوز أن يمشط به ، إذا كان
أحدهما رطباً ، فإن كان المشط والشعر يابسين قال في البويطي : يكسره
الانتفاع بالميتة في شيء تمسه يده ، وإن كانت يابسة فلا تنجسه .
انظر : البحر ل ٢٩ ١ .

٤ - مسأله

قال الشافعي رحمه الله (١): فاما جلد كل ذكي يوكل لحمه ، فلا بأس بالوضوء فيه وإن لم يدبغ (٢).

وهذا صحيح : كل مأكول اللحم إذا ذكي فجلده طاهر ، واستعماله قبيل الدباغة في الذائب واليابس جائز ، وكذا (٣) الملاء عليه ، وفيه مالم ينجس بفرت (٤) ولادم ، وليس يدبغ لنجاسته ، ولكن لاستحكامه ، وبقائه وتنشيف (٥) فضوله التي تسرع في فساده ، ولأن تطيب النفس باستعماله لطيب رائحته .

-
- (١) في أ (رحمه الله) ساقطة ، وفي ح : (رضي الله عنه) .
(٢) انظر : مختصر المزي ١ .
(٣) في م ، س : (وكذلك) .
(٤) الفرت : السرجين مادام في الكرش .
انظر - فرت - لسان العرب ١٧٦/٢ ، مختار الصحاح ٤٩٥ .
(٥) في ح (ونشف) .

٥ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (١) ولا أكره من (٢) الآنية إلا الذهب والفضة
لقول النبي (٣) صلى الله عليه وسلم " الذي يشرب في آنية الفضة (٤) إنما (٥) يجرجر (٦)

(١) في ح : (رضي الله عنه) ، في أ (رحمه الله) ساقطة .

(٢) في ح : (ولا أكره في الآنية) .

المذهب الصحيح المشهور والذي قطع به جمهور الشافعية أن استعمال الإناء
من الذهب والفضة حرام ، وذكر الشيرازي ، والقاضي حسين ، والمتولسي
والبغوي قولاً قديماً أنه يكره كراهة تنزيه لا تحريم . وقال البغوي والمتولي
والأصح أنه يحرم .

انظر : المذهب ١٨/١ ، تنمة الإبانة ل ٢٥ أ ، التهذيب ل ١٣ أ ، البحر ٢٩٦
المجموع ٢٤٩/١ . نهاية المطلب ل ٢٠ أ .

(٣) في ح : (لقوله صلى الله عليه وسلم) في س : (لقول النبي عليه السلام) .

(٤) في ح : (في آنية الذهب والفضة) .

(٥) في ح : (فإنما) .

(٦) الجرجرة : الصوت ، وقد اتفق العلماء من أهل الحديث واللغة والغريب وغيرهم
على كسر الجيم الثانية من يجرجر .

واختلفوا في راء النار ، فنقلوا فيها النصب والرفع ، والنصب هو الصحيح
المشهور الذي جزم به الأزهري وآخرون من المحققين .

قال ابن الأثير : قال الزمخشري يروى برفع النار ، والأكثر النصب ، قال
وهذا الكلام مجاز ، لأن نار جهنم على الحقيقة لا تجرجر في جوفة .

والجرجرة : صوت البعير عند الفجر ، ولكنه جعل صوت جرع الإنسان للماء في
هذه الأواني المخصوصة لوقوع النهي عنها ، واستحقاق العقاب على استعمالها
كجرجرة نار جهنم في بطنه من طريق المجاز ، هذا وجه رفع النار ، ويكون
قد ذكر يجرجر بالياء للفصل بينه وبين النار .

وأما على النصب فالشارب هو الفاعل والنار مفعوله ، وجرجر فلان الماء
إذا جرعه جرعا متواتراً له صوت ، فالمعنى كأنما يجرع نار جهنم .

انظر - جرر - الصحاح ٦١٢/٢ ، لسان العرب ١٣١/٤ ، الفائق ٢٠٢/١ ، النهاية

٢٥٥/١ ، صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٦٣٤/٣ .

في جوفه نار جهنم " (١)

وهذا كما قال : الأواني ضربان :

أحدهما : ماكان من جنس الأثمان .

والثاني : ماكان من غير جنس الأثمان .

فأما ماكان من جنس الأثمان فأواني الذهب والفضة . (٢)

(١) هذا الحديث صحيح ورد من حديث أم سلمة وعائشة وعبد الله بن عباس ،
وعبد الله بن عمرو وحديث أم سلمة أخرجه مالك عن نافع ، عن زيد بن عبد الله
ابن عمر بن الخطاب ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن
أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : "الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم "

وأخرجه من هذا الطريق الشافعي والبخاري ومسلم .

وأخرجه الدارمي وأحمد وابن ماجه من طرق أخرى عن نافع به

وأخرجه مسلم من طريق علي بن مسهر عن عبيد الله عن نافع ... بلفظ
" إن الذي يأكل ويشرب في آنية الفضة والذهب " وليس في حديث

أحد منهم ذكر الأكل والذهب إلا حديث ابن مسهر .

وأما حديث عائشة فأخرجه أحمد وابن ماجه من طريق سعد بن إبراهيم عن
نافع عن امرأة ابن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل
حديث أم سلمة .

وفي مصباح الزجاجة : إسناده صحيح ورجاله ثقات .

أما حديث ابن عمر ، وابن عباس ، فراجع في إرواء الغليل .

انظر : الموطأ : كتاب صفة النبي صلى الله عليه وسلم - باب النهي عن
الشراب في آنية الفضة والنفخ في الشراب ٩٢٤/٢ ترتيب مسند الشافعي ٢٧/١

صحيح البخاري : كتاب الأشربة - باب آنية الفضة ١٤٦/٧ .

صحيح مسلم : كتاب اللباس والزينة - باب تحريم استعمال أواني الذهب
والفضة على الرجال والنساء ١٦٣٤/٣ ، مسند الإمام أحمد ٣٠١/٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ،

٣٠٦ ، ٩٨ - سنن الدارمي : كتاب الأشربة - باب آنية الفضة ١٤٦/٧ .

باب الشرب في المفضض ١٢١/٢ - سنن

ابن ماجه : كتاب الأشربة - باب الشرب في آنية الفضة ١١٣٠/٢ ، مصباح

الزجاجة ٤٤/٤ ، إرواء الغليل ٦٩/١ - ٧٠ .

(٢) في أح : (فأواني الفضة والذهب) .

واستعمالها حرام في الأكل والشرب وغيره من صنوف الاستعمال . (١) (٣)

وقال داود بن علي (٣): إنما يحرم استعمالها في الشرب وحده دون الأكل وغيره (٤)
استدلالاً بحدسيات أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " الذي
يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في جوفه نار جهنم " (٥)
فلما خص الشرب بالذكر دل على اختصاصه بالتحريم .

-
- (١) (من صنوف الاستعمال) ساقطة من م ، س .
(٢) أي لا يقتصر التحريم فقط على الأكل والشرب ، وإنما يشمل الوضوء ، والغسل
والبول في النساء ، والأكل بملعقة الفضة والتجمر بمجرة فضة وغير
ذلك من صنوف الاستعمال .
ويستوي في ذلك الرجال والنساء ، ولكن يجوز للنساء التحلي بالذهب
والفضة تزييناً .
انظر : فتح العزيز ٣٠٢/١ ، المجموع ٢٥٠/١ ، منهاج الطالبين ٣ ، منهج
الطلاب ٣ ، نهاية المحتاج ٨٩/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٢٨/١ ،
المنهاج القويم ٣٢/١ .
والقول بالتحريم هو الصحيح المشهور في المذهب ، وبه قطع الجمهور .
والقول الثاني : وهو القول القديم أنه يكره كراهة تنزيه ولا يحرم ،
ومن أثبت هذا القول اعترف بضعفه في النقل والدليل .
انظر : المهذب ١٨/١ ، حلية العلماء ١٠١/١ ، الوسيط ٣٥٦/١ ، المجموع
٢٤٩/١ .
(٣) نقله عنه بعض الشافعية ، وذكر ابن حزم أنه لا يجوز الوضوء ولا الغسل
ولا الأكل من أواني الذهب والفضة ، ولعل داود قد رجع عن قوله ، ولذا لم
يذكره ابن حزم ، أو لعله اقتصر في المسألة على رأيه فقط .
انظر : الوسيط ٣٥٧/١ ، حلية العلماء ١٠١/١ ، المجموع ٢٤٩/١ ، رحمة الأمة
٦ ، نيل الأوطار ٨١/١ ، المحلى ٢١٨/١ .
(٤) (وقال داود بن علي : إنما يحرم استعمالها في الشرب وحده دون الأكل وغيره)
ساقطة من أصل س ، ومصححة في الحاشية .
(٥) (إنما يجرجر في جوفه نار جهنم) ساقطة من ح ، والحديث سبق تخريجه ص ٢٦٧ .

وبما روى مجاهد (١) عن عبد الرحمن بن (٢) أبي ليلى أن حذيفة بن اليمان (٣) استسقى من دهقان (٤) بالمداثن (٥) ماء فسقاء في إناء من فضة فحذفه (٦) ثم اعتذر (٧) إلى القوم فقال : إني كنت نهيتهم أن يسقيني فيه ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا خطيباً فقال : " لاتشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تلبسوا الديباج (٨) ، والحرير ، فإنها لهم في الدنيا ولكم

-
- (١) في م : (وبما روي عن مجاهد) .
 (٢) في ح : (عبد الرحمن ابن ابي ليلى) .
 (٣) حذيفة بن اليمان ، وهو حذيفة بن حسيل ويقال حسل ، أبو عبد الله العباسي ، حليف بني عبد الأشهل ، صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، شهد أحداً هو وأبوه ، وقتل أبوه يومئذ ، قتله المسلمون خطأ كان أميراً على المداثن ، استعمله عمر .
 مات بعد قتل عثمان بأربعين يوماً ، سنة ٣٦ هـ ، ويقال سنة ٣٣ هـ .
 انظر : تهذيب الكمال ٤٩٥/٥ ، تاريخ ابن معين ١٠٤/٢ ، التاريخ الكبير ٩٥/٣ ، حلية الأولياء ٢٧٠/١-٢٨٣ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢٠١/١ ، تهذيب التهذيب ٢١٩/٢ ، تهذيب ابن عساكر ٩٦/٤ ، سير أعلام النبلاء ٣١١/٢ ، طبقات خليفة ١٣٠، ٤٨ ، مشاهير علماء الأمصار ٤٣ ، طبقات ابن سعد ١٥/٦ ، ٣١٧/٧ ، الوافي بالوفيات ٣٢٧/١١ ، الاستيعاب ٢٧٦٨ ، أد الغابة ٤٦٨/١ ، العبر ٢٧/١ ، الإصابة ٣١٦/١ ، شذرات الذهب ٣٢/١ ، ٤٤٠ .
 (٤) الدهقان : بكسر الدال ، وضمها هو زعيم القوم وكبير القرية بالفارسية وتطلق أيضا على التاجر ، وعلى من له مال وعقار .
 انظر - دهق - لسان العرب ١٠٧/١٠ ، المصباح المنير ٢١٦/١ .
 (٥) المداثن : مدينة عظيمة على دجلة بينها وبين بغداد سبعة ، وقيل ستة فراسخ ، وكانت مسكن ملوك الفرس ، وبها إيوان كسرى المشهور ، وكان فتحها على يد سعد بن أبي وقاص في خلافة عمر رضي الله عنه .
 انظر معجم البلدان ٧٤/٥ ، عمدة القاري ٢٠١/١١ ، فتح الباري ٨٢/١٠ .
 (٦) في أ (فحذبه) .
 (٧) في ح (ثم ارتد) .
 (٨) الديباج ضرب من الشياح مشتق من الدبج وهو النقش والتزيين وهي الشياح المتخذة من الأبريسم .
 انظر : - دبج - لسان العرب ٢٦٢/٢ .

في الآخرة " (١).

ودليلنا رواية ابن سيرين (٢) عن أنس بن مالك "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة " (٣) وهذا نص .
لأنه نهى (٤) عن الأكل وداود يجيزه .

(١) أخرجه أحمد ، والبخاري ومسلم والدارمي وابن ماجه عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولفظ " لاتشربوا في آنية الذهب والفضة " للبخاري .

وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود ، والترمذي وأحمد عن طريق الحكم عن عبد الرحمن . وقال الترمذي حديث صحيح حسن .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣٩٧/٥ ، ٤٠٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، صحيح البخاري : كتاب الأشربة - باب الشرب في آنية الذهب ١٤٦/٧ ، صحيح مسلم : كتاب اللباس والزينة - باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ١٦٣٧/٣ ، ١٦٣٨ ، سنن الدارمي : كتاب الأشربة -

باب الشرب في المفضم ١٢١/٢ ، سنن ابن ماجه كتاب الأشربة - باب الشرب في آنية الفضة ١١٣٠/٢ ، سنن أبي داود : كتاب الأشربة باب في الشرب في آنية الذهب والفضة ٣٣٧/٣ ، سنن الترمذي : أبواب الأشربة - باب ماجاء في كراهية الشرب في آنية الذهب والفضة ١٩٩/٣ .

(٢) أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري الأنسي البصري ، مولى أنس بن مالك ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، سمع أبا هريرة ، وابن عباس ، وابن عمر . . . وجماعة روي عنه قتادة وأيوب . . . وجماعة ، وكان فقيهاً عالماً أديباً مدوناً .

توفي سنة ١٢٠ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٢٦٧/٩ ، تهذيب التهذيب ٢١٤/٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ٨٢/١ ، تاريخ بغداد ٣٣١/٥ ، حلية الأولياء ٢٦٣/٢ ، الزهد ٣٠٦ ، طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ ، العبر ١٣٥/١ ، المعارف ٤٤٢ ، النجوم الزاهرة ٢٦٨/١ وفيات الأعيان ١٨١/٤ .

(٣) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ومراه إلى النسائي عن أنس ، وكذا ذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير ، وقال صحيح .

انظر : الجامع الصغير مع فيض القدير ٣٠٣/٦ ، صحيح الجامع الصغير ٥٠/٦ .

(٤) في (أ) (نها) .

ولأن الشرب فيه أَمون استعمالاً من الاغتسال منه ، فلما كان الشرب محرماً
كان (١) ماسواً أولى بالتحريم :

ولأن (٢) تحريم الشرب (٣) فيه لأحد معنيين : (٤)

إما لمافيه (٥) من الخيلاء والكبر المفضي (٦) إلى البغضاء والمقت .

وإما (٧) لما (٨) فيه من انكسار قلوب الفقراء المفضي (٩) إلى التحاسد والتقاطع
ووجود كل واحد من المعنيين فيما سوى الشرب من الاستعمال (١٠) أكثر من
وجوده في الشرب ، فكان (١١) بالتحريم أحق .

وأما نهي عن الشرب يشبه (١٢) به على غيره من الاستعمال كما نهي عن الغيبة
ينبه به على الذهيب . (١٣)

وأما قوله " فإنما يجرجر في جوفه نار جهنم " .

فالجرجره التصويت .

قال الشاعر :

جَرَجَرَلَمَّا عَضَّ الكَلُوبُ (١٤)

يعني مَوْتٌ . (١٥)

(١) في م : (وكان ماسواً) .

(٢) في ح : (لأن) .

(٣) في م : (السرب) .

(٤) في م : (معتسر) .

(٥) في م ، س : (اما الماء فيه) وفي ح (اما فيه) .

(٦) في ح : (المقتضي) .

(٧) (وأما) ساقطة من م ، س .

(٨) (لما) ساقطة من ح .

(٩) في ح (المقتضي) .

(١٠) (الاستعمال) مكررة في ح .

(١١) في م : (وكان) .

(١٢) في أ : (تنبيهه) ، وفي ح : (تنبيهه على غيره) .

(١٣) في أ : (تنبيهه به على المذهب) ، وفي ح : (لينبهه على المذهب)

(١٤) لم أقف عليه .

(١٥) (جرجر لما عضه الكلوب ، يعني موت) ساقطة من م ، س .

وقال الآخر: (١)

وَهُوَ إِذَا جَزَجَرَ بَعْدَ [الْهَبِّ] (٢)

جَزَجَرَ فِي حَنْجَرَةٍ [كَالْحَبِّ] (٣) (٤)

وقوله: "نارجهم" يعني (٥) سيصير يوم القيامة ناراً، فعبر عن الحال بالمال كما قال تعالى: (٦)

"إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا" (٨) (٩)

يعني أنه (١٠) يصير يوم القيامة ناراً. (١١)

(١) في ح: (وقال آخر).

هو الأغلب العجلي، وهو أحد المعمرين عمر في الجاهلية عمراً طويلاً، وأدرك الإسلام فأسلم، وحسن إسلامه، وهاجر واستشهد في موقعة نهاوند سنة ١٩ هـ، وقيل سنة ٢٠ هـ.

انظر: الأغاني ٢٩/٢١، خزانة الأدب "محققه" ٣٣٣/١، شخصيات كتاب الأغاني ١٠٧، ١٠٨، شعراء أمويون ١٣٥-١٤٥، الشعر والشعراء ٦١٧، طبقات الشعراء ١٥٢، المؤلف والمختلف ٢٢.

(٢) في م، أ، س: (العب)، في ح (التعب) والصحيح ما ذكرناه.

والهب: يقال هبت الركاب: أي قامت الإبل للسير، وهب البعير أي نشط، وهب الفحل من الإبل وغيرها يهب هباباً وهيباً واهتبأ أراد السفاد.

انظر - هب - لسان العرب ٧٧٨/١.

(٣) في أ، م، س: (كالحب) والصحيح ما أثبتناه.

والحب: الحرة الضخمة.

انظر - حب - لسان العرب ٢٩٥/١.

(٤) والبيت قاله الأغلب يصف فحلاً، وقال الصاغاني: ليس الرجز للأغلب وإنما هو لذكين.

انظر: - جر - الصحاح ٦١٢/٢، لسان العرب ١٣١/٤، تاج العروس ٩٥/٣، التكملة والذيل والملة ٤٤٧/٢، معجم مقاييس اللغة ٤١٣/١، شعراء أمويون ١٥٠.

(٥) في م (وقوله نارجهم، فالجرجرة يعني).

(٦) (تعالى) ساقطة من أ.

(٧) (إن) ساقطة من أ، م.

(٨) (وسيلون سعيراً) ساقطة من أ، م، س.

(٩) سورة النساء، آية (١٠).

(١٠) (أنه) ساقطة من أ، م.

(١١) قال السدي: إذا أكل الرجل مال اليتيم ظلماً يبعث يوم القيامة، ولهيب النار يخرج من فيه ومسامعه وأذنيه وعينه يهرف كل من رآه أنه أكل مال اليتيم.

انظر: تفسير الفخر الرازي ١٥١/٣.

فصل (١)

فإذا ثبت تحريم استعمالها فأكل فيها (٢) أو (٣) توضأ (٤) منها ، كان الطعام حلالاً والوضوء جائزاً ، وإنما يكون بالاستعمال (٥) عاصياً (٦) ، وإنما كان كذلك لأن النهي عنه لمعنى في الإناء ، لا لمعنى في الماء والطعام بخلاف الماء النجس الذي يختص النهي عنه لمعنى فيه لافي غيره .

والأصول مقررة (٧) على الفرق بين ورود النهي عن الشيء لمعنى فيه فيقتضي فساد المنهي عنه وبين وروده لمعنى في غيره ، فلا يقتضي فساد المنهي (٨) عنه كالنهي عن الصلاة في بقعه نجسة ، لما اختص لمعنى (٩) في البقعة بطلت . وفي الدار المغصوبة ، لما اختص لمعنى في (١٠) المالك لم تبطل (١١) .

(١) (فصل) ساقطة من م ، س .

(٢) في ح (فأكل منها) .

(٣) (أو) ساقطة من م .

(٤) في س : (وتوض) .

(٥) في ح : (وإنما يكون باستعماله) .

(٦) وقد نص الإمام الشافعي على ذلك في الأم ، واتفق عليه الشافعية .

انظر : الأم ١٠/١ ، المذهب ١٨/١ ، المجموع ٢٥١/١ .

(٧) في أ، ح : (والأصول مقدرة) .

(٨) في م : (المناهي) .

(٩) في ح (بمعنى) .

(١٠) في ح : (بمعنى في صفة المالك) .

(١١) فالنهي عن الشيء لذاته أو لوصف ملازم له يقتضي فساده ، والنهي عنه لوصف خارج عنه لا يقتضي فساده عند الجمهور .

والنهي عن الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة لمعنى فيهما ، فيقتضي الفساد كالنهي عن الصلاة في بقعة نجسة ، وفي الأرض المغصوبة النهي لمعنى خارج وهو أن الفاسب وضع يده عليها ظلماً وعدواناً ، أما البقعة نفسها فلا مانع ولا عيب فيها ، وهي مسألة خلافية أصولاً ، وفروعاً ، وفيها روايتان عن الإمام أحمد .

انظر : كشف الأسرار شرح النسفي على المنار ١٥٠/١ ، روضة الشاظر ٢٤ .

والأولى لمن أراد أن يتوقى ^(١) المعصية ويأكل ^(٢) ما في أواني الذهب والفضة أن يخرج الطعام والشراب منها ^(٣)، ثم يأكله إن شاء ، ولا يعصى ^(٤) به .
كما حكى أن فرقد [السبخى] ^(٥)، والحسن البصري حضرا وليمة بالبصرة ^(٦) فقدم إليهما طعاماً في إناء من فضة ، فقبض فرقد بيده عن الأكل منه فأخذ الحسن الإناء وأكبه على الخوان ^(٧)، وقال كل الآن إن شئت ^(٨).

(١) في م' ، س : (يتوقى) .

(٢) في أ ، م' ، س : (يأكل) .

(٣) في ح ، (منهما) .

(٤) في أ : (ولا فلا يعصى) .

(٥) في ح : (السبخى) ، وفي أ (السبخي) ، وفي م' ، س غير منقوطة (السبخى) وهو فرقد بن يعقوب السبخي ، نسبة إلى السبخة مكان بالبصرة ، وقيل بالكوفة صالح ، زاهد ، روى عن أنس وجمع ، وروى عنه الحمادان ، وهمام . فعفوه ، لكن قال عثمان الدارمي عن يحيى شقة ، كان فيه غفلة ورداة حفظ مات سنة ١٣١ هـ .

انظر : تاريخ ابن معين ٤٧٣/٢ ، تاريخ الدارمي ١٩٠ ، تهذيب التهذيب ٢٦٣/٨ تقريب التهذيب ١٠٨/٢ ، صفة الصفوة ٢٧١/٣ ، الكاشف ٣٢٦/٢ ، الكامل لابن عدي ٢٠٥٣/٦ ، ميزان الاعتدال ٣٤٥/٣ ، المجروحين ٢٠٤/١ .

(٦) البصرة : بالعراق ، والبصرة هي الحجارة الرخوة تضرب إلى البياض . وقال أبو بكر : سميت البصرة ؛ لأن أرضها التي بين العقيق وأعلى المريد حجارة رخوة .

انظر : معجم ما استعجم ٢٥٤/١ .

(٧) الخَوَانُ : والخَوَانُ : الذي يوكل عليه .

انظر : - خون - لسان العرب ١٤٦/١٣ .

في أ (على الخبز) وفي حاشية أ (الخوان) ، وفي هامش ح (الخبز) .

(٨) انظر القصة : البحر ل ٣٠ أ .

في نسخة أ بعد قوله " إن شئت " في أسفل الصفحة : يتلوه في الذي تليه ، وأمسأ اتخاذ الأواني ، وفي الحاشية : كمل الجزء الأول والحمد لله كثيراً .

فأما (١) اتخاذ أواني الذهب والفضة (٢) للادخار والزينة دون الاستعمال
ففيه وجهان : (٣)

أحدهما : يجوز لاختصاص الاستعمال بالتحريم .
والشأنى : لا يجوز (٤) ، لأن ادخالها (٥) دأع (٦) إلى استعمالها ، وما دعى (٧)
إلى الحرام كان حراماً ، كما مساك الخمر ، لما كان داعياً إلى تناولها (٨) كان
الإمساك حراماً .

(١) في نسخة أ قبل قوله فأما : بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله .

(٢) في م (اتخاذ أواني الفضة والذهب) .

(٣) حكى الماوردي الخلاف وجهين وكذا الشيرازي في المهذب والتنبيه والقاضي أبو الطيب ، والغزالي وكثيرون .

وحكاه البعض قولين منهم الشيخ أبو حامد ، والشاشي والبندنجي والشيخ نصر المقدسي ، وحكى في البحر الأمرين فقال : فيه قولان وقيل وجهان .

انظر : المهذب ١٨/١ ، التنبيه ١١/١ ، الوجيز ١١/١ ، فتح العزيز ٣٠٢/١ حلية العلماء ١٠١/١ ، روضة الطالبين ٤٤/١ ، المجموع ٢٥٢/١ ، منهاج الطالبين ٣ ، كفاية النبيه ل ٢٠ ب . المطلب المالي ل ١٥٩ أ ، التهذيب ل ١٣ أ .

(٤) وهو الصحيح من المذهب ، وقطع به بعضهم .

انظر : البحر ل ٣٠ أ ، الغاية القصوى ٢٠١/١ ، فتح العزيز ٣٠٢/١ . مختصر بافضل ٣٣/١ .

(٥) في ح : (لأن اتخاذها) .

(٦) في م ، ح ، س (داعي) .

(٧) في أ ، م ، س : (دعا) .

(٨) في ح : (إلى تناولها) .

فصل

وأما ضرب الثاني من الألوان فهو ^(١) ماسوى أواني ^(٢) الذهب والفضة
فضربان :

أحدهما : مالم يكن فاخراً ولا ثميناً كالصفر ^(٣) والنحاس ^(٤) ، والرصاص ^(٥)
والخشب والحجر ، فاستعمالها جائز إذا كانت طاهرة . ^(٦)
وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ^(٧) في تور ^(٨) من صفر ^(٩) ^(١٠) .

-
- (١) في ج : (وهو) .
(٢) في أ : (الألوان) .
(٣) الصفر : النحاس الجيد ، قيل سمي بذلك لأنه يشبه الذهب ويسمى أيضاً
(الشبه) .
انظر : - صفر - لسان العرب ٤/٤٦١ .
(٤) النحاس : ضرب من الصفر ، والآنية شديد الحمرة .
انظر - نحس - لسان العرب ٦/٢٢٧ .
(٥) الرصاص والرصاص : معروف من المعدنيات .
انظر : - رصاص - لسان العرب ٧/٤١ .
(٦) انظر : الأم ١/١٠ ، البحر ل ٣٠ ب ، نهاية المحتاج ١/٨٨ .
(٧) في م : (وقد روي عن النبي عليه السلام أنه توضأ) .
(٨) التور : إناء معروف تذكره العرب تشرب فيه وهو إناء من صفر أو حجارة
كالإجانة وقد يتوضأ فيه .
وقال ابن حجر : التور شبه الطست ، وقيل هو الطست .
انظر : - تور - الصحاح ٢/٦٠٢ ، لسان العرب ٤/٩٦ ، فتح الباري ١/٢٦٢ .
(٩) في أ : (توضأ في صفر) .
(١٠) أخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه والبيهقي عن عمرو بن يحيى عن
أبيه عن عبد الله بن زيد قال : جاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأخرجنا له ماء في تور من صفر فتوضأ " اللفظ لأبي داود .
وزاد البخاري والبيهقي " فتوضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين ،
ومسح برأسه فأقبل به وأدبر وغسل رجليه .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب الغسل والوضوء في المخفض
والقدح ١٠٠ ٦١/١ . سنن أبي داود : كتاب
الطهارة - باب الوضوء في آنية الصفر ١/٢٥٠ .
سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء بالصفر ١/١٥٩ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التطهر في سائر الألوان من الحجارة
والزجاج والصفر ١/٣٠ .

والضرب الثاني : أن يكون فاخراً شميناً فذلك ضربان :
أحدهما : أن تكون كثرة (١) ثمنه لحسن صنعة لالنفاسة (٢) جوهره كاواني الزجاج
المحكم ، والبلور (٣) المخروط فاستعمالها حلال (٤) ؛ لأن ما فيه من المنعـسـة
الحسنة (٥) ليس بمحرم ، وهو قبل الصنعة ليس بمحرم (٦) .
والضرب الثاني : أن [تكون] كثرة ثمنه لنفاسة جوهره كالعقيق (٨) والفيروزج
والياقوت والزبرجد (٩) ففيها قولان : (١٠)

-
- (١) في ح (أن يكون كثرة ثمنه) .
(٢) في أ ، م ، س : (ولنفاضة) .
(٣) البلور : حجر معروف ، وأحسنه ما يجلب من جزائر الزنج .
وفيه لغتان : كسر الباء مع فتح اللام مثل سنور ، وفتح الباء مع ضم اللام
وهي مشددة فيهما مثل تنور .
انظر: - بلر - المصباح المنير ٦٧/١
(٤) يجري جمهور الشافعية في البلور قولين ، لأنهم يعتبرونه من الجواهر النفيسة
وخالفهم الماوردي فقطع بجوازه .
انظر : التهذيب ل ١٣ أ ، البحر ل ٣٠ ب ، روضة الطالبين ٤٤/١ ، المجموع
٢٥٣/١ ، نهاية المحتاج ٩٢/١ .
(٥) (الحسنه) ساقطة من م ، س .
(٦) في ح (غير محرم) .
(٧) في س : (يكون) ، في أ ، م ، ح غير منقوطة (يكون) .
(٨) العقيق : خرز أحمر يتخذ منه الفصوص ، الواحدة عقيقة .
انظر - عقق - لسان العرب ٢٦٠/١٠ .
(٩) الزبرجد : هو الزمرد .
انظر - زيد - لسان العرب ١٩٤/٣ ، تهذيب اللغة ٢٦٠/١١ .
(١٠) أثبت الجمهور الخلاف قولين ، وأثبتت طائفة منهم القاضي حسين والصيمري
والغزالي والبيضاوي الخلاف وجهين .
انظر : التهذيب ل ١٣ أ ، الوسيط ٣٥٨/١ ، الغاية القصوى ١٧٤/١ ، ٢٠١ ،
المطلب العالي ل ١٦٠ ب ، تتممة الإبانة ل ٢٥ ب . نهاية المطلب ل ٢٠ أ .
وهذان القولان بناء على أن تحريم إنشاء الذهب ، والغضة لعينهما أولمعنى
فيهما ذكره البغوي في التهذيب .

أحدهما (١) : أن (٢) استعمالها حرام ؛ لأن المباحة (٣) بها أعظم ، والمفاخرة في استعمالها (٤) أكثر .

والقول الثاني (٥) : أن استعمالها خلال لاختصاص خواص الناس بمعرفتها وجهل أكثر العوام بها ، والذهب والفضة يعرف قدرهما الخاصة والعامة .

ويتفرع على هذين القولين استعمال (٦) الألوان المتخذة من الطيب الرفيع (٧) كالعود المرتفع (٨) ، والكافور (٩) المصاعد (١٠) ، والمعجون من المسك (١١) والعنبر . (١٢)

-
- (١) في أ : (أحدها) .
 (٢) (أن) ساقطة من ح .
 (٣) في ح : (المباحات) .
 (٤) في م : (في استعمال) .
 (٥) وهو الصحيح من المذهب .
 انظر : التهذيب ل ١٣ ١ ، التنبيه ١١ ، روضة الطالبين ٤٤/١ ، المجموع ٢٥٢/١ . كفاية الأخيار ١٠/١ ، منهاج الطالبين ٣ .
 (٦) (استعمال) ساقطة من م ، س .
 (٧) أي الذي قيمته مرتفعة .
 (٨) (كالعود المرتفع) ساقطة من أ ، وفي م ، س (كالكافور المرتفع) .
 (٩) في أ (كالكافور) .
 الكافور : أخلط تجمع من الطيب تركيب من كافور الطلع .
 وقال الليث : الكافور نبات له نور أبيض كنور الأقحوان .
 انظر : - كفر - لسان العرب ١٤٩/٥ .
 (١٠) (المصاعد) ساقطة من ح .
 (١١) المسك : قرب من الطيب ، وكانت العرب تسميه المشموم .
 انظر : - مسك - مختار الصحاح ٦٢٥ .
 (١٢) العنبر : من الطيب معروف ، وإنما سمي بذلك لأنه يتخذ من جلد سمكة بحرية . يقال لها العنبر .
 انظر - عنبر - الصحاح ٧٥٩/٢ ، لسان العرب ٦١٠/٤ .

فيخرج (١) على وجهين (٢) :

- أحدهما : يحرم استعمالها لحصول (٣) المباهاة والمفاخرة بها .
- والثاني : لا يحرم استعمالهما لانصراف عوام الناس عنها .
- فأما غير المرتفع كالصندل والمسك فاستعمالهما (٤) جائز .

-
- (١) في م ، س : (فتخرج) ، وفي ح غير منقوطة (فخرج) .
- (٢) ذكر الشاشي أن بعض الأصحاب فرع على هذه الأواني المتخذة من الجواهر الثمينة الأواني المتخذة من الطيب كالعود المرتفع والكافور المصاعد والعنبر ، قال وفي جوازه قولان .
- ونقل ابن الرفعة عن الماوردي حكاية الوجهين ، وذكره الروياني وجهين مخرجين
- انظر : البحر ل ٣٠ ب ، كفاية النبيه ل ٢١ أ ، حلية العلماء ١٠٢/١ .
- (٣) في أ ، م ، ح : (بحصول) .
- (٤) في م ، ح (فاستعمالها) .
- (٥) قال الروياني : " وفي غير المرتفع من المسك والصندل وجه واحد يجوز استعماله " .
- انظر : البحر ل ٣٠ ب .

٦ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : وأكره المغيب (٢) بالفغة لئلا يكون شارباً على فغة (٣)، وهذا صحيح (٤).

اعلم أن المغيب بالفغة ضربان :

أحدهما : أن يكون التضييب في جميع الإناء .

والشاني : أن يكون في بعضه .

فإن كان التضييب في جميع الإناء حتى قد غطى (٥) جميعه وغشي (٦) سائرره فاستعماله حرام كالمعمت (٧) من أواني الفغة والذهب . (٨)

(١) في أساقطة ، وفي ح (رضي الله عنه) .

(٢) المغيب : هو الذي عمل فيه فغة ، قال الجوهري : هي حديدة عريضة يغيب بها الباب ، قال البعلبي : يريد - والله أعلم - أنها في الأمل كذلك ثم تستعمل من غير الحديد ، وفي غير الباب .

انظر : فيب - الصحاح ١/١٦٨ ، لسان العرب ١/٥٤١ ، المطلع ٩ ،

في المختصر : (وأكره مغيب) .

(٣) انظر : مختصر المعزني ١ .

(٤) (وهذا صحيح) ساقطة من أ ، ح .

(٥) في أ ، ح ، س (قد غطا) .

(٦) في أ ، ح ، س (وغشا) .

(٧) في ح (كالمعمت) .

والمعمت : الذي لا جوف له ، ويقصد به هنا المصنوع كله من الذهب والفضة .

انظر : - صمت - لسان العرب ١/٢٥٧ .

(٨) انظر : مغني المحتاج ١/٣٠ ، الحواشي المدنية ١/٣٣ ، كفاية النبيه ١٢٢ .

وقال أبو حنيفة (١) : استعماله جائز .

لأنه إناء جاورته ففة أو ذهب فجاز (٢) استعماله كما لو أخذ إناء بكفه وفيها خاتم .

قال : ولأن الففة تابعة للإناء فأشبه الثوب المطرز ، وما كان سداً (٣) من حرير ، ولحمته (٤) قطن .

ودليلنا : رواية عبد الله (٥) بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من شرب من إناء ذهب أو ففة ، أو إناء فيه شيء من ذلك ، فإنما يجرجر في بطنه (٦) نار جهنم" (٧) . وهذا نص .

(١) أجاز أبو حنيفة استعمال المضرب ، ولكن على المستعمل أن يتقي موقع الففة وكره أبو يوسف ذلك ، ولمحمد قول يروى مع أبي حنيفة ، وقول مع أبي يوسف أما المموه فقد أجاز استعماله أبو حنيفة ، وكره استعماله أبو يوسف ومحمد .

انظر : الهداية ٧٩/٤ ، البناء ١٨٨/٩ ، شرح العناية ٨/١٠ ، حاشية سعد الله ٨/١٠ ، نتائج الأفكار ٧/١٠ ، درر الحكام ٣١١/١ ، تبیین الحقائق ١١/٦ .
وعند المالكية في الإناء المغشى والمموه والمضرب وذي الحلقة قولان ، ففي المغشى والمموه القولان بالجواز والمنع ، والمضرب فيه القولان بالمنع والكراهة انظر : مختصر خليل ١٢ ، شرح الخريش ١٠١/١ ، الفواكه الدواني ٤١٧/٢ .
- وللحنابلة في الضبة الكبيرة قولان :

أحدهما : يحرم استعمالها على الصحيح من المذهب وعليه جمهورهم .

والثاني : لا يحرم ، وهو اختيار ابن عقيل .

وفي المموه قولان : أحدهما أنه كالعمت ، والثاني لا .

انظر : الإنصاف ٨٢/١ ، المغني ٦٥/١ ، المبدع ٦٧/١ .

(٢) في ج (فلم يحرم استعماله) .

(٣) السدي : خلاف اللحمية ، وهو ما يمد طولاً في النسيج .

انظر - سدي - المصباح المنير ٢٩١/١ .

(٤) لحمية الثوب : بالفتح ما ينسج عرضاً والغم لغة .

انظر : - لحم - المصباح المنير ٢١٣/٢ .

(٥) في ج (عبد الله) .

(٦) في ج (في جوفه) والصحيح ما أثبتناه .

(٧) أخرجه الدارقطني والبيهقي واللفظ لهما من طريق يحيى بن محمد الجاري عن

زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن عبد الله بن عمر ، وزاد البيهقي

في رواية له عن جده عن ابن عمر ، وقال : أظنه وهماً ، وقال الدارقطني فـ

الطريق الأول : إسناده حسن ، وقال الحاكم في علوم الحديث : واللفظة "أو إناء" =

ولأن غشاء الإناء من الذهب والفضة هو إناء من ذهب أو فضة جاوره غيره ،
وأواني الذهب والفضة لا يحل (١) استعمالها لمجاورة (٢) غيرها .

ولأن أواني الذهب والفضة إنما حرم (٣) استعمالها: إما لما فيها مسنن
المباهاة والمفاخرة ، وإما لما فيها من انكسار قلوب الفقراء ، وإما لما فيها
من السرف .

وكل هذه المعاني موجودة في المصطب كوجودها في المصمت (٤) ، فوجب أن يكون
محرمًا كتحریم المصمت .

وأما قوله : إنه إناء جاورته فضة أو ذهب ، فليس بمحیی ، وإنما هو
إناء من (٥) فضة ، أو ذهب (٦) جاوره غيره على أنهما لو استويا لكان تغليب
الحظر أولى .

وأما قوله : إن الفضة تابعة فصار (٧) كالشوب المنسوج من حریر وغيره فغير
مسلم ؛ لأنه ليس لأحد أن يجعل الفضة تابعة لغيرها في الإباحة إلا ولغيره أن يجعل
غير الفضة تابعاً للفضة في التحريم .

== فيه شيء من ذلك لم نكتبها إلا بهذا الإسناد ، ويحيى بن محمد راوي تلك الزيادة
قال البخاري يتكلمون فيه ، وقال ابن عدي : هذا حديث منكر ، كذا في الميزان
وفي الكاشف : ليس بالقوي ، وفي الميزان أيضا : رواية يحيى بن زكريا بسنن
إبراهيم وليس بالمشهور ، قال ابن القطان : هذا الحديث لا يصح ، زكريا وأبوسه
لا يعرف لهما حال .

انظر: سنن الدارقطني: كتاب الطهارة - باب أواني الذهب والفضة ٤٠/١ ، السنن
الكبرى : كتاب الطهارة - باب النهي عن الإناء المفض ٢٩/١ ، ميزان الاعتدال
٤٠٦/٤ ، التعليق المغني ٤١/١ ، الجوهر النقي ٢٩/١ ، معرفة علوم الحديث ١٣١ ، إرواء الغليل ٧٠/١

(١) في أ: (لا يجوز) .

(٢) في م، س: (للمجاورة) ، في أ: (بمجاورة) .

(٣) في ج: (إنما يحرم) .

(٤) (كوجودها في المصمت) ساقطة من م، س ، وفي ج (لوجودها) .

(٥) (من) مكررة في س .

(٦) في ج: (إناء من ذهب أو فضة) .

(٧) في م، س: (فصارت) .

ثم الفرق بين الثوب المنسوج من الحرير وغيره، وبين (١) الإناء من الفضة أن الحرير مباح لجنس من الناس وهو النساء، فجاز أن يعطى عن يسيّره مع غيره وأواني الذهب والفضة (٢) لم يأت الشرع بإباحته لأحد، فلم يعف عنه مع غيره.

فصل

وإن كان التضييب في بعض الإناء دون جميعه فغريبان:

أحدهما (٣): أن يكون بالفضة.

والثاني: أن يكون بالذهب.

فإن كان بالذهب فاستعماله حرام (٤): لأن في (٥) الذهب مباحة وسرفاً.

وإن كان بالفضة فعلى أربعة أضرب (٦):

(١) في ح: (ومن).

(٢) في ح: (وأواني الفضة والذهب).

(٣) في أ: (أحدها).

(٤) المضيب بالذهب فيه طريقان:

الأول: القطع بالتحريم سواء كثرت الفضة، أو قلت لحاجة أو لزينة.
وبهذا قطع الشيرازي، والماوردي، وأبو العباس الجرجاني... وغيرهم من العراقيين
والطريق الثاني: أنه كالمضيب بالفضة وهو قول الخراسانيين.

وصح النووي الطريق الأول.

انظر: المذهب ١/١٩، فتح العزيز ١/٣٠٦، ٣٠٨، روضة الطالبين ١/٤٦، المجموع ١/٢٥٦،
منهاج الطالبين ٣، التحرير ١/٦١.

(٥) (في) لاقطة من م، س.

(٦) للشافعية في المضيب بالفضة أربعة أوجه:

أحدها: ما ذكره الماوردي.

والثاني: إن كان في موضع الاستعمال كموضع فم الشارب حرم، وإلا فلا وهو قول
أبي إسحاق المروزي.

والثالث: يكره ولا يحرم بحال، وهو قول أبي علي الطبري.

والرابع: يحرم بكل حال، وهو قول الشيخ أبي محمد.

قال النووي: والأصح من هذه الأوجه الأول.

ومن صححه قال: ويحمل نص الشافعي عليه.

انظر: المذهب ١/١٩، التنبيه ١١، المجموع ١/٢٥٨، روضة الطالبين ١/٤٥،
التحرير ١/٦١.

أحدها : أن يكون كثيراً^(١) لغير حاجة^(٢) ، فاستعماله حرام ، لما فيه من المباحة .

والغرب الثاني^(٣) : أن يكون كثيراً لحاجة فإن كان في أعالیه وموقع الشرب منه كان استعماله حراماً^(٤) .

قال الشافعي : لئلا يكون^(٥) يكون شارباً على ففة .

والغرب الثالث : أن يكون يسيراً لحاجة^(٦) فاستعماله جائز .

لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له قعقة^(٧) فيها حلققة^(٨)

(١) حد الكثرة والقلّة : الكثير ما يستوعب جزء من الإناء كاسفله أو جانباً من جوانبه أو تكون مرقه أو شفته أو غيرهما من الأجزاء كله ففة ، والتليل ما دون ذلك .

واستبعد إمام الحرمين هذا ، وقال : لعل الوجه أن يقال ما يلعب على البعد للنظر فهو كثير ، وما لا يلعب فهو قليل ، وقال الرافعي : ولو بحث باحث عن حد البعد فلا يجد مرجعاً فيه إلا العرف والعادة ، وإذا كان كذلك فلو رجعنا في الفرق بين الصغير والكبير إلى العرف والعادة ، وطرحنا الوسطة لما كان به بأس ، وقد فعل بعض الأصحاب ذلك ، وقال المرجع في الفرق بين الصغير والكبير إلى العرف والعادة .

انظر: فتح العزيز ٣٠٨/١ ، المطلب العالي ل ١٦٦ ب ، فتح الباري ٨٨/١٠ .

(٢) معنى الحاجة : غرض يتعلق بالتغيب سوى الزينة كإصلاح موضع الكسر ونحوه ولا يتجاوز به موضع الكسر إلا بقدر ما يستمسك به ، ولا يشترط العجز من التغيب بنحاس وحديد وغيرهما .

انظر: الوسيط ٣٥٩/١ ، فتح العزيز ٣٠٨/١ ، روضة الطالبين ٤٥/١ ، المجموع ٢٥٨/١ .
(٣) (أن يكون كثيراً لغير حاجة فاستعماله حرام لما فيه من المباحة ، والغرب الثاني) ساقطة من ح .

(٤) في أ ، م : (حرام) .

حكاه ابن الرفعة عن الماوردي ، وقال : قال بعض المرازه الكثير للحاجة فيه وجهان . وقال في التتمة : الكثير للحاجة فيه وجهان . أحدهما : لا يكره للحاجة .

الثاني : لا يباح لأجل الكثرة .

انظر: تتمة الإبانة ل ٢٦ ب ، كفاية النبيه ل ١٢٢ .

(٥) في أ ، م ، س : (لأن لا يكون) .

(٦) (الحاجة) ساقطة من م ، س .

(٧) القعقة : الإناء الفخم ، تشعب من سبعة إلى عشرة .

انظر: - قمع - لسان العرب ٢٧٤/٨ ، فقه اللغة ٢٦٤ .

(٨) في م ، س : (فيها حلققتين) .

من فضة (١).

وكان له سيف (٢) قبيعة (٣) قائمته (٤) فضة (٥).

(١) والمرووي أن قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت فيه سلسلة من فضة .
أخرج البخاري عن ماسم الأهل قال : رأيت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عند أنس
ابن مالك وكان قد اندفع فسلسته بفضة قال وهو قدح جيد عريض من نضار، قال:
قال أنس : لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا القدح أكثر من
كذا وكذا ، قال : وقال ابن سيرين إنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس
أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة ، لا تغيرن شيئاً
صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه .

قال ابن حجر: " وحكى البيهقي عن موسى بن هارون أو غيره أن الذي جعل
السلسلة هو أنس لأن لفظه فجعلت مكان الشعب سلسلة ، وجزم بذلك ابن العلاح ،
قلت ، وفيه نظر لأن في البخاري عن ماسم قال : وقال ابن سيرين إنه كان فيه
حلقة من حديد ... فهذا يدل على أنه لم يغير فيه شيئاً .

انظر: صحيح البخاري : كتاب الأشربة - باب الشرب من قدح النبي صلى الله عليه
وسلم ١٤٧/٧ ، فتح الباري ٨٧/١٠ ، تلخيص الحبير ٥٢/١ .

(٢) في م، س : (وكان لسيفه) .

(٣) القبيعة : التي على رأس قائم السيف ، وهي التي يدخل القائم فيها ، وربما
اتخذت من فضة على رأس السكين ، وقيل : هي ما تحت شارب السيف مما يكون
فوق الغمد فيجيء مع قائم السيف ، والشاربان : أنفان طويلان أسفل القائم
أحدهما من هذا الجانب ، والآخر من هذا الجانب ، وقيل : قبيعة السيف رأسه
الذي فيه منتهى اليد إليه ، وقيل قبيعته ما كان على طرف مقبضه من فضة
أو حديد .

انظر: - قبع - لسان العرب ٢٥٩/٨ ، شرح السيوطي على سنن النسائي ١١٩/٨ .

(٤) في م ، ح ، س : (قائمة) .

(٥) رواه أصحاب السنن من حديث جرير بن حازم عن قتادة عن أنس ، ومن طريق هشام
عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عرسل .

قال أبو داود : أقوى هذه الأحاديث حديث سعيد بن أبي الحسن والباقية ضعاف .
وقال الدارمي : زعم الناس أنه هو المحفوظ .

وأخرجه الترمذي ، والنسائي من حديث همام عن قتادة عن أنس ، وله طريق غسير
هذه رواها النسائي عن حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف وله رواية قال :
" كانت قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة " وإسناده صحيح ، وفي
الترمذي من حديث طالب بن حبيب عن هود بن عبد الله بن سعد عن جده هو مزيعة
قال : دخل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة ، قال
طالب فسألت عن الفضة فقال : " كانت قبيعة سيفه فضة " قال الترمذي : هذا
حديث غريب .

- وأهدى في بدنه عام حجه جمل لأبي جهل^(١) في أنفه برة^(٢) من فضة^(٣) .
والغرب الرابع : أن يكون يسيراً لغير حاجة فاستعماله ليس بحرام^(٤) .
وفي كراهة^(٥) استعماله وجهان : (٦)

- == انظر: سنن الدارمي : كتاب السير - باب في قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢/٢٢١ ، سنن أبي داود : كتاب الجهاد - باب في السيف يحل ٢/٣٠ ، ٣١ ، سنن الترمذي : أبواب الجهاد : باب ما جاء في السيوف وحليتها ٣/١١٨ ، سنن النسائي : كتاب الزينة - حلية السيف ٨/٨١٩ ، تلخيص الحبير ١/٥٢ .
- (١) عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي ، أئد الناس عداوة للنبي صلى الله عليه وسلم في صدر الإسلام ، وأئد سادات قريش وأبطالها ودهاتها فسي الجاهلية ، كان يقال له أبو الحكم فدماه المسلمون أبا جهل ، قتل في وقعة بدر .
- انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٢/٧١٠ ، عيون الأخبار ١/٢٣٠ ، الأعلام ٥/٨٧ .
- (٢) البرة : الحلقة في أنف البعير ، وقال الأصمعي : تجعل في أحد جانبي المنخرين . انظر: برقي النهاية ١/١٢٢ ، الفائق ١/٩٣ ، لسان العرب ١٤/٧١ .
- (٣) أخرجه ابن ماجة وأحمد عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة بدنه فيها جمل أحمر لأبي جهل في أنفه برة من فضة واللفظ لأحمد ، ورواه أبو داود عن ابن إسحاق قال : قال عبد الله يعني ابن أبي نجيح حدثني مجاهد عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى عام الحديبية في هدايا رسول الله صلى الله عليه وسلم جملاً كان لأبي جهل في رأسه برة من فضة ، قال ابن منهال برة من ذهب ، زاد النفيلى يغيظ بذلك المشركين . قال المنذري : في إسناده محمد بن إسحاق .
- انظر: مسند الإمام أحمد ١/٢٣٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، سنن ابن ماجة : كتاب المناسك باب الهدى من الإناث والذكور ٢/١٠٣٥ سنن أبي داود : كتاب المناسك - باب في الهدى ٢/١٤٥ ، مختصر سنن أبي داود ٢/٢٨٨ .
- (٤) وفي وجه حكاه الخراسانيون أنه يحرم . انظر: المجموع ١/٢٥٨ ، كفاية النبيه ل ٢٢ .
- (٥) في ج : (وفي كراهية) .
- (٦) حكاه ابن الرفعة عن الماوردي . انظر: كفاية النبيه ل ٢٢ أ .

أحدهما: غير مكروه كالشوب المطرز بالحريز. (١)
والثاني: مكروه بخلاف الطراز، لأن الحريز أخف لإساحته لجنس من الناس، فكان حكمه أخف (٢) من الفضة التي لم تستبح (٣) أوانيها لجنس.

(١) (بالحريز) ساقطة من ح.
(٢) (من الناس فكان حكمه أخف من) ساقطة من أ، ح.
(٣) في م'، ح، س (لم تستبيح).

٧ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا بأس بالوضوء من ماء مشرك (٢) ، وبفضل [وضوئه] (٣) ما لم تعلم (٤) نجاسته (٥) . توفى عمر رضي الله عنه (٦) من ماء فسي [جرة] (٧) نصرانية (٨) .

وهذا كما قال : المشركون على أهل الطهارة في أبدانهم وثيابهم وأوانيهم وهو قول الفقهاء . (٩)

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، وفي ح (رضي الله عنه) .
(٢) الجمهور على أن المشرك من اتخذ مع الله إلها آخر، وعلى أن أهل الكتاب ليسوا بمشركين ومن العلماء من أطلق عليهم اسم الإشراف لقوله تعالى: " إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ " أي يكفر به ، والمراد بالمشرك هنا الكفار، سواء كانوا أهل الكتاب أو غيرهم .
انظر: البحر المحيط ٢٧/٥ ، المجموع ٢٦٥/١ ، المغني ١٦٨/١ .
(٣) في أ، م، س : (وضوئه) .
(٤) في أ، م، س والمختصر: (يعلم) .
(٥) في أ: (نجاسة) .
(٦) (رضي الله عنه) ساقطة من أ .
(٧) في أ، م، س: (جر) .
قال النووي : ذكر في المذهب وغيره جر، ورواه الشافعي في الأم جرة نصرانية بالهاء وهو الصحيح .
والجر : آنية من خزف الواحدة جرة ، والجمع جَرٌّ وجَرَارٌ .
وقال ابن فارس : الجر : سلاخة حرقوب البعير يجعل ذلك وعاء .
انظر: حلية الفقهاء ٣٨ ، - جر - لسان العرب ١٣١/٤ .
(٨) رواه الشافعي والبيهقي عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب توفى من ماء نصرانية في جرة نصرانية .
انظر: الأم ٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التطهر في أواني المشركين إذا لم يعلم نجاسة ٣٢/١ .
(٩) انظر: المبسوط ٩٧/١ ، كفاية النبيه ل ٢١ أ .

وحكي عن أحمد (١)، وإسحاق (٢) وداود (٣) : أنهم أشجاس يحرم استعمال
مالا قوه بأجسادهم استدلالاً بقوله تعالى (٥) : " إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ مَا بِهِمْ هَذَا " (٦) فنص على نجاستهم .

ودلينا قوله تعالى " [الْيَوْمَ] (٧) أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ هِلَّ لَكُمْ " (٨) .

ومعلوم أن طعامهم معنوع بأيديهم (٩) ومياهم ، وفي أوانيهم فيدل على
طهارة ذلك كله .

(١) المشركون عند الحنابلة قريبان :

أ - أهل الكتاب ، وهؤلاء يباح أكل طعامهم وشرابهم ، والأكل في أوانيهم
مالم يتحقق من نجاستها ، وفي كراهة استعمال أوانيهم روايتان ، وفي
قول المنع من استعمالها مطلقاً ، وأما شياهم مما لم يستعملوه ، أو علا
منها كالعمامة ، والثوب الفوقاني فهو ظاهر لا بأس بلبسه ومالاقسى
عوراتهم كالسراويل فقال أحمد : أحب إلي أن يعيد من على فيه فيحمل على
وجهين :

أحدهما : وجوب الإمادة ، والثاني : لا يجب .

ب - غير أهل الكتاب وهم المجوس ، وعبدة الأوثان ونحوهم ففيه قولان :
أحدهما : المنع في الأواني والشيا من لا تباح ذبيحته ، ولا يوكل مسن
طعامهم إلا الفاكهة .

والثاني : أن حكمهم حكم أهل الكتاب ، وشياهم وأوانيهم طاهرة مباحة
الاستعمال مالم يتيقن نجاستها وأما بدن الكافر فظاهر عند جماعة كثيابه
وكذا طعامه وماؤه .

انظر : الفروع ١/١٠٠ ، ١٠١ ، المحرر ١/٧ ، المبدع ١/٦٩ ، المغني ١/٦٨ ، ٦٩ ،
الإنصاف ١/٨٥ ، ٨٦ .

(٢) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المعروف بابن راهويه مالم
خراسان في عصره ، أخذ عنه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وغيرهم ، ولد سنة ١٦١ ، وقيل
١٦٦ هـ وتوفي سنة ٢٣٨ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٦/٣٤٥ ، الجرح والتعديل ٢/٢٠٩ ، سير أعلام النبلاء ١١/٣٥٨
صفة الصفوة ٤/١١٦ ، طبقات الحنابلة ١/١٠٩ ، الوافي بالوفيات ٨/٣٨٦ .

(٣) انظر : المجموع ١/٢٦٤ ، البحر ٣١ ب .

(٤) تبع ابن حزم داود في ذلك وقال : إن كل ما كان من الكفار نجس .

وحكى ابن كثير نجاسة بدن الكافر من بعض الظاهرية .

انظر : المحلى ١/١٢٩ ، تفسير ابن كثير ٣/٣٨٢ .

(٥) (تعالى) ساقطة من أ .

(٦) سورة التوبة آية (٢٨) .

(٧) في أ، م، ح، س : (قل) وهو خطأ ، لأن الآية التي فيها قل تمامها : " قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ
الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ " وليست مرادة هنا ، ولا شاهد فيها .

(٨) سورة المائدة آية (٥) .

(٩) في أ، ح : (بأبدانهم) .

- وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم " شرب ماء من (١) مزادة (٢) وثنية (٣) .
- وروي أن (٤) عمر رضى الله عنه توفى من ماء في [جرة] (٥) نصرانية (٦) .
- ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٧) قد كان يأذن للمشركين في دخول مسجده

- (١) في ح (شرب من ماء) .
- (٢) المزادة: التي يحمل فيها الماء وهي ما فثم بجلد ثالث بين الجلدين ليتسع، سميت بذلك لمكان الزيادة .
- انظر: - زيد - لسان العرب ١٩٩/٣ .
- (٣) روي من حديث طويل أخرجه البخاري ومسلم والبيهقي وأحمد والدارقطني وليس في الحديث تصريح بأنه شرب من مزادة المشركة وإنما يفهم من رواية الدارقطني: " ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم برؤاء فأفرغ فيه من أفواه المزادتين أو السطحيحتين ثم تمضمض ثم أعاده " أنه استعمله وأنها طاهرة، وفي رواية للبيهقي " فمضمض في الماء فأعاده في أفواه المزادتين أو السطحيحتين "، وفي رواية مسلم: " فشربنا ونحن أربعون رجلاً عطاش حتى رويناً " .
- يفهم من هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم من ضمن الأربعين الذين شربوا .
- قال النووي: وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم توفى منه مريحاً لكن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم توفى منه ، لأن الماء كان كثيراً ، وإن لم يكن توفى فقد أعطى الجنب ما يغتسل به وبهذا يحمل المقصود وهو طهارة إناء المشرك .
- انظر: صحيح البخاري: كتاب التيمم - باب المعيد الطيب وفوء المسلم يكفيه من الماء ٩٣/١ ، صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ٣١٢/١ ، مسند الإمام أحمد ٤/٤٣٤ ، ٤٣٥ ، سنن الدارقطني: باب الوضوء والتيمم من آنية المشركين ١/٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب التطهر في أواني المشركين إذا لم يعلم نجاسة ٣٢/١ ، باب فصل الجنب ووضوء الحدث إذا وجد الماء بعد التيمم ٢١٨/١ .
- (٤) في ح (وروي عن عمر) .
- (٥) في أ (توفى وحز نصرانية) ، وفي م ، س: (توفى من جر نصرانية) ، في ح (في جر) .
- (٦) سبق تخريجه ص ٢٨٩ .
- (٧) (وسلم) ساقطة من أ .

وربط شمامة بن أشال (١) حين أراه على سارية (٢) في المسجد (٣)، ولو كان نجساً (٤)، لكان أولى الأمور به تطهير مسجده منه ؛

ولأن الاعتقاد لا يوثق في تنجيس الأعيان ، ولو كان سوء معتقدهم (٥) ينجس ما كان طاهراً لكان حسن معتقدا يظهر ما كان نجساً .

فأما قوله تعالى (٦) : " إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ " (٧) ففيه تأويلان : (٨)

(١) في أ : (بن اياد) وفي م ، س : (احاد) .

وشمامة بن أشال - بضم الهمزة وتخفيف الشاء المثلثة - بن النعمان بن مسلمة بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع الحنفي اليمامي، سيد أهل اليمامة، أراه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أطلقه فأسلم وحسن إسلامه، ولم يرتد مسع من ارتد من أهل اليمامة ولا خرج من الطامة قط .

انظر: الاستيعاب ٢٠٥/١، الإمامة ٢٠٤/١، تهذيب الأسماء واللغات ١٤٠/١، الجرح والتعديل ٤٦٥/١، الأعلام ١٠٠/٢ . أسد الغابة ٢٩٤/١، تجريد أسماء الصحابة ٦٩٨

(٢) السارية : الأسطوانة من حجر أو آجر والجمع السواري .

انظر: - سري - الصحاح ٢٣٧٦/٦، تاج العروس ١٠/١٧٣ .

(٣) أخرجه البخاري عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له شمامة بن أشال فربطوه بسارية من سواري المسجد .

انظر: صحيح البخاري : كتاب العلاء - باب دخول المشرك المسجد ١٢٧/١ .

(٤) في أ : (ولو كانوا نجاساً) ، وفي ج : (ولو كانوا أنجاساً) .

(٥) في أ ، م ، س : (ولو كان بسوء معتقده) .

(٦) (تعالى) : ساقطه من أ .

(٧) سورة التوبة آية (٢٨) .

(٨) ذكر الماوردي في تفسيره النكت والعيون أربعة أقاويل :

الأول والثاني : مذكوره في الحاوي .

والثالث : أنه لما كان علينا أن نتجنبهم كما نتجنب الأنجاس ، ونمنعهم من مساجدنا كما نمنعها من الأنجاس ، فعاروا بالاجتناب في حكم الأنجاس ، وهذا قول كثير من أهل العلم .

والرابع : أن النجس ههنا بمعنى الأخبث لما فيهم من خبث الظاهر بالكفر، وخبث الباطن بالعداوة، قاله مقاتل .

انظر: النكت والعيون ١٢٦/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٠٣/٨، أحكام القرآن لألكيا الهراسي ١٨٥/٣، تفسير الطبري ١٠٦، ١٠٥/١٠، النهر الماد لأبي حيان

٢٧/٥، البحر المحيط ٢٧/٥، أحكام القرآن لابن العربي ٩١٣/١ .

أحدهما: أنهم أنجاس الأبدان كنجاسة الكلب والخنزير.

وهذا قول عمر بن عبدالعزيز ، وقال الحسن البصري كذلك ، وأوجب الوضوء على كل من صافحهم .

والثاني : وهو قول الجمهور أنه ساهم أنجاساً (١)؛ لأنهم لا يغتسلون من الجنابة فصاروا لما وجب عليهم من (٢) الغسل كالنجاسة التي يجب (٣) غسلها لا أنهم فـسـسـي أبدانهم أنجاس .

فصل (٤)

في إذا ثبت طهارة (٥) المشركين فهم على ثلاثة أضرب :

فرب منهم يرون اجتناب الأنجاس كاليهود والنصارى ، فاستعمال (٦) مياههم والملاة في ثيابهم جائزة . (٧)

وفرب منهم لا يرون اجتنابها ، ولا يعتقدون العبادة في استعمالها كالدهريّة (٨) ، والزنادقة (٩) ، فيجوز استعمال مياههم ، والملاة في ثيابهم لأن الأمل فيها الطهارة ،

(١) في م: (أنه ساهم نجساً) .

(٢) (من) ساقطة من أ، م، س .

(٣) في أ: (التي تجب) ، وفي ح غير منقوطة (تجب) .

(٤) (فعل) ساقطة من م' ، س .

(٥) في ج: (نجهاراً) .

(٦) في أ ، م' ، س: (واستعمال) .

(٧) قال النووي : يكره استعمال أواني أهل الكتاب وثيابهم .

انظر: المجموع ٢٦٣/١ .

(٨) تطلق الدهرية على الذين أنكروا الاعتقاد في الله ، وأنكروا خلق العالم ولم يسلموا بما جاءت به الأديان الحقّة ، وقالوا بقدّم الدهر وأنّ المادّة لا تفتنى ، وأنّ كلّ ما حدث في العالم إنّما يردّ إلى فعل القوانين الطبيعيّة ، وقولهم بقدّم الدهر ، هو أبرز أقوالهم بل هو المحور الذي يدور عليه مذهبهم ويميزهم عن غيرهم .
انظر : دائرة المعارف الإسلاميّة ٣٣٧/٩ .

(٩) يرى ابن خشيّش الحنبلي المتوفى سنة ٢٥٣هـ ، أنّ الزنادقة خمس فرق .

أ - الذين ينكرون الخلق والخالق ، وذلك بردهم العالم إلى خليط غير ثابت .

ب - المانوية أصحاب " ماني" .

ج - المزدكية وهم الشنوية أصحاب " مزدك" .

د - العبدكية : وهم زهاد لا يأكلون الحيوان .

هـ - المعظلة : وهم ينكرون الخالق المدبر ويزعمون أنّ الناس بمنزلة النبات .

ونكرها (١) خوفاً من حلول النجاسة .

والغرب الثالث : أن لا يجتنبوها ، ويرون العبادة في استعمالها كالبراهمة (٢) من الهند وطائفة من المجوس (٣) يرون استعمال الأبول قريبة ، فاستعمال مياههم جائز وإن كان مكروهاً . (٤)

= ويرى الإمام أحمد بن حنبل أن الجهمية والمعتزلة الذين يقولون أن القرآن مخلوق هم الزنادقة .

انظر : مقدمة الرد على الجهمية والزنادقة ٥١ .

(١) في أ : (ويكرها) .

(٢) البراهمة أو الهندوس : منسوبون إلى الديانة الهندوسية أو البرهمية وهي دين الغالبية في الهند ، وليس لها مؤسس يمكن الرجوع إليه كمصدر لتعاليمها وأحكامها ، وهذه الديانة تجمع بين الوثنية الساذجة والآراء الفلسفية ، والزهد الصادق ، تجد كل هذا ممترجا بعضه ببعض حتى يتعسذر للإمام بالدين كله جملة واحدة ، وهم يقدسون البقر ويحرمون أكل اللحم بتاتا . انظر : ذيل الملل والنحل ٩ ، ١٢ .

(٣) المجوس : وهم من لهم شبهة كتاب ، فإن المحف التي أنزلت على إبراهيم عليه السلام قد رفعت إلى السماء لأحداث أحدثها المجوس ، ولهذا يجوز عقد العهد والذمام معهم ، وينحى بهم نحو اليهود والنصارى ، إذ هم من أهل الكتاب ، ولكن لا يجوز مناكحتهم ، ولا أكل ذبائحهم ، فإن الكتاب قد رفع عنهم وهم يعظمون النار لمعان فيها منها أنها جوهر شريف علوي ، ومنها : أنها ما أحرقت الخليل إبراهيم ، ومنها ظنهم أن التعظيم لها ينجيهم في المعاد من عذاب النار .

انظر : الملل والنحل ١/٢٥٥ .

(٤) الحكم في الأضراب الثلاثة بجواز استعمالها مع الكراهة ، إذا لم يتيقن الطهارة فإن تيقن طهارتها فلا يكره .

وفي الغرب الثالث وجه آخر : أنه لا يعص استعمال مياههم ، لأنهم يتدينون باستعمال النجاسة ، كما يتدين المسلمون بالماء الطاهر ، فالظاهر من أوانبيهم وشبابهم النجاسة .

انظر : المهذب ١/٢٠ ، حلية العلماء ١/١٠٣ ، ١٠٤ ، التهذيب ١٩ ب ، المجموع

١/٢٦٤ ، مغني المحتاج ١/٣١ ، كفاية النبيه ل ٢١ ب .

وأما العلة في ثيابهم فتجوز (١) فيما لم يلبسوه (٢) كثيراً كالיום أو بعفه .

وأما (٣) ما كثر لباسهم لها حتى طال زمانهم (٤) فيها ففي جواز العلة فيها وجهان (٥) :

أحدهما : (٦) وهو قول (٧) أبي إسحاق المروزي .

لا تجوز (٨) العلة فيها ، ومن على فيها فعليه الإعادة ؛ لأن الغالب فيها (٩) حلول النجاسة فيها (١٠) ، كالمسلم الذي لا يخلو حال لباسه (١١) إذا طال عليه من حلول الماء فيه ، لأنه يستعمله عبادة فلم ينفك منه .

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة :

أن العلة فيها جائزة وإن كرهت ؛ لأن الأصل فيها الطهارة فلم يجزأ يحكم بتنجيسها (١٢) بالشك ،

وأشد ما يكره من ثياب من لا يجتنب الأنجاس الميارر (١٣) والسراويلات (١٤) .

فأما أواني المشركين فمن كان منهم لا يرى (١٥) أكل لحم (١٦) الخنزير جاز استعماله أوانيهم .

(١) في مَ : (فيجوز) ، وفي ح س غير منقوطة (فجوز) .

(٢) في ح : (فيما لا يلبس) .

(٣) في ح : (فأما) .

(٤) في ح : (زمانه) .

(٥) انظر : كفاية النبيه ل ٢١ أ .

(٦) في أ : (أحدها) .

(٧) (قول) ساقطة من م .

(٨) في مَ : (لا يجوز) وفي ح ، س غير منقوطة (لا يحوز) .

(٩) في ح : (منها) .

(١٠) (فيها) ساقطة من م ، ح .

(١١) في س م : (لا يخلوا لباسه) .

(١٢) في مَ ، س : (بنجاستها) .

(١٣) في مَ : (الميارر) .

(١٤) انظر : التهذيب ل ١٩ ب ، كفاية النبيه ل ٢١ ب ، البحر ل ٣١ ب .

(١٥) في أ : (لا يرا) .

(١٦) (لحم) : ساقطة من أ .

ومن كان منهم (١) يرى أكله ففي جوار استعمالها (٢) إذا طال استعمالهم لها وجهان (٣) :

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق .

لا يجوز ، لأن الظاهر نجاستها .

وقد روى أبو قلابة (٤) عن أبي ثعلبة الخشني قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إنا بأرض أهل الكتاب ، وإنا نحتاج (٥) إلى آيتهم فقلنا : " فارخصوها (٦) بالماء ثم اطحوا فيها " . (٧)

(١) منهم) ساقطة من م ، س .

(٢) في ح : (استعماله) .

(٣) انظر : كفاية النبيه ل ٢١ ب ، البحر ل ٣٢ أ .

(٤) أبو قلابة : عبد الله بن زيد الجرمي ، من تابعي أهل البصرة ، كان من كبار الأئمة والفقهاء ، عالم بالقضاء والأحكام ، ناسك ، أرادوه على القضاء فهرب إلى الشام ومات بها ، كان رجل حديث من الثقات ، قال الذهبي أبو قلابة ثقة فاضل ، كثير الإرسال ، مات سنة ١٠٤ هـ ، وقيل ١٠٧ هـ ، وقيل ١٠٨ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٢٣١/٩ ، تقريب التهذيب ٤١٧/١ ، تهذيب ابن عساكر ٤٢٩/٧ ، الجرح والتعديل ٥٧/٥ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٥٨/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٦٨/٤ ، شذرات الذهب ١٢٦/١ ، طبقات ابن سعد ١٨٣/٧ ، طبقات الشيرازي ٨٩ ، العبر ١٢٧/١ ، النجوم الزاهرة ٢٥٤/١ ، الأعلام ٢١٩/٤ .

(٥) في أ : (وأنا محتاج) .

(٦) في ح : (فارخصوها) ، وفي أ : (فارخصوها) .

والرَّخَصُ : الغسل ، رخص يده ، والإناء ، والثوب وغيرها يَرُخَصُها ، وَيَرُخَصُها رخصاً غسلها .

انظر : - رخص - لسان العرب ١٥٣/٧ .

(٧) أخرجه أبو داود الطيالسي وعبد الرزاق وأحمد عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني ، وأخرجه أحمد والترمذي عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال : يارسول الله إنا بأرض أهل كتاب أفنطخ في قدورهم ونشرب في آيتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن لم تجدوا غيرها فارخصوها بالماء واطحوا فيها " وهذا اللفظ لأحمد .

قال الألباني : رجاله ثقات ، لكن أصله الترمذي بالانقطاع فقال : وأبو قلابة لم يسمع من أبي ثعلبة ثم وعده هو وأحمد عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن أبي ثعلبة الخشني به ، وهذا سند صحيح على شرط مسلم ، وإن كان أبو قلابة =

والوجه الثانى : وهو قول أبى علي بن أبى هريرة (١)
أن استعمالها جائز ، وإن كرهت اعتباراً بالأصل في طهارتها وإسقاطها بحكم
الشك في نجاستها غير مستحب (٢) والله أعلم .

= قد نسب إلى التدليس لكن الظاهر أنه إنما يدلّس عن المحابة .
انظر: مسند أبى داود الطيالسي ٣٤ ، مصنف عبد الرزاق : كتاب أهل الكتاب - آنية
المجوس ١٠٨/٦ ، مسند الإمام أحمد ١٩٣/٤ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، سنن الترمذي : أبواب
الأطعمة - باب ما جاء في الأكل في آنية الكفار ١٦٥/٣ ، إرواء الغليل ٧٥/١ .
(١) هريرة (ساقطة من ح .
(٢) غير مستحب (ساقطة من أ ، ح .

باب السوراء



باب السواك (١)

قال الشافعي رحمه الله (٢) : وأحب السواك للصلوات (٣) ، وعند كل حال تغير (٤) فيه الغم للاستيقاظ من النوم ، والأزم ، [وكل ما] (٥) يغير الغم * ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لولا (٦) أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " . (٧)

- (١) السواك في اللغة : بكسر السين يطلق على الفعل وعلى العود الذي يستاك به ، وهو مذكر ، وفي قول أنه يؤنث وهو ضعيف ويجمع على سوك .
واختلف في مأخذه فقليل : مأخوذ من ساك أي ذلك ، وقيل مأخوذ من تساوكت الإبل إذا اضطربت أعناقها من الهزال ، أراد أنها تتمايل من ضعفها ، وقيل سمي بذلك لأن الرجل يردده في فمه ويحركه . والصحيح أنها من ساك إذا ذلك .
انظر : حلية الفقهاء ٣٩ . - بوك - الصحاح ١٥٩٣/٤ ، لسان العرب ٤٤٦/١٠ مختار الصحاح ٣١٧/١ .
والسواك في اصطلاح الفقهاء : استعمال عود أو نحوه في الأسنان لإذهاب التغير ونحوه .
انظر : المجموع ٢٧٠/١ ، الإقناع ٣٠/١ ، نيل الأوطار ١٢٥/١ .
(٢) في م ، ح (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٣) في م ، أ (للصلاة) .
(٤) في م ، ح (يتغير) .
* قال الروياني : نقل المزي " وكل ما يغير الغم ، وفي نسخة كل ما يغير الغم . ولفظ الشافعي وأكل ما يغير الغم ، فصحف الأكل بكل وهذا موهوم ، أنه إذا تغير فمه عند الصوم بالخلاف يستاك وهذا ليس بمذهب وفيما قاله الشافعي احتراز عن هذا " .
انظر : البحر ٣٣ ١ .
(٥) في أ ، م ، م ، ح ، س (كلما) .
(٦) في م (لو أشق) .
(٧) أخرجه مالك والشافعي ، والبخاري ، ومسلم ، والنسائي وابن حبان من حديث أبي الزناد عن الأعرج ، واللفظ لمسلم ، وأخرجه البخاري بلفظ : " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة " .
انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب ماجاء في السواك ١٦٧ ترتيب مسند الشافعي ٣٠/١ ، صحيح البخاري : كتاب الجمعة - باب السواك يوم الجمعة ٥/٢ صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب السواك ٢٢٠/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - الرخمة في السواك بالعشي للصائم ١٢/١ ، صحيح ابن حبان : كتاب الطهارة - ذكر إرادة المصطفى أمته بالمواظبة على السواك ٢٨٨/٢ .
وروي الحديث بطرق أخرى ذكرها الزيلعي .
انظر : نصب الراية ٩/١ .

قال الشافعي : ولو كان واجباً لأمرهم [به] (١) شق أو لم يشق . (٢)

وهذا صحيح ، السواك عندنا سنة مستحبة ، وفضيلة حسنة .

لما رواه الشافعي عن سفيان (٣) عن محمد بن إسحاق (٤) عن ابن (٥) أبي عتيق (٦) عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " السواك مطهرة (٧) للضم ، مرضاة (٨) للرب " . (٩)

(١) (به) زيادة من المختصر يقتضيها المعنى .

(٢) انظر : مختصر المزني ٢ .

(٣) سفيان بن عيينة .

(٤) أبو بكر محمد بن إسحاق بن يار المطلب ، صاحب المغازي ، ومن أقدم مؤرخي العرب ، روى عن أبيه والزهرى ومكحول ... وخلق ، وروى عنه شعبة وشريك والسفيانان ... وعدة ،

من مؤلفاته : السيرة النبوية ، وكتاب الخلفاء ، قال أحمد حسن الحديث ، وهو أول من دون العلم بالمديسة وذلك قبل مالك .

ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥١ هـ ، وقيل ١٥٠ هـ ، وقيل ١٥٢ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٤٠/١ ، تذكرة الحفاظ ١٧٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٣/٧ ، طبقات خليفة ٢٧١ ، طبقات الحفاظ ٨٢ ، العبر ١٦٥/١ ، مشاهير علماء الأمصار ١٣٩ ، ميزان الاعتدال ٤٦٨/٣ ، مقدمة عيون الأثر ١٧-٧/١ ، وفيقات الأعيان ٢٧٦/٤ .

(٥) في م' ، س (عن أبي عتيق) .

(٦) عبد الله بن محمد بن أبي بكر المديقي التيمي المدني ، أخو القاسم ، روى عن عائشة في قصة بناء الكعبة وعنه سالم بن عبد الله بن عمر ونافع مولى ابن عمر .

انظر : تهذيب التهذيب ٧/٦ ، تقريب التهذيب ٤٤٧/١ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٣١٧/٣ .

(٧) المطهرة بفتح الميم وكسرهما لغتان ذكرهما ابن السكيت وآخرون ، وهي كل إناء يتطهر به شبه السواك بها لأنه ينظف الفم ، والطهارة النظافة . انظر : المجموع ٢٦٨/١ .

(٨) ويكون السواك سببا لرضا الله تعالى من حيث أن الإتيان بالمندوب موجب للثواب ومن جهة أنه مقدمة للملاحة وهي مناجاة الرب ، ولا شك أن طيب الرائحة يحبه صاحب العناجاة .

انظر : حاشية السيوطي على سنن النسائي ١١/١ .

(٩) رواه الشافعي وأحمد والحميدي والبيهقي من طريق محمد بن إسحاق عن ابن أبي عتيق عن عائشة . والحديث صحيح إذ علقه البخاري في صحيحه بصيغة الخبر وتعليقات البخاري إذا كانت بصيغة الجزم فهي صحيحة .

وروي (١) " مشرة للمال منماة للعدد (٢) " (٣)

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " طهروا أفواهكم بالسواك فإنها مسالك القرآن " (٤)

وروي أن الناس استبطأوا الوحي فقال النبي صلى الله عليه وسلم " وكيف

== ورواه ابن خزيمة عن ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان عن عبيد بن عمير عن عائشة .

قال النووي : حديث صحيح رواه ابن خزيمة في صحيحه .
انظر : ترتيب مسند الشافعي ٣٠/١ ، الأم ٢٣/١ ، مسند الحميدي ٨٧/١ ، مسند الإمام أحمد ٤٧/٦ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب فضل السواك ٣٤/١ ، الترغيب والترهيب ١٦٥/١ ،

صحيح ابن خزيمة : كتاب الطهارة - باب فضل السواك وتطهير الفم به ٧٠/١ .
وللحديث طرق أخرى .

انظر : تلخيص الحبير ٦٠/١ ، إرواء الغليل ١٠٥/١ .

(١) في م : (و يروي) .

(٢) في م ، م ، س ، ح : (للولد) .

(٣) لم أقف عليه ، وذكره الروياني بلفظ " مشرة للمال مطردة للشيطان " .

انظر : البحر ٣٣ ١ .

(٤) لم أره بهذا اللفظ ، روى الهيثمي في كشف الاستار عن أبي عبد الرحمن عن علي أنه أمر بالسواك وقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إن العبد إذا تسوك ثم قام يملئ قام الملك خلفه فيسمع لقراءته فيدنومنه أو كلمة نحوها حتى يضع فاه على فيه فما يخرج من فيه شيء من القرآن إلا صار في جوف الملك فطهروا أفواهكم للقرآن " .

قال البزار : " لانتعلمه عن علي بأحسن من هذا الإسناد ، وقد رواه بعضهم عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي موقوفاً " وقد رواه البيهقي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي ، قال الهيثمي : رواه البزار ورجاله ثقات وروي ابن ماجه عن علي قال : " إن أفواهكم طرق للقرآن فطيبوها بالسواك " .

وفي زوائد ابن ماجه : إسناده ضعيف .

انظر : كشف الاستار : كتاب الصلاة - باب السواك ٢٤٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تأكيد السواك عند القيام إلى الصلاة ٣٨/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب السواك ١٠٦/١ ، مجمع الزوائد : كتاب الصلاة - باب ماجاء في السواك ٩٩/٢ . كنز العمال ٤٦٣/٩ ، مصباح الزجاجة ٤٣/١ .

لا يبطين وأنتم لاتسوكون أفواهكم ولاتقلمون (١) أظفاركم ولاتنقون (٢) براجمكم (٣) « (٤)

وروى ابن (٥) الزبير عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " عشر من الفطرة (٦) قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك ، والمضمضة ، والاستنشاق ، وقص الأظفار وغسل البراجم ، ونتف الإبط ، وحلق العانة ،

(١) القلم : قطع الطفر .

انظر : قلم - لسان العرب ٤٩١/١٢ .

(٢) في م ، س : (ولاتنقون براجمكم) .

(٣) البراجم : جمع البرجمة - بالضم - ، وهي عقد الأصابع التي تظهر عند ضم الكف والمعنى تنظيف المواضع التي يجتمع فيها الوسخ .

انظر : معالم السنن ٣١/١ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٦٣/١ ، - برجم - الصحاح ١٨٧٠/٥ ، لسان العرب ٤٦/١٢ .

(٤) لم أره بهذا اللفظ ، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له : يارسول الله لقد أبطأ عليك خبر جبريل ، قال : " ولم لا يبطين عني وأنتم حولي لاتستنون ، ولاتقلمون أظفاركم ، ولاتقمون شواربكم ، ولاتنقون رواجبكم " .

وقال : رواه أحمد والطبراني ، وفيه أبو كعب مولى ابن عباس ، قال أبو حاتم لا يعرف إلا في هذا الحديث ، ورواه الطبراني ورجاله ثقات .

وروى ابن أبي شيبة عن وكيع قال : حدثنا الأعمش قال : سمعت مجاهدًا قال : استبطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل فقال : " وكيف نأتيكم وأنتم لاتقمون أظفاركم ولاتنقون براجمكم ولاتستاكون " .

انظر : مجمع الزوائد : كتاب اللباس - باب في تقليم الأظفار ١٦٧/٥ ، مسند الإمام أحمد ٢٤٣/١ ، مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - مذكر فسي السواك ١٧١/١ .

(٥) (ابن) ساقطة من م ، س .

(٦) في أ (عشر من الفطر) .

والفطرة : اختلف العلماء في المراد بها ههنا :

قال الخطابي فسر أكثر العلماء الفطرة في الحديث بالسنة ، وتأويله أن هذه الخصال من سنن الأنبياء ، وأول من أمر بها إبراهيم صلوات الله عليه .

وقيل : هي الدين ، وقيل أصل الفطرة : الخلقة المبتدأة ، وقيل غير ذلك انظر : معالم السنن ٣١/١ ، طرح التشريب ٧٢/١ ، نيل الأوطار ١٢٦/١ ، النهاية

٤٥٧/٢ ، - فطر - لسان العرب ٥٦/٥ ، ٥٨ .

وانتقاص (١) الماء " (٢) يعني الاستنجاء (٣)

(٤) فصل

في إذا ثبت بما (٥) ذكرنا أن السواك مأمور به فهو سنة ليس بواجب .
وقال داود بن علي : السواك واجب لكن لا يقدح تركه في صحة الصلاة .
وقال إسحاق بن راهويه : السواك واجب ، فإن تركه عامداً بطلت صلاته وإن تركه
ناسياً لم تبطل . (٦)

-
- (١) في أ ، س ، م : (وانتفاض) .
(٢) رواه مسلم وأحمد وابن ماجه وأبو داود والدارقطني والبيهقي وفي أكثر
الروايات لا يوجد ذكر المضمضة .
وفي صحيح مسلم : قال زكريا قال مصعب : ونسيت العاشرة إلا أن تكون
المضمضة زاد قتيبة : قال وكيع : انتقاص الماء يعني الاستنجاء .
انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب خمال الفطرة ٢٢٣/١ ، مسند الإمام
أحمد ١٣٧/٦ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الفطرة ١٠٧/١ ،
سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب السنن التي في الرأس والجسد ٩٥/١ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن السواك سنة ليس
بواجب ٣٦/١ المحرر : كتاب الطهارة - باب السواك ٩٥/١ .
(٣) قال البغوي : وانتقاص الماء هو الاستنجاء بالماء ، وقيل معناه : انتقاص
البول بالماء ، وهو أن يغسل ذكره فإنه إذا غسل الذكر ارتد البول ولم
ينزل ، فإن لم يغسل نزل منه شيء ، وقيل هو الانتفاح .
انظر : شرح السنة ٣٩٩/١ .
(٤) (فصل) ساقطة من م ، س .
(٥) في م ، ح (بما) ساقطة .
(٦) حكى كثير من العلماء الإجماع على أن السواك سنة وليس بواجب ، وحكى الشيخ
أبو حامد وأكثر الشافعية ومنهم الماوردي أن داود أوجبه ولم يبطل الصلاة
بتركه ، وحكى أبو العباس القرطبي عن داود وجوبه ، وحكى أيضاً عن إسحاق
وجوبه ، وأنه إن تركه عامداً بطلت صلاته .
قال النووي : النقل عن إسحاق غير معروف ولا يصح عنه ، وقال القاض
أبو الطيب والعبدري غلط الشيخ أبو حامد في حكايته وجوبه عن داود بل
مذهب داود أنه سنة ، وقال النووي : ولو صح إيجابه عن داود لم تفسر
مخالفته في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحققون والأكثرون .

واستدلا (١) جميعا على وجوبه بما روي أن قوما دخلوا على النبي صلى الله عليه وسلم فرأى في أسنانهم صفرة فقال : مالي أراكم تدخلون عليّ قلحاً استاكوا " (٢).

== قال الشوكاني : وعدم الاعتداد بخلاف داود مع علمه وورعه من التعصبات التي لامستند لها إلا مجرد الهوى والعصية .
أنظر : حلية العلماء ١٠٥/١ ، المجموع ٢٧١/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٤٢/٣ ، طرح التثريب ٦٣/١ ، المغني ٧٨/١ ، عون المعبود ٧٠/١ ، نيل الأوطار ١٢٦/١ .

(١) في م (واستدل) .
(٢) روى أحمد بن حنبل عن جعفر بن تمام عن أبيه قال : أتوا النبي صلى الله عليه وسلم أو أتى فقال " مالي أراكم تأتون قلحاً استاكوا لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك كما فرضت عليهم الوضوء " .

ورواه البيهقي عن جعفر بن تمام عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تدخلون عليّ قلحاً استاكوا " .
قال البخاري في تاريخه : وقال الثوري عن منصور عن أبي علي الصيقل عن تمام بن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال جرير : عن منصور عن أبي علي عن جعفر بن تمام بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

قال البيهقي : ورواه أبو القاسم البغوي عن إسحاق بن إسماعيل الطالقاني عن جرير بإسناده عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن سريـسـج ابن يونس عن عمر بن عبد الرحمن بإسناده عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال : وهو حديث مختلف في إسناده .
وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن العباس بن عبد المطلب وعزاه إلى البزار والطبراني في الكبير وأبو يعلى ، قال : وفيه أبو علي الصيقل قال ابن السكـن وغيره مجهول .

ورواه البزار عن جعفر بن تمام عن أبيه عن جده العباس قال : كانوا يدخلون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستاكوا فقال : " تدخلون عليّ قلحاً استاكوا " . قال البزار : لا نعلم بهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن العباس بهذا الإسناد وروى تمام عن أبيه حديثاً آخر .
انظر : مستد الإمام أحمد ٢١٤/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن السواك سنة ليس بواجب ٣٦/١ ، كشف الاستار : كتاب الصلاة باب السواك ٢٤٣/١ ، مجمع الزوائد ٢٢١/١ ، ٩٧/٢ ، ٩٨ ، التاريخ الكبير ١٥٧/٢ ، المقصد العلي ٢٠٨ .

وهذا أمر يقتضي الوجوب . (١)

والقلح في الأسنان هو الصفرة . (٣)

وروى سفيان عن أبي الحويرث (٤) عن نافع بن جبير (٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم . (٦) أنه قال : "ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت

(١) في ح : (للوجوب) .

(٢) في م ، س : (والقلح في الأسنان صفرة) .

(٣) انظر : قلح - النهاية ٩٩/٤ ، المصباح المنير ١٧٢/٢ .

(٤) أبو الحويرث : عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري الزرقي المدني ، روى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ذباب ، وحنظلة بن قيس الزرقسي ، وابن عباس ونافع بن جبير بن مطعم ، وعنه السفينان وشعبة . . . وآخرون . اختلف في توثيقه ؛ قال بشر بن عمر عن مالك ليس بثقة ، واختلف القول فيه عن ابن معين ففي رواية الدوري قال : ليس يفتح حديثه ، وفي رواية الدارمي قال ثقة ، وقال النسائي : ليس بثقة .

توفي سنة ١٢٨ هـ ، ويقال سنة ١٣٠ هـ ، ويقال سنة ١٣٢ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٣٥٠/٥ ، تاريخ ابن معين ٣٥٨/٢ ، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٦٩ ، تهذيب التهذيب ٢٧٢/٦ ، الجرح والتعديل ٢٨٤/٥ ، الضعفاء للعقيلي ٣٤٤/٢ ، الكامل لابن عدي ١٦١٧/٤ ، مشاهير علماء الأمصار ١٣١ .

(٥) فـ سـي أ ، م ، س (عن نافع عن ابن جبير) والصحيح ما أثبتناه .

وهو نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي ، أبو محمد تابعي روى عن أبيه والعباس بن عبد المطلب ، والزبير بن العوام ، وعلي ابن أبي طالب . . . وآخرين وعنه : عروة بن الزبير وسعيد بن إبراهيم والزهري . . . وغيرهم .

اتفقوا على توثيقه .

مات سنة ٩٩ هـ . في آخر خلافة سليمان بن عبد الملك .

انظر : التاريخ الكبير ٨٢/٨ ، تاريخ الثقات ٢٤٦ ، تهذيب التهذيب ٤٠٥/١٠ ، طبقات ابن سعد ٢٠٥/٥ .

(٦) في م ، س (عن النبي عليه السلام) .

أن يدردني " (١)

أي تتناثر (٢) أسناني (٣) فأصير أدرد من كثرة السواك .

ومنه (٤) قول الشاعر :

أَخَذَتْ بِالْجَمَّةِ (٥) رَأً أَزْمَ كَرَا (٦)

وَبِالْثَنَائِيَا الْوَاضِحَاتِ الْـ دَرْدَا (٧) (٨)

(١) ذكره الخطابي بلفظ : " لزمت السواك حتى خشيت أن يدردني " قال : حدثنا محمد بن المكي ، نا الماتخ ، ثنا سعيد بن منصور ، ثنا سفيان عيينة أبي الحويرث سمع نافع بن جبير يرفعه .

وروى نحوه الطبراني في المعجم الكبير عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أمرني جبريل بالسواك حتى ظننت أني سأدرد " قال الهيثمي ورجاله موثقون وفي بعضهم خلاف ، وروى البزار عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أمرني بالسواك حتى خشيت أن أدرد ، أو حتى خشيت على لثتي وأسناني " .

قال الهيثمي : فيه عمران بن خالد وهو ضعيف ، وذكر المنذري عن عائشة بمثل لفظ الخطابي ، وقال رواه رواية الصحيح .

انظر : المعجم الكبير للطبراني ٢/٤٠٥ ، كشف الاستار : كتاب الصلاة - باب السواك ١/٢٤٣ . مجمع الزوائد : كتاب الصلاة - باب ما جاء في السنواك ٢/٩٩ ، الترغيب والترهيب ١/١٦٧ ، غريب الحديث للخطابي ١/١٠٣ .

(٢) في أ ، ح (يتناثر) .

(٣) الدرد : ذهاب الأسنان .

انظر - درد - لسان العرب ٤/٣٢٣ ، تاج العروس ٢/٢٤٦ .

(٤) في م ، س (ومن قول الشاعر) ، وفي أ (وقال الشاعر) .

(٥) في م ، ح (بالجممة)

الجممة : بالضم مجتمع شعر الرأس ، وهي أكثر من الوفرة ، وقيل الجممة من شعر الرأس ماسقط على المنكبين .

انظر : - جمم - الصحاح ٥/١٨٩٠ ، لسان العرب ١٢/١٠٧ .

(٦) في م (ارعوا)

أزعرا : زعر الشعر والريش : أي قل وتفرق وقل ، وامرأة زعراء أي قليلة الشعر .

انظر : - زعر - لسان العرب ٤/٣٢٣ ، تاج العروس ٣/٢٣٧ .

(٧) في أ ، س ، م : (الدردرا) ، في ح (الدررا) .

(٨) لم أقف عليه .

والدليل على أنه ليس بواجب :

مارواه الشافعي عن سفيان (١) من أبي الزناد (٢) عن الأعرج (٣) عن —
أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) قال : " لولا أن أشق
على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك (٦) عند كل صلاة " (٧)

(١) سفيان بن عيينة .

انظر : تعليق الكاندهلوي على بذل المجهود ١١٣/١ .

(٢) (أبي الزناد) ساقطة من م ، ح ، وفي س ، م (سفيان بن أبي الزناد)

أبو الزناد : عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان ، مولاهم المدني ، يكنى
أبا عبد الرحمن ، روى عن أنس وابن عمر ، وعمر بن أبي سلمة ، ويروي عنه
موسى بن عقبه ، وعبيد الله بن عمر ومالك والليث والسفيانان ... وخلق
وثقه أحمد وابن معين وآخرون .

قال البخاري : أصح الأسانيد أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وكان
سفيان يسميه أمير المؤمنين في الحديث . مات فجأة سنة ١٣٠ هـ ، وقيل
سنة ١٣١ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٨٣/٥ ، تهذيب ابن عساكر ٢٧٩/٧ ، الجرح والتعديل
٤٩/٥ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٥٣/٢ ، خلاصة القول المفهم ٢٨٣/١ ، شذرات الذهب
١٨٢/١ ، طبقات خليفة ٢٥٩ ، الكاشف ٧٥/٢ ، منهاج اليقين ٣٨٠ ، ميزان
الاعتدال ٤١٨/٢ ، ٤٢٠ .

(٣) أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المعروف بالأعرج ، من التابعين ، أدرك
أبو هريرة ، وأخذ عنه ، كان خبيراً بأنساب العرب ، وهو أول من برز في
القرآن والسنة ، اتفقوا على توثيقه ، توفي بالإسكندرية سنة ١١٧ هـ ، وقيل
سنة ١١٠ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٩١/٢ ، تذكرة الحفاظ ٩٧/١ ، تهذيب الأسماء واللغات
٣٠٥/١ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١٥٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ٦٩/٥ ، شذرات
الذهب ١٥٣/١ ، طبقات ابن سعد ٢٨٣/٥ ، طبقات خليفة ٤٥ ، طبقات القسراء
لابن الجزري ٣٨١/١ ، اللباب ٧٥/١ ، منهاج اليقين ٤٩١ ، النجوم الزاهرة
٢٧٦/١ ، نزهة الألباء ٢٤ .

(٤) في م : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال) .

(٥) (أن) ساقطة من م ، ح .

(٦) في س ، م (وبالسواك) .

(٧) انظر : ترتيب مسند الشافعي ٣٠/١ ، سنن الدارمي : كتاب الطهارة - باب في السواك
١٧٤/١ ، سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب السواك ١٢/١ ، صحيح ابن خزيمة
٧٢/١ ، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان الترغيب في السواك ١٩١/١ ، السنن
الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن السواك سنة ليس بواجب ٣٥/١ .

وفيه دليلان :

أحدهما : ما ذكره الشافعي أنه لو كان واجبا لأمرهم به شق أو لم يشق^(١)
والثاني : أن قوله لأمرتهم به دليل على أنه لم يأمرهم به .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) أنه قال : "سأزال جبريل يوصيني
بالسواك حتى خشيت أن يفرضة"^(٣)
فدل على أنه لم يفرضه .^(٤)

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) أنه قال^(٦) : " كُتِبَ عَلَيَّ^(٧) الوتر

(١) انظر : الأم ٢٣/١ .

(٢) في م (عن النبي عليه السلام) ، في س (عن النبي عليه) .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ ، روى نحوه ابن ماجة عن أبي أمامة عن الرسول صلى
الله عليه وسلم أنه قال : ما جاءني جبريل إلا أوصاني بالسواك حتى لقد
خشيت أن يفرض عليّ وعلى أمتي " قال في مصباح الزجاجة : هذا إسناد
ضعيف .

وروى الإمام أحمد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم " أمرت بالسواك حتى خشيت أن يوحى إليّ فيه " قال الهيثمي فسي
مجمع الزوائد : رجاله ثقات .

ورواه أحمد والطبراني عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم " أمرت بالسواك حتى خشيت أن يكتب عليّ فيه " .
قال الهيثمي : فيه ليث بن أبي سليم ، وهو ثقة مدلس ، وقد عنعنه .
وأخرجه أبو يعلى في مسنده ، وأحمد من طريق يزيد بن هارون عن شريك
وإسناده ضعيف ويحتاج إلى متابعة .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٣٧/١ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٣٧ ، ٤٩٠/٣ ،

سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب السواك ١٠٦/١ ، مصباح الزجاجة
٤٣/١ ، مجمع الزوائد : كتاب الصلاة - باب ما جاء في السواك ٩٨/٢ ، المقصد
العلي ٢١١ .

(٤) في م ، س : (لم يفرض) .

(٥) في م ، س : (عن النبي عليه السلام) .

(٦) (أنه قال) ساقطة من م .

(٧) في س ، م : (كتب الوتر علي) .

ولم يكتب عليكم ، وَكُتِبَ عَلَيَّ الْأُضْحِيَّةُ ولم تكتب عليكم (١) ، وَكُتِبَ عَلَيَّ السَّوَاكُ (٢)
ولم يكتب عليكم " (٣)
وهذا نص .

فأما (٤) الجواب عن (٥) استدلالهم بقوله عليه السلام (٦) : " استاكوا " فهو
أنه أمرهم (٧) به لإزالة القلق ، وإزالته (٨) ليس بواجب ، فكذلك (٩) السَّوَاك
له (١٠) ليس بواجب .

وأما الخبر الآخر فقد بينه في قوله (١١) : " حتى خشيت أن يفرضه " .

(١) (وكتب علي الأضحية ولم تكتب عليكم) ساقطة من أ ، وفي م ، س : (وكتب
الأضحى علي ولم يكتب عليكم) .

(٢) في م ، س : (وكتب السواك علي) .

(٣) لم أجد الحديث بهذا اللفظ ، روى بعضاً منه الطبراني في الأوسط عن عائشة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثلاثة هن علي فرائض ولكم سنة

الوتر ، والسواك ، وقيام الليل " ذكره السيوطي في الخصائص الكبرى .
وأما قوله " وكتب علي الأضحية ولم تكتب عليكم " .

فرواه أحمد والبيهقي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" كتب علي النحر ولم يكتب عليكم " .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣١٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الضحايا - باب
الأضحية سنة ٢٦٤/٩ ، الخصائص الكبرى ٢٢٩/٢ .

(٤) في م ، س (وأما) .

(٥) في م (بمن) .

(٦) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٧) في ح ، م : (أنه أمر بذاك) ، في س م : (أنه أمر به) .

(٨) في م ، س : (وإزالة القلق) .

(٩) في م ، س (وكذلك) وفي ح : (فكذا) .

(١٠) (له) ساقطة من م .

(١١) (في قوله) ساقطة من أ ، م ، س .

فصل (١)

في إذا ثبت أنه ليس بواجب فهو مستحب في خمسة أحوال : (٢)

أحدها : عند القيام من النوم (٣).

لرواية أبي وائل (٤) عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان إذا قام من الليل (٥) يشوص (٦) فاه بالسواك " (٧)

(١) (فصل) ساقطة من م' ، س .

(٢) السواك مستحب في كل الأحوال لغير المائم ، ويتأكد استحبابه في الأحوال الخمسة التي ذكرها الماوردي .

انظر : الوسيط ٢٧٢/١ ، المجموع ٢٧٢/١ ، طرح التشريب ٦٦/١ ، كفاية الأخيار ١١/١ ، الأنوار ٢٧/١ ، عمدة السالك ٢١/١ .

(٣) لافرق بين الصوم ليلاً أو نهاراً في استحباب السواك ، لأن الصوم مقتضى لتغيير الفم ، لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة والسواك ينظفه .

انظر : فيض الإله المالك ٢١/١ ، نيل الأوطار ١٣٠/١ ، شرح عمدة الأحكام ٦٧/١ عون المعبود ٨٤/١ .

(٤) أبو وائل : شقيق بن سلمة ، الإمام الكبير ، شيخ الكوفة ، مخضرم ، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ، روى عن علي وعبد الله بن مسعود ، وأبي موسى وحذيفة ... وغيرهم .

ومن التابعين : مسروق ، والأجدع ، وسلمان بن ربيعة ... وغيرهم ، حدث عنه عمرو بن مرة ، وحبيب بن أبي ثابت وآخرون ، مات في زمن الحجاج سنة ٨٢هـ .

انظر : أسد الغابة ٢٧٦/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/١ ، تاريخ بغداد ٢٦٨/٩ ، تهذيب التهذيب ٢٦١/٤ ، تهذيب ابن عساكر ٢٢٦/٦ ، تذكرة الحفاظ ٥٦/١ ، حلية الأولياء ١٠١/٤ ، الثقات ٣٥٤/٤ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٤٥٢/١ .

سير أعلام النبلاء ١٦١/٤ ، طبقات ابن سعد ٩٦/٦ ، ١٨٠ ، طبقات خليفة ١٥٥ ، طبقات الحفاظ ٢٦ ، الكنى للبخاري ٢٧٦/٨ ، المعارف ٤٤٩ ، وفيات الأعيان ٤٧٦/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٠١/١ .

(٥) في م ، ح (من الصوم) .

(٦) الشوص : الغسل والتنظيف ، شاص الشيء شوصاً : غسله .

قال ابن الأعراب : الشوص : الدلك - وهو المراد هنا - ، والشوص : الغسل . انظر : شوص - لسان العرب ٥٠/٧ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٥٦٧/١ .

(٧) رواه البخاري ومسلم - واللفظ لهما - وابن أبي شبة ، وأحمد ، وأبو داود وأبو عوانة والنسائي ، وابن حبان والبيهقي .

انظر : مصنف ابن أبي شبة : كتاب الطهارة - مذكر في السواك ١٦٩/١ ، مسند أحمد ٤٠٢، ٣٩٧/٥ ، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب السواك ٧٠/١ ، كتاب الجمعة - باب السواك يوم الجمعة ٥/٢ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة ==

قال (١) أبو عبيد (٢) : الشوص الغسل ، والموص مثله . (٣)
وأنشد لامريء القيس : (٤)

يَأْبِيحُ (٥) مُلْتَفَّ (٦) الْغَدَائِرِ وَارِدٍ
وَدِي أَشْرٍ يَشُوصُهُ (٧) وَيَمُوصُ (٨)

== باب السواك ٢٢١/١، سنن أبي داود : كتاب الطهارة : باب السواك لمن قام من الليل ١٥/١، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب السواك إذا قام من الليل ٨/١، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - صفة السواك وأنه للسان والغم ١٩٣/١، صحيح ابن حبان : كتاب الطهارة ، ذكر ما يستحب للمرأة إذا تعار من الليل أن يبدأ بالسواك ٢٩١/٢، السنن الكبرى : كتاب الطهارة باب تأكيد السواك عند الاستيقاظ من النوم ٣٨/١ .

(١) في م' ، س : (وقال) .
(٢) أبو عبيد : القاسم بن سلام الهروي من كبار علماء الحديث ، والفقيه ، والأدب من أهل هراة ، رحل إلى بغداد ، ومصر والحجاز .
من مؤلفاته : الغريب المصنف ، والأموال ، والأمثال ، والمقصود والممدود وفناشيل القرآن .
ولد سنة ١٥٧هـ ، وتوفي بمكة سنة ٢٢٤هـ ، وقيل غير ذلك .
انظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٣ ، تذكرة الحفاظ ٢/٤١٧ ، الرسالة المستترفة ٣٥ ، طبقات الحنابلة ١/٢٥٩ ، طبقات السبكي ١/٢٧٠ ، المزهر ٢/٤١١ ، شذوذة الألباء ١٠٩ .

(٣) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد تحقيق محمد محمد شرف ١/٣٢٩ .

(٤) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، من بني آكل المرار ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ييماني الأصل ، مولده بنجد أو بمخلاف السكاسك باليمن ، اشتهر بلقبه ، واختلف المؤرخون في اسمه فقيل جندج ، وقيل مليكة ، وقيل عسدي وكان أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر .
انظر : الأغاني ٩/٧٧ ، تهذيب ابن عساكر ٣/١٠٧ ، جمهرة أشعار العرب ٣٨ .
خزانة الأدب ١/١٦٠ ، ٢/٦٠٩ ، الشعر والشعراء ١/١١١ ، الأعلام ٢/١١ .

(٥) في م' : (بايحق) .

(٦) في م' ، ح (ملتف) .

(٧) في م' (شومه) .

(٨) البيت في ديوان امرئ القيس :

يَأْسُودُ مُلْتَفَّ الْغَدَائِرِ وَارِدٍ . . . وَدِي أَشْرٍ تَشُوفُهُ وَتَشُوصُ .

والمراد بأسود : أي بشعر فاحم ، والغدائر : خصل الشعر الملتفة البمدلة .
الوارد : الشعر الطويل المسترسل ، ودي أشر : أي شعر محزر الأسنان .
تشوفه : تجلوه ، وتشوص : تدلكه بالمسواك .

انظر : شرح ديوان امرئ القيس لحسن السندريبي ١٢٢ .

- والحال (١) الثانية : عند الوضوء للملاة . (٢)
لرواية سعد بن هشام (٣) عن عائشة " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يوضع له وضوءه وسواكه " . (٤)
والحال (٥) الثالثة : (٦) عند القيام إلى الملاة . (٧)

-
- (١) في م ، س (والحالة) .
(٢) قال النووي : السواك عند الوضوء متفق عليه عند أصحابنا ، ومن صرح به
صاحب الحاوي ، والشامل ، وإمام الحرمين والغزالي والرويانى ، وصاحب
البيان وآخرون
ولا يخالف هذا اختلاف الأصحاب في أن السواك هل هو من سنن الوضوء أم لا .
انظر : المجموع ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ .
(٣) سعد بن هشام بن عامر الأنصاري ، ابن عم أنس بن مالك .
روى عن أبيه ، وعائشة ، وعنه زرارة بن أوفى والحسن وحديد بن هلال . ثقة
استشهد بمكران بلدة في الهند .
انظر : التاريخ الكبير ٦٦/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٨٣/٣ ، تقريب التهذيب ٢٨٩/١
الشقات ٢٩٤/٤ ، الكاشف ٢٨٠/١ .
(٤) أخرجه أبو داود ، وذكره ابن الأثير في جامع الأصول .
قال المنذري : في إسناده بهز بن حكيم بن معاوية ، وفيه مقال .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب السواك لمن قام من الليل
١٥/١ ، جامع الأصول ١٧٧/٧ . مختصر سنن أبي داود
٤٤/١ .
(٥) في س ، ح ، م : (والحالة) .
(٦) في س ، ح ، م : (الثانية) .
(٧) ويتأكد عند القيام إلى الملاة سواء كانت صلاة الغرض أو النفل ، وسواء صلى
بטהارة ماء أو تيمم أو بغير طهارة كمن لم يجد ماء ولا تراباً صلى على
حسب حاله .
انظر : المجموع ٢٧٢/١ ، فيض الإله المالك ٢١/١ ، كفاية الأخيار ١١/١ ، الإقناع
٣١/١ .

لرواية عبد الله (١) بن حنظلة بسنن أبي عامر (٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر (٣) بالوضوء لكل صلاة طاهراً (٤) وغير طاهر ، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة " (٥)

والحال (٦) الرابعة : عند قراءة القرآن .

لقوله صلى الله عليه وسلم (٧) " طهروا أفواهكم بالسواك فإنها مسالك القرآن " (٨)
والحال (٩) الخامسة : عند تغيير الفم

(١) في م ، ح (عبید الله) .

(٢) في أ ، م ، س : (بن عامر) .

وهو عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر ، أبو عبد الرحمن الأنصاري ، الأوسي المدني ، وأبوه حنظلة غسيل الملائكة ، من صفار الصحابة ، قال إبراهيم الحربي : ليس له صحبة ، حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وعن عمر ، وعبد الله بن سلام وكعب الأحبار ، روى عنه عبد الله بن يزيد الخطمي وأسماء بنت زيد بن الخطاب ، وعبد الله بن أبي مليكة وغيرهم ، توفي يوم الحرة سنة ٥٦٣ هـ .

انظر : الاستيعاب ٢/٢٧٧ ، الإصابة ٢/٢٩١ ، أسد الغابة ٣/١١٤ ، التاريخ الكبير ٥/٦٨ ، تهذيب التهذيب ٥/١٩٣ ، الجرح والتعديل ٥/٢٩ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢/٥١ ، سير أعلام النبلاء ٣/٣٢١ ، شذرات الذهب ١/٧١ ، طبقات خليفة ٢٣٦ .

(٣) في أ : (أمرنا) .

(٤) في أ : (طاهر وغير طاهر) ، في س ، م : (طاهرا كان أو غير طاهر) .

(٥) أخرجه أبو داود ، وابن خزيمة ، والبيهقي ، واللفظ لأبي داود .

قال المنذري : في إسناد محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديثه .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب السواك ١/١٢ ، ١٣ ، صحيح ابن خزيمة : كتاب الوضوء - باب الأمر بالسواك عند كل صلاة ١/٧٢ . السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تأكيد السواك عند القيام إلى الصلاة ١/٢٧ .

٣٨ ، مختصر سنن أبي داود ١/٤٠ .

(٦) في م ، ح ، س : (والحالة) .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي م ، س : (عليه السلام) .

(٨) سبق تخريجه ص ٣٠٠ .

(٩) في ح ، س : (والحالة) .

- لقوله صلى الله عليه وسلم (١) " السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب " (٢)
- والغم قد يتغير في أربعة أحوال :
- إما عند كثرة الكلام .
 - وإما لطول (٣) السكوت .
 - وإما لشدة (٤) الجوع .
 - وإما لأكل ما يغير (٥) الغم من الأشياء المريحة (٦)
 - قال الشافعي (٧) : والاستيقاظ من النوم والأزم (٨)
 - وفي الأزم تأويلان (٩) :
 - أحدهما : أنه الجوع .

ومنه ما روي أن عمر (١٠) بن الخطاب رضي الله عنه سأل الحارث بن كلدة (١١) (١٢)

- (١) (طهروا أفواهكم بالسواك فإنها مسالك القرآن ، والحال الخامسة : عند
تغير الغم لقوله صلى الله عليه وسلم) ساقطة من م ، وفي س (عليه السلام) .
- (٢) سبق تخريجه ص ٢٩٩ .
- (٣) في م (بطول) .
- (٤) في م (بشدة) .
- (٥) في م (ما يغير) .
- (٦) المريحة : أي التي لها رائحة قوية كالثوم ونحوه .
- (٧) انظر : الأم ٢٣/١ .
- (٨) الأزم : الإمساك عن الطعام والشراب ، والأزم الحمية ومنه الأزمة من المجاعة
والإمساك عن الطعام ، وفي اللسان الأزم الصمت ، وهي كما ذكر تأويلها
الماوردي .
- انظر : - أزم - الفائق ٤٢/١ ، النهاية ٤٦/١ ، لسان العرب ١٢: ١٨ ، المصباح
المنير ١٧/١ .
- (٩) ذكر هذين التأويلين النووي .
- انظر : المجموع ٢٧٠/١ .
- (١٠) ذكر ابن طجل أن السائل هو معاوية .
- انظر طبقات الأطباء والحكماء ٥٤ .
- (١١) في م (بركلدة)
- (١٢) الحارث بن كلدة ، الثقفى ، طبيب العرب في عصره ، وأحد الحكماء المشهورين
من أهل الطائف ، رحل إلى بلاد فارس رحلتين فأخذ الطب عن أهلها .
- مولده قبل الإسلام ، وبقي أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وأيام أبي بكر
وعمر ، وعثمان ، وعلي ، ومعاوية . اختلفوا في إسلامه ، وكان النبي صلى الله
عليه وسلم يأمر من به علة أن يأتيه فيتطبب عنده . له كلام في الحكمة ،
وكتاب محاوراة في الطب بينه وبين كسرى أنوشروان ، توفي سنة ٥٠ هـ .
- انظر : طبقات الأطباء والحكماء ٥٤ ، المؤلف والمختلف ٢ ، الأعلام ١٥٧/٢ .

وكان طبيب العرب (١) فقال : ما الداء (٢) فقال : الأكل ، فقال : وما الدواء (٣) فقال (٤) : الأزم (٥) يعني الجوع والاحتشاء .
وقال كعب بن زهير : (٦)

الْمُطْعِمُونَ إِذَا مَا أَزْمَةُ أَزْمَتْ (٧) وَالطَّيْبُونَ شِيَابًا كُلَّمَا عَرَقُوا (٨)

والثاني : أنه السكوت وهو في اللغة الإمساك .
فتارة يعبر (٩) به عن الجوع ، لأنه إمساك (١٠) عن الأكل ، وتارة يعبر به عن السكوت ، لأنه إمساك عن الكلام .

- (١) في م (العرو) .
(٢) في م ، س : (ما الذ) .
(٣) في آ ، ح : (ما الداء) بدون واو .
(٤) في س : (قال) .
(٥) انظر القصة : الفائق ٤٢/١ ، النهاية ٤٦/١ ، لسان العرب ١٨/١٢ ، المصباح المنير ١٧/١ ، غريب الحديث للخطابي ١٩٤/١ .
(٦) كعب بن زهير بن أبي سلمة المازني ، شاعر عالي الطبقة من أهل نجد .
اشتهر في الجاهلية ، ولما ظهر الإسلام هجا النبي صلى الله عليه وسلم وأقام يشيب بنساء المسلمين فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ، فجاءه كعب مستأمنًا وقد أسلم ، وأنشده لاميته المشهورة التي مطلعها : بانئت سعد قلبي اليوم متبول ، فعفا عنه النبي صلى الله عليه وسلم وخلع عليه بردته .
انظر : جمهرة أشعار العرب ٢٨٢ ، خزانة الأدب ١٢/١١ ، سمط اللالي ٤٢١ ، السيرة النبوية لابن هشام ١٠٩/٤ ، الشعر والشعراء ١٦٠ ، طبقات فحول الشعراء ٩٩/١ ، الأعلام ٢٢٦/٥ .
(٧) في ح (أرمت) .
(٨) قاله كعب بن زهير يمدح قوما .
انظر : عيون الأخبار ٣٠٤/١ .
(٩) في م : (يقره) .
(١٠) (فتارة يعبر به عن الجوع لأنه إمساك) ساقطة من م ، ح ، ومثبتة فـ في حاشية ح .

فصل (١)

فإذا تقرر ما وصفنا فقد قال الخليل بن أحمد: السواك مأخوذ من الاضطراب والتحرك من (٢) قولهم تساوكت الإبل إذا اضطربت أعناقها من الهزال وأنشد قول الشاعر: (٣)

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو (٤) مَا أَرَى بِجِيَادِنَا
تَسَاوُكَ هَزَلَى مُخْنٌ قَلِيلٌ (٥)

والكلام في السواك يشتمل على فصلين :

أحدهما : في (٦) صفة السواك . (٧) .

-
- (١) (فعل) ساقطة من م ، س .
(٢) في ح : (قولهم) .
(٣) الشاعر : عبيد الله بن الحر الجعفي كذا في الصحاح ، واللسان ، وقال فسي التكملة والذيل والعلّة وجمهرة اللغة : القائل عبيدة بن هلال اليشكري .
عبيد الله بن الحر الجعفي ، من بني سعد العشيرة ، قائد مـنـ الشجعان الأبطال ، كان من خيار قومه شرفاً وصلاًحاً وفضلاً ، وكان من أصحاب عثمان بن عفان ، مات سنة ٦٨ هـ .
انظر : تاريخ الطبري ١٢٨/٦ ، تاريخ ابن خلدون ١٤٨/٣ ، خزنة الأدب ٢٩٦/١ ، الكامل ٣٩٢/٣ ، الأعلام ١٩٢/٤ .
عبيدة بن هلال اليشكري من رؤساء الأزارقة وشعرائهم وخطبائهم ، قتل سنة ٧٧ هـ .
انظر : البيان والتبيين ١/٥٥ ، ٣٤٧ ، تاريخ الطبري ٦/٣٠٨ ، الكامل ٤/٦٨ ، الأعلام ١٩٩/٤ .
(٤) في س : (اشكوا) .
(٥) انظر البيت : تهذيب اللغة ١٠/٣١٧ ، لسان العرب ١٠/٤٤٦ ، جمهرة اللغة ٣/١٩ ، تاج العروس ٧/١٤٧ ، الصحاح ٤/١٥٩٣ ، تاريخ الطبري ٦/٣١١ ، التكملة والذيل والعلّة ٥/٢١١ .
(٦) (في) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٧) وحصول سنة الاستياع يجعل بأي كيفية كانت ولكن الأفضل اتباع ما ذكر .
انظر : فيض الإله المالك ١/٢٢ .

والثاني : ما يستحب به السواك .

فأما صفة السواك :

فيستحب (١) أن يستاك عرفاً (٢) في ظاهر الأسنان وباطنها ، ويمر السواك على أطراف أسنانه ، وكراسي أضراسه (٣) [ليجلو] (٤) جميعها من المفرة والتغير (٥) ويمره على سقف حلقه إمراراً خفيفاً ليزيل (٦) الخلوف عنه ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم (٧) يشوص فاه بالسواك .

(١) في أ ، م ، ح : (فيجب) والصحيح ما ذكرناه ، لأنه موافق لما حكاه النووي عن الماوردي .

انظر : المجموع ٢٨١/١ .

(٢) قال النووي : " هذا هو المذهب الصحيح الذي قطع به الأصحاب في الطريقتين إلا إمام الحرمين والغزالي فإنهما قالوا : يستاك عرضاً وطولاً ، فإن اقتصر على أحدهما فعرفاً .

هذا الذي قاله شاذ مردود مخالف للنقل والدليل " .

انظر : الوسيط ٣٧٨/١ ، فتح العزيز ٣٧١/١ ، المجموع ٢٨١/١ ، مغني المحتاج ٥٥/١ ، قليوبي ٥٠/١ .

وجعل المراد عرض الأسنان وهو عرض الوجه أو عرض الغم وهو في طول الوجه وذكر المتولي الأول وكذا أبو الطيب الطبري .

انظر : تنمة الإبانة ل ٣٥ أ ، المطلب العالي ل ٢٤١ ب ، كفاية النبيه ل ٢٧ أ .

(٣) كراسي أسنانه : أي أصول أسنانه .

انظر : الحاشية المسماء بالكمثرى على الأنوار ٣٧/١ ، حاشية الحجاج إبراهيم على الأنوار ٣٧/١ .

(٤) في ح م (لينحكوا) ، في آ ، م ، س : (ليجلوا) .

(٥) في أ (التعبير) ، في س (والتغير) .

(٦) في م ، س : (ليزول) .

(٧) في س : (عليه السلام) .

ويكره أن يستاك طولاً من أطراف أسنانه إلى عُمُورِهِ (١) لما فيه من إدماء اللثة (٢)
وإفساد (٣) العُمُور . (٤)

وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم " استاكوا عرضاً ، وادهنوا غباً (٥)
واكتحلوا وترّاً " (٦)
وإنما اختار (٧) أن يدهن غباً ولا يدهن في كل يوم لما فيه من درن (٩) الشوب

- (١) في م : (غمورة) ، في م' ، س (عمورة) والصحيح ما أشبهناه .
والعُمُور : بضم العين منابت الأسنان ، واللحم الذي بين مغارسها الواحدة
عمرة وقيل : كل مستطيل بين سنين عُمُر .
انظر - عمر - لسان العرب ٦٠٦/٤ .
- (٢) (اللثة) ساقطة من م . .
- (٣) في م' ، س (وفساد) .
- (٤) في م' ، س (العمود) ، في م (الغمور) .
- (٥) غبا : بالكسر أي يوصا بعد يوم .
انظر - غب - المصباح المنير ٩٤/٢ .
- (٦) هذا الحديث ضعيف غير معروف وقد نقل السخاوي وغيره عن ابن الملاح أنه قال:
بحثت عنه فلم أجد له أصلاً ولا ذكراً في كتب الحديث ، قال : وقد عقد البيهقي
باباً في الاستياك عرضاً ، ولم يذكر فيه حديثاً يحتاج به .
قال الأذري : ينبغي أن يحتاج في المسألة بحديث : كان الرسول صلى الله
عليه وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك وهو في الصحيحين ، فإن
الصحيح في معناه أنه الاستياك عرضاً .
انظر : المجموع وهامش الأذري ٢٨٠/١ ، السنن الكبرى ٤٠/١ ، المقاصد
الحسنة ٥٢ ، كشف الخفاء ١٢٢/١ ، تمييز الطيب من الخبيث ٢٦ ، تدريب
الراوي ١٧٥/٢ .
- (٧) في م' ، س (اختاره) .
- (٨) (في) ساقطة من م .
- (٩) في م' : (دون) .

وتنهيس (١) الشعر .

وكذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كثرة الإرفاء . (٢)

قال أبو عبيد (٣) : هو كثرة التدهن (٤) ، وإنما يراد الدهن لتحسين البشرة وإذهاب البؤس .

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "أدهنوا يذهب البؤس عنكم والبسوا تظهر نعمة الله عليكم ، وأحسنوا إلى ممالئكم فإنه أكبت لعدوكم ، وأدفع لنقمة الله عنكم (٥) " (٦)

(١) في م ، م (تنميس) .

وفي هامش غريب الحديث للهروي : نقلا عن المغيث : اشتبهت أعضادنا أي هزلت والمنهوس ، المنهوك المهزول ، والمجهود السيء الحال .
قلت : وقد يراد به هنا أن كثرة التدهن تضعف الشعر وتسيء حاله .
انظر : غريب الحديث للهروي ٢/٢٥٥ .

(٢) أخرج الإمام أحمد وأبو داود والنسائي عن عبيد الله بن بريدة أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له عبيد قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن كثير من الإرفاء ، قال محقق جامع الأصول وهو حديث حسن .

انظر : مسند الإمام أحمد ٦/٢٢ ، سنن أبي داود : كتاب الترجل ٤/٧٥ ، سنن النسائي : كتاب الزينة - باب الترجل ٨/١٨٥ ، جامع الأصول ٤/٧٥٢ .

(٣) في م (أبو عبيده) .

(٤) في م ، س : (التدهين) .

انظر معنى الإرفاء : - رفه - غريب الحديث لأبي عبيد (ط دار الكتب)
١/٢٦٦ () ، النهاية ١/٢٤٧ ، لسان العرب ١٣/٤٩٢ .

(٥) (وأدفع لنقمة الله عنكم) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٦) لم أجده بهذا اللفظ .

أخرج البزار بمعناه عن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الدهن يذهب البؤس ، والكسوة تظهر الغنى ، والإحسان إلى الخادم يكبت العدو " .

قال البزار : لآنعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لإبهذا الإسناد ، ولأروى هذا الصحابي إلا هذا ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه البزار وفيه سليمان بن عبيد الله أبو أيوب الرقي وهو ضعيف .

وذكر الهيثمي عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
الكسوة تظهر الغنى ، والدهن يذهب البؤس ، والإحسان إلى المملوك يكبت

(١) وأما ما يستحب أن يستاك به فهو الأراك . (٢)
 لرواية أبي [خيرة] (٣) " أن رسول الله (٤) صلى الله عليه وسلم كان يستاك
 بالأراك ، فإن (٥) تعذر الأراك عليه (٦) استاك بعراجين (٧) النخل ، فإن تعذر عليه
 استاك بما وجد " (٨) (٩)

== الله به العدو " .

رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد السلام بن عبد القدوس الكلاعي وهو ضعيف
 جداً .

انظر : كشف الأستار : كتاب الزينة - باب إظهار النعم ٣/٣٦٩ ، مجمـع
 الزوائد : كتاب اللباس - باب إظهار النعم واللباس الحسن ٥/١٣٢ .
 (١) في م ، س : (فأما) .

(٢) الأراك : شجر معروف ، وهو شجر السواك ، تتخذ منه المساويك من الفسروع
 والعروق وأجوده عند الناس العروق وهي تكون واسعة ، وقيل : هو شجر
 معروف له حمل كحمل عنقيد العنب اسمه الكبث ، وإذا نضج يسمى المَرْد ،
 قال ابن شميل : الأراك شجرة طويلة خضراء ناعمة كثيرة الورق والأغصان
 خوارة العود ، تثبت بالغور وتتخذ منها المساويك .

انظر - أراك - لسان العرب ١٠/٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٣) في أ ، م ، ح ، س : (وجرة) وهو خطأ والصحيح ما أثبتته .
 وهو أبو خيرة الصباحي كان في وفد عبد القيس له حبة ، قال ابن ماكولا .
 أبو خيرة الصباحي يروي عن النبي حديثاً .

انظر : الإصابة ٤/٥٥ ، التاريخ الكبير ٨/٢٨ ، طبقات ابن سعد ٧/٨٧ - ٨٨ ،
 طبقات خليفة ٦٠ ، الإكمال ٥/١٦١ .

(٤) في ح : (أن النبي) .

(٥) في م (فإذا) .

(٦) (عليه) ساقطة من م ، س .

(٧) العرجون : العِذْق عامة ، وقيل هو العِذْق إذا يبس واعوج ، وقيل هو أصل
 العِذْق الذي يعوج وتقطع منه الشماريخ فيبقى على النخل يابساً .

انظر : - عرجن - الصحاح ٦/٢١٦٤ ، لسان العرب ١٣/٢٨٤ .

(٨) في م ، م ، ح ، س (بما وجده) وما أثبتته موافق للفظ الذي حكاه ابن حجر
 في تلخيص الحبير عن الماوردي .

(٩) لم أجده بهذا اللفظ وذكر ، نحوه البخاري في الكنى ، ورواه الطبراني في
 المعجم الكبير عن أبي خيرة الصباحي قال : كنت في الوفد الذين أتوا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من عبد القيس ، فزودنا الأراك نستاك به ، فقلنا
 يارسول الله عندنا الجريد ، ولكننا نقبل كرامتك وعطيتك ، فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : " اللهم اغفر لعبد القيس إذا أساءوا طائعين غير ===

ونختار^(١) أن يكون العود الذي يستاك به ندياً ، ولا يكون يابساً فيجرح ، ولا رطباً فلا ينقي (٢) (٣)

فلولف على أصبعه خرقة خشنة وأمرها على أسنانه^(٤) حتى أزال^(٥) الصفرة والخلوف^(٦) فقد أتى بسنة السواك . (٧)

نص عليه الشافعي لأنه يقوم مقام العود في الإنقاء .
فأما جلاء^(٨) أسنانه بالحديد وبردها^(٩) بالمبرد فمكروه لأمرين :

== مكروهين ، إذا قعد قومي لم يسلموا إلا خزايا موتورين " .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : إسناده حسن .
قال ابن حجر : قال ابن الصلاح : وجدت بخط أبي مسعود الدمشقي الحافظ عن أبي الحسن الدار قطني ، فذكر حديثاً يعني من المؤلف والمختلف بإسناده إلى أبي خيرة الصباحي أنه كان في الوفد ، وفد عبد القيس الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر لنا بأراك ، وقال : استاكوا بهذا .
قال ابن الصلاح : وهذا الحديث مستند قول صاحب الإيضاح والتنبيه حيث استحبوه ، قال : ولم أجد في كتب الحديث فيه سوى هذا الحديث .
قال ابن حجر : وقد استدل به صاحب الحاوي من حديث أبي خيرة بلفظ آخر وهو : كان النبي صلى الله عليه وسلم يستاك بالأراك ، فإن تعذر عليه استسك بعراجين النخل ، فإن تعذر استاك بما وجد . وهذا بهذا السياق لم أره .
انظر : الكنى للبخاري ٢٨ ، المعجم الكبير للطبراني ٣٦٩/٢٢ ، مجمع الزوائد ١٠٠/٢ ، تلخيص الحبير ٧١/١ .

(١) في م (وأختار) في س ، ح ، م : (سhtar) .

(٢) في س (ينقى) .

(٣) انظر : المذهب ٢١/١ ، المجموع ٢٨٢/١ ، فيض الإله المالک ٢٢/١ ، الإقناع ٣١/١ .

(٤) (وأمرها على أسنانه) ساقطة من م ، ح .

(٥) في م ، س (زال) .

(٦) في م ، ح (والقلح) .

(٧) لاختلاف في ذلك في المذهب .

انظر : تنمية الإبانة ل ٣٤ ب ، كفاية النبيه ل ٢٧ أ ، التهذيب ل ٢٠ أ ، كفاية

الأخبار ١١/١ ، الإقناع ٣١/١ .

(٨) في م (خلال) ، في س (خلال) .

وجلاء أسنانه : أي تببيض أسنانه ومقلها .

انظر : - جلاء - لسان العرب ١٤/١٥٢ .

(٩) في أ ، م ، س ، ح (وأبردها) .

والبرد : النحت .

انظر : - برد - لسان العرب ٣/٨٧ .

أحدهما : أنه يذيب الأسنان ويفضي إلى تكسيرها . (١)
والشاني : أنها تخشن فتراكب (٢) المفرة ، والخوف فيها .
ولذلك (٣) لعن النبي (٤) صلى الله عليه وسلم الواشرة والمستوشرة (٥) (٦)
وهي التي تبرد (٧) أسنانها بالمبرد .

-
- (١) في م ، س (انكسارها) .
(٢) في م (فتراكب) .
(٣) في أ (وكذلك) .
(٤) في س ، م : (رسول الله)
(٥) (ولذلك لعن النبي صلى الله عليه وسلم الواشرة والمستوشرة) ساقطة من م ، ح .
والواشرة : المرأة التي تحدد أسنانها وترقق أطرافها .
والمستوشرة : التي تأمر من يفعل بها ذلك .
والوشر : تحديد الأسنان ، وترقيق أطرافها تفعله المرأة الكبيرة تتشبهه
بالشواب .
وقال ابن الأثير : الواشرة الصانعة لذلك ، والمؤشرة المفعول بها ذلك .
انظر : - وشر - الفائق ٢٦/٤ ، النهاية ١٨٨/٥ ، لسان العرب ٢٨٤/٥ .
شرح السيوطي على النسائي ١٤٣/٨ ، حاشية السندي على النسائي ١٤٣/٨ ، جامع
الأصول ٧٨٣/٤ .
(٦) لم أجده بهذا اللفظ .
ذكره الزمخشري وابن الأثير وابن منظور بلفظ : " لعن الله الواشـــــرة
والمؤشرة " .
وذكره الديلمي عن معاوية : " لعن الله الواشرة والموشرة " .
ورواه أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي ریحانه : نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الوشر .
ورواه أحمد في حديث طويل لابن مسعود : نهى عن الشاممة والواشرة .
وقال ابن حجر : رواه أحمد من حديث عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم : " يلعن الواشمة ، والمؤشمة ، والواشرة والمؤشرة " .
انظر : مسند أحمد ٤١٥/١ ، ١٣٤/٤ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - بـــــــــاب
من كرهه ٤٨/٤ ، سنن النسائي : كتاب الزينة - باب النتف ١٤٣/٨ ، باب تحريم
الوشر ٤٩/٨ مسند الفردوس ٤٦٦/٣ ، تلخيص الحبير ٢٧٦/١ ، الفائق ٢٦/٤ ، النهاية
١٨٨/٥ ، لسان العرب ٢٨٤/٥ .
(٧) في م ، ح : (وكذلك الذي) .

فأما (١) الصائم فلا بأس (٢) أن يستاك غدوة ، ويكره له أن يستاك عشيًا (٣)

على ما ذكره في كتاب الصيام .

لقوله صلى الله عليه وسلم (٤) : " لَخُلُوفٌ (٥) فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ " (٦)

(١) في م ، ح : (وأما) .

(٢) في م ، س : (فلا يأمن) .

(٣) عشيًا : أي بعد الزوال .

والكراهة هنا كراهة تنزيه ، لا كراهة تحريم .

لأن السواك للصائم بعد الزوال يزيل الخلوف الذي هذه صفته وفضيلته ، وإن كان السواك فيه فضل أيضًا ، لأن فضيلة الخلوف أعظم ، وقالوا : كما أن دم الشهيد مشهود له بالطيب ويترك له غسل الشهيد ، مع أن غسل الميت واجب ، فإذا ترك الواجب للمحافظة على بقاء الدم المشهود له بالطيب فترك السواك الذي ليس واجبًا للمحافظة على بقاء الخلوف المشهود له بذلك أولى . والله أعلم .

انظر : الأم ١٠١/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٠/٨ ، فتح العريـز ٣٦٧/١ ، الإقناع ٣١/١ .

(٤) في ح (لقول النبي صلى الله عليه وسلم) ، في م ، س : (عليه السلام) .

(٥) في أ ، ح ، م (و لخلوف)

والخلوف : بضم الخاء واللام ، تغير رائحة الفم .

انظر : - خلف - الصحاح ١٣٥٦/٤ ، لسان العرب ٩٢/٩ ، المصباح المنير ١٩١/١ ، القاموس المحيط ١٤٢/٣ .

(٦) رواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وابن ماجه والترمذي . من طرق متعددة .

انظر : الموطأ : كتاب الصيام - باب جامع الصيام ٣١٠/١ ، مسند الإمام أحمد ٤٤٦/١ ، ٢٥٧/٢ ، ٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٣١٣ ، ٣٩٥ ، ٤١٤ ، ٤٤٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٨٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ .

صحيح البخاري : كتاب الصوم - باب فضل الصوم ٣١/٣ ، صحيح مسلم : كتاب الصيام - باب فضل الصيام ٨٠٦/٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في فضل الصيام ٥٢٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب الصوم - باب ما جاء في فضل الصوم ١٣٢/٢ ، سنن النسائي : كتاب الصوم - باب فضل الصيام ١٦٠/٤ ، ١٦٢ ، المحرر : كتاب الطهارة - باب السواك ٩٥/١ ، تلخيص الحبير ٦١/١ .

فإن استاك عشيًا لم يفسد صومه (١) وإن (٢) أساء . والله أعلم .

(١) نص الإمام الشافعي على الكراهة في الأم فقال : " ولا أكره السواك بالعود الرطب واليابس وغيره بكرة ، وأكرهه بالعشي لما أحب من خلوف فم المائم " .
أنظر : الأم ١٠١/٢ .

وحكى الترمذي في جامعه في كتاب الصيام عن الشافعي رحمه الله أنه لم ييسر بالسواك للمائم بأول النهار وآخره .
قال النووي : وهذا النقل غريب وإن كان قوياً من حيث الدليل وبه قال المزني وأكثر العلماء وهو المختار .

والمشهور الكراهة ، وسواء فيه صوم الفرض والنفل .
قال الأذري : ونقل الرافعي في شرحه الصغير عن بعض الأصحاب تخصيص الكراهة بصوم الفرض .

قال النووي : وتبقى الكراهة حتى تغرب الشمس وقال الشيخ أبو حامد حتى يفطر .
انظر : سنن الترمذي ١١٥/٢ ، المجموع ٢٦٧/١ ، حاشية الأذري ٢٧٦/١ .

(٢) في م ، ح ، (إن) .